

١٣  
٩٨  
١١٢



جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

القضاء في مصر في العصر الفاطمي

٣٥٨-٥٦٧هـ / ٩٦٨-١١٧٢م.

إعداد الطالب

عيسى محمد سليمان الوخيان

إشراف

الدكتور محمد حسين محاسنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في التاريخ قسم التاريخ

جامعة مؤتة، ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY  
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة  
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (13)

### إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عيسى محمد الوخيان الموسومة بـ:  
" القضاء في مصر في العصر الفاطمي 362-567هـ / 972-1172م "  
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ.  
القسم: التاريخ.

التوقيع	التاريخ	مشتقاً ورئيساً
	2005/4/25	د. محمد المحاسنة
	2005/4/25	أ.د. حسين الكساسبة
	2005/4/25	د. محمود الرويضي
	2005/4/25	د. سليمان الخرابشة

عميد الدراسات العليا  
أ.د. أحمد القطامين



MUTAH-KARAK-JORDAN

Postal Code: 61710

TEL :03/2372380-99

Ext. 5328-5330

FAX:03/ 2375694

e-mail:

dgs@mutah.edu.jo

sedes@mutah.edu.jo

http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.html

مؤتة - الكرك - الاردن

الرمز البريدي: 61710

تلفون: 03/2372380-99

فرعي 5328-5330

فاكس 03/2 375694

البريد الإلكتروني

المسجلة الإلكترونية

## الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى روح والدي الطاهرة و روح ابن عمي حلمي عبد  
المهدي و والدتي نبع الحنان و أختي عودة وسليمان و إبراهيم و أخواتي،  
وناصر عبد الجليل وخالد عبد المهدي.

عيسى الوخيان

## فهرس المحتويات

الصفحة	
أ	الإهداء
ب	شكر وتقدير
ج-هـ	فهرس المحتويات
ز	الملخص
ح	Abstract
35-1	الفصل الأول : القضاء عند الفاطميين في المغرب .
3-1	1.1 المقدمة
10-3	2.1 تحليل لأهم المصادر والمراجع
22-11	3.1 التمهيد
15-10	1.3.1 تعريف القضاء في اللغة والاصطلاح
22-16	2.3.1 القضاء في مصر في العصر الإخشيدى
35-22	4.1 القضاء عند الفاطميين في المغرب .
29-25	1.4.1 المذهب الفاطمي
31-29	2.4.1 تقليد القضاة
33-31	3.4.1 الدعوة الفاطمية
35-33	4.4.1 المظالم
80-36	الفصل الثاني : إدارة القضاء في مصر في العصر الفاطمي .
45-36	1.2 تقليد القضاة وعزلهم .
48-45	2.2 قاضي القضاة في مصر
54-48	3.2 مراسم تقليد القضاة .
58-55	4.2 سجلات تقليد القضاة .
60-58	5.2 شغور منصب القضاء .
71-60	6.2 مذاهب القضاة .
75-71	7.2 التقسيمات القضائية .
80-76	8.2 الأسر التي تولت القضاء للفاطميين في مصر .
106-81	الفصل الثالث: مجالس القضاء وموظفيها .
83-81	1.3 مكان جلوس قاضي القضاة .
86-83	2.3 هيئة جلوس قاضي القضاة .
88-86	3.3 ديوان القضاء .
106-88	4.3 أعوان قاضي القضاة .
93-88	1.4.3 نائب القاضي .
99-93	2.4.3 الشهود .
101-99	3.4.3 الحجاب .
103-101	4.4.3 الكتاب .
103	5.4.3 الموقعون .

### شكر وتقدير

بعد أن من الله علي باتمام هذه الدراسة لا يسعني الا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى حضرة الدكتور الفاضل محمد حسين محاسنة الذي كان له الفضل بعد الله عز وجل في اخراجها على هذه الصورة، وما قدمه لي من توجيهات وارشادات ونصائح ، وما منحه من وقت وجهد وفتح مكتبته الخاصة لي أدامه الله ذخراً وسنداً لطلبة العلم، كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور حسين كسابنة والدكتور محمود الرويضي والدكتور سليمان الخرابشة من جامعة اليرموك بتفضلهم بقبول قراءتها ومناقشتها وما قدموه من توجيهات وتعديلات، واساتذتي في قسم التاريخ في جامعة مؤتة، وأشكر الدكتور ابراهيم الشرعه أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة الأردنية لتشجيعه أثناء فترة الدراسة.

وأشكر أخي السيد ابراهيم ، وثامر عبدالرحمن الوخيان ، و فراس الوخيان و منذر أبو رقيق على مساعدتهم لي في انجاز هذا العمل، وموظفين مكتبة الجامعة الأردنية لما قدموه من تسهيلات ، وأشكر جميع زملائي وكل من قدم لي خدمة ساهمت في إنجاز هذه الدراسة .

عيسى الوخيان

104-103	6.4.3 الوكلاء.
104	7.4.3 الأمناء .
106-105	8.4.3 الشرطة .
132-107	الفصل الرابع : صلاحيات ومهام قاضي القضاة .
112-107	1.4 دار الضرب.
117-112	2.4 الإشراف على الموارث وأموال الأيتام
120-117	3.4 الأحباس .
123-121	4.4 الخطابة وإمامة الصلاة .
126-123	5.4 عقود الزواج .
128-126	6.4 الإشراف على قياس الماء وعمارة المقياس .
130-128	7.4 قراءة السجلات الرسمية .
130	8.4 رؤية الهلال .
132-130	9.4 صلاة الجنازة .
156-133	الفصل الخامس: علاقة القضاة بالدولة والمجتمع
136-133	1.5 علاقة القضاة بالسياسة وولاية العهد .
140-136	2.5 علاقة القضاة مع الخليفة .
157-140	3.5 مشاركة القضاة في الأعياد والاحتفالات الفاطمية
142-141	1.3.5 الاحتفال بالمولد النبوي الشريف .
144-142	2.3.5 الاحتفال بليالي اللقود الأربعة .
146-144	3.3.5 الاحتفال بشهر رمضان المبارك .
151-146	4.3.5 الاحتفال بعيدي الفطر والأضحى .
152-151	5.3.5 مشاركة القاضي في نحر الأضاحي مع الخليفة .
154-152	6.3.5 المشاركة في الاحتفالات والمناسبات الشيعية .
155-154	7.3.5 المشاركة في الاحتفالات القومية والأسرية .
155	8.3.5 المشاركة في جلوس الخليفة في لمجلس العام بمجلس الملوك .
156	9.3.5 عمل الولايات الخاصة .
179-157	الفصل السادس : امتيازات القضاة .
162-157	1.6 ملابس القضاة.
168-162	2.6 رواتب القضاة.
176-168	3.6 ألقاب القضاة .
179-176	4.6 ثقافة القضاة .
207-180	الفصل السابع : الوظائف المتصلة بالقضاة
190-180	1.7 المظالم.

197-190	2.7 الدعوة
202-197	3.7 الوزارة .
207-202	4.7 الحسبة .
228-208	الفصل الثامن : تراجم القضاة الفاطميين في مصر .
223-208	1.8 تراجم لأشهر القضاة
225-223	2.8 ومن تولى منصب القضاء للفاطميين في مصر
228-225	3.8 الخاتمة
251-229	قائمة المراجع العربية والأجنبية
255-252	الملاحق

## قائمة الملاحق

رقم الصفحة	اسم الملحق	رمز الملحق
٢٥٣ - ٢٥٢	ملحق رقم (١) : سجل تقليد قاضي القضاة الحسين ابن علي في خلافة الحاكم بأمر الله .	أ .
٢٥٤	ملحق رقم (٢) سجل تقليد قاضي القضاة أبو العباس أحمد ابن أبي العوام .	ب .
٢٥٥	ملحق رقم (٣) أسماء الخلفاء الفاطميين في مصر ومدة حكمهم .	ج .

### الملخص

القضاء في مصر في العصر الفاطمي  
( ٣٥٨-٥٦٧هـ / ٩٦٩-١١٧٢م )

عيسى محمد سليمان الوخيان  
جامعة مؤتة ٢٠٠٥م

بدأت الدراسة بتعريف القضاء في اللغة والاصطلاح ، والقضاء في مصر في العصر الإخشيدي ومن ثمانية فصول ، الأول: القضاء عند الفاطميين في المغرب ، والثاني إدارة القضاء في مصر في العصر الفاطمي من حيث تقليد القضاء وعزلهم ، ومنصب قاضي القضاء في مصر ، ومراسم تقليد القضاء وسجلات تقليد القضاء ، وشغور منصب القضاء ومذهب القضاء والتقسيمات القضائية ، والأسر التي تولت القضاء للفاطميين في مصر .

والثالث : مجالس القضاء وموظفيها تحدث عن مكان جلوس القاضي وهيئة جلوسه وديوان القضاء ، وعن نائب القاضي والشهود والحجاب والكتاب والموقعين والوكلاء والأمناء والشرطة ، أما الفصل الرابع فتحدث عن صلاحيات قاضي القضاء منها : دار الضرب والإشراف على الموارث وأموال الأيتام والأحباس والخطابة وإمامة الصلاة وعقود الزواج والإشراف على قياس الماء وقراءة السجلات الرسمية ورؤية الهلال وصلاة الجنازة .

أما الخامس علاقة القضاء بالدولة والمجتمع ؛ فبين علاقة القضاء بولي العهد والسياسة وعلاقته مع الخليفة ، ومشاركة القضاء في الأعياد والاحتفالات الفاطمية ، وتناول الفصل السادس امتيازات القضاء ؛ فتحدث عن رواتب القضاء وملابسهم والألقاب التي منحت للقضاة وثقافة القضاء ، وتحدث الفصل السابع عن الوظائف المتصلة بوظيفة قاضي القضاء وهي المظالم والدعوة والوزارة والحسبة .

والفصل الثامن الذي تناول تراجم للقضاة للفاطميين في مصر ، وينتهي البحث بخاتمة جاء فيها أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ، يلي الخاتمة بعض الملاحق ، ثم تأتي قائمة المصادر والمراجع التي أفادت الدراسة .

**Abstract**  
**The Judicial System in Egypt at Fatimi's Period**  
**(358-567H – 969-1172 AB)**  
**Easa Mohammad Suleiman Al-Wakhyan**  
**University of MUTAH 2005**

This study starts with an abstract which consists of the definition of the judicial system in language and terminology. The judicial system in Egypt in Elkhshedis Age before Fatimes entry. The study includes eight chapters. The first chapter talks about the judicial system between Fatimies in Morocco, the second chapter talks about Judicial Administration in Egypt at the Fatimis Period in terms recruiting and releasing them from service. It also studies the judge in Egypt and the procedures followed to appoint the judge in addition to the registration steps. The study also analyses the position of the judge himself and the religious sanction to which he belongs. Also it deals with the judicial administrations and the families vested with the position of the judge in Egypt during the Fatimi's reign.

The third chapter includes the Judge's place of work his employers, the way he sets, his Diwan. Also, this chapter talks about the voice of the judge, the witnesses, the clerks, policemen, agents and the veiler of the Judge. The forth chapter discusses the judge's power and authorities these authorities are: the supervision on financial issues, inheritance, orphan's money, charitable founds, delivering speeches, Imama, marriage contracts, water measurement reading official registers M watching the crescent, and the funeral prayer.

The fifth chapter, talks about the relation between the judge and he society and the relation between the Judges and the state. The chapter also sheds light on the relationship between the Judge and the Caliph and his crown prince. In addition to the Judge's participations in the Fatimi celebrations and Eids.

The sixth chapter talks about the jude's privileges including his salary official clothes, titles, and his educational background. The seventh chapter talks about the Judge's functions and duties including the tasks related to the ministries, judicial claims, and promoting the state's religious trend.

The eighth chapter includes the Judge's biography during the Fatimi's reign in Egypt. The end of this study includes the recommendations and results in addition to references and appendixes which are useful to the study.

## الفصل الأول

### القضاء عند الفاطميين في مصر

#### 1.1 المقدمة

تتناول الدراسة موضوع القضاء في مصر في العصر الفاطمي (358-567هـ / 969-1172م)، وقد عرفت مصر وظيفة القاضي منذ الفتح الإسلامي لها، فقد ولي عمر بن الخطاب رضي الله عنه القضاء بمصر كعبد بن يسار فكان أول قاضٍ بمصر الإسلامية<sup>(1)</sup>، وكان يتم تعيين القضاة فيها في العصر الأموي من قبل الوالي عليها<sup>(2)</sup>، ولما قامت الخلافة العباسية جعل الخليفة أبو جعفر المنصور تولية القضاة في الولايات من مهام الخليفة، فولى عبد الله بن لهيعة الحضرمي عليها<sup>(3)</sup>، وكان القضاة بمصر من اتباع المذاهب السنية فمنهم المالكي ومنهم الحنفي والشافعي، فكان كل قاضٍ يحكم وفق عقائد المذهب الذي ينتمي إليه<sup>(4)</sup>.

٦٢٢٤٨٢

وباستيلاء الفاطميين على مصر سنة 358هـ / 969م وانتقال الخلافة الفاطمية إليها سنة 362هـ / 972م وهي دولة شيعية اسماعيلية المذهب، وقد اتخذت القاهرة مقراً لها، وأصبحت مركز الإدارة والحكم ومقر الخليفة، ومنها تدار جميع شؤون الولايات التي تتبع للخلافة الفاطمية في الشام والمغرب والجزيرة وصقلية، حيث كان يتم تعيين ولائها وقضااتها... وغيرهم من قبل المسؤولين بها بعد أن كانت ولاية من الولايات التابعة للخلافة العباسية.

ومن هنا تظهر أهمية الدراسة وإشكالية البحث الذي يتناول موضوع القضاء في مصر في العصر الفاطمي، ويأتي اهتمام الفاطميين بالمؤسسات الدينية

(1) الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف (ت 350هـ / 960م) كتاب الولاة وكتاب القضاة، مطبعة الالباء اليسوعيين، بيروت، 1980م، ص 301، ويشير له فيما بعد الكندي، الولاة والقضاة، ابن حجر، رفع الاصر، 310.

(2) مشرفة، عطية مصطفى، القضاء في الاسلام بوجه عام، ط1، مطبعة الاعتماد بمصر، 1358هـ / 1939م، ص 166، ويشير له فيما بعد مشرفة، القضاء في الاسلام.

(3) الكندي، الولاة والقضاة، 368، ابن حجر، رفع الاصر، 192.

(4) مشرفة، القضاء في الاسلام، 162.

كونها دولة شيعية المذهب أرادت أن تضيف على نفسها السمة الدينية لكي تدعمها قسي نشر مذهبهم بين أفراد السنة المصريين وفي الولايات التابعة لهم ، وذلك لكي يدعم حكمهم فيها وفي الولايات، وكذلك تعزيز الأفكار الإسماعيلية عند اتباع مذهبهم. وينطلق للبحث من إشكالية رئيسية هي :

1- هل اقتصر القضاء في مصر في العصر الفاطمي على قضاة من اتباع المذهب الشيعي الإسماعيلي فقط ؟ وما هي المذاهب التي ينتمي إليها القضاة بمصر في العصر الفاطمي ؟ .

2- هل حدثت تغييرات أساسية في مؤسسة القضاء في مصر في العصر الفاطمي ؛ وما هي هذه التغييرات ؟

3- كيف كان يتم تقليد القضاة في مصر ، ومن هي الجهة المسؤولة عن تقليد القضاة وعزلهم ؟

4- ما هي الصلاحيات التي أنيط بقاضي القضاء الإشراف عليها ؟

5- ما هي علاقة القضاء بالخليفة والسياسة والمجتمع ، ومدى مشاركته بالاحتفالات والمناسبات في الدولة ؟

تتكون الدراسة من ثمانية فصول تسبقها مقدمة وتحليلاً لأهم المصادر والمراجع في الدراسة ، وتمهيداً ويتبعها خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع ، حيث تضمن التمهيد تعريف القضاء في اللغة والاصطلاح ، والقضاء في مصر في العصر الإخشيدي ، وتناول الفصل الأول القضاء عند الفاطميين في المغرب.

وتناول الفصل الثاني إدارة القضاء في مصر في العصر الفاطمي من حيث تقليد القضاة وعزلهم ، ومنصب قاضي القضاء في مصر ، ومراسم تقليد القضاة وسجلات تقليد القضاة ، و شعور منصب القضاء ومذهب القضاء وإدارة القضاء والتقسيمات القضائية ، والأمس التي تولت القضاء للفاطميين في مصر .

وتناول الفصل الثالث :مجالس القضاء وموظفيها حيث تحدث عن مكان جلوس القاضي وهيئة جلوسه وديوان القضاء ، وعن نائب القاضي والشهود والحجاب والكتاب والموقعين والوكلاء والأمناء والشرطة ، أما الفصل الرابع فتحدث عن صلاحيات قاضي القضاء منها : دار الضرب والإشراف على الموارد

وأموال الأيتام والأحباس والخطابة وإمامة الصلاة وعقود الزواج والإشراف على قياس الماء وعمارة المقياس وقراءة السجلات الرسمية ورؤية الهلال وصلاة الجنازة.

أما الفصل الخامس فتحدث عن علاقة القضاة بالدولة والمجتمع ؛ حيث بين علاقة القضاة بولي العهد والسياسة وعلاقة القضاة مع الخليفة ، ومشاركة القضاة في الأعياد والاحتفالات الفاطمية ، وهي الاحتفال بالمولد النبوي الشريف وليلي الوقود الأربعة وشهر رمضان المبارك وعيدي الفطر والأضحى والمشاركة في نحر الأضاحي مع الخليفة والاحتفال بالمناسبات الشيعية الخاصة والاحتفالات المصرية والجلوس مع الخليفة بمجلس الملك والولائم الخاصة .

وتناول الفصل السادس امتيازات القضاة ؛ فتحدث عن رواتب القضاة وملابس القضاة والألقاب التي منحت للقضاة وثقافة القضاة ، وتحدث الفصل السابع عن الوظائف المنصلة بوظيفة قاضي القضاة وهي المظالم والدعوة والوزارة والحسبة ، وتناول الفصل الثامن تراجم للقضاة الفاطميين في مصر .

وينتهي البحث بخاتمة جاء فيها أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ، كما ألحق بها عدد من الملاحق للزيادة في التوضيح ، وأخيراً احتوت الدراسة على قائمة بالمصادر المخطوطة والمطبوعة والمراجع الحديثة والرسائل الجامعية والمقالات ، وكان ترتيبها أحرف الهجاء بالنسبة لأسماء المؤلفين .

وقد جاء في الحواشي بعض الأسماء والتفسيرات التي توضح الأمور الغامضة أو المصطلحات والكلمات الغريبة ، حتى ارتفعت الحواشي في بعض الصفحات إلى النصف وذكر أيضاً المؤلف والمصدر والجزء والصفحة استكمالاً للمنهج العلمي الصحيح حتى يرجع إليه من يرغب بالتعمق في موضوع من الموضوعات .

## 2.1 عرض لأهم مصادر ومراجع الدراسة :

إن دراسة القضاء في مصر في العصر الفاطمي يفرض على الباحث الرجوع الى مصادر متنوعة لجمع المادة وتوضيح جوانبها ، وكشف ما أغض

منها، فبعض المصادر كان مؤلفوها موظفين في دواوين الدولة ، او مذكرات يومية يذكر فيها اليوم والشهر والسنة .

وبعض هذه المصادر متأخر نسبياً ، لكنها لا تقل في أهميتها عن المصادر المعاصرة وذلك بفضل ما ورد فيها من نقول عن كتب لم تصل إلينا ، لذلك فإن الدراسة قد استفادت من هذه المصادر اغلب المعلومات ، هذا بالإضافة الى المراجع الحديثة ، وسأبين فيما يلي تحليلاً لأهم مصادر الدراسة مبتدئاً بذكر أهمها بالنسبة للبحث :

ابن حجر ، شهاب الدين احمد بن علي بن محمد بن علي بن احمد العسقلاني (ت 852هـ / 1448م) <sup>(1)</sup> وكتابه رفع الاصر عن قضاء مصر الذي كتبه في تراجع رجال القضاة الكبار في مصر منذ الفتح الاسلامي حتى بداية القرن التاسع الهجري <sup>(2)</sup>، حتى انه ترجم فيه لنفسه <sup>(3)</sup> واعتمد ابن حجر في تأليفه هذا الكتاب على عدة مصادر يذكرها في مقدمته منها كتاب ابن ميسر ، اخبار مصر ، والمقريري ... وغيرها <sup>(4)</sup> وهناك اشارات الى الاستفادة من كتاب ابن الطوير نزهة المقلتين <sup>(5)</sup> ، ويمتاز كتابه رفع الاصر عن بقية الكتب بأنه يعد اشمل كتاب في اخبار القضاة في مصر ، فيقول ابن حجر <sup>(6)</sup> (( وذكر في ترجمة كل واحد منهم ما وقفت عليه من اسمه ونسبته ومنتهى غاية نسبه ... وذكرت مولده وحاله ومذهبه والوقت الذي ولي فيه ، والوقت الذي صرف فيه والوقت الذي مات فيه )) ، وقد افاد كتابه الدراسة في اخبار هامة عن القضاة الفاطميين ومعرفة مذاهبهم ومراسم تقليدهم

(1) تح علي محمد عمر ، ط 1 ، 1418هـ / 1998م ، مطبعة المدني ، نشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ص 62 ، ويشير له فيما بعد ابن حجر ، رفع الاصر ، ابو المحاسن ، يوسف بن تغري بردي الاتاكي (ت 874هـ / 1470م) ، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ، تح ، محمد محمد امين وسعيد عاشور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مركز تحقيق التراث ، 1984م ، ج 2 ، ص 17 ، ويشير له فيما بعد ابو المحاسن ، المنهل الصافي .

(2) ابن حجر ، رفع الاصر ، 3 .

(3) ابن حجر ، رفع الاصر ، 62-64 .

(4) ابن حجر ، رفع الاصر ، 3 .

(5) ابن حجر ، رفع الاصر ، 485-487 .

(6) ابن حجر ، رفع الاصر ، 3 .

وسنة توليهم وعزلهم عن القضاء وكذلك القابهم وغيرها .

الذهبي ، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان ( ت 748هـ/1347م ) ، وقد افدنا في هذه الدراسة من عدة مصادر له اهمها كتاب سير اعلام النبلاء <sup>(1)</sup> وهو كتاب في التراجم ترجم فيه للخلفاء والامراء والقادة والعلماء والقضاة وغيرهم وافاد الدراسة في تراجم القضاة في مصر في العصر الفاطمي ، فتحدث عن اسمائهم ومذاهبهم والقابهم وسنة توليهم وعزلهم عن القضاء ، وكتابه تاريخ الاسلام <sup>(2)</sup> وكتاب العبر <sup>(3)</sup> .

ابن الصيرفي ، تاج الرئاسة امين الدين ابي القاسم علي بن منجب بن سليمان ( ت 542هـ/1147م ) <sup>(4)</sup> ، كتاب الاشارة الى من نال الوزارة <sup>(5)</sup> وكان يعمل في ديوان الرسائل <sup>(6)</sup> وهو اول كتاب الف عن الوزراء المصريين بدأه بذكر الوزير ابن كلس اول وزراء الفاطميين في مصر ، وانتهى بوزارة المامون البطاحي سنة 515-519هـ / 1121-1125م في خلافة الأمر ، وهناك كثير ممن تولى وظيفة الوزارة والقضاء معاً، وقد افاد الدراسة في معرفة سنة توليهم وعزلهم والقابهم وصلاحياتهم .

ابن الطوير ، ابو محمد عبد السلام بن الحسن بن عبد السلام بن علي بن احمد الفهرري القيسراني ( ت 617هـ/1220م ) ، وكتابه (( نزهة المقلتين في اخبار

(1) تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط11، بيروت، لبنان، 1417هـ/1996م وسيشار له فيما بعد، الذهبي، سير أعلام.

(2) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط1، 1415هـ/1995، وسيشار له فيما بعد الذهبي، تاريخ الإسلام.

(3) العبر في خبر من غير، تحقيق أبو هاجر محمد السعد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405هـ-1985م، وسيشار له فيما بعد، الذهبي، العبر.

(4) ابن ميسرة تاج الدين أبو عبدالله محمد بن علي بن يوسف بن جلب، ( ت 677هـ/1276م ) المنتقى من أخبار مصر تحقيق أيمن فوزد سيد المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1401هـ/1981م. ص138، وسيشار له فيما بعد ابن ميسر، المنتقى.

(5) تحقيق أيمن فوزد سيد، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1410هـ/1990م، وسيشار له فيما بعد، ابن الصيرفي، الاشارة إلى من نال الوزارة.

(6) ابن ميسر المنتقى، ص138، المقرئ، اتعاظ الحنفاء ج2، 257.

الدولتين الفاطمية والصلاحية<sup>(1)</sup> وكان يتولى ديوان الرواتب في اواخر العصر الفاطمي في مصر<sup>(2)</sup>، يتناول فيه نظم الحكم ورسوم دار الخلافة الفاطمية في مصر ، وقد تحدث عن وظيفة قاضي القضاة واعوانه وهيئة جلوسه في مجلس الحكم ، وعن موكبه ومراسم تعيينه وخلع القضاة ، كما اورد اوصافاً تفصيلية للاعياد والاحتفالات والمواكب الرسمية للخلفاء ، والتي افندا منها في معرفة مشاركة ودور القضاة فيها ، وغيرها من المعلومات التي افادت الدراسة، وقد نقل عنه القلقشندي<sup>(3)</sup> والمقريزي<sup>(4)</sup> وابن حجر<sup>(5)</sup> وابو المحاسن<sup>(6)</sup> في مواقع كثيرة .

ابن ظافر الأزدي ، جمال الدين ابو الحسن علي بن منصور ظافر بن الحسين (ت 613هـ/ 1216م) صاحب كتاب اخبار الدول المنقطعة<sup>(7)</sup> يتحدث فيه عن الدول الاسلامية ومنها الدولة الفاطمية ، وسجل فيه معلومات كثيرة افادت الدراسة ، حيث كان يذكر قضاة كل خليفة حسب تاريخ توليه القضاء واهم الامور الخاصة بالقضاة ، ثم تاريخ عزله ومن تولى مكانه واهم الاحداث القضائية في عهده.

السيوطي ، جلال الدين ابو الفضل عبد الرحمن بن ابي بكر بن محمد الخضير (ت 911هـ/ 1518م) ، صاحب كتاب حسن المحاضرة في تاريخ مصر

(1) تحقيق أمين فؤاد سيد، ط1، دار النشر، فرانكس شتلكير، شتوتغارت، 1412هـ/ 1992م، وسيشار له فيما بعد ابن الطوير، نزهة المقلتين.

(2) ابن الطوير، نزهة المقلتين، 77.

(3) القلقشندي، شهاب الدين أحمد بن عبدالله بن أحمد الشافعي (ت 821هـ/ 1418م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، شرحه وعلق عليه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1407هـ/ 1978م، ج3 ، ص533، 542، 550، 560، 581.

(4) الخطط المقرزية، ج2، 250، 252، 255، 298، 330، 333، 340، 345.

(5) ابن حجر رفع الأصر، 485-487.

(6) أبو المحاسن، يوسف بن تنزي بردي الأتابكي (ت 874هـ/ 1470م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/ 1992م، ج5، 234، 283 وسيشار له فيما بعد أبو المحاسن النجوم الزاهرة.

(7) جزآن، تحقيق عصام هزيمة وآخرون، مؤسسة حمادة ودار الكندي للنشر والتوزيع، ط1، ليد، 1999م، وسيشار له فيما بعد ابن ظافر الأزدي، أخبار الدول المنقطعة.

والقاهرة<sup>(١)</sup> الذي يقع في جزئين يذكر في الجزء الاول خطط مر ومساجدها وطبقات الفقهاء ويذكر في الجزء الثاني سلاطين مصر ووزرائها وقضاتها ، وافاد الدراسة بذكره جميع القضاة ، وسنة توليهم وعزلهم وبعض الاحداث الخاصة بالقضاة .

القلقشندي ، شهاب الدين احمد بن عبد الله بن احمد الشافعي (ت 821هـ/ 1418م)<sup>(٢)</sup> وكتابه صبح الاعشى في صناعة الانشا<sup>(٣)</sup> الذي افاد الدراسة في العديد من الجوانب اهمها سجل في عهد الحاكم بامر الله سنة 389هـ/ 999م بتقليد احدى القضاة<sup>(٤)</sup> وكذلك افاد الدراسة في معرفة مجالس القضاة ومساعدتي القضاة وخلع القضاة ومواكبهم ، والصلاحيات التي كان يشرف عليها ومشاركتهم في الاعياد والاحتفالات الفاطمية .

الانطاكي ، يحيى بن سعيد بن يحيى (ت 458هـ/ 1066م) صاحب كتاب تاريخ الانطاكي والمعروف بصلة تاريخ اوتيا<sup>(٥)</sup> وهو مؤلف مسيحي عاث بمصر ، ينتهي كتابه باحداث سنة 425هـ/ 1034م ، على الرغم من انه توفي سنة 458هـ/ 1066م ، وتحدث في كتابه عن الاحداث بمصر في خلافة الحاكم بامر الله وخلافة الظاهر لاعزاز دين الله ، تحدث عن القضاة في عهد الحاكم وعن علاقته بهم ، وعزلهم وقتلهم مثل قتل الحسين بن علي بن النعمان وقتل القاضي عبد العزيز بن محمد بن النعمان وقتل القاضي مالك بن سعيد الفارقي واسباب قتلهم ، وأشار في كتابه الى صلاحيات بعض القضاة والمناطق التي تدخل ضمن ولاية القضاة .

(١) تحقيق خليل المنصور، جزآن، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، وسيشار له فيما بعد، السبوطي، حمن المحاضرة.

(٢) المقرئ، المقفى الكبير، ج١، ٥١٢-٥١٣.

(٣) شرحه وعلق عليه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، وسيشار له فيما بعد، القلقشندي، صبح الاعشى.

(٤) القلقشندي، صبح الاعشى، ج١٠، ٣٩٢-٣٩٧.

(٥) تحقيق عبدالسلام تسمري، دار النشر جروس بروس، طرابلس - لبنان، ١٩٩٠، وسيشار له فيما بعد الانطاكي، تاريخ لوتيا.

ابن ميسر ، أبو عبد الله محمد بن علي بن يوسف بن شاهنشاه بن غسيان (ت 677هـ / 1276م)<sup>(1)</sup> وكتابه اخبار مصر الذي لم صل إلينا منه الا جزءاً وحيداً غير تام في صورة مختصرة هي انتقاء المقرئ الذي اتمه سنة 814هـ / 1411م وهو الجزء الثاني الذي يبدأ فيه ابن ميسر بحوادث سنة 439هـ / 1047م في خلافة المستنصر بالله وينتهي بحوادث سنة 553هـ / 1158م في خلافة الفائز بنصر الله<sup>(2)</sup> والذي افاد هذه الدراسة في جوانب متعددة .

المسبحي ، عز الملك محمد بن عبد الله بن احمد بن عبد العزيز (ت 420 هـ / 1029م)<sup>(3)</sup>، صاحب كتاب اخبار مصر وهو كتاب في الحوليات يؤرخ فيه على السنين والكتاب عبارة عن مذكرات يومية للفترة التي عاصرها من خلافة العزيز بالله وابنه الحاكم والظاهر ، ويقع الكتاب في اربعين جزء ، لكن هذه الاجزاء لا يتوفر منها سوى اخبار منتين هما 414هـ ، 415هـ ، ونقل كل من ابن ميسر<sup>(4)</sup> والقلقشندي ،<sup>(5)</sup> والمقرئ<sup>(6)</sup> عن هذا الكتاب الكثير من المعلومات .

المقرئ ، أبو العباس تقي الدين احمد بن علي بن عبد القادر بن ابراهيم البعلبي العبدي الحسيني (ت 845هـ / 1441م ) ، اصله من بعلبك من حارة المقارزة فيها واليه ينسب ، كما كان يدعي النسب الفاطمي<sup>(7)</sup>، ومن هنا كان العبدي في نسبه<sup>(8)</sup> ، وذكر بعض المؤرخين المعاصرين للمقرئ أن نسبه يرجع

(1) المقرئ، المقفى الكبير، ج6، 395، الشيل، جمال الدين، مجموعة لوائح الفاطمية، ج1، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، 1958م، هامش 78-79، ويشار له فيما بعد الشيل مجموعة الوثائق.

(2) حقه وكتب مقدمته أمن فؤاد سيد، المعهد العلمي للتراث الشرقية، القاهرة، 1981م ويشار له فيما بعد ابن ميسر، المنتقى.

(3) المقرئ، المقفى الكبير، ج6، 163-164.

(4) ابن ميسر، المنتقى، 169.

(5) صبح الأعشى، ج3، 414.

(6) الخطط المقرئية، ج2، 252، 255، 260، 329، 401، ج3، 24، ج4، 64.

(7) أبو المحاسن ، المنهل الصافي ، ج1 ، 415 ، السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت 902هـ /

1497م) ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع الهجري ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، م1 ، ج2 ، ص

21 ، ويشار له فيما بعد السخاوي ، الضوء اللامع .

(8) السخاوي ، الضوء اللامع ، م1 ، ج2 ، ص 23 .

الى الفاطميين فيذكر ابن حجر <sup>(1)</sup> عنه فيقول (( وكان صاحبنا ينتمي الى الفاطميين )) .

وقد ترك المقرئزي الكثير من المؤلفات ، وقد أفدنا في هذه الدراسة من ثلاثة مصادر رئيسة للمقرئزي يأتي في طليعتها كتابه (تعاظ الحنفا في اخبار الائمة الفاطميين الخلفاء) <sup>(2)</sup> وهو كتاب يختص بالتأريخ للدولة الفاطمية ويورخ فيه على السنين ويذكر اليوم والشهر والسنة عند تأريخه لهذه الاحداث مراعيًا دقة التسلسل الزمني ، وقد سجل فيه معلومات كثيرة افادت هذه الدراسة ، حيث كان يذكر قضاة كل خليفة حسب تاريخ توليه القضاء واهم الاحداث والامور القضائية التي تمت في عهده ، ثم يشير الى تاريخ عزله ومن حل محله بعد ذلك ، فجاءت معلوماته ذات اهمية بالغة اغنت هذه الدراسة وقدمت لها معلومات قليلاً ما كنا نجدتها في غيره .

كتاب المقفى الكبير <sup>(3)</sup> ، وهو كتاب في التراجم المصرية فترجم فيه للخلفاء والامراء والقادة والعلماء والقضاة المصريين او من عاش بمصر من المناطق الاخرى ، وقد ترجم فيه للقضاة الفاطميين فتحدث عن اسمائهم والقباهم ومذاهبهم وسنة توليهم وعزلهم عن القضاء وارزاقهم وخلعهم والصلاحيات التي كان يشرف عليها ، وفيه معلومات لا نجدتها في غيره من مؤلفات المقرئزي .

كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار والمعروف بالخطط المقرئزية <sup>(4)</sup> ، فقد تحدث فيه عن القاهرة وخططها القديمة وتطورات الخطط والشوارع والاحياء والاسواق والمساجد والقصور والخزائن والمدارس ، وتحدث عن وظيفة قاضي القضاة في العصر الفاطمي <sup>(5)</sup> ، وعن الاعياد والاحتفالات

(1) ابن حجر ، رفع الاصر ، 237.

(2) تبحر محمد عبد القادر احمد عطا ، جزآن ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1422 هـ / 2001 م ، وسيشار له فيما بعد المقرئزي ، تعاظ الحنفا .

(3) تبحر ، محمد اليعلاوي ، 8 اجزاء ، دار الغرب الاسلامي ، ط1 ، بيروت ، 1991 م ، وسيشار له فيما بعد المقرئزي ، المقفى الكبير .

(4) 4 اجزاء ، تبحر ، خليل المنصور ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1418 هـ / 1998 م ، وسيشار له فيما بعد المقرئزي ، الخطط المقرئزية .

(5) انظر الخطط المقرئزية ، ج2 ، 281 - 282 .

ومشاركة قاضي القضاة فيها ، وافدنا أيضا في هذه الدراسة في هيئة جلوس القاضي ومراسم توليه القضاء وغيرها .

النويري، شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب (ت 733هـ/1331م)<sup>(1)</sup> صاحب كتاب نهاية الارب في فنون الادب ، ويشمل الجزء الثامن والعشرين من الكتاب<sup>(2)</sup> على اخبار الفاطميين سواء في افريقيا او في مصر ، اعتمد فيها على كتاب ابن ميسر اخبار مصر وابن ظافر الأزدي اخبار الدول المنقطعة ، الذي يتفق معه في كثير من المواضع (الاشارات) حيث كان يذكر قضاة كل خليفة حسب تاريخ توليه القضاء واهم الاحداث الخاصة بالقضاة ثم تاريخ عزله ومن تولي بعده .

#### الدراسات الحديثة :

من اهم الدراسات الحديثة التي افادت هذه الدراسة كتاب عطية مصطفى مشرفة، نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين<sup>(3)</sup> الذي امد الدراسة بمعلومات عن القضاة الفاطميين بمصر وبخاصة صلاحيات القضاة . عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ورسومهم في مصر<sup>(4)</sup> وبخاصة الجزء الاول الذي افاد الدراسة بمعلومات عن مجالس القضاة ومساعدتي القاضي ، اما الجزء الثاني الذي افاد الدراسة عن ملابس القضاة ، وكذلك استفادت الدراسة من مقالات مثل محاسنة ، القضاء في مصر<sup>(5)</sup> . وهناك مصادر مخطوطة ومطبوعة ومراجع اخرى ورسائل جامعية ، افادت الدراسة في كثير من المعلومات الهامة ذكرت في قائمة المصادر والمراجع .

(1) المفريزي، المقفى الكبير، ج1، 521-522.

(2) تحقيق محمد محمد أمين، ومحمد حلمي أحمد، مركز تحقيق التراث، القاهرة، 1412هـ/1992م، ويشير له فيما بعد النويري، نهاية الأرب.

(3) دار الفكر العربي ، مطبعة الاعتماد بمصر ، ط2 ، ويشير له فيما بعد مشرفة ، نظم الحكم بمصر.

(4) مكتبة الانجلو المصرية ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ، 1953-1955 م ، ويشير له فيما بعد عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين .

(5) محاسنة ، محمد حسين ، للقضاء في مصر في خلافة الحاكم بأمر الله ، مجلة جامعة مؤنة ، م19 ، ع3 ، 2004م ، ويشير له فيما بعد محاسنة ، القضاء في مصر .

### 3.1 التمهيد

#### 1.3.1 تعريف القضاء لغة واصطلاحاً

##### القضاء في اللغة

يستق اللغويون والمهتمون بمؤسسة القضاء وتاريخها على أن لفظ (( القضاء يأتي في اللغة على أنحاء مرجعها إلى انقطاع الشيء وتماهه))<sup>(1)</sup> فيذكر الفراهيدي أن لفظ القضاء جاء من " قضى: يقضي قضاء"<sup>(2)</sup> ويعني حسبما أورد النعمان بن حيون حكم يحكم حكماً؛ ويقول قضى عهداً ومعناه الوصية<sup>(3)</sup>. ويذكر ابن منظور في لسان العرب أن القضاء (( هو الحكم، وأصله قضاي لأنه من قضين، إلا أن الياء جاءت بعد الألف والجمع الاقضية والقضية مثله، والجمع القضايا على فعالى، وأصله فعائل))<sup>(4)</sup> ويضيف نقلاً عن الزهري " وكل ما أحكم عمله أو أتم أو أختتم أو أدي أداء أو أوجب أو اعلم أو أنفذ أو أمضى فقد قضى"<sup>(5)</sup>.

- (1) ابن منظور، (ت 711 هـ / 1311م ) ، لسان العرب، م 11 مكتب تحقيق للتراث، ط3، دار إحياء التراث الإسلامي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، 1413هـ/1993م، 209، ويشار له فيما بعد ابن منظور، لسان العرب، النبهاني، أبو الحسن عبد الله بن الحسن الاندلسي، (ت بعد 793 هـ / 1390م ) ، تاريخ قضاة الأندلس، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ص2، ويشار له فيما بعد النبهاني، تاريخ قضاة الأندلس، الشربيني ،
- (2) الفراهيدي ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ( ت 170 هـ / 787م ) ، كتاب العين مرتباً على حروف المعجم (ص-ق) ج 3 ، ترتيب عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بوضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1424هـ / 2003م، ص400، ويشار له فيما بعد ، الفراهيدي، كتاب العين.
- (3) النعمان، محمد بن حيون التميمي ، ( ت 363هـ / 973م ) ، المجالس والمسابرات، تحقيق محمد التيملاوي، الحبيب النقي، وإبراهيم شيوخ، ط1 ، 1978 ، ط2 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1977 ، ص147، ويشار له فيما بعد ، النعمان، المجالس والمسابرات.
- (4) ابن منظور ، لسان العرب، م 11، ص 209، وأنظر الزبيدي، السيد محمد مرتضى، تاج العروس ، م 10، الناشر دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، 1966م، ص 296، ويشار له فيما بعد، الزبيدي، تاج العروس.
- (5) ابن منظور، لسان العرب، م 11، 209، الزبيدي، تاج العروس، م 10، 297.

والقضاء هو إبرام الأمر والفراغ منه <sup>(1)</sup> ، و يأتي القضاء على معانٍ متعددة هي: إحكام الشيء وإتمامه والفراغ منه وإمضاءه <sup>(2)</sup> والحكم بين المتخاصمين، والفصل بين الشيعيين وقضاء الحاجة، وقضاء الأمن، وقضاء الحج، وقضاء الدين وقضاء الصلاة، بمعنى الأداء في الجميع، <sup>(3)</sup> واستقضاء طلب إليه أن يقضيه وتقاضاه للدين، طلبه منه <sup>(4)</sup> .

ويأتي القضاء أيضا بمعنى المحاكمة، وبمعنى الدلالة على الأمر فنقول اقتضيت منه حقّي ، أخذته منه وقاضيته حاكمته ، وقاضيته على مالي، صالحته عليه <sup>(5)</sup> ، كما يأتي بمعنى الموت والقتل <sup>(6)</sup> ، وكذلك استعمل العلماء القضاء في العبادة التي تفعل خارج وقتها المحدد لها شرعا ، أي أداء العبادة بعد انتهاء وقتها <sup>(7)</sup> ، وقضني نحبّه: مات، وقضى وطره أتمه وأبلغه وقضى دينه أي قطع ما للغيرمة قبله بالأداء والانقضاء ذهاب الشيء وفناؤه <sup>(8)</sup>.

- (1) ابن الإخوة، ضياء الدين محمد بن محمد بن أحمد بن أبي زيد القرشي ، ( ت 729 هـ / 1329 م ) ، معالم القرية في أحكام الحسبة ، علق عليه إبراهيم شمس الدين ، منشورات محمد بن علي بيضون ، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1421 هـ / 2001 م، 210، وسبشار له فيما بعد ابن الإخوة ، معالم القرية
- (2) للفتشندى، صبح الأعشى، ج5، 424 ، الشربيني ، شمس الدين محمد بن محمد الخطيب ، مغني المحتاج إلى معرفة ما في الفاظ المنهاج ، دراسة وتحقيق علي محمد معوض ، عادل أحمد عبد الجواد ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1415 هـ / 1994 ، ج6 ، 257، وسبشار له فيما بعد الشربيني، مغني المحتاج.
- (3) المقرئ ، أحمد بن محمد بن علي، ( ت 770 هـ / 1368 م ) ، كتاب المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ج2، صححه حمزة فتح الله، راجعه محمد الضرروي، ط4 ، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1921م، ص 696، وسبشار له فيما بعد المقرئ ،المصباح المنير.
- (4) الصعدي، عيد الفتح، وحسين يوسف موسى، الانصاح في فقه اللغة، ج1- ج2 ، دار الفكر العربي ، ط2، مطبعة المدني ، القاهرة ، ج2، ص 1208 وسبشار له فيما بعد الصعدي، الانصاح.
- (5) المقرئ ، المصباح المنير، ج2 ، 696. واصل، نصر فريد محمد ، السلطة القضائية ونظام القضاء في الإسلام، ط2، مطبعة الأمة، مصر، ط2، 1403هـ/ 1983م ، ص 22، وسبشار له فيما بعد واصل، السلطة القضائية.
- (6) ابن منظور، لسان العرب، م11، 210، محاسنة ، القضاء في مصر ، 154 .
- (7) المقرئ ، المصباح المنير، ج2، 696 ، واصل، السلطة القضائية، 21.
- (8) النبهاني، تاريخ قضاة الأندلس، ص2 ، بحاز، إبراهيم بكير ، تاريخ القضاء في المغرب من تمام الفتح حتى قيام الخلافة الفاطمية، دار البقاوت للنشر والتوزيع، ط1، عمان - الأردن، 2001ص38، وسبشار له فيما بعد، بحاز ، تاريخ القضاء في المغرب.

وقد جاء في القرآن الكريم كثير من الآيات التي تؤيد هذه المعاني اللغوية، فقد أورد بعض الدارسين لعلوم القرآن الكريم أن هناك ثلاثة ومستون آية قرآنية، وردت فيها مادة قضى<sup>(1)</sup>، منها قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾<sup>(2)</sup> وقال تعالى في سورة الإسراء ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾<sup>(3)</sup> والمعنى أي أمر ربك وحتم<sup>(4)</sup>، وورد في سورة القصص ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾<sup>(5)</sup> أي قتله وفرغ منه<sup>(6)</sup>. وقال تعالى ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ ﴾<sup>(7)</sup> بمعنى أنهينا وأبلغناه ذلك<sup>(8)</sup>، وقال تعالى أيضا ﴿ فَاَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾<sup>(9)</sup> والمعنى فاعمل ما شئت وما وصلت إليه<sup>(10)</sup>، وجاء في سورة الحج قوله تعالى ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا نَفْسَهُمْ

- 
- (1) عبد الصبور شاهين، مفصل آيات القرآن ترتيب معجمي، ج8، مؤسسة الرسالة، ط1، 1414هـ/1994م. ذكر مادة (ق. ض. ي.) صفحات 4372-4380، ويشير له فيما بعد شاهين، مفصل آيات القرآن الكريم، محمد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مكتبة التراث الإسلامي، بيروت (1999م) 546-547، ويشير له فيما بعد عبد الباقي، المعجم المفهرس، بحار، القضاء في المغرب، هامش ص 86.
- (2) سورة البقرة، آية، 117.
- (3) سورة الإسراء، آية 23.
- (4) ابن كثير، عمدة الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر، (ت 774هـ/1372م)، تفسير القرآن العظيم 9 أجزاء، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م، ص 59، ويشير له فيما بعد ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ابن منظور، لسان العرب، م11، ص 209 التزبيدي، تاج العروس، م10، ص 296.
- (5) سورة القصص، آية 15.
- (6) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم م6، ص 202، ابن منظور، لسان العرب، م11، ص 210، الشربيني، مغني المحتاج، ج6، ص 257.
- (7) سورة الحجر، آية، 66.
- (8) ابن منظور، لسان العرب، م11، ص 209.
- (9) سورة طه، آية 72.
- (10) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم م5، ص 268، ابن منظور، لسان العرب، م11، ص 209.

وليوفوا نذورهم<sup>(1)</sup> والمعنى هو الأداء<sup>(2)</sup> ، أي ليؤدوها ويفرغوها<sup>(3)</sup> ، وفي هذا السياق ورد في سورة يونس قول الله عز وجل ﴿إن ربك يقضي بينهم يوم القيامة﴾<sup>(4)</sup> ، أي يفصل بينهم<sup>(5)</sup> .

أما عن القاضي فمعناه في اللغة القاطع للأمور المحكم لها<sup>(6)</sup>، وسمي الحاكم قاضياً لأنه يمضي الأحكام ويحكمها<sup>(7)</sup>، والقاضية المتية والموت<sup>(8)</sup> ، والقضاء الجلدة الرقيقة التي تكون على وجه الصبي حين يولد<sup>(9)</sup>، والقضا من الدروع التي فرغ من عملها وأحكمت<sup>(10)</sup>، وينكر النعمان " قيل للحاكم قاض لأنه يقطع على الناس الأمور ويحكم" <sup>(11)</sup> وسمي القاضي قاضياً لأنه يقال قضى بين الخصمين إذا فصل بينهما وفرغ<sup>(12)</sup>، لذلك سمي الحاكم قاضياً، لأنه يلزم الناس الأحكام<sup>(13)</sup>.

#### القضاء في الاصطلاح:

- (1) سورة الحج، آية 82.
- (2) الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود، ( ت 1270هـ ) ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج 2 ، تحقيق علي عبد الباري البلوي، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، ط 1415هـ / 1994م، ص 139، وسيفار له فيما بعد الألوسي، روح المعاني .
- (3) واصل، السلطة القضائية، ص 23 .
- (4) سورة يونس، آية، 93.
- (5) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، م 4، ص 257، واصل، السلطة القضائية ص 23.
- (6) ابن منظور، لسان العرب، م 11 ، ص 209 ، الزبيدي، تاج العروس، م 10، ص 297.
- (7) أبو فارس ، محمد ، تاريخ القضاء في الإسلام ، مكتبة الأقصى ، عمان - الأردن ، ط 1 ، 1398هـ / 1987م ، ص 14 ، وسيفار له فيما بعد أبو فارس ، تاريخ القضاء .
- (8) ابن منظور، لسان العرب، م 11 ، ص 209 .
- (9) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب ( ت 817هـ / 1414م ) ، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، 1403هـ / 1983 ، ج 4، ص 379، الزاوي، ترتيب القاموس المحيط، ج 3، ص 641.
- (10) ابن منظور، لسان العرب، م 11 ، ص 211.
- (11) النعمان، المجالس والمساربات، ص 149.
- (12) القلقشندي، صبح الاعشى، ج 5، ص 424.
- (13) صدر الشهيد ، حسام الدين محمد بن عبد العزيز بن مازة البخاري ، ( ت 536هـ / 1141م ) ، شرح لب القاضي ، تحقيق مجيب هلال السرخان ، طبعة 1 ، بغداد 1397هـ / 1977م ، ج 1 ، ص 125 - 126 ، وسيفار له فيما بعد صدر الشهيد ، شرح لب القاضي .

اختلف الفقهاء من مختلف المذاهب الإسلامية في تعريف القضاء وهو في الجملة لا يخرج عن المعنى اللغوي، الذي بيناه سابقاً، فيعرفه البعض بأنه الحكم بين الناس وإلزام من له الإلزام في الوقائع الخاصة، بحكم الشرع<sup>(1)</sup> وقال الكاساني "والقضاء هو الحكم بين الناس بالحق والحكم بما أنزل الله عز وجل"<sup>(2)</sup>.

ويبين ابن خلدون تعريف القضاء في مقدمته، فيذكر أنه منصب الفصل بين الناس في الخصومات حسماً للتداعي وقطعاً للتنازع، إلا أنه بالأحكام الشرعية المتلفة من الكتاب والسنة<sup>(3)</sup>، فالقضاء إذن هو الأخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام<sup>(4)</sup> والمقصود منه وصول الحقوق إلى أربابها وقطع الخصومات ويقوم به القاضي الذي استقضى بين الناس<sup>(5)</sup>.

لذلك يقال "قضى الأمير قاضياً، كما نقول أمر أميراً، ونقول قضى بينهم قضية وقضايها"<sup>(6)</sup>، ويذكر إبراهيم بحاز عن الشيخ أطفيش فقيه الإباضية قائلاً "إن القاضي أخص من الحاكم لأن القاضي هو الإمام أو من أذن له الإمام أو جماعة المسلمين إن عدم الإمام"<sup>(1)</sup>.

وهكذا فإن جمهور المسلمين يتفقوا على أن القضاء: هو الفصل بين

- 
- (1) النمرائي، محمد الزهرري، السراج الوهاج، وهو شرح الشيخ محمد الزهرري النمرائي، على متن المنهاج وهو منهاج الطالبين في نزوع الشافعية للإمام أبي زكريا يحيى الدين بن شرف النووي الشافعي، (ت 677هـ / 1278م)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1416هـ / 1999م، ص 564، وسبشار له فيما بعد النمرائي، للسراج الوهاج، وأصل، السلطة القضائية، ص 25.
- (2) الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود الحنفي، (ت 587هـ / 1191م)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تحقيق وتعليق علي محمد معوض، أحمد عبد الموجود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م، ج 9، ص 83، وسبشار له فيما بعد الكاساني، بدائع الصنائع.
- (3) ابن خلدون، عبد الرحمن (ت 808هـ / 1406م)، تاريخ ابن خلدون، المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ / 1992م، ص 232، وسبشار له فيما بعد، ابن خلدون، المقدمة.
- (4) محاسنة، محمد حسين، تاريخ الحضارة والنظم الإسلامية، عمان، مطبعة البهجة، ط1، 2001م، ص 108، وسبشار له فيما بعد، محاسنة، تاريخ الحضارة.
- (5) بحاز، تاريخ القضاء في المغرب، ص 88.
- (6) الفيروز آبادي، القاموس المحيط ج 4، ص 379، ابن منظور، لسان العرب، ط1، ص 209.
- (7) إبراهيم بحاز، تاريخ القضاء في المغرب، ص 88 نقلاً عن أطفيش، مخطوط بلا عنوان حول جوابات المجبول، ق 20 ط.

الناس في الخصومات حسماً للتداعي وقطعاً للتنازع بالأحكام الشرعية المتفقا من الكتاب والسنة.

### 2.3.1 القضاء في مصر في العصر الإخشيدى (324-358هـ / 935-969م).

استمر الحكم الإخشيدى<sup>(1)</sup> في مصر حوالي ثلث قرن (324-358هـ / 935-969م) ، وكانت الدولة الإخشيدية تتبع لسلطة ونفوذ الدولة العباسية في بغداد وكانت مصر أحد أقاليم الدولة العباسية<sup>(2)</sup> ، ولهذا كان يتم توليه قاضي مصر من قبل الخليفة العباسي ، ولكن كان يتولى هذا التقليد قاضي القضاة ، الذي كان ينوب عن الخليفة العباسي في هذا<sup>(3)</sup> ، إذ أن القضاء في الدولة الإسلامية من الأمور الخاصة بالخلافة<sup>(4)</sup>.

وقبل قدوم محمد بن طنج الإخشيد إلى مصر، كان يتم تقليد قاضي مصر من قبل قاضي قضاة بغداد فنقل القضاء محمد بن بدر الصيرفي من قبل قاضي القضاة محمد بن الحسن بن أبي الشوارب<sup>(5)</sup> وكذلك قلد على قضاء مصر أيضا عبد الله بن أحمد زير<sup>(6)</sup> ، الذي كان له نواب ينوبون عنه في القضاء<sup>(7)</sup>، وقد

(1) الدولة الإخشيدية: كانت هذه الدولة بمصر والشام ، و أول من ولي من ملوكها الإخشيد أبو بكر محمد بن طنج، و معنى الإخشيد ملك الملوك، أنظر النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت733هـ / 1332م)، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج28، تحقيق محمد أمين، محمد حلمي محمد أحمد، مركز تحقيق التراث، 1413هـ / 1993م، ج 28، ص 44، 46، ويشار له فيما بعد النويري، نهاية الأرب.  
(2) أن الاستقلال الذي نالته مصر على يد الإخشيديين كان لستقلال تقبده الولاية العامة للخليفة العباسي، الذي كان يرسل للتقليد إلى ملوك الإخشيديين أنظر النويري، نهاية الأرب، ج 28 ، ص 44 ، 45 ، 46، وأنظر سيدة اسماعيل كاشف، مصر في عصر الإخشيديين « دار النهضة العربية، القاهرة » د ، ط ، د ، ت ، دار نافع للطباعة، ص 200، ويشار له فيما بعد كاشف، مصر في عصر الإخشيديين.

(3) كاشف، مصر في عصر الإخشيديين، 216.

(4) ابن خلدون، المقدمة، م1، 231، 232.

(5) للكندي، أبو عمر محمد بن يوسف المصري، (ت 350هـ / 961م) ، كتاب الولاة وكتاب القضاء، مهنبا ومصححا، طبع بمطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، 1908م، ص 486، ويشار له فيما بعد الكندي، الولاة والقضاة، ابن حجر، رفع الاصر ، 348.

(6) للكندي، الولاة والقضاة، 487، ابن حجر، رفع الاصر، 179. =

أستمر هذا الأمر حتى قدوم محمد بن طنج الإخشيد إلى مصر.  
ولما أستقر الأمر للإخشيد في مصر أوقف خليفتي القاضي عبد الله بن أحمد بن زبير سنة 324هـ - 935م<sup>(1)</sup>، عن النظر في القضاء وولى مكانه الحسن بن أبي زرعة محمد للتقي على القضاء، ولكنه لم يكن ينظر في القضاء<sup>(2)</sup>، بل كان يقوم بذلك أبو بكر محمد بن أحمد الحداد<sup>(3)</sup>، وتقلد القضاء بعد ذلك في مصر عدد كبير من القضاة للدولة الإخشيدية، منهم الحسين بن أبي زرعة الذي وصله كتاب التقليد من محمد بن أبي الشوارب قاضي قضاة بغداد<sup>(4)</sup>، وكان آخرهم القاضي أبو طاهر محمد بن أحمد الذهلي الذي تقلد قضاء مصر سنة 348هـ / 959 م وبقي في منصبه حتى قدوم الفاطميين إلى مصر سنة 385هـ / 996 م<sup>(5)</sup>.

وكان يتم تقليد قاضي مصر في العصر الإخشيدي، من قبل الخليفة

= (7) وهما أبو الحسن بن اسحاق، وأبو العباس بن الأشعث الكندي، الولاة والقضاة، 487، ابن حجر، رفع الاصر، ص 179.

(1) الكندي، الولاة والقضاة، 487، ابن حجر، رفع الاصر، ص 179.

(2) وذلك لأنه كان ينتظر التقليد الرسمي من قاضي قضاة بغداد محمد بن أبي الشوارب.

(3) السبكي، تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، (ت 771هـ / 1369م)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناجي، عبد الفتاح الحلو، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1384هـ / 1965م، ج3، ص 281، ويشير له فيما بعد، السبكي، طبقات الشافعية، ابن حجر، رفع الاصر، ص 179.

(4) ابن عساكر، الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي (ت 571هـ / 1175م)، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق محب الدين أبي سعد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1995-1996م / 1415-1417هـ، ج24، ص 318، ويشير له فيما بعد ابن عساكر تاريخ مدينة دمشق، المقريزي، المعقبي الكبير، ج3، ص 642، ابن طولون، شمس الدين محمد، (ت 953هـ / 1546م)، قضاة دمشق، للفر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام، تحقيق صلاح الدين الملجد، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دمشق، 1956م، ص 28، ويشير له فيما بعد ابن طولون، قضاة دمشق.

(5) الكندي، الولاة والقضاة، 493، السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ت 911هـ / 1505م، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جزآن، وضع حواشيه خليل المنصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1418هـ / 1997م، ج2، ص 141. ويشير له فيما بعد السيوطي، حسن المحاضرة، ابن طولون، قضاة دمشق، ص 35.

العباسي، لو من ينوب عنه في توليه قضاء الأقاليم (الولايات) وهو قاضي القضاة، مع بعض التدخلات من قبل الإخشيديين في بعض الأحيان .

فعندما استقر الأمر للإخشيد محمد بن طغج عزل خليفتي القاضي عبد الله ابن أحمد بن زبر وولى الحسين بن أبي زرعة النقي على القضاء <sup>(1)</sup> ولكن محمد بن طغج الإخشيد لم يكن يعتبر توليته له رسمية، دون موافقة قاضي القضاة في بغداد ، لذا سلم محمد بن طغج قضاء مصر إلى أبي بكر محمد بن أحمد بن الحداد الذي بقي يقضي بين الناس <sup>(2)</sup>، حتى ورد كتاب قاضي قضاء بغداد محمد بن الحسن بن أبي الشوارب، بتقليد الحسين بن أبي زرعة قضاء مصر <sup>(3)</sup> وبعد أن صرف محمد بن الحسن بن أبي الشوارب عن قضاء القضاة ، وتولى مكانه أبو نصر يوسف بن عمر، كتب إلى الحسين بن أبي زرعة يقره على قضاء مصر <sup>(4)</sup>، وقد قرأ الحسين بن أبي زرعة النقي الكتاب على الناس بمصر <sup>(5)</sup>.

وكذلك ولى قاضي قضاء بغداد محمد بن الحسن بن الشوارب، القاضي محمد بن بدر الصيرفي قضاء مصر <sup>(6)</sup> ، وعندما تولى قضاء القضاة في بغداد محمد بن الحسن العباسي الهاشمي، كتب إلى القاضي عبد الله بن وليد يقره على قضاء مصر ولكنه صرفه في رجب 336هـ / 947 م فأصاب محمد بن الحسن الهاشمي أخاه عمر بن الحسن الهاشمي على قضاء مصر سنة 336هـ / 947م <sup>(7)</sup>،

(1) الكندي - الولاة والقضاة، 487، ابن حجر، رفع الاصر، ص 179.

(2) السبكي، طبقات الشافعية، ج3، 81، وانظر ابن الملقن ، سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الانلسي للتكروري (ت804هـ / 1401م ) ، العقد المذهب في طبقة جملة المذهب، تحقيق أيمن نصر الأزهرى، وسيد مهني، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ط1، 1417 هـ/1997م، ص48، وسيلار له فيما بعد، ابن الملقن، العقد المذهب.

(3) الكندي، الولاة والقضاة، 487، 488، السبكي ، طبقات الشافعية، ج3، ص281، المقرئ، المقفى الكبير، ج3، 642، ابن حجر، رفع الاصر، ص144، ابن طولون، قضاء دمشق، ص28 ، كاشف، مصر في عصر الاخشيديين، 217.

(4) السبكي، طبقات الشافعية، ج3، ص281، ابن حجر ، رفع الاصر، ص145.

(5) الكندي، الولاة والقضاة، 563، ابن حجر، رفع الاصر، ص145.

(6) الكندي، الولاة والقضاة، 488، 563، ابن حجر، رفع الاصر، 348.

(7) ابن حجر، رفع الاصر، 289، ابن طولون ، قضاء دمشق، ص30.

وبقي حتى صرف آخر سنة 339هـ / 950م<sup>(1)</sup>.

وقلد قاضي قضاة بغداد ابن أم شيبان قضاء مصر عبد الله بن محمد بن الخطيب سنة 950/339م<sup>(2)</sup>، الذي بقي حتى وفاته سنة 348هـ / 959م، وولى بعده كافور الإخشيدي على قضاء مصر أبو الطاهر محمد الذهلي دون الرجوع إلى الخليفة العباسي، أو من ينوب عنه في تقليد قاضي مصر<sup>(3)</sup>.

ويلاحظ مما سبق أنه كان يتم تقليد قضاة مصر في العصر الإخشيدي من قبل قاضي قضاة بغداد، الذي كان ينوب عن الخليفة العباسي في تعيين القضاة في الولايات والأقاليم التابعة للدولة العباسية<sup>(4)</sup>، ثم خرج كافور الإخشيدي على هذه القاعدة، وصار يولي في بعض الحالات القضاء لمن يشاء دون الرجوع إلى الخليفة العباسي، أو قاضي قضاة بغداد<sup>(5)</sup>.

أما معاونو القاضي، كان للقضاة في مصر في العصر الإخشيدي ينيبون عنهم من يساعدهم في أعمالهم القضائية وغيرها مما يدخل في اختصاص القاضي، فكان القاضي عبد الله بن أحمد بن زبر قد استخلف أبو بكر محمد ابن الحداد<sup>(6)</sup>، ولما تقلد الحسن بن أبي زرعة الثقفي القضاء أناب عنه في الحكم أبو بكر محمد بن الحداد<sup>(7)</sup>، واستخلف كذلك أبو بكر محمد على

(1) ابن حجر، رفع الاصر، 290-291، ابن طولون، قضاة دمشق، ص30.

(2) ابن عسكرك، تاريخ مدينة دمشق، ج32، ص178، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، ص540-541، ابن حجر، رفع الاصر، ص197، السيوطي، حسن المحاضرة، ج2، ص141، ابن طولون، قضاة دمشق، ص30.

(3) الكندي، الولاة والقضاة، 493، 583، ابن طاهر الأزدي، ج1 ص180، ابن حجر، رفع الاصر، 327-328، السيوطي، حسن المحاضرة، ج2، ص141.

(4) انظر للكندي، الولاة والقضاة، 487، 488، 563، السبكي، طبقات الشافعية، ج3، 281، المقرئ، المقفى الكبير، ج3، 642، ابن حجر رفع الاصر، 144، 181، 145، 289، 348، ابن طولون، قضاة دمشق، 28، 32.

(5) ابن طاهر الأزدي، اخبار الدول المنقطعة، ج1، ص180، ابن حجر، رفع الاصر، 182، 290-291، 327-328، السيوطي، حسن المحاضرة، ج2، 141، كاتف، مصر في عصر الاخشبيين، 225.

(6) الكندي، الولاة والقضاة، 539-540، ابن حجر، رفع الاصر، ص176.

(7) ابن عسكرك، تاريخ مدينة دمشق، ج14، 317، السبكي، طبقات الشافعية، ج3، 81-82، 281، ابن الملقن، العقد المذهب ص46. المقرئ، المقفى الكبير، ج3، 642. ابن حجر، رفع الاصر، 145، 179، 332، ابن طولون، قضاة دمشق، ص30.

العسكري محمد ابن بدر الصيرفي<sup>(1)</sup>، وعندما تولى عمر بن الحسن العباسي الهاشمي استخلف على القضاء أبو بكر محمد بن الحداد<sup>(2)</sup>، واستخلف القاضي عبد الله بن وليد، أحمد بن محمد بن شعيب الدواي<sup>(3)</sup>.

كما كان يعاون القاضي طائفة من الشهود في عمله القضائي الصرف فكانوا "بمثابة موظفين دائمين"<sup>(4)</sup> يعرفون باسم الشهود العدول فكان عند كل قاض شهود، وعندما يتولى منصب القضاء قاض جديد، فإنه كان إما أن يبقى عليهم، أو على بعضهم، أو يعدل شهوداً جديداً، أو يوقف من يرى ضرورة إيقافه منهم. فعندما تولى القاضي حسين بن أبي زرعة عدل جماعة من الإشراف ومن وجوه مصر<sup>(5)</sup>، وكذلك عدل القاضي عمر بن الحسن العباسي الهاشمي جماعة، ورد شهادة آخرين<sup>(6)</sup>.

وفي بعض الأحيان يختلف القاضي مع الشهود فاختلف القاضي عبد الله بن وليد مع محمد بن مكي بن رجاء أحد عدول مصر<sup>(7)</sup>، وكذلك اختلف مع مقدمهم سليمان بن رستم<sup>(8)</sup>، كما عدل 40 شاهداً أو يزيد في ولايته الثالثة<sup>(9)</sup>. وكان عند كل قاض كاتب يساعده في أمور القضاء، فقد استكتب القاضي حسين بن أبي زرعة النقي في الحكم الحسن بن عبد الرحمن الجوهري<sup>(10)</sup>، واستكتب القاضي عبد الله بن محمد بن الخصيب ابنه محمد بن عبد الله<sup>(11)</sup>. ومن الموظفين الذين ساعدوا القضاة في العصر الإخشيدي، الحجاب

(1) الكندي، الولاية والقضاء، 540.

(2) ابن حجر، رفع الاصر، 289، 333، ابن طولون، قضاء دمشق، ص30.

(3) الكندي، الولاية والقضاء، 565، ابن حجر، رفع الاصر، 181-182.

(4) كاشف، مصر في عصر الاخشديين ص233.

(5) المقرئ، المقفى الكبير، ج3، 642-643، ابن حجر، رفع الاصر، 145.

(6) الكندي، الولاية والقضاء، 575، ابن حجر، رفع الاصر، ص290.

(7) المقرئ، المقفى الكبير، ج7، 289-290.

(8) الكندي، الولاية والقضاء، 568-569، ابن حجر، رفع الاصر، 184-185.

(9) الكندي، الولاية والقضاء، 570، ابن حجر، رفع الاصر، 186.

(10) المقرئ، المقفى الكبير، ج3، ص642، ابن حجر، رفع الاصر، ص145.

(11) الكندي، الولاية والقضاء، 577، ابن حجر، رفع الاصر، ص197.

الذين كانوا يستأذنون للناس وللشهود في الدخول إلى القاضي<sup>(1)</sup>، فكان عند الحسين بن أبي زرعة حاجب بسيف<sup>(2)</sup>، وجعلت الدولة الإخشيدية من مهام الشرطة مساعدة الموظفين القضائيين في إقرار النظام، وتنفيذ قراراتهم وأحكامهم والعمل على منع المخالفات<sup>(3)</sup>.

وكان القاضي في العصر الإخشيدي يقوم إضافة على عمله القضائي بعدة أعمال تتفاوت من قاضٍ لآخر، فالقاضي حسين بن أبي زرعة التقفي كان يتولى مهام النظر في الأحكام والمواريث والأحباس، ويشرف على دار الضرب<sup>(4)</sup>، وكذلك كان عبد الله بن بن محمد بن الخصبي يمضي في الأحكام والسجلات وعقود الإنكحة<sup>(5)</sup>، وكان بكران بن الصباغ ينظر في الأحباس والمظالم<sup>(6)</sup> وكذلك كان محمد بن الحداد ينظر في المظالم<sup>(7)</sup>.

أما عن مذهب القضاة، فقد كان القضاة في هذه الفترة من مذاهب منية مختلفة، ولم يكونوا تابعين لمذهب واحد، فمنهم الحنفي ومنهم الشافعي، ومنهم المالكي وكان القاضي يحكم وفق عقائد المذهب الذي ينتمي إليه<sup>(8)</sup>، وهم جميعاً على المذهب السني.

فكان القاضي محمد بن بدر الصيرفي حنفياً<sup>(9)</sup>، وأحمد بن عبد الله الكشي

(1) كاشف، مصر في عصر الإخشيديين، ص 236.

(2) السبكي، طبقات الشافعية، ج 3، 281.

(3) كاشف، مصر في عصر الإخشيديين، ص 185.

(4) الكندي، الولاة والقضاة، 562، 563، المقرئ، المقفى الكبير، ج 3، 642، ابن حجر، رفع الأصر، ص 145.

(5) الكندي، الولاة والقضاة، 477، ابن حجر، رفع الأصر، 198.

(6) الكندي، الولاة والقضاة، 557، 561، ابن حجر، رفع الأصر، 56.

(7) الكندي، الولاة والقضاة، 556، السبكي، طبقات الشافعية، ج 3، 81.

(8) عطية مصطفى مشرقة، القضاء في الإسلام، بوجه علم وفي العهد الإسلامي في مصر بوجه خاص، ط 1، مطبعة الاعتماد، 1358هـ / 1939 م، ص 162، وسيشار له فيما بعد مشرقة، القضاء في الإسلام.

(9) الكندي، الولاة والقضاة، 557، 561، المقرئ، المقفى الكبير، ج 2، 622، ابن حجر، رفع الأصر، ص 351.

حنفي المذهب كذلك<sup>(1)</sup>، بينما كان القاضي عبد الله بن أحمد بن زبر شافعي المذهب<sup>(2)</sup> وكذلك الحسين بن أبي زرعة النقي شافعي المذهب<sup>(3)</sup>، وكذلك أبو بكر محمد بن أحمد بن الحداد<sup>(4)</sup>، وعمر بن الحسن العباس الهاشمي<sup>(5)</sup>، وعبد الله بن محمد بن الخصيب<sup>(6)</sup>.

وأما القاضي أبو الذكر محمد "يحيى الأسواني"<sup>(7)</sup> والحسن بن عبد الرحمن الجوهري وأبو الطاهر الذهلي فكانوا يتبعون مذهب مالك<sup>(8)</sup>. ومع ذلك فإن القاضي أبو طاهر الذهلي كان لا يتقيد بمذهب مالك في أحكامه<sup>(9)</sup>.

#### 4.1 القضاء عند الفاطميين في المغرب

لقد كانت منطقة المغرب، وهي إقليم واسعة، تخضع لسيطرة عدة دول إسلامية، قبل سيطرة الدولة الفاطمية عليها، وهي الأماة الأغلبية، التي كانت

- 
- (1) الكندي، الولاة والقضاة، 572، ابن حجر، رفع الاصر، ص56، مشرفة، القضاء في الاسلام، 201.
  - (2) الكندي، الولاة والقضاة، 539، ابن حجر، رفع الاصر، 176.
  - (3) ابن حجر، رفع الاصر، 144، كاشف، مصر في عصر الاخشيديين، 329.
  - (4) ابن الملقن، العقد المذهب، 48. ابن حجر، رفع الاصر، 331، 335.
  - (5) الكندي، الولاة والقضاة، 575، السبكي، طبقات الشافعية، ج3، 81، ابن حجر، رفع الاصر، 197.
  - (6) الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج15، 541، ابن حجر، رفع الاصر، 197، السيوطي، حسن المحاضرة، م1، 339-340، م2، 141، ابن طولون، قضاء دمشق، 29.
  - (7) الكندي، الولاة والقضاة، 532، 533، السبكي، طبقات الشافعية، ج3، 83، السيوطي، حسن المحاضرة، ج1، 375 وذلك لثناء الحديث عن الفقهاء المالكية.
  - (8) الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج16، 205، العبر، ج2، 126، المقرئ، المققى الكبير، ج5، 189، السيوطي، حسن المحاضرة، ج1، 375، ج2، ص141، ابن العماد الحنبلي، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد، (ت1089هـ / 1678م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا منشورات محمد علي بوضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ / 1998م، ج3، ص170، وسيشار له فيما بعد، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب.
  - (9) الكندي، الولاة والقضاة، 584، كاشف، مصر في عصر الاخشيديين، 229، حسن إبراهيم حسن، طه أحمد شرف، المعز لدين الله، القاهرة، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1963م، ص194، وسيشار له فيما بعد، حسن إبراهيم، المعز لدين الله.

تتبع للخلافة العباسية السنية ببغداد<sup>(1)</sup>، ومقر حكمها المغرب الأدنى (تونس)، وأمازها بني الأغلب، وعاصمتهم الرسمية مدينة القيروان<sup>(2)</sup>، واستطاع الفاطميون من القضاء على دولتهم سنة 296هـ / 908م<sup>(3)</sup> .

واستطاع أبو عبدالله الشيعي<sup>(4)</sup>، داعي الفاطميين في المغرب أن يحقق نجاحاً في دعوته الشيعية (الفاطمية) في المغرب الأدنى، نتيجة جهوده المتواصلة وتعاون أنصاره الذين آمنوا بدعوته وانتفوا حوله، ووقفوا إلى جانبه في صراعه مع الأغلبية<sup>(5)</sup>.

وعندما دخل مدينة رقادة أمر أبو عبد الله الشيعي أن يكون في الأذان "حي على خير العمل"<sup>(6)</sup> وهي إشارة لسيطرة المذهب الشيعي الجديد على إفريقية

- 
- (1) ابن حماد، أبو عبد الله محمد بن علي (ت626هـ / 1230م)، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، تحقيق جلول أحمد البديوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص20، ويشار له فيما بعد ابن حماد، أخبار ملوك بني عبيد، الهادي روجي إدريس، الدولة الصنهاجية، تاريخ الفريفة في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12م، نقله إلى العربية حمادي السالحلي، دار الغرب الإسلامي، 1992م، ج1، ص40، ويشار له فيما بعد إدريس، الدولة الصنهاجية.
- (2) العبادي، أحمد مختار، في التاريخ العباسي والفاطمي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1982م، ص226، ويشار له فيما بعد العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي.
- (3) الفقي، عصام عبد الرؤوف، دارسات في تاريخ الدولة العباسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1419هـ / 1999م، ص197، ويشار له فيما بعد الفقي، دراسات.
- (4) وهو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن زكريا للمحتشب داعي المغرب، وأصله من الكوفة ويعرف بأبي عبد الله المعلم، لأنه كان يعلم الناس مذهب الإمامة الباطنية، التقى برجال كتامة في موسم الحج بمكة، وارتحل معهم، واستطاع أن يؤسس الدولة الفاطمية في المغرب، ثم أرسل إلى عبيد الله المهدي للتقدم إلى المغرب، ولكن الخليفة عبيد الله المهدي، قتله لأسباب هو وأخيه أبو العباس سنة 298هـ / 910م. أنظر العمري، شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله، (ت749هـ / 1348م)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، السفر، 24 دولة للحسينيين والحسينيين والدولة العباسية والاموية بالشام والأندلس، تحقيق يحيى الجبوري، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية، 1424هـ / 2003م، ص93-95، ويشار له فيما بعد، العمري، مسالك الأبصار، المقرزي، تعاض الحنفا، ج1، 137-138، 150.
- (5) العمري، مسالك الأبصار، سفر 24، ص95، المقرزي، تعاض الحنفا، ج1، 142-143.
- (6) القرشي، فريس عماد الدين ت872هـ / 1488م عيون الأخبار وفنون الآثار في فضائل الأئمة الأطهار، حققه وكتب مقدمته، مصطفى غالب، دار الأندلس، بيروت- لبنان، ص5، ص87، ويشار له فيما بعد، القرشي، عيون الأخبار.

(المغرب الأدنى)، وكذلك ولي محمد بن عمر المروزي على القضاء في مدينة القيروان في أول رمضان سنة 296هـ / 908م<sup>(1)</sup> وهو أول قاضي شيعي فاطمي يعينه أبو عبدالله الشيعي في مدينة القيروان<sup>(2)</sup>.

وقد أقر الخليفة عبيد الله المهدي الأعمال التي قام بها أبو عبدالله الشيعي في المغرب، ووافق على إسناد المناصب الإدارية والقضائية ومنها إسناد القضاء إلى محمد بن عمر المروزي وتثبيتته<sup>(3)</sup>.

وأهتم الخليفة عبيد الله المهدي بالقضاء، فقد ولى على قضاء مدينة رقادة أفطح بن هارون الملوسي<sup>(4)</sup>، ولى كذلك اسحاق بن أبي المنهال على قضاء

(1) النعمان، محمد بن حيون، (ت 363هـ / 973 م)، رسالة افتتاح الدعوة الفاطمية، رسالة في ظهور الدعوة الشيعية الفاطمية، تحقيق وداد القاضي، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ط1، 1970، ص215. وسيلشار له فيما بعد، النعمان، افتتاح الدعوة، للقرشي، عيون الأخبار، ص5، ص88، وانظر مجهول المؤلف، كتاب العيون والحدائق في أخبار الحقائق، ج4 256هـ/870م-350هـ/961م، علي بنشره وتحقيقه، عمر السعيد، ق1، دمشق 1972م، ق2، المطبعة الكاثوليكية، بيروت- لبنان، 1973م، ق1، ص139، وسيلشار له فيما بعد مجهول، العيون والحدائق، وانظر ابن عذارى، أبو عبد الله محمد المراكشي، (ت نحو 695هـ/1295م)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة حسن - كولان، و. إ. ليفي - برونفيسال، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ط3، 1983م، ج1، ص188 وسيلشار له فيما بعد ابن عذارى، البيان المغرب.

(2) القرشي، لدريس عاص الدين، (ت872هـ / 1488م)، تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب القسم الخاص من كتاب عيون الأخبار، تحقيق محمد البعلاوي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت- لبنان، 1985م، ص122، وسيلشار له فيما بعد، للقرشي، تاريخ الخلفاء الفاطميين.

(3) الخشني، أبو عبد الله محمد بن حارث بن أسد القيرواني الأندلسي، (ت361هـ / 971م) قضاء قرطبة وعلماء أفريقية، نشره وصححه وراجعته، عزت المطار الحسيني، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 1415هـ/1994م، ص309 وسيلشار له فيما بعد الخشني، قضاء قرطبة، عياض، عياض ابن موسى المستي، (ت 544هـ / 1149م)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق محمد بن شريفة، المملكة المغربية، طبع بأمر الملك الحسن الثاني، ج5، ص105، وسيلشار له فيما بعد عياض، ترتيب المدارك، ابن عذارى للبيان المغرب، ج1، ص159، مجهول، العيون والحدائق، ج4، ق1، ص151.

(4) ابن عذارى، البيان المغرب، ج1، ص159، السيد عبد العزيز سالم، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، نشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط2، ص515، وسيلشار له فيما بعد، السيد عبد العزيز، تاريخ المغرب.

صقلية سنة 297هـ/909م<sup>(1)</sup>، وهو أول قاض تولى بها للخليفة المهدي عبيد الله<sup>(2)</sup>.

#### 1.4.1 المذهب الفاطمي

أهتم أبو عبد الله الداعي ( الشيعي)، منذ نجاح الدعوة الفاطمية بأمر القضاء، وزاد هذا الاهتمام في عهد الخلفاء الفاطميين، الذين قاموا بتنظيم خطة القضاء، حيث ارتبط تنظيمها بالمذهب الإسماعيلي الفاطمي، الذي بدأ يأخذ مكانه في المغرب، ولولسى الخليفة عبيد الله المهدي عناية خاصة لهذا الأمر<sup>(3)</sup>، خصوصاً وأن غالبية أهل المغرب كانوا يدينون بمذهب مغاير للفاطميين، فغالبيتهم من أهل السنة، أو الخوارج الإباضية والصفرية<sup>(4)</sup>، لذلك سعى عبيد الله المهدي إلى نشر المذهب الفاطمي الشيعي، وراعى أن يكون للقضاء على مذهب الدولة، وأن لا يتولاه إلا قاض شيعي المذهب، عارفاً بقواعد المذهب الإسماعيلي وتشريعه. لذلك نلاحظ أن بعض الفقهاء، والقضاة، حولوا إلى المذهب الجديد وهو مذهب الدولة الفاطمية إما طمعاً ورغبة منهم في تولي منصب القضاء، أو تقلد الوظائف المرتبطة بالقضاء، فقد تشبع ثلاثة من الفقهاء المالكية<sup>(5)</sup>، أما الحنفية،

(1) ابن الاثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الوالد الشيباني، ( ت 630هـ / 1233م )، الكامل في التاريخ، راجعه وصححه محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1 1407هـ/ 1987م، م6، ص 461، وسبشار له فيما بعد ابن الاثير، الكامل في التاريخ. ولنظر ابن خلدون، عبد الرحمن، ( ت 808هـ / 1406م )، تاريخ ابن خلدون، المسمى كتاب العبر وديون المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1403هـ/ 1992م، م4، ص247، وسبشار له فيما بعد ابن خلدون، العبر، عبد المولى، القوى السنية، ج1، ص354.

(2) ابن الاثير، الكامل في التاريخ، م6، ص461.

(3) النشراوي، فرجات، الخلافة الفاطمية بالمغرب، (296-365هـ/ 909-975م)، التاريخ السياسي والمؤسسات، نقله إلى العربية، حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1994، ص598، وسبشار له فيما بعد النشراوي، الخلافة الفاطمية.

(4) العبادي، في التاريخ العلمي، 226 - 228.

(5) محمد أحمد، عبد المولى، القوى السنية في المغرب من قيام الدولة الفاطمية إلى قيام الدولة الزييرية (296-361هـ/ 909-972م)، جزآن، دار المعرفة للجامعة، الاسكندرية، ط1، 1985م، ج1، ص352، وسبشار له فيما بعد عبد المولى، القوى السنية.

فقد تشيع منهم عدد ليس بقليل ممن تولى وظيفة القضاء للفاطميين منهم القاضي إسحاق بن أبي المنهال، وأحمد بن بحر ، و زرارة بن احمد، ومحمد بن عمران النفطي<sup>(1)</sup>، ويذكر الدشرلوي أن أحد عشر شخصاً اعتنقوا مذهب التشريق لطمعهم الالتحاق بسلك القضاء أو تقلد وظائف قضائية ثانوية<sup>(2)</sup>.

كما تشرق أحمد بن محمد بن شهرين ، الذي تولى قضاء برقة وكان قد سار راجلاً مع أبي عبد الله الداعي إلى سجداسة<sup>(3)</sup> ، وتشيع قاسم بن خالد الواسطي، من أجل الظفر بخطة القضاء في باجة<sup>(4)</sup>، فلم ينلها لأن الدولة استغنت عن إحداث خطة القضاء بها<sup>(5)</sup>، كما أن هناك ممن تشيع طمعاً في أغراض مادية صرفة، مثل أبو بكر القمودي<sup>(6)</sup>، أو ربما رهبة من السلطان.

وعلى الرغم من هذا ، فإن هناك قضاة وفقهاء رفضوا العمل مع الفاطميين، وتولى المناصب القضائية لهم، فالفقيه أحمد بن محمد القرشي أمتنع عن قبول منصب القضاء في القيروان عندما رشحه القائم بأمر الله الفاطمي لهذا المنصب بسبب كراهية التعاون مع رجال للدولة الفاطمية<sup>(7)</sup>.

ويبدو أن الخليفة عبيد الله المهدي، لم يكن يثق بهؤلاء القضاة الذين

(1) الخشني، قضاة قرطبة، 293-295، عبد المولى، القوى الملية، ج1، 354-357، لقبال ، موسى ، تاريخ المغرب الاسلامي، ط4، دار هوجة للطباعة والنشر الجزائر، 2001م، ص173-174، وسيلار له فيما بعد، لقبال، تاريخ المغرب.

(2) الدشرلوي، الخلافة الفاطمية، ص 587.

(3) الخشني، قضاة قرطبة، 294، ابن عذارى البيان المغرب، ج1، 153 ، نيلة حسن محمد، تاريخ مصر الاسلامية ، دار المعرفة الجامعية ، 2002م ، ص 180 .

(4) باجة: وهي بلدة بافريقية ، كثيرة الأتجار والعيون ، لا باجة الأتلس ، لظفر ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ج 1 ، 314 ، 316 .

(5) الخشني، قضاة قرطبة، 292، هويكنز ، النظم الاسلامية في المغرب في القرون الوسطى، نقله من الانجليزية، امين توفيق الطني، الدار العربية، للكتاب، ليبيا- تونس، 1980، ص210 وسيلار له فيما بعد هويكنز، النظم الاسلامية.

(6) الخشني، قضاة قرطبة، 289، 291، لقبال، تاريخ المغرب الاسلامي، ص 173 .

(7) لقبال، موسى ، دولة كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، منذ تأسيسها الى منتصف القرن الخامس الهجري (11م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م، ص421، وسيلار له فيما بعد لقبال، دولة كتامة.

تشجيعوا طمعاً في المناصب القضائية والدينية، لذلك ولكي يراقب أعمالهم فقد أنشأ في سنة 298هـ/910م، ديواناً سماه ديوان الكشف أشرف عليه اثنان من أعوانه المخلصين هما أبو جعفر محمد بن أحمد البغدادي وعمران بن أبي خالد بن أبي سلام وعهد إليهما بالكشف عن المخالفين لمذهب الإسماعيلية من الفقهاء والقضاة والمفتين والمؤذنين<sup>(1)</sup> أي ليعزل كل من يخالف مذهب الدولة من القضاة والموظفين.

فقد عُزل القاضي ابن بطريفة الصائغ<sup>(2)</sup> عن قضاء طرابلس على يد القاضي محمد بن عمر المروزي<sup>(3)</sup>، وعزل محمد بن حفص عن إمامة الصلاة في رقادة لأنه رفض التشيع<sup>(4)</sup>، وفي سنة 307هـ/919م قتل بالقيروان مؤذن أحد المساجد وأسمه عروس، فيذكر ابن عذاري أنه ضرب بالسياط وقطع لسانه وذلك لأن قوم من الشيعة شهدوا عليه بأنه أذن ولم يقل "حي على خير العمل"<sup>(5)</sup>. ويذكر المقرئ<sup>(6)</sup> أن الخليفة المنصور بالله كان يعاقب كل من يخالف العمل بقوانين التشيع، فقد رفع إليه أن قاضي برقة، تقدم إليه خصمان "فحكم على أحدهما: فقال له المحكوم عليه، لقد حكمت بغير مذهب أهل البيت عليهم السلام فقال: " والله لا أحكم بمذاهبهم ولو علقت بيدي " فأحضره إلى القيروان وعلق

(1) عائلة الحمد ، قيام الدولة الفاطمية ببلاد المغرب، دار ومطابع المستقبل، القاهرة، 1980م، ص 217، ويشير له فيما بعد عائلة الحمد، قيام الدولة الفاطمية، بني خالد ، موسى أحمد مخاط ، ثورة أبي يزيد الخارجي ضد الفاطميين (322-336هـ / 934-948م) رسالة ماجستير، أشرف مصطفى الجباري ، الجامعة الأردنية 1415هـ/1995م، غير منشور ص58 ويشير له فيما بعد بني خالد، ثورة أبي يزيد. (2) وهو أبو العباس اسحاق بن ابراهيم الأزدي، يعرف بابن بطريفة الصائغ من أصحاب ابن سحنون، أمتحن على يد القاضي المروزي الذي ضربه وحجسه بعد عزله عن قضاء طرابلس، فاطقه عبيد الله المهدي. انظر عياض، ترتيب المدارك، ج5، ص101، النبـاغ، ابو زيد عبد الرحمن بن محمد الانصاري ( ت 696هـ / 1296م ) ، معالم الايمان في معرفة أهل القيروان، اكمله وعلق عليه أبو الفضل بن عيسى ابن ناجي التتوخي، ( ت 839هـ / 1436م ) ، تحقيق محمد أبو النور، ومحمد ماضور ، مكتبة الخانجي بالمكتبة العتيقة تونس، 1968م، ج2، ص330-333، ويشير له فيما بعد الدباغ ، معالم الايمان.

(3) عياض، ترتيب المدارك، ج5، ص101، عبد المولى، لقوى السنية، ج1، ص379.

(4) لقبال، دولة كتامة، 420. نقلا عن الطالبي، تراجم اغلبية، 300.

(5) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1، ص182-183، نبلة حسن، في تاريخ مصر، ص 183.

(6) المقرئ، المقفى الكبير، ج2، ص176.

بيده على خشبة حتى مات<sup>(1)</sup>، وهي إشارة واضحة في إجبار الفاطميين القضاء على القضاء بمذهبهم الشيعي، وربما وقعت جميع هذه الأمور السابقة من العزل والتعذيب والقتل بسبب وجود هذا الديوان.

ولكن كان الخلفاء الفاطميون في بعض الأحيان، وبسبب الظروف والأحوال السياسية، يعملون على إرضاء الناس (أهل السنة) فالخليفة المنصور بالله لكي يرضي أهل القيروان، عمل على تقليد رجال أهل السنة وفقهائهم في بعض المناصب في الدولة، فقلد الفقيه المالكي القاضي محمد بن أبي المنظور قضاء مدينة القيروان سنة 335هـ / 946م، لكي يضمن ولاءهم وتأييدهم، بسبب ثورة أبي يزيد الخارجي الذي كان يهاجم القيروان<sup>(2)</sup>، وتسكين نفوس أهل السنة بذلك<sup>(3)</sup>. وحرصاً من الخليفة المنصور على كسب ولائهم وإرضائهم، أوصى واليه عليها بعدم اتخاذ أي قرار دون الرجوع إلى القاضي محمد بن أبي المنظور<sup>(4)</sup>، وتعتبر تولية الخليفة المنصور بالله قضاء القيروان للفقيه المالكي أبي المنظور قمة انتصار السنة على دعوة التشيع<sup>(5)</sup> إذ تمتع ابن أبي المنظور في استقلالية القضاء ويبدو هذا من خلال الشروط التي طلبها<sup>(6)</sup>، ومن القصة مع حظية الخليفة المنصور بالله، التي اشتكت إليه من أعمال ابن أبي المنظور، ولم يعمل لها الخليفة شيء<sup>(7)</sup>.

أما الخليفة المعز لدين الله فقد كان حريصاً على مراعاة الرأي العام،

(1) المقرئ، المقفى الكبير، ج2، 176.

(2) عياض، ترتيب المدارك، ج5، 329، عبد المولى، القوي السنية، ج1، 487.

(3) عياض، ترتيب المدارك، ج5، 329.

(4) ابن حماد، أخبار ملوك بني عبيد، ص35.

(5) عبد المولى، القوي السنية، ج1، 489.

(6) وهي أن لا يأخذ منهم رزق، ولا يركب لهم دابة فوافقوا على ذلك، انظر عياض، ترتيب المدارك، ج5، 329.

(7) عياض، ترتيب المدارك، ج5، 329، الصلابي، علي محمد، الدولة العبيدية في ليبيا، دار البيارق، عمان، ط1، 1418هـ/1998م، ص78-79، ويشير له فيما بعد الصلابي، الدولة العبيدية، عبد المولى، القوي السنية، ج1، 490.

ومراعاة الفقهاء للمالكية بشكل خاص<sup>(1)</sup>، وذلك لعدم إثارة الناس ضده ، وقد كان هذا الاهتمام مرتبطاً بالمذهب الإسماعيلي.

#### 2.4.1.1 تقليد القضاة

أما تولية القضاة فقد كان الخليفة الفاطمي في المغرب يقوم بتعيين قضاة بنفسه، فالخليفة عبيد الله المهدي ولى أفلح بن هارون الملوسي قضاء مدينة المهدية و رقادة<sup>(2)</sup>، و ولى اسحاق بن أبي المنهال قضاء صقلية<sup>(3)</sup> كما أقر محمد بن عمر المروزي على قضاء القيروان<sup>(4)</sup>.

ولاستمر الحال على ذلك في خلافة المنصور بالله الذي كان يختار قضاة بنفسه ويعينهم على المدن والأقاليم ، فقد ولى عبد الله بن هاشم قضاء القيروان ، وعلي بن شعيب قضاء المنصورية ، ثم عزله وولاه المهدية، ثم ولى زرارة بن احمد قضاء المنصورية وأحمد بن أبي الدبس القضاء في طرابلس<sup>(5)</sup>.

ومع ذلك فقد كان يتدخل الناس في تعيين بعض القضاة أو يطلبون من الخليفة تعيين أحد الفقهاء إذا اشتهر علمه أو عدله، فطلب الناس من الخليفة القائم بأمر الله تعيين احمد بن الوليد على القضاء ، فوافقهم القائم بأمر الله على ذلك<sup>(6)</sup>.

كما كان الخلفاء في بعض الأحيان يوكلون مهمة تعيين بعض القضاة إلى

(1) الدشروي، الخلافة الفاطمية، 498.

(2) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1، 159، هابز هالم ، الفاطميون وتقاليدهم في التعليم، تعريب سيف الدين القصير ، مراجعة مجيد الراضي ، دار المدى ، دمشق ، ط1 ، 1999م ، ص47 ، ويشير له فيما بعد هابز هالم ، الفاطميون.

(3) ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج6، 461. ابن خلدون، المعر، م4، 247

(4) عولض، ترتيب المدارك، ج5، 105 ، ابن عذاري ، البيان المغرب، ج1، 159.

(5) المقرئزي، المعقفي الكبير، ج2، 173 - 174.

(6) انقضاغي، محمد بن سلامة بن جعفر الشافعي، (ت 454 هـ / 1062م ) ، تاريخ القضاء، كتاب صون المعارف وفنون أخبار الخلافة، دراسة وتحقيق ، جميل عبد الله المصري، مكة المكرمة، السعودية، 1415هـ/1995م ص561، ويشير له فيما بعد، انقضاغي ، عيون المعارف، ابن ظافر الأزدي، أخبار الدول المنتظمة، ج1، 171. ابن حماد، أخبار ملوك بني حبيدة، 32.

قاضي الدولة في العاصمة (كبير القضاة) ، وهو بمثابة قاضي للقضاة عندهم، فانتقلت صلاحيات تعيين القضاة في المناطق والمدن الأخرى لقاضي الدولة وقد منح هذا الامتياز للقاضي النعمان بن حيون في خلافة المنصور بالله الذي "جعل قضاياه في الآفاق عن أمر القاضي النعمان يصدر عن ويوردون"<sup>(1)</sup>، وبقي القاضي للنعمان على هذا الأمر في المغرب حتى انتقاله مع المعز لدين الله إلى مصر ، وكذلك أعطى المعز لدين الله صلاحيات بالتعيين والعزل للقاضي أحمد بن أبي المنهال عندما ولاه القضاء بدلاً من القاضي النعمان الذي خرج معه إلى مصر<sup>(2)</sup>، في صفر سنة 362هـ/972م .

وتمتع قضاة الفاطميين في المغرب بصلاحيات واسعة ، حيث أشار للقاضي النعمان في حديثه عن منصب القضاء إلى هذه الصلاحيات في خلافة المنصور فيقول " ثم خرج توقيع إلى ديوان الرسائل بأن يكتب لي عهد بالقضاء بمدن المنصورية والمهدية والقيروان وسائر مدن أفريقية وأعمالها"<sup>(3)</sup>.

ويضيف النعمان عن الإمتيازات والصلاحيات التي كان يحصل عليها من الخليفة المنصور بالله، فيقول " كنت أول من استقضاءه من قضاياه، وأعلى ذكرى، ورفع قدرى وأنعم على من النعم بما لو أخذت في وصفه لقطع بطولة"<sup>(4)</sup>. وهكذا كان من مهام صاحب هذا المنصب إلقاء الخطب في المساجد الرئيسية في القيروان والمهدية والمنصورية وتعيين من ينوبون عنه في مختلف النواحي ونقلهم من مكان إلى آخر إذا اقتضى الأمر ذلك، ويعزل من يشاء منهم، وهو الذي يضع خطة قضائية يسير عليها القضاة في أحكامهم<sup>(5)</sup>.

أما عن مقر رئيس القضاة فقد كان يقيم في عاصمة الدولة فكان مقره أول الأمر في مدينة رقادة ، ولما بنيت المهدية انتقل مقره إليها، ثم أستقر في

(1) القرشي، عيون الأخبار، ص5، 331.

(2) المقرئ/ المقنى الكبير، ج1، 655.

(3) النعمان، المجالس والمسيرات، 317، القرشي، عيون الاخبار، ص5، 331.

(4) النعمان، المجالس والمسيرات، 75.

(5) التواتي بن بو بكر، المرحلة الإفريقية من خلافة المعز لدين الله (341-361هـ/952-971م) رسالة ماجستير، جامعة دمشق، إشراف سهيل زكار، ص253، ويشير له فيما بعد، التواتي، المرحلة الإفريقية

المنصورية بعد اتخاذها عاصمة لفاطميين في خلافة المنصور بالله <sup>(1)</sup> إذ يقول النعمان أنه (( لما استقضى المنصور بالله بالمنصورية وأقامت بها )) <sup>(2)</sup> ، أي أن المنصورية هي مقره .

### 3.4.1 الدعوة الفاطمية

لم يكن قضاء الفاطميين بالمغرب يتدخلون في بداية أمرهم بشؤون الدعوة الفاطمية <sup>(3)</sup> ، فالقاضي محمد بن عمر المروزي الذي تولى القضاء في القيروان <sup>(4)</sup> لم يكن له دور في أمر الدعوة، فيذكر ابن عذري أن القاضي المروزي عندما أحضر ولي صلاة جامع رقادة، قال له (( لا يؤم بنا إلا ولي من أولياء أمير المؤمنين ، فادخل إلى بعض الدعاة يأخذ عليك البيعة ، وتبقى على خطتك )) <sup>(5)</sup> فهذا يعني أنه لم يكن له في أمر الدعوة شيء و إنما كانت تتاط الدعوة برجال آخرين.

وعندما تولى القضاء أفلح بن هارون الملوسي، أهتم بأمر الدعوة ونشر المذهب الشيعي الإسماعيلي، فكان أول قاض يتدخل في شؤون الدعوة ، وبذلك أضاف هذه المهمة إلى مهام القاضي <sup>(6)</sup>.

ولم يتوقف عمله بالدعوة على الرجال، و إنما تعداها إلى النساء ، ويذكر القرشي رواية تشير إلى أنه كانت له اهتمامات بدعوة النساء ومخاطبتهن بدلائل تناسب أحوال النساء وعقولهن <sup>(7)</sup>.

(1) الدشرابي ، الخلافة الفاطمية، 597-598.

(2) النعمان، المجالس والمساربات، 53.

(3) عن الدعوة الفاطمية في المغرب، أنظر نبيلة حسن ، في تاريخ مصر، 156-159.

(4) النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، 215.

(5) ابن عذري، البيان المغرب، ج1، 189.

(6) الدشرابي، الخلافة الفاطمية، 595.

(7) القرشي، تاريخ الخلفاء الفاطميين، ص211-212 ، وللمزيد عن الدعوة عند القاضي هارون الملوسي، انظر القرشي، تاريخ الخلفاء الفاطميين، 211-212، وانظر مجموعة مؤلفين، الاسماعيليون في العصر الوسيط ، تاريخهم وفكرهم ، تحرير فرهاد دفتري ، ترجمة سيف الدين القصير ، دار المدى للثقافة ، ط1 ، 1999م ، ص 108، وميثاق له فيما بعد مجموعة مؤلفين ، الاسماعيليون .

ويتجلى دور القاضي وعلاقته بالدعوة في عهد القاضي النعمان بن حيون في خلافة المنصور بالله ، عندما رفع مكانته ، وأطلق له الصلاحيات والامتيازات وأمضى له حكمه في جميع ما استولت عليه المملكة العلوية (( والدعوة الشريفة الفاطمية... وقلده أمر قضائه ودعائه ))<sup>(1)</sup> وأسماء في مراتب الدعوة إلى أسمى ذروة<sup>(2)</sup> ومنذ هذه الفترة أصبح القاضي النعمان بن حيون مسؤول من أمر الدعوة للمذهب الإسماعيلي الفاطمي إضافة إلى صلاحيات ومهام القضاء .

وبدا القاضي النعمان بكتابة وتدوين لفقه الإسماعيلي منذ عهد المنصور بالله ، ومن كتاباته في هذا المجال الدعائم<sup>(3)</sup> الذي ألفه بناءً على طلب للقضاء والحكام والطلبة<sup>(4)</sup> إضافة إلى رسائله الكثيرة مع القضاء<sup>(5)</sup>.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن القاضي الفاطمي في المغرب كان يتولى أعمالاً دينية أخرى، أهمها أنه كان ينوب عن الخليفة في إلقاء خطبة الجمعة والصلاة بالناس في الجامع الكبير ، والإشراف على أئمة المساجد والمؤذنين ، وربما زاد على ذلك فقام بأعمال المحتسب.

فيذكر القرشي أن عبيد الله المهدي أنشأ خطبة ليقرأها على الناس ولكنه كلف المروزي قاضيه في المهدية أن يقرأها على الناس<sup>(6)</sup>، ثم تولى الصلاة بالناس ، والإشراف على أئمة المساجد الذين يصلون بالناس في مساجد المدن المختلفة، كما تولى القاضي زرارة بن أحمد إضافة إلى قضاء المهدية الصلاة في جامعها سنة 339هـ / 950م<sup>(7)</sup>.

(1) القرشي، عيون الأخبار، ص5، 331.

(2) القرشي، عيون الأخبار، ص6، 39. تاريخ الخلفاء الفاطميين، 556.

(3) للمزيد عن مؤلفات القاضي النعمان بن حيون، انظر النعمان بن محمد المغربي، الهمة في آداب أشراف الأئمة ، نشر وتحقيق محمد كامل حسين ، دار الفكر العربي، المقدمة، 11-13، وسنشر له فيما بعد، النعمان ، الهمة في آداب أشراف الأئمة، القرشي ، تاريخ الخلفاء الفاطميين ، ص 559-568 ، مجموعة مؤلفين ، الإسماعيليون، 129-133 .

(4) النعمان، المجالس والمسائرات، 327، القرشي، عيون الأخبار، ص6، 44.

(5) القرشي، عيون الأخبار، ص6، 48.

(6) القرشي، عيون الأخبار ، ص5، 205.

(7) مجهول، الميرون والحدائق، ج4، ق4، 2، 465، عائلة الحمد، قيام للدولة الفاطمية، 218.

وكان القاضي يتولى مهمة منع الفقهاء من الإفتاء بغير مذهب الدولة ويذكر ابن عذاري<sup>(1)</sup> أنهم كانوا يفتون بمذهب جعفر بن محمد وهو الإمام السادس عند الشيعة.

ثم تعدت صلاحيات القاضي إلى القيام بأعمال المحتسب فكان يمنع النساء من النياحة على الموتى فإذا تجاوزت النساء ذلك عاقبن بالضرب والحبس حتى يظهرن للتوبة عن ذلك<sup>(2)</sup>.

وفي سنة 349هـ / 960م وجه المعز لدين الله القاضي إلى أئمة المساجد والمؤننين ، لكي يأمرهم ألا يؤذوا إلا ويقولوا فيه ((حي على خير العمل)) وقراءة البسملة أول كل سورة ، ولا يؤخروا صلاة العصر ، ولا تصيح امرأة وراء جنازة وغيرها من أعمال المذهب الإسماعيلي<sup>(3)</sup> وهي جميعاً أعمال دينية قام بها القاضي الفاطمي.

#### 4.4.1 المظالم

أهتم الفاطميون بالمظالم اهتماماً كبيراً منذ بداية أمرهم، فالخليفة عبيد الله المهدي قسم الأمور الإدارية ، وترك المظالم دون إسنادها لأحد، وإنما كان يباشرها بنفسه فكان يأخذ رقايع المظالم إذا ركب فإذا جلس أستمع إلى شكوى المتظلمين وأنصفهم<sup>(4)</sup>.

فكانت دولتهم في بداية أمرها تحتاج إلى العدل والإنصاف لتحقيق الاستقرار<sup>(5)</sup>، وربما أراد المهدي من ذلك التقرب إلى الناس وكسب ودهم ومحبتهم ليتمكن من تسيير شؤون الدولة وضمان التقاف الناس حوله وقد نجح في ذلك

(1) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1، 189، وانظر عبد المولى، انقوى السنية، ج1، 283.

(2) النعمان، المجالس والمساريف، 493 ابن عذاري، البيان المغرب، ج1، 223.

(3) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1، 223، نبذة حسن ، في تاريخ مصر، 204.

(4) النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، 258، الانطاكي، يحيى بن سعيد، 458هـ/1067م، تاريخ الانطاكي المعروف بصلة تاريخ لوتخا، حققه ووضع فهرسه عمر عبد السلام تكمري، جروس بروس، طرابلس- لبنان، 1990م، ص65، ويشار له فيما بعد الانطاكي، تاريخ لوتخا.

(5) العبادي، في التاريخ العباسي ، ص230.

حيث يذكر النعمان ما يدل على رضى الناس عنه، وحب الكثيرين له ، فيقول : (( فمالت إليه قلوب الخاصة والعامة وعظم في عيونهم وقلوبهم ))<sup>(1)</sup> .

و أحسبنا أن كان الخليفة يكلف من يتق به لينظر في بعض الظلمات فيذكر القاضي النعمان: أن الخليفة المنصور رفع إليه قوم يتظلمون من بعض العمال (( فاشخص العامل ، وأمرني بإحضاره معهم ، والنظر في ظلماتهم، فادعوا عليه بأشياء تناولها منهم فأقر ببعضها وذكر أن ذلك مما أباحه له الخليفة المنصور بالله ، فكتب دعواهم ومما أقر به وادعى إباحته له ورفعت - أي النعمان - ذلك إلى أمير المؤمنين المنصور ))<sup>(2)</sup>.

وعندما سمع الأمير أبو تميم المعز بذلك، وما قام به النعمان بهذه القضية التي لم يعجبه فيها تصرف النعمان من رفع الأمر إلى - والده - الخليفة المنصور بالله ، أرسل إليه وأحضره، فيذكر النعمان، وقال المعز لي ((أمير المؤمنين عليه السلام إنما يصرف إليك من يصرفه ممن يشتكي من العمال لتسمع قول الناس فيهم وشكواهم وتنصفهم فيما يجب... وقد وقف أمير المؤمنين على ما حكيت من إقرار فلان بما أقر به من تناول مالا ينبغي له تناوله، وأنه أدعى ذلك مما أبيع له فرأى أنه كان مما ينبغي لك أن لا تقبل ذلك منه وأن تغلط له فيه ))<sup>(3)</sup>.

ويتابع النعمان القصة، ويقول، قلت: يا مولاي لما قال، ما قال وادعى، رأيت أن لا أعجل عليه حتى أعرف ما يكون من مولانا في أمره ، فقال الأمير المعز: في هذا كلام جملنا عنك فيه، فتحفظ من مثله فيما تستقبله، أنصرف راشداً وطسب نفسك، فليس لك عند أمير المؤمنين إلا ما تحبه .... فتدبرت الأمر في ذلك<sup>(4)</sup>.

ويبدو أن الأمير المعز في عهد والده المنصور بالله كما يظهر أعطى القاضي النعمان صلاحيات مطلقة في المظالم، وبعد أن أصبح خليفة جعل إليه

(1) النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، 258.

(2) النعمان، المجالس والمسابرات، 71.

(3) النعمان، المجالس والمسابرات، 71.

(4) النعمان، المجالس والمسابرات، 72.

إزالة المظالم<sup>(1)</sup> ، وهناك إشارات إلى إسناد المظالم إلى بعض رجالات الدولة الفاطمية في المدن الكبرى ، فكان أحمد بن بحر بن علي بن صالح على مظالم القيرون سنة 313هـ/925م<sup>(2)</sup> ثم خلفه عليها جعفر بن أحمد بن وهب<sup>(3)</sup>.

---

(1) القرشي، صيون الاخيل، ص6، ص39.

(2) الخشن، قضاة قرطبة، 251، ابن عذاري، البيان المغرب، ج1، 190 .

(3) الخشن، قضاة قرطبة، ص 251.

## الفصل الثاني

### إدارة القضاء في مصر في العصر الفاطمي

#### 1.2 تقليد القضاء وعزلهم

كان الخليفة الفاطمي هو الرئيس الأعلى للدولة الفاطمية ، وكان القضاء من الوظائف الداخلة تحت سلطته ، وكان الخلفاء في صدر الإسلام يباشرونه بأنفسهم (1) ، ولكن لكثرة مشاغل الخليفة ورغبته في التفرغ للأمور السياسية و الجهاد و حماية الدولة وغيرها من الأمور ، كانوا يقلدون القضاء لغيرهم ، فاستخلفوا فيه من يقوم به تخفيفاً على أنفسهم (2) .

وتمسك الخلفاء الفاطميون بحق تقليد القضاء بأنفسهم في الدولة ، واعتبروه أحد الأمور الهامة في تثبيت الحكم و الخلافة ، فالخليفة المعز لدين الله شدد في اختيار القضاء بنفسه فهو الذي يعينهم ويقلدهم وعندما عزم على المسير والخروج إلى مصر ، أراد أن يخلفه في بلاد المغرب أبو احمد جعفر بن علي ، فشرط عليه أبو احمد أن يكون تقليد القضاء وغيره له وحده ، فغضب المعز لدين الله من هذا الشرط وقال له : (( يا جعفر عزلتني عن ملكي )) وأردت أن تجعل فيه شريكاً ، فلم يستخلفه ، واستخلف مكانه يوسف بن زيري الصنهاجي الذي اعترف للمعز بترك القضاء بولي له لما يراه المعز لدين الله (3) ، والخليفة الفاطمي هو رأس السلطة الدينية ، ويجمع شؤون المذهب في يده ، وكان القضاء تحت إشرافه المباشر ، وهو من يختار القضاء بنفسه ويخلع عليهم (4).

(1) ابن خلدون ، المقننة ، م 1 ، 232

(2) ابن خلدون ، المقننة ، م 1 ، 233

(3) ابن سعيد ، عبد الملك بن سعيد ( ت 685هـ / 1286م ) ، النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة / القسم الخاص من كتاب المغرب في حلى المغرب ، تحقيق حسين نصار ، دار الكتب ، القاهرة ، 1970 ، ص 44-45 ، ويشير له فيما بعد ابن سعيد ، النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة ، للمقريزي ، تمام الحفا ، ج 1 ، ص 175 ، الخطط للمقريزي ، ج 2 ، ص 188-189

(4) خضر احمد عطا الله ، الحياة الفكرية في مصر في العصر الفاطمي ، ط 1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ويشير له فيما بعد خضر عطا الله ، الحياة الفكرية في مصر ، 107 - 108

وعندما دخل جوهر الصقلي<sup>(1)</sup> مصر في سنة 358 هـ / 968 م وجد على وظيفة القضاء أبو الطاهر محمد بن أحمد الذهلي الذي تقلد القضاء في عهد كافور الإخشيدي في سنة 348 هـ / 960 م<sup>(2)</sup> فأبقاه جوهر الصقلي على القضاء وأقره على ذلك<sup>(3)</sup>، فبقي أبو طاهر الذهلي على القضاء، ولما دخل المعز لدين الله مصر في سنة 362 هـ / 972 م وجد أن القائد جوهر قد أبقاه، فأقره أيضاً على وظيفة القضاء وخلع عليه<sup>(4)</sup>.

ولكن المعز لدين الله أشرك معه على القضاء القاضي أبا سعيد عبد الله بن محمد بن أبي ثوبان المغربي<sup>(5)</sup> الذي كان ينظر في المظالم الخاصة بالمغاربة، ثم اتسع اختصاصه، حتى أصبح ينظر في القضايا المشتركة بينهم وبين المصريين، وأصبح يطلق عليه قاضي مصر والإسكندرية<sup>(6)</sup>.

ولما توفي ابن أبي ثوبان سنة 363 هـ / 973 م<sup>(7)</sup> خاطب المعز لدين الله أبا الحسن علي بن النعمان ليحكم مع القاضي أبو طاهر محمد الذهلي، فجلس

(1) وهو أبو الحسن جوهر بن عبد الله الرومي كان من موالى المعز لدين الله بن المنصور الفاطمي، وجهه إلى الديار المصرية ليأخذها من كافور الإخشيدي، فدخلها سنة 358 هـ / 968 م فنظر ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 1، 193 - 195، المقرئ، تعاضد الحنفا، ج 1، 178 - 181.

(2) الكندي، اللؤلؤة والقضاة، 493، 583، ابن طاهر الأزدي، أخبار الدولة للمنقطة، ج 1، 180، المقرئ، المقفى الكبير، ج 5، 191، ابن حجر، رفع الاصر، 327-328، السيوطي، حسن المحاضرة، ج 2، 141، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام، ج 3، 312.

(3) القاضي، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي (ت 454 هـ)، الإنباء بأنباء الأنبياء وتواريخ الخلفاء وولايات الأمراء، تحقيق عمر عبد السلام قنمري، المكتبة المصرية، صيدا - بيروت، ط 1، 1418 هـ / 1998 م، 363، القاضي، عيون المعارف، 568، الدواداري، الدرر للأمضية، 363، وسبشار له فيما بعد القاضي، الإنباء بأنباء الأنبياء، النويري، نهاية الأرب، ج 28، 152.

(4) القاضي، عيون المعارف، 568، ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن أبي بكر (ت - 681 هـ)، وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان، ج 3، تحقيق محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، ط 1، بيروت - لبنان، 1417 هـ / 1997 م، ص 206، وسبشار له فيما بعد ابن خلكان، وفيات الأعيان، النويري، نهاية الأرب، ج 28، 152، المقرئ، تعاضد الحنفا، ج 1، 202، المقفى الكبير، ج 4، 197، ابن حجر، رفع الاصر، 281، السيوطي، حسن المحاضرة، ج 2، 141، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج 3، 163.

(5) ابن ميسر، المنتقى، 160، المقرئ، تعاضد الحنفا، ج 1، 173، 174.

(6) المقرئ، تعاضد الحنفا، ج 1، 273.

(7) ويذكر ابن ميسر أنه توفي في سنة 364 هـ، المنتقى، 167.

للقضاء في جامع عمرو ، وأبو طاهر الذهلي على حاله يجلس في الجامع الأزهر بالقاهرة<sup>(1)</sup> ، فاستمر القاضيان على هذا الحال حتى شهر صفر سنة 366 هـ / 976 م ثم استقل أبو الحسن علي بن النعمان بالقضاء في الدولة الفاطمية في عهد العزيز بالله<sup>(2)</sup> وذلك بسبب إصابة أبي طاهر الذهلي بمرض الفالج الذي عطله عن ممارسة شؤون القضاء ، فاستعفى عن القضاء ، وبقي في داره حتى توفي في شهر ذي الحجة سنة 367 هـ / 977 م<sup>(3)</sup> .

وبعد ذلك أعلن عن تقليد أبي الحسن علي بن النعمان وظيفة القضاء مستقلاً وخلع عليه ، فبقي في منصب القضاء إلى أن توفي في خلافة العزيز بالله في سنة 374 هـ / 984 م<sup>(4)</sup> فولى العزيز بالله مكانه أخاه أبا عبد الله محمد بن النعمان<sup>(5)</sup> ، فاستمر حتى توفي في خلافة الحاكم بأمر الله سنة 389 هـ / 998 م<sup>(6)</sup> فقلد الحاكم وظيفة قاضي القضاء بعده لابن أخيه الحسين بن علي بن النعمان سنة 389 هـ /

- (1) ابن مسير، المنتقى، 167، ابن خلكان، وفیات الأعيان، ج3، 207، المقريزي، اتعاط الحنفا، ج1، 273 .  
 (2) الكندي ، الولاة والقضاة ، 493 ، 494 ، النوادري ، الدرّة المضیة ، 178، 174 ، ابن خلكان ، وفیات الاعیان ، ج3 ، 207 ، للذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج 16 ، 209 ، المقريزي ، المقفى الكبير ، ج5 ، 198 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 281  
 (3) الكندي ، الولاة والقضاة ، 493 ، 585 ، القضاعي ، الإنباء بأنباء الأنبياء ، 367 ، ابن الجوزي ، ابو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ( ت 597 هـ / 1200م ) ، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ، مصطفى عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1412 هـ / 1992م ، ج 14 ، ص 258 ، ويشير له فيما بعد ابن الجوزي ، المنتظم ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج 16 ، 209 ، تاريخ الإسلام ، المقريزي ، المقفى الكبير ، ج5 ، 198 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 281 ، 329 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج2 ، 141 .  
 (4) القضاعي ، عيون المعارف ، 573 ، ابن ظافر الأزدي ، أخبار الدولة المنتظمة ، ج1 ، 192 ، النوادري ، الدرّة المضیة ، 214 ، النويري ، نهاية الارب ، ج28 ، 167 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج2 ، 141 .  
 (5) القضاعي ، عيون المعارف ، 574 ، الإنباء بأنباء الأنبياء ، 367 ، النوادري ، الدرّة المضیة ، 214 ، 238 ، النويري ، نهاية الارب ، ج28 ، 167 ، 202 ، ابن خلدون ، المعر ، ج4 ، 67 ، المقريزي ، اتعاط الحنفا ، ج1 ، 336 ، الخطيب للمقريزية ، ج4 ، 71 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 425 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج2 ، 141 ، سامي مبارك ، تقويم النيل ، ج1 ، 79 .  
 (6) القضاعي ، عيون المعارف ، 574 ، النوادري ، الدرّة المضیة ، 264 ، للذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج 16 ، 148 ، العبر ، ج2 ، 178 ، المقريزي ، اتعاط الحنفا ، ج1 ، 336 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 425 .

998 م<sup>(1)</sup> الذي بقي على وظيفة القضاة حتى صرفه الحاكم بأمر الله في رمضان سنة 394هـ / 1003م بسبب مد يده الى اموال الناس<sup>(2)</sup> .

وقد مكانه ابن عمه أبا القاسم عبد العزيز بن محمد بن النعمان سنة 394هـ / 1003 م<sup>(3)</sup> ، وقد استمر في منصبه للقضائي ، حتى أمر الحاكم بصرفه عن القضاء في رجب سنة 398هـ / 1007 م<sup>(4)</sup> ، فقلد مكانه أبا الحسن مالك بن سعيد الفارقي على وظيفة القضاء في رجب من نفس السنة<sup>(5)</sup> وبقي يتولى هذا المنصب حتى أمر الحاكم بقتله في سنة 405هـ / 1014م بسبب الإشاعات عن وجود علاقة بينه وبين ست الملك<sup>(6)</sup> .

وشغر منصب القضاء مدة ثلاث اشهر وعشرين يوما<sup>(7)</sup> ، ثم قلده الحاكم بأمر الله لأبي العباس احمد بن أبي العوام في شعبان من سنة 405هـ / 1014م<sup>(8)</sup> فكان آخر من تولى للقضاء في خلافة الحاكم ، وأقره الظاهر لإعزاز دين الله على هذا المنصب فبقي فيه حتى توفي سنة 418هـ / 1027م<sup>(9)</sup> .

- 
- (1) ابن ظافر الأزدي ، أخبار الدولة المنقطة ، ج1 ، 213 ، الدوادري ، الدرر المضية ، 264 للذهبي ، سير أعلام النبلاء، ج16 ، 548 ، ج17 ، 145 ، العبر ، ج2 ، 178 ، المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج1 ، 337 .
- (2) الدوادري ، الدرر المضية ، 270 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج17 ، 146 ، المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج1 ، 354 - 355 ، الخطط المقرئزية ، ج4 ، 72 ، Delacyoleyary . D.D : Ashort History of the fatimid caliphate , London 1923 , p134.
- (3) الانطاكسي ، تاريخ اوتبخا ، 284 ، الدوادري ، الدرر المضية ، 270 ، الذهبي ، تاريخ الإسلام ، حوادث وفيات ( 401 - 420هـ ) ، 43 ، المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج1 ، 355 .
- (4) الانطاكسي ، تاريخ اوتبخا ، 284 ، الدوادري ، الدرر المضية ، 277 ، الذهبي ، سير أعلام ، ج17 ، 146 .
- (5) ابن ظافر الأزدي ، أخبار الدولة المنقطة ، ج1 ، 213 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج17 ، 546 ، المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج1 ، 368 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، ص316 .
- (6) الانطاكسي ، تاريخ اوتبخا ، 311 ، ابن ظافر الأزدي ، أخبار الدولة المنقطة ، ج1 ، 213 ، النويري ، نهاية العرب ، ج28 ، 202 ، الدوادري ، الدرر المضية ، 289 ، ابن خلدون ، العبر ، ج4 ، 67 ، المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج1 ، 391 ، الخطط المقرئزية ، ج4 ، 76 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 321
- (7) وعن شيوخ القضاء لطر صفحة رقم ص... من بحثنا .
- (8) الانطاكسي ، تاريخ اوتبخا ، 311 ، الدوادري ، الدرر المضية ، 289 ، المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج1 ، 393 ، الخطط المقرئزية ، ج4 ، 77 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 72 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج2 ، 142 .
- (9) الكندي ، السولة والقضاة ، 612 ، الدوادري ، الدرر المضية ، 322 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 75 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج2 ، 142 .

ثم تولى القضاء للظاهر بعد ذلك أبو محمد القاسم بن عبد العزيز بن النعمان <sup>(1)</sup> ثم عزل سنة 419هـ / 1028م وتولاه أبو الفتح عبد الحاكم بن سعيد الفارقي إلى سنة 427هـ / 1035م <sup>(2)</sup> حيث أعيد أبو محمد القاسم بن عبد العزيز ، وأقره المستنصر على منصبه فمكث فيه حتى سنة 441هـ / 1049م <sup>(3)</sup> و أقيم مكانه أبو محمد الحسن اليازوري الذي استمر عليه حتى عزل سنة 450هـ / 1058م <sup>(4)</sup> ، فتولاه أحمد بن عبد الحاكم بن سعيد الفارقي فلم يمكث فيه غير عدة شهور وتولى مكانه عبد الحاكم بن وهيب المليجي <sup>(5)</sup>.

وبقي الخليفة المستنصر بالله يعين قضاته حتى سنة 466هـ / 1073م حيث أصبح تعيين القضاة ضمن صلاحيات أمير الجيوش بدر الجمالي الأرمني الذي تولى الوزارة للدولة الفاطمية واستمرت للوزراء من بعده .

ونلاحظ أنه بعد عزل اليازوري في الفترة الممتدة من سنة 450 - 466هـ / 1058 - 1073م ، كثر تولي وصرف القضاة عن منصب القضاء حتى تقلد وظيفة قاضي القضاة اثنان وأربعون (42) قاضياً <sup>(6)</sup> إلى أن وصل إلى مصر أمير الجيوش بدر الجمالي في سنة 466هـ / 1073م ، وبفسر للمقريزي كثرة تولي وصرف القضاة في هذه الفترة بقوله (( لكثرة مخالطة الرعايا للخليفة ، وتنتم الأرزال بحيث كان يصل إليه في كل يوم ثمانمائة رقعة فيها المرافعات والسعائيات ، فاشتبهت عليه الأمور ، وتناقضت الأحوال ووقع الاختلاف .. )) <sup>(7)</sup> .

(1) الكندي ، الولاة والقضاة ، 613 ، الدواداري ، الدرّة المضية ، 322 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 307 .

(2) الكندي ، الولاة والقضاة ، 613 - 614 ، الدواداري ، الدرّة المضية ، 325 ، ابن حجر رفع الاصر ، 208 ، 307 .

(3) ابن ميسر ، المنتقى ، 9 ، الدواداري ، الدرّة المضية ، 359 ، المقريزي ، انعاظ الحنفا ، ج2 ، 59 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 307 .

(4) ابن ميسر ، المنتقى ، 18 ، 29 ، الدواداري ، الدرّة المضية ، 359 ، 372 ، الخطط المقريزية ، ج2 ، 194 - 195 ، انعاظ الحنفا ، ج2 ، 59 ، 93 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 134 .

(5) ابن ميسر ، المنتقى ، 18 ، الدواداري ، الدرّة المضية ، 372 ، 374 ، المقريزي ، الخطط المقريزية ، ج2 ، 195 ، انعاظ الحنفا ، ج2 ، 93 ، 101 .

(6) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، المقدمة ، 70 ، انظر ابن ميسر ، المنتقى ، 23 ، 27 - 30 ، 32 ، 33 ، 35 ، 38 ، الدواداري ، الدرّة المضية ، 376 ، 378 ، المقريزي ، انعاظ الحنفا ، ج2 ، 103 ، 107 ، 109 ، 112 ، 130 ، 134 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج2 ، 143 ، 145 .

(7) المقريزي ، الخطط المقريزية ، ج2 ، 195 ، انظر ابن ميسر ، المنتقى ، هامش 23 .

وكان الوزير بدر الجمالي أمير الجيوش هو أول من تولى الوزارة والقضاء معاً من وزراء السيوف ، ففوض إليه المستنصر بالله جميع أمور الدولة ومنها القضاء الذي أصبح هو من يقد القضاء ويختارهم وصار القاضي نائباً عنه <sup>(1)</sup> فولى الوزير بدر الجمالي سنة 466هـ / 1073م أبا يعلى حمزة ابن الحسين بن احمد للعراقي للقضاء <sup>(2)</sup> ، فاستمر في ولايته القضاء إلى أن توفي سنة 473هـ / 1080م <sup>(3)</sup> ، ويذكر الدوادري <sup>(4)</sup> نواب الوزير بدر الجمالي في القضاء وهم أبو الفضل القضاعي وأبو القاسم علي بن احمد بن عمار وأبو الفضل بن نباتة ، وأبو الفضل بن عتيق ، وأبو الحسن بن الكحال.

وكان قاضي القضاء في آخر أيام المستنصر بالله سنة 487هـ / 1094م أبا الحسن علي بن يوسف بن نافع بن الكحال <sup>(5)</sup> ، وتولى بعده محمد بن عبد الحاكم بن وهيب الملبجي وظيفته القضاء بمصر ، وكانت ولايته هذه بتفويض من قبل الوزير الأفضل بن بدر الجمالي <sup>(6)</sup> ، ثم أقیم مكانه محمد بن رجاء أبو الطاهر الذي استمر الى ان توفي سنة 493هـ / 1099م <sup>(7)</sup> فولى الوزير الأفضل بن بدر الجمالي مكانه أبا الفرج محمد بن جوهر بن ذكا النابلسي ثم صرفه الأفضل في سنة 495هـ / 1101م وذلك بعد وفاة للخليفة المستعلي بالله <sup>(8)</sup> فقرر للوزير بعده

(1) الصيرفي ، الإشارة إلى من نال الوزارة ، 96 ، ابن ميسر ، المنتقى ، 45 ، ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج 1 ، 404 ، المقرزي ، المقفى الكبير ، ج 2 ، 396 - 397 ، الخطط المقرزية ، ج 2 ، 242 ، 346 ، 347 ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 137 ، 141 ، 151 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 192 ، 396 .  
(2) ابن ميسر ، المنتقى ، 40 ، 57 ، الدوادري ، النرة المضية ، 400 ، المقرزي ، الخطط المقرزية ، ج 2 ، 242 ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 137 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 147 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 144 .

(3) ابن حجر ، رفع الاصر ، 147 .

(4) الدوادري ، النرة المضية ، 400 ، انظر السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، ص 144 .

(5) ابن ميسر ، المنتقى ، 60 ، المقرزي ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 153 .

(6) المقرزي ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 162 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 364 .

(7) ابن ميسر ، المنتقى ، 68 ، الدوادري ، النرة المضية ، 452 ، المقرزي ، المقفى الكبير ، ج 5 ، 509 ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 161 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 357 .

(8) ابن ميسر ، المنتقى ، 68-69 ، النويري ، نهاية الارب ، ج 28 ، 295 ، المقرزي ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 161 ، المقفى الكبير ، ج 5 ، 509 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 146 ، 354 ، 357 .

القاضي الحسين بن يوسف بن أحمد الرصافي<sup>(1)</sup>، ثم صرف في نفس السنة، فقلد الوزير الأفضل وظيفة القضاء إلى نعمة بن بشير بن أحمد أبي الفضل النابلسي المعروف (بالجليس) في سنة 495هـ/1101م فبقي يتولى شؤون القضاء حتى توفي سنة 513هـ/1119م<sup>(2)</sup> فاستقر بعده على القضاء ثقة الملك أبو الفتح مسلم ابن علي الرسعني، والذي مكث فيه حتى عزله الوزير المأمون البطاحي في ذي القعدة سنة 516هـ/1120م وذلك بسبب أخطائه في قراءة الفاتحة وسورة الضحى، فولى للبطاحي مكانه أبا الحجاج يوسف بن أيوب المغربي وظيفة قاضي للقضاء<sup>(3)</sup>، فاستقر فيه إلى أن توفي سنة 521هـ/1127م فتقلده سناء الملك محمد ابن هبة الله بن ميسر القيصراني<sup>(4)</sup>.

وفي سنة 525هـ/1130م عين الوزير أبو علي أحمد بن الأفضل بن بدر الجمالي على القضاء في هذه المرة أربعة قضاة اثنين من السنة أحدهما مالكي والآخر شافعي، واثنين من الشيعة أحدهما إمامي والآخر إسماعيلي<sup>(5)</sup> وهي حادثة لم تحدث في مصر سابقا، ولكن الخليفة الحافظ لدين الله أبطل هذا في سنة 526هـ/1131م فصرف هؤلاء القضاة الأربعة عن القضاء بعد قبضه على الوزير أبي علي أحمد<sup>(6)</sup>، فولى الوزير يانس الرومي القضاء لصالح بن عبد الله بن رجاء في أول شهر ربيع الأول<sup>(7)</sup>، ثم أمر الوزير يانس بقتله بعد 70 يوما من تقلده القضاء<sup>(8)</sup>.

(1) ابن ميسر، المنتقى، 69، المقرئ، المقى الكبير، ج5، 509-510، ابن حجر رفع الأصر، 146.

(2) النويري، نهاية الأرب، ج28، 296، ابن حجر، رفع الأصر، 446.

(3) ابن ميسر، المنتقى، 84، 92، 106، النويري، نهاية الأرب، ج28، 296، المقرئ، تعاط الحنفا، ج2، 203، الخطط المقرئية، ج4، 81، ابن حجر، رفع الأصر، 435، السيوطي، حسن المحاضرة، ج2، 145.

(4) ابن ميسر، المنتقى، 106، الدواداري، الدرر المضية، 498، 513، النويري، نهاية الأرب، ج28، 296، المقرئ، تعاط الحنفا، ج2، 219، السيوطي، حسن المحاضرة، ج2، 145.

(5) وعن هذا انظر في مذهب القضاة ص..

(6) ابن حجر، رفع الأصر، 162، 169.

(7) ابن حجر، رفع الأصر، 169.

(8) النويري، نهاية الأرب، ج28، 309، المقرئ، تعاط الحنفا، ج2، 234، ابن حجر رفع الأصر، 169.

ثم قلد الحافظ لدين الله سراج الدين أبا الثريا نجم بن جعفر وظيفة قاضي للقضاة ، فاستمر فيه حتى استولى الحسن بن الحافظ لدين الله على أمور الدولة وحجر على أبيه فقبض على القاضي سراج الدين فقتله في شوال سنة 528هـ / 1133م<sup>(1)</sup> ، فولاه لأبي عبد الله محمد بن ميسر القيسرائي للمرة الثانية وخلع عليه<sup>(2)</sup> فمكث يمارس شؤون القضاء حتى صرف عنه في شهر المحرم سنة 531هـ / 1137م ، ونفي إلى تبتيس وقتل بها<sup>(3)</sup> ، فولى بعده أحمد بن عبد الرحمن ابن محمد بن أبي عقيل في محرم من نفس السنة<sup>(4)</sup> ، وبقي إلى أن توفي في شهر شعبان سنة 533هـ / 1138م<sup>(5)</sup> .

وولى الحافظ لدين الله على القضاء بعده أبا الفضائل هبة الله بن الحسين الأنصاري (ابن الأزرق)<sup>(6)</sup> ثم عزله الحافظ عن القضاء في سنة 534هـ / 1140م بسبب خروجه من مجلس دار العلم وثيابه ممزقة بعد مشاجرته مع متولي دار العلم ، فقلد مكانه على وظيفة قاضي للقضاة لأبي الطاهر إسماعيل بن سلامه الأنصاري<sup>(7)</sup> الذي استمر في ولايته للقضاء حتى صرف عنه في محرم سنة 543هـ / 1148م وتقلده أبا الفضائل يونس بن محمد بن الحسن القرشي من " قبل

(1) ابن ميسر ، المنتقى ، 120 ، الدواداري ، الدرر المضية ، 513 ، المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج2 ، 234 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 443 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج2 ، 145 .

(2) ابن ميسر ، المنتقى ، 120 ، الدواداري ، الدرر المضية ، 513 ، النويري ، نهاية الارب ، ج28 ، 309 ، المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج2 ، 234 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 428 ، 443 .

(3) ابن ميسر ، المنتقى ، 126 ، الدواداري ، الدرر المضية ، 525 ، المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج2 ، 245 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 429 .

(4) ابن ميسر ، المنتقى ، 128 ، المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج2 ، 246 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، ص59 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج2 ، 145 .

(5) ابن ميسر ، المنتقى ، 131 ، ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج1 ، 94 ، الدواداري ، الدرر المضية ، 528 ، النويري ، نهاية الارب ، ج28 ، 310 ، المقرئ ، المنتقى الكبير ، ج1 ، 491 ، اتعاط الحنفا ، ج2 ، 251 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 59 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج1 ، 378 .

(6) ابن ميسر ، المنتقى ، 131 ، الدواداري ، الدرر المضية ، 528 ، المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج2 ، 251 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 458 .

(7) ابن ميسر ، المنتقى ، 132 ، ابن ظافر الأزدي ، أخبار الدولة المنقطة ، ج1 ، ص248 ، الدواداري ، الدرر المضية ، 531 ، المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج2 ، 252 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 458 .

الخليفة الحافظ بإشارة الوزير العادل علي بن السلار<sup>(1)</sup> والذي بقي حتى صرفه العادل بن السلار عن وظيفة القضاء<sup>(2)</sup> وقلده لأبي المعالي مجلي بن جميع بن نجا الارسوفي في سنة 547 هـ / 1152م<sup>(3)</sup> فمكث فيه حتى صرفه الوزير الصالح ابن رزيك في سنة 549 هـ / 1154م<sup>(4)</sup>.

و استمر مكانه القاضي المفضل أبو القاسم هبة الله بن عبد الله بن كامل بن عبد الكريم في شعبان من نفس السنة بتفويض من الصالح بن رزيك<sup>(5)</sup> فمكث فيه إلى أن عزله الوزير شاور في محرم سنة 558 هـ / 1162م و أعاد القاضي أبو الفضائل يونس القرشي ، ثم صرف<sup>(6)</sup> ، و أعيد أبو القاسم هبة الله بن عبد الله في المحرم سنة 559 هـ / 1162م ثم صرفه الوزير شاور في ربيع الأول من نفس السنة ، فولى شاور بعده الحسن بن علي بن سلامة ابن العوريس<sup>(7)</sup> ثم عزل ، وتولى أبو الفتح عبد الجبار بن إسماعيل بن عبد القوي (الجليس) في سنة 565 هـ / 1169م ثم صرف فيها ، وتولى القاضي المفضل أبو القاسم هبة الله بن عبد الله في ذي الحجة منها ، فبقي حتى صرفه الوزير صلاح الدين الأيوبي في جمادى الأولى من سنة 566 هـ / 1170م<sup>(8)</sup> الذي عزل جميع قضاء مصر الشيعة ، وولى وظيفة

- 
- (1) ابن ميسر ، المنتقى ، 139 ، المقرئ ، تماظ الحنفا ، ج2 ، 258 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 478 .  
 (2) ابن ميسر ، المنتقى ، 145 ، الدواداري ، الدرر المضية ، 560 ، النويري ، نهاية الارب ، ج28 ، 317 ، المقرئ ، تماظ الحنفا ، ج2 ، 269 .  
 (3) ابن ميسر ، المنتقى ، 145 ، 152 ، ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج3 ، 308 ، الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج20 ، 325 ، تاريخ الإسلام حوادث وفيات (541 - 550 هـ) ، 414 ، الجبر ، ج3 ، 14 ، المقرئ ، تماظ الحنفا ، ج2 ، 279 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 322 - 323 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج1 ، 342 .  
 (4) ابن ميسر ، المنتقى ، 152 ، المقرئ ، تماظ الحنفا ، ج2 ، 279 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 204 ، 323 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج1 ، 342 .  
 (5) ابن ميسر ، المنتقى ، 152 - 153 ، المقرئ ، تماظ الحنفا ، ج2 ، 279 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 323 .  
 (6) ابن حجر ، رفع الاصر ، 204 .  
 (7) المقرئ ، تماظ الحنفا ، ج2 ، 308 - 309 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 204 .  
 (8) المقرئ ، تماظ الحنفا ، ج2 ، 333 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 205 ، 207 .

قاضي القضاة لصدر الدين عبد الملك بن درباس الشافعي (١).

ويعتبر القاضي أبو عبد الله محمد بن النعمان الذي تولى القضاء في عهد العزيز بالله سنة 374هـ / 984م، وبقي فيه حتى توفي في خلافة الحاكم بأمر الله في سنة 389هـ / 999م قد قضى أطول فترة زمنية في القضاء بمصر في العصر الفاطمي أي مدة 15 سنة .

أما لقصر فترة زمنية في القضاء فقد تولاه القاضي أبو الحسن علي الخلي المتوفى سنة 492هـ / 1098م، الذي تولى وظيفة القضاء لمدة يوم واحد، ثم استعفى<sup>(2)</sup>، ولم نجد ما يشير إلى أن أحداً من القضاة ممن تولى وظيفة قاضي القضاة للفاطميين في مصر، من التزم بدفع مبلغ مالي للدولة مقابل توليه القضاء<sup>(3)</sup> أي أنه لم يتولاه أحد منهم عن طريق الرشوة .

## 2.2 قاضي القضاة في مصر

بدأ ظهور منصب قاضي القضاة في الدولة الإسلامية في العصر العباسي وفي خلافة هارون الرشيد، وكان مركزه في بغداد حاضرة الخلافة العباسية<sup>(4)</sup>،

(١) أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن اسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسي ت 665هـ، الروضتين في أخبار الدولتين، النورية والصلاحية (1-2)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بوضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1422هـ / 2002م، ج 2، ص 118، ويشار له فيما بعد أبو شامة، الروضتين في أخبار الدولتين، الذهبي، تاريخ الإسلام حوادث وفيات (561 - 570هـ)، ص 30، للنويري، نهاية الأرب، ج 28، 364، ابن خلدون، المعر، م 4، 95، المقرئ، أتمام الحنف، ج 2، 333، ابن كثير، البداية والنهاية، م 6، ج 12، 282، ابن حجر، رفع الأصر، 479، السيوطي، حسن المحاضرة، ج 2، 32، محمد عمارة، عندما أصبحت مصر عربية، دراسة في المجتمع المصري في العصر الفاطمي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، 1974م، بيروت - لبنان، ص 178، ويشار له فيما بعد محمد عمارة، عندما أصبحت مصر عربية، مرور، مصر في عصر الدولة الفاطمية، 114.

(2) ابن ميسر، المنتقى، هامش 67، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 2، 151، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 19، 75، المعبر، ج 2، 366، ولا تشير في أي سنة تولى القضاء .

(3) مشرفة، نظم الحكم بمصر، ص 222.

(4) الدوري، عبد العزيز، العصر العباسي الأول، دراسة في للتاريخ السياسي والإداري والمالي، دار الطليعة، بيروت - لبنان، ط 2، 1988م، ص 137، ويشار له فيما بعد الدوري، العصر العباسي الأول، كسابية، حسين فلاح، السلطة القضائية في العصر العباسي الأول، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين - الإمارات، ط 1، 1421هـ / 2001م، ص 158، ويشار له فيما بعد كسابية، السلطة القضائية .

وكان يتولى تعيين القضاة في الولايات التابعة لدولة الخلافة العباسية بما فيها مصر<sup>(1)</sup>.

وعند قدوم الفاطميين إلى مصر سنة 358هـ/968م أبقوا على القاضي المعين من قبل الإخشيديين في سنة 348هـ/959م أبي الطاهر محمد الذهلي، ولم يكن هناك قاضٍ للقضاة في مصر، حتى خلافة العزيز بالله، فيذكر السيوطي أن أول من لقب قاضي القضاة في مصر هو أبو الحسن علي بن النعمان<sup>(2)</sup>، ويؤكد هذا ما ورد عند الذهبي الذي يذكر في وفيات عام 374هـ/984م، أن أبا الحسن علي ابن النعمان كان (( قاضي للقضاة بالديار المصرية ))<sup>(3)</sup> ويذكر أيضاً أثناء الحديث عن قاضي دمشق أبو بكر بن القاسم نائب القضاة فيها عن أبي الحسن علي بن النعمان (( قاضي قضاة بني عبید ))<sup>(4)</sup> ويشير أيضاً في مكان آخر أنه بعد وفاة علي بن النعمان تولى أخوه أبو عبد الله محمد بن النعمان قضاة للقضاة<sup>(5)</sup>.

وعند ابن حجر أن أبي الحسن علي بن النعمان (( كان أول من لقب قاضي القضاة بالديار المصرية ))، وورد في سجله أن جميع الأعمال داخله في ولايته<sup>(6)</sup> وهو أول من خوطب بذلك من قضاة مصر<sup>(7)</sup>.

ويشير كل من ابن ظافر الأزدي<sup>(8)</sup> وابن القلانسي<sup>(9)</sup>

(1) انظر سابقاً في مصر في العصر الإخشيدي، المقرئ، الخطط المقرئية، ج3، ص 362.  
(2) الميوطي، حسن المحاضرة، ج2، 141، وانظر النعمان، المجالس والمساريف، هامش 427، عبد المنعم ماجد، ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها في مصر، التاريخ السليمي، دار المعارف بمصر، الاسكندرية، 1968، 324، ويشير له فيما بعد عبد المنعم ماجد، ظهور خلافة الفاطميين، إبراهيم أيوب، التاريخ الفاطمي السياسي، 205.  
(3) الذهبي، العبر، ج2، 143، وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج3، 201.  
(4) الذهبي، العبر، ج2، 146.  
(5) الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج16، 367.  
(6) ابن حجر، رفع الاصر، 283، وانظر الكندي، الولاة والقضاة، 590، النعمان، الهمة في ادب اتباع الائمة، ص 14، ابن ميسر، المنتقى، هامش 167.  
(7) ابن حجر، رفع الاصر، 141.  
(8) ابن ظافر الأزدي، اخبار النولة المنقطعة، ج1، 191.  
(9) ابن القلانسي، أبو علي حمزة بن أسد (ت 555هـ / 1160م)، ذيل تاريخ دمشق، مطبعة الاباء اليسوعيين، بيروت، 1908، 33، ويشير له فيما بعد ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق.

والذهبي<sup>(1)</sup> والمقريري<sup>(2)</sup> وابن حجر<sup>(3)</sup> بأن أبا عبد الله محمد ابن النعمان كان يلقب (( بقاضي القضاة )) ، ويذكر المقريري أيضاً إشارة في غاية الأهمية عن محمد بن النعمان بأنه كان (( يكتب بقاضي القضاة )) وتجاوز حد القضاة إلى رتب الملوك<sup>(4)</sup> .

وكانت وظيفة قاضي القضاة بمصر في العصر الفاطمي من المناصب العليا في الدولة ، ويمتاز صاحبها بمكانة عالية وحظوة كبيرة عند الخلفاء وكبار رجال الدولة والناس فهو أعظم زعيم ديني في الدولة فكانت رتبته أجل وظائف أرباب العمائم وأرباب الأقاليم وأعلاها شأنًا وقدرًا ، وقد يتولى مهمة داعي الدعاء<sup>(5)</sup> والوزارة<sup>(6)</sup> .

وكان قاضي القضاة إذا حضر في مجلس فانه لا يتقدم عليه أحد من أرباب السيوف و أرباب الأقاليم<sup>(7)</sup> ، وكان له النظر في الأحكام الشرعية ، ولا يخرج شيء من الأمور الدينية عنه وكذلك كان يتولى الإشراف على دور الضرب والعيار<sup>(8)</sup> وغيرها .

وكان الخليفة الفاطمي هو الذي يقلد قاضي القضاة وظيفته فيسمى حينئذ قاضي القضاة ، ولكن لما سيطر الوزراء أصحاب السيوف على شؤون الدولة ومنها القضاء ، أصبح لا يخاطب ولا يلقب من يتولى وظيفة القضاء بقاضي القضاة ، لأن ذلك صار من نعوت وألقاب الوزير الذي لقب ( بكافل قضاة المسلمين ) ، وكان

(1) الذهبي ، المعبر ، ج 2 ، 178 ، تاريخ الاسلام حوادث وفيات (381هـ - 400هـ) ، 190 .

(2) المقريري ، المقفى الكبير ، ج 7 ، 347 ، 351 ، 437 ، ج 3 ، ص 620 الخطط المقريرية ، ج 4 ، 71 .

(3) ابن حجر ، رفع الاصر ، 144 ، النعمان ، الهمة في ادب اتباع الائمة ، 14 .

(4) المقريري ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، 337 ، المقفى الكبير ، ج 7 ، 351 .

(5) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 107 ، التفتشندي ، صبح الاعشى ، ج 3 ، 557 ، المقريري ، اتعاظ الحنفا ، ج 2 ، 343 ، الخطط المقريرية ، ج 2 ، 281 .

(6) سنذكر ذلك في الفصل السابع : الوظائف المتصلة بالقضاء .

(7) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 108 .

(8) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 107 ، التفتشندي ، صبح الاعشى ، ج 3 ، 557 ، المقريري ، اتعاظ الحنفا ، ج 2 ، 343 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 485 .

الوزير بدر الحمالي أمير الجيوش أولهم ، وكانوا هم من يقدون القضاة على وظيفة القضاء ، وصار يلقب بالقاضي (1).

ويذكر ابن حجر أن الخليفة الحافظ لدين الله في سنة 531هـ / 1136 م ولي على القضاء الحسن بن قاسم بن طاهر الرعيني (( فابطل تلك العادة ، وفصل القضاء عن الوزارة ، وولي القاضي من قبله ، وبطلت تلك السنة )) (2). وكان يصعد مع الخليفة المنبر في أيام الجمع والأعياد ، ويصعد قاضي القضاء إلى القصر في يومي الاثنين والخميس أول النهار إلى الخليفة الفاطمي ، كما كان لا يصرف عن منصب القضاء إلا بجنحة (3) .

### 3.2 مراسم تقليد القضاة :

بعد أن يقوم الخليفة الفاطمي باختيار أحد الأشخاص لتقليده وظيفة القضاء ، فإن تقليد قاضي للقضاة لوظيفته في الدولة الفاطمية كان يتم وفق رسوم وتقاليد فخمة تشبه ما كان يعمل للوزير أو غيره من أصحاب المناصب العليا في الدولة .

وكان الخلفاء الفاطميون بعد أن يختاروا هذا الشخص ليتولى منصب القضاء كان يستدعى لمقابلة الخليفة في القصر ليجري معه مقابلة ( لقاء ) (4) ، وذلك لمناقشة بعض الأمور والقضايا والتأكيد عليه بعدم ظلم الناس أو التعرض إلى أخذ أموالهم ، فالخليفة الحاكم بأمر الله عندما اختار أبا عبد الله الحسين بن علي بن النعمان في سنة 389هـ / 998م استدعاه إلى القصر ليجري معه مقابلة (5) وكذلك فعل الممستصر بالله مع أبي محمد الحسن البازوري

(1) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 107-108 ، القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، 557-558 ، المقرزي ، تماظ الحنفا ، ج2 ، 344 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 485 .

(2) ابن حجر ، رفع الاصر ، 134-135 .

(3) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 108 ، المقرزي ، تماظ الحنفا ، ج2 ، 344 .

(4) عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج1 ، 143 ، اجفان الصغير ، المؤسسات الادارية للخلافة الفاطمية ، اشرف مهيل زكار ، رسالة دكتوراة ، جامعة دمشق 2002م ، غير منشورة ، 176 ، ويشار له فيما بعد اجفان الصغير ، المؤسسات الادارية .

(5) المقرزي ، تماظ الحنفا ، ج1 ، 337 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 140 .

في محرم سنة 441 هـ / 1049 م الذي قابله في القصر قبل تقلده وظيفة القضاء (1) .

وبعد المقابلة يصدر الخليفة مـجل التولية لقاضي القضاء لكي يبين له اختصاصاته ومهامه وصلاحياته (2) ، ثم يخلع عليه الخلع ، والخلع في اللغة : هي كل ما يخلع على الإنسان من الثياب وهي الهدايا (3) ، وكان من الصوف بغير طراز ، ويكون الصوف في الأصل ابيض وتحت رداء اخضر متسع فتحته على كتفه وشاش كبير منه ذؤابة بين الكتفين وبميلها إلى الكتف الأيسر (4) .

وكانت هذا الخلع تتسج بلحمة من الذهب أو الفضة ، أو الخطوط المتعددة الألوان ، وذلك تمجيدا للقاضي وإشادة بذكر الخليفة ، ودليلا على أنها صنعت في عصره وهي وثيقة لمن خلعت عليه تدل بنفسها على درجة مرتبتها ووظيفته ، وتشير أيضاً إلى رضا الخليفة عنه (5) .

وكانت هذا الخلع تتسج في دار الطراز (6) التي أنشأها الفاطميون ، وهي مصانع للنسيج تشرف عليها الدولة ، وتتسج طراز خاص بالخليفة ورجال دولته ، وكان الخليفة يخلع على كبار رجال دولته ما كان ينتج في هذه الدار (7) وقاضي القضاء أحدهم .

بعد أن أقر المعز لدين الله أبا الطاهر محمد بن أحمد الذهلي على قضاء مصر

(1) المقرئزي ، أتعاط الحنفا ، ج2 ، ص 59 .

(2) نظر الفصل الرابع صلاحيات القضاء .

(3) ابن منظور ، لسان العرب ، حرف الخاء ، ج4 ، ص 179 .

(4) المقرئزي ، أتعاط الحنفا ، ج1 ، ص 201 ، للسيوطي ، حسن المحاضرة ، ج2 ، ص 273 .

(5) مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، ص 215 .

(6) دار الطراز ، والطراز يقصد بها ملابس الخليفة الرسمية والتي أصبحت رمزا من رموز الميادة ، وتطلق كذلك على ملابس كبار الشخصيات ، وتطلق أيضا على الدار التي تصنع فيها هذه الملابس ، وكانت العادة في الدولة الإسلامية أن يصحب سجل تولية كبار رجال الدولة منحهم خلعة أو أكثر على سبيل التشريف ، وكانت هذه الخلع تصنع في العصر الفاطمي في دار الطراز ومقامها بدمياط وتتنسج ، انظر ابن الطوير ، نزهة المقتنين ، ص 101-102 ، خطط ج2 ، ص 298 .

(7) ابن الطوير ، نزهة المقتنين ، ص 101-102 ، أيمن فؤاد سيد ، الدولة الفاطمية في مصر ، الدار المصرية اللبنانية ، ط2 ، القاهرة ، 1420 هـ / 2000 م ص 563 ، وميشار له فيما بعد أيمن سيد ، الدولة الفاطمية .

في سنة 362هـ / 972م خلع عليه <sup>(1)</sup> ، وبعد أن فوض العزيز بالله القضاء لأبي الحسن علي بن النعمان سنة 366هـ / 976م قلده سيفاً مذهباً وطوقاً وحمل على مركوب بمحمل ذهب <sup>(2)</sup> ، فركب القاضي إلى الجامع الأزهر متقلداً سيفاً وبين يديه خلع في مناديل عدتها مبيعة عشر منديلاً <sup>(3)</sup> .

ولما فوض الحاكم بأمر الله وظيفة قاضي القضاء لأبي عبد الله الحسين بن علي ابن النعمان سنة 389هـ / 998م خلع عليه ثياباً بيضاء مقطوعة ورداء برداء وعممه بعمامة مذهبين ، وقلده سيفاً وحمل على بغلة ، وقيدت بين يديه بغلتين بسروجهما ولجمهما ، وحمل معه ثياباً صحيحة كثيرة <sup>(4)</sup> .

وكذلك خلع الحاكم بأمر الله على أبي القاسم عبد العزيز بن محمد بن النعمان في سنة 394هـ / 1003م قاضي قضائه الخلع التي على العادة الجارية للقضاء فقلده سيفاً محلي بذهب وحمل على بغلة وقيدت بين يديه ثنتان وحمل بين يديه سبط ثياب <sup>(5)</sup> ، وخلع أيضاً على أبي الحسن مالك بن سعيد الفارقي قاضي القضاء في سنة 398هـ / 1008م قميصاً مصمناً وغلالة مذهب وعمامة مذهب وطيلساناً مذهباً وقلد بسيف ، وأخرج بين يديه تحفة ثياب وقدمت له بغلة مسرجة ، وسيقت بين يديه بغلتان كذلك <sup>(6)</sup> .

وعندما قلد أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي العوام قضاء للقضاء في سنة 405هـ / 1014م خلع عليه الحاكم بأمر الله الخلع وكانت غلالة وقميص ديبقي معلم مذهب وثوب مصمت وعمامة شرب كبيرة مذهب وطيلسان مذهب ، وكان

(1) القضاعي ، عيون المعارف ، 568 ، ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج3 ، 115 ، المقرئ ، تماظ الحنفا ، ج1 ، 202 ، ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج3 ، 163 .

(2) اللواداري ، الدرر المضية ، 174 .

(3) للكندي ، الولاة والقضاء ، 589 ، اللواداري ، الدرر المضية ، 174 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 281 .

(4) للكندي ، الولاة والقضاء ، 596-597 ، المقرئ ، تماظ الحنفا ، ج1 ، 337 ، المقرئ الكبير ، ج3 ، 621 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 140 ، 141 .

(5) للكندي ، الولاة والقضاء ، 599 ، المقرئ ، تماظ الحنفا ، ج1 ، 355 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 246 ، خضر أحمد عطا الله ، الحياة الفكرية ، 142 .

(6) للكندي ، الولاة والقضاء ، 604 ، المقرئ ، تماظ الحنفا ، ج1 ، 368 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 316 .

بمركبه بغلة مسرجة بلجام فضي مذهب ، وقيدت بين يديه بغلة أخرى مسرجة ملجمة (1) .

ولما ولى الأمر بأحكام الله أبي الحجاج يوسف بن أيوب المغربي في سنة 516 هـ/ 1022 م على وظيفة قاضي القضاة خلع عليه في القصر بذلة مذهبة كذلك (2) وفي بعض الأحيان كان يتم تقليد القضاة دون تقديم الخلع لهم ، فيذكر ابن ميسر أن قاضي القضاة أبي طاهر إسماعيل بن سلامة الأنصاري تولى القضاء في سنة 534 هـ/ 1140 م بغير تقليد وخلع (3) .

كما كان الخلفاء الفاطميون يقدمون للقضاة الهدايا في المواسم والمناسبات الرسمية ، فيذكر ابن الطوير (4) والقلقشندي (5) والمقرئزي (6) أن القاضي في مصر كانت تأتيه في المواسم والاعياد الأطواق وتخلع عليه الخلع المذهبة الفاتنة. وبعد هذه الخلع يقدم الخليفة لقاضي القضاة من الإصطبلات (7) برسم ركوبه على الدوام بغلة شهباء بركبها دائماً وكان القاضي يختص بهذا اللون من البغال دون غيره من أرباب الدولة ، وعليها من خزانة السروج (8) مركب ثقيل وسرج برادفتين من الفضة ومكان الجلد الحريري (9) .

- 
- (1) المقرئزي، أتعاط الحنفا، ج1، 393، المقفى الكبير، ج1، 640، ابن حجر، رفع الأصغر ، 72 - 73 .  
 (2) المقرئزي ، أتعاط الحنفا ، ج2، 203 ، ابن حجر ، رفع الأصغر ، 473 .  
 (3) ابن ميسر ، المنقلى ، 132 .  
 (4) ابن الطوير ، نزعة المقتنين ، 108 .  
 (5) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، 558 .  
 (6) المقرئزي ، أتعاط الحنفا ، ج2، 344 ، وانظر ابن حجر ، رفع الأصغر ، 486 .  
 (7) الإصطبلات : وهي حواصل الخيول والبغال وما في معناها ، فكان للخليفة برسم الخاص في كل اصطبل ما بحري حوالي ألف رأس تقريبا ، نصفها برسم الخاص والنصف الآخر برسم للمواكب لأرباب الرتب والموظفون والمستخدمون ، انظر القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، 549 .  
 (8) خزانة السروج : وهي قاعة كبيرة بالقصر ، وكان فيها مكتبات مخصصة الجانبين على كل منها متكا ثلاثة سروج متطابقة ... على لجم تلك السروج الثلاثة من الذهب خاصة او الفضة خاصة او الذهب والفضة وفلانها واطواقها، وهي لخاص الخليفة وأرباب الرتب وما يزيد على ألف سرج ومنها لجام هو الخاص، انظر ابن الطوير، نزعة المقتنين، 132، القلقشندي، صبح الاعشى، ج3، 547، المقرئزي، الخطط المقرئزية، ج2، 307-306 .  
 (9) ابن الطوير ، نزعة المقتنين ، 107-108 ، القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، 558 ، المقرئزي ، الخطط المقرئزية، ج2، 282، أتعاط الحنفا ، ج2 ، 343 ، ابن حجر ، رفع الأصغر، 486، سيد، الدولة الفاطمية ، 366 .

فعندما قلد أبا عبد الله الحسين بن علي بن النعمان في سنة 389هـ/998م وخلع عليه، فقد حمل على بغلة وقيد بين يديه بغلتين بمسروجهما ولجمهما<sup>(1)</sup> ولما خلع الحاكم بأمر الله على عبد العزيز بن محمد بن النعمان في سنة 394هـ/1003م حمل على بغلة وقيدت بين يديه اثنتان أخريتان<sup>(2)</sup> وكذلك قدم للحاكم لقاضي القضاة مالك بن سعيد الفارقي بغلة مسرجة ، وسيقت بين يديه بغلتان<sup>(3)</sup> .

وعندما خلع على أبي العباس ابن أبي العوام سنة 405هـ / 1014م ركب على بغلة مسرجة بلجام فضي مذهب، وقيدت أيضاً بغلة أخرى مسرجة ملجمة<sup>(4)</sup> .

وبعد أن يحصل قاضي القضاة على سجل تقليد القضاء من الخليفة ، كان يخرج في موكب لقراءة السجل في الجامع الأزهر بالقاهرة ، وفي الجامع العتيق بمصر وذلك لقراءته أمام الناس في الجامع وكان يسير مع القاضي الشهود والأمناء والفقهاء<sup>(5)</sup> في الموكب وحوله القراء<sup>(6)</sup> رجالة ، وبين يديه المؤذنون يعلنون بذكر الخليفة أو الخليفة والوزير أن كان الوزير صاحب سيف ، ويحمل بالحجاب ، أما إذا تولى القاضي منصب الدعوة مع وظيفة قاضي القضاة ، فإنه كانت تسير عليه ما كان يسير على خلع داعي الدعاة ، فإنه كان من مراسم الدعوة الطبل والبوق<sup>(7)</sup> والبند<sup>(8)</sup> الخاص، فتكون في موكب القاضي حتى يصل إلى الجامع<sup>(9)</sup> .

- (1) الكندي ، الولاية والقضاة ، 596-597 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج3 ، 621 ، اتعاط الحنفا ، ج1 ، 337 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 140-141 .
- (2) المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج355 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 246 ، عطا الله ، الحياة الفكرية ، 142 .
- (3) الكندي ، الولاية والقضاة ، 604 ، المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج1 ، 368 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 316 .
- (4) المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج1 ، 393 ، المقفى الكبير ، ج1 ، 604 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 73 .
- (5) الكندي ، الولاية والقضاة ، 611 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 73 .
- (6) القراء : هم مجموعة من قراء القرآن الكريم يترؤون بحضرة الخليفة ، سواء في مجالسه بالتصغر أو في ركوبه في أيام الاحتفالات ، وكان يزيد عددهم عن عشرة لشخص ، انظر ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 119 .
- (7) البوق : وهو شيء ينفخ فيه ويؤمر ، فيعلو صوته فيعلم المراد به ، انظر ابن منظور ، لسان العرب ، 1540 .
- (8) البندود : جمع بند بفتح الباء وسكون النون ، وهو العلم الكبير ، القلى ، محمد قنديل ، التعريف بمصطلحات صبح الاعشى ، الهيئة المصرية للعلم ، 1983م ، 68 ، وسيلار له البتلى ، التعريف بمصطلحات صبح الاعشى .
- (9) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 108 ، المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج2 ، 344 ، الخطوط المقرئية ، ج2 ، 282 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 486 ، عبد المنعم سلطان ، المجتمع المصري في العصر الفاطمي ، دراسة تاريخية وثقافية ، القاهرة ، دار المعارف ، 1985م ، 52 وسيلار له فيما بعد سلطان ، المجتمع المصري .

فالقاضي علي بن النعمان بعد أن تقلد القضاء في سنة 366هـ / 976م خرج إلى الجامع الأزهر بالقاهرة في جمع كثير وعليه الخلع لقراءته سجل توليته القضاء<sup>(1)</sup> ثم توجه إلى الجامع العتيق بمصر لقراءته<sup>(2)</sup> ، وكذلك فعل مع أخيه القاضي محمد بن النعمان في سنة 374هـ / 984م<sup>(3)</sup> ومع الحسين بن علي ابن النعمان قاضي القضاة في سنة 389هـ / 998م فنزل إلى الجامع العتيق بمصر وقرأ سجله على منبره<sup>(4)</sup> ونزل عبد العزيز بن محمد بن النعمان في سنة 394هـ / 1003م إلى الجامع العتيق وقرأ سجل تقليده على المنبر<sup>(5)</sup> وحدث ذلك مع مالك بن سعيد الفارقي في سنة 398هـ / 1007م<sup>(6)</sup> ، ومع أبي العباس أحمد بن أبي العوام في سنة 405هـ / 1014م كذلك<sup>(7)</sup>.

وفي بعض الأحيان كان يتم قراءة سجل تقليد القاضي في القصر ، فقد قرأ سجل أبي عبد الله أحمد بن أبي زكريا بن أبي العسوم في سنة 452هـ / 1060م على منبر القصر<sup>(8)</sup> كما قرأ سجل قاسم بن عبد العزيز بن محمد بن النعمان سنة 418هـ / 1027م بالقصر<sup>(9)</sup>.

وكان يقوم بقراءة كتاب سجل توليه وظيفة قاضي القضاة في مصر ، في بعض الأحيان أحد أقارب القاضي ، فقد قرأ سجل تقليد القاضي أبا الحسن علي ابن

(1) الدوادري ، النرة المضية ، 174 ، ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج 3 ، 207 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 281 ، آدم متر ، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع لهجري ، لو صصر النهضة في الاسلام ( 1 - 2 ) ، نقله الى العربية محمد عبد الهادي لو ريدة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1419هـ / 1999م ، ج 1 ، ص 190 ، وسبشار له فيما بعد ، آدم متر ، الحضارة الاسلامية .

(2) الكندي ، الولاة والقضاة ، 495 ، 589 ، ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج 3 ، 207 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 281 .

(3) ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج 3 ، 208 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 422 .

(4) المقرئزي ، اتعاط الحفا ، ج 1 ، 337 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 140 .

(5) المقرئزي ، اتعاط الحفا ، ج 1 ، 355 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 246 .

(6) الكندي ، الولاة والقضاة ، 496 ، 604 ، المقرئزي ، اتعاط الحفا ، ج 1 ، 368-369 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 316 ، آدم متر ، الحضارة الاسلامية ، ج 1 ، 190 .

(7) المقرئزي ، اتعاط الحفا ، ج 1 ، 393 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 72 .

(8) ابن حجر ، رفع الاصر ، 75 .

(9) الكندي ، الولاة والقضاة ، 613 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 307 .

النعمان سنة 366هـ / 976م ، أخاه عبد الله محمد بن النعمان في الجامع الأزهر بالقاهرة أمام الناس <sup>(1)</sup> وهو قائم على قدميه كلما مر ذكر الخليفة العزيز بالله <sup>(2)</sup> أو أحد من أهله أو ما بالسجود ، ثم توجه إلى الجامع العتيق بمصر وقرأ عهده بالقضاء مرة أخرى أخوه محمد بن النعمان <sup>(3)</sup> .

وفي سنة 374هـ / 984م قرئ سجل للقاضي أبو عبد الله محمد ابن النعمان بولايته القضاء في الجامع العتيق بمصر وهو واقف على قدميه <sup>(4)</sup> كما قرأ سجل القاضي أبو القاسم عبد العزيز بن محمد بن النعمان بتقليده القضاء على منبر الجامع العتيق بمصر أبو علي احمد بن عبد السميع العباسي ، والقاضي عبد العزيز جالس تحت المنبر وذلك في سنة 394هـ / 1003م <sup>(5)</sup> .

ولما تولى مالك بن سعيد الفارقي في سنة 398هـ / 1007م قرأ سجله أبو علي احمد بن عبد السميع بالقصر ، ومالك بن سعيد واقف على قدميه ، وكلما مر ذكر الخليفة الحاكم بأمر الله في السجل قبل الأرض ، ثم خرج إلى الجامع العتيق بمصر ، فوقف على المنبر قائما حتى انتهت قراءة السجل ، وقبل الأرض أيضاً كلما مر ذكر الحاكم بأمر الله في السجل <sup>(6)</sup> .

وفي سنة 516هـ / 1122م خلع على قاضي القضاة أبي الحجاج يوسف بن أيوب المغربي في القصر ، ثم دفع إليه سجل توليه القضاء فاخذ السجل وقبله ثم وضعه على رأسه ، وتوجه به إلى الجامع فقرأ السجل على المنبر <sup>(7)</sup> .

(1) ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج3 ، 207 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 281 ، وانظر النوادري ، الدرّة المضية ، 174 .

(2) يذكره ابن حجر المعز لدين الله وهذا خطأ فالمعز لدين الله توفي سنة 365هـ .

(3) الكندي ، الولاية والقضاة ، 499 ، 589 ، ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج3 ، 208 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 282 ، ادم منر ، الحضارة الاسلامية ، ج1 ، 190 .

(4) ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج3 ، 208 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 422 .

(5) المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج1 ، 355 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 246 .

(6) الكندي ، الولاية والقضاة ، 496 ، 604 ، المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج1 ، 368-369 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 316 ، ادم منر ، الحضارة الاسلامية ، ج1 ، 190 .

(7) المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج2 ، 203 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 473 .

## 4.2 سجلات تقليد القضاة

كان كتاب تولية قاضي القضاة في مصر في العصر الفاطمي " يسمى سجلا " ، وهي كلمة مألوفة عند الفاطميين ، وكانت تطلق على جميع كتب تولية القضاة في الدولة <sup>(1)</sup> وغيرهم من كبار موظفي الدولة <sup>(2)</sup> كما كانت تسمى " تقليد " <sup>(3)</sup> وتسمى توقيع <sup>(4)</sup> وتسمى أيضاً في بعض الأحيان عهد <sup>(5)</sup> .

وكان سجل تقليد قاضي القضاة يصدر من قبل الخليفة الفاطمي شخصياً ، واحتفظ للخلفاء الفاطميون بهذا الأمر ، فكان يخرج من ديوان الإتشاء ، ويصدر باسم الخليفة الفاطمي الحاضر ، واحتفظ الخليفة للعاضد لدين الله آخر الخلفاء الفاطميون اسماً بحق تولية القضاة في الدولة <sup>(6)</sup> ، لأن وزيره الأخيرين أسد الدين شيركوه ، وصلاح الدين الأيوبي كانا سنيا المذهب <sup>(7)</sup> .

واحتفظ القلقشندي في كتابه صبح الأعشى سجلا في غاية الأهمية في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله بتقليد الحسين بن علي بن النعمان وظيفة قاضي القضاة في الدولة الفاطمية ، فيذكر (( وهذه نسخة عهد على هذه الطريقة كتب به عن الحاكم ... هذا ما عهد به عبد الله ووليه المتصور أبو علي الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين للقاضي حسين بن علي بن النعمان الحكم بالمعزية القاهرة ومصر والاسكندرية وأعمالها ، والحرمين حرسهما الله ، وأجناد الشام ، وأعمال المغرب ، وإعلاء المنابر وأئمة المساجد للجامعة، والقومة عليها والمؤذنين بها ، وسائر المتصرفين فيها

(1) انظر الكندي ، الولاية والقضاة ، 579 ، 597 ، 604 ، 611 ، 613 ، ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج3 ، 207 ، 208 ، المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج1 ، 337 ، 368 ، ج2 ، 59 ، المقفى الكبير ، ج3 ، 621 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 58 ، 72 ، 281 ، 307 ، 316 ، 422 .

(2) عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج1 ، 144 .

(3) الكندي ، الولاية والقضاة ، 599 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 246 .

(4) الكندي ، الولاية والقضاة ، 589 .

(5) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، 557 ، ح10 ، 392 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 282 ، 422 .

(6) وعن توليته القضاة وصدره باسمه انظر القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج10 ، 351 الى 354 ، ج10 ، 432-442 .

(7) عبد المنعم ماجد ، ظهور خلافة الفاطميين ، 474 .

وفي غيرها من المساجد، والنظر في مصالحها جميعا، ومشاركة دار الضرب، وعبارة الذهب والفضة، مع ما اعتمده أمير المؤمنين وانتحاء وقصده وتوخاه<sup>(1)</sup> حتى يصل إلى (( هذا ما عهدته أمير المؤمنين فأوف بعهدته تهتك بهديه، وترشد برشده ))<sup>(2)</sup>.

وكان هذا السجل يتضمن تفصيلات وصلاحيات قاضي القضاة في مصر، والأمور المتعلقة بوظيفته القضائية، وأهميتها، وتحقيق العدالة والنزاهة، وأحيانا يتضمن شروط تفرض عليه... وغيرها من الأمور والقضايا الهامة.

وكانت هذه السجلات تختلف من سجل قاض إلى سجل قاض آخر تنقص وتزداد بحسب الصلاحيات والمهام التي فوضها إليه الخليفة وحسب علاقته بالخليفة أيضاً، فكان يذكر في سجل تولية القضاة أعمال القاضي في الديار المصرية والبلاد والمناطق الخاضعة لحكم الدولة الفاطمية، ويذكر فيه كذلك الوظائف والأعمال المالية والدينية والاجتماعية... وغيرها مما يقوم به القاضي<sup>(3)</sup>.

ولما تولى محمد بن النعمان القضاء سنة 374هـ / 984م جاء في سجله انه تولى القضاء على الديار المصرية والاسكندرية والحرمين وأجناد الشام<sup>(4)</sup>، وفي سجل الحسين بن علي بن النعمان في سنة 389هـ / 998م انه تولى القضاء بالقاهرة ومصر والاسكندرية والشام والحرمين والمغرب وأعمال ذلك<sup>(5)</sup>.

وجاء في سجل قاضي القضاة عبد العزيز بن محمد بن النعمان في سنة 394هـ / 1003م أن الحاكم بأمر الله ولاء للقضاء على القاهرة المعزية ومصر والاسكندرية والحرمين وأجناد الشام والرحبة<sup>(6)</sup> والرقعة<sup>(7)</sup> والمغرب وأعمالها وما

(1) القلقشندي، صبح الاعشى، ج10، 392 - 393.

(2) القلقشندي، صبح الاعشى، ج10، 392 - 393، 397 وسورد هذا السجل كاملا في ملحق رقم (1).

(3) انظر للفصل الرابع صلاحيات القضاة.

(4) المقرئ، المقفى الكبير، ج7، 347، ابن حجر، رفع الاصر، 422.

(5) الكندي، لولاء والقضاة، 596، القلقشندي، صبح الاعشى، ج10، 392، المقرئ، تعاط الحنفا، ج1، 337، المقفى الكبير، ج3، 621، ابن حجر، رفع الاصر، 140، خطاب، عطية مصطفى، التعليم في مصر في العصر الفاطمي الاول، (358 - 465هـ / 968 - 1072م)، دار الفكر العربي، القاهرة، 140، وسيلار له فيما بعد خطاب، التعليم في مصر.

(6) للرحبة: قرية من قرى الشام، انظر ياقوت الحموي، شهاب الدين ابي عبد الله ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، دار احياء التراث العربي، بيروت، 1399هـ / 1979م، ج33، وسيلار له ياقوت الحموي، معجم البلدان.

(7) الرقة: وهي مدينة مشهورة على نهر الفرات بينها وبين حران ثلاثة ايام ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، 59.

فتح الله ، وما بعد يتيسر فتحه لأمير المؤمنين من بلدان المشرق والمغرب (1).

وبعد مقتل مالك بن سعيد الفارقي قاضي القضاة في سنة 405هـ / 1014م ولى الحاكم بأمر الله أبا العباس أحمد بن أبي العوام فذكر في سجل توليته بأن له القضاء على القاهرة ومصر وأعمالها و الاسكندرية والحرمين الشريفين وبرقة والمغرب وصقلية وأجناد الشام ، ما عدا فلسطين ، فان الحاكم ولاها الشريف أبا طالب ابن بنت الزيدي الحسيني (2).

وكانت هذه السجلات هي التي تحدد وظائف القاضي وصلاحياته لذلك فهو مسؤول عنها ، معتمداً على ما يرد في السجل المكتوب له وما فوض إليه الخليفة من أعمال ، فكان السجل يتضمن الوظائف التي يفوض إليه الإشراف عليها ، ويذكر القلقشندي (3) بأنه كان له النظر في دور الضرب وضبط العيار ، و تكتب في عهده في جملة ما يضاف لوظيفة القضاء .

فجاء في سجل القاضي أبي الحسن علي بن النعمان سنة 366هـ / 976م بأن له النظر في الخطابة والإمامة ، وعيار الذهب والفضة والموازين والمكايل (4) ، ولما قلد أبو عبد الله محمد بن النعمان في سنة 374هـ / 984م جاء في سجله الصلاحيات التي فوض إليه الإشراف عليها وهي : ولاية الصلاة بالناس وعيار الذهب والفضة والموازين والمكايل (5) .

كما تكرر في سجل تقليد قاضي القضاة الحسين بن علي بن النعمان في سنة 389هـ / 998م من قبل الحاكم بأمر الله الذي فوض إليه (( اعلاء المنابر ، وأئمة المساجد الجامعة ، والقومة عليها وللمؤذنين بها ، وسائر المتصرفين فيها وفي

(1) الكندي ، الولاية والقضاة ، 599- 600 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 247 .

(2) للدولاري ، النرة المضية ، 289 ، 292 ، المقرئ ، اعطاء الحفا ، ج1 ، 393 ، المقنى الكبير ، ج1 ، 604 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 73 ، الترمذيني ، عبد السلام ، أحداث التاريخ الاسلامي بترتيب السنين ، ط1 ، ( 1411-1414هـ / 1991 - 1994م ) ، ج2 ، 2 ، ص1081 ، وسبشار له فيما بعد الترمذيني ، أحداث التاريخ الاسلامي .

(3) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، 534 .

(4) الكندي ، الولاية والقضاة ، 589 ، ابن خلكان ، بوفاة الاعيان ، ج3 ، 207 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 281 .

(5) الكندي ، الولاية والقضاة ، 592 ، المقرئ ، المقنى الكبير ، ج7 ، 347 ، ابن حجر ، رفع الاصر ،

غيرها من المساجد ، والنظر في مصالحها جميعا ، ومشاركة دار الضرب وغيار الذهب والفضة مع ما اعتمده أمير المؤمنين ((<sup>(1)</sup>) كما ولاه الحاكم بأمر الله الخطابة والإمامة بالمساجد الجامعة والإشراف عليها ، وولاه مشاركة دار الضرب ، والدعوة ، وقراءة المجالس العلمية وكتابتها<sup>(2)</sup>.

وفي سنة 405هـ / 1014م قلده الحاكم بأمر الله أبا العباس أحمد بن أبي العوام وظيفة قاضي القضاة وذكر مهامه وأعماله في سجل تقليده للقضاء بأنه فوض إليه الإشراف على دور الضرب في جميع الأعمال التي تخضع للدولة الفاطمية ، والعيار والصلاة والمواريث ، والنظر في أحباس الجوامع والمساجد وأرزاق المرتزقة ووجوه البر ( الخير )<sup>(3)</sup>.

كذلك جاء في سجل تقليد أبي الحجاج يوسف بن أيوب المغربي القضاء في سنة 516هـ / 1122م من قبل الأمر بأحكام الله بالنيابة عنه في الحكم والخطابة والصلاة وديوان الأحباس ودور الضرب بسائر أعمال الدولة الفاطمية<sup>(4)</sup>.

وكان السجل في بعض الأحيان يتضمن الإشادة بالقاضي ومنحه أمام الناس ، وإشارة إلى استحقاقه منصب القضاء ، لما يتمتع به من علم وعدل وخلق رفيع<sup>(5)</sup> ، وكان يتم وضع هذا السجل في لفافة مذهبة تكريماً له<sup>(6)</sup> .

## 5- شغور منصب القضاء

رغم حرص الفاطميين على تقليد وظيفة قضاء القضاة إلى قاض جديد مباشرة عند انتهاء ولاية القاضي السابق عن القضاء ، إلا أن هناك بعض الحالات التي شغل فيها منصب القضاء في مصر في العصر الفاطمي من وجود قاضٍ .

(1) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج10 ، 392 - 393 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، ص 140 .

(2) المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج1 ، 338 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، ص 141 .

(3) للكندي ، الولاة والقضاة ، 611 ، المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج1 ، 393 ، المقفى الكبير ، ج1 ، 604 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 73 .

(4) المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج2 ، 203 .

(5) المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج1 ، 604 .

(6) المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج2 ، 203 .

وكان أول مرة يحدث فيها شغور وظيفة قاضي القضاة في مصر سنة 389 هـ / 998م في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله بعد وفاة القاضي أبا عبد الله محمد ابن النعمان ، فقد بقيت مصر بغير قاض مدة تسعة عشر (19) يوما ، ثم استدعى برجوان بأمر من الخليفة الحاكم بأمر الله ابن أخيه الحسين بن علي بن النعمان فولاه القضاء (1) .

كما شغرت وظيفة القضاء في سنة 405 هـ / 1014م في عهد الحاكم بأمر الله أيضاً ، وذلك بعد أن قتل قاضي قضاة أبي الحسن مالك بن سعيد الفارقي ، وكان الحاكم قد قتل من قبله زملاءه ممن تقلدوا وظيفة القضاء ، وهم الحسين بن علي بن النعمان والقاضي عبد العزيز بن محمد بن النعمان (2) لذا أراد الحاكم هذه المرة أن يختار لتولية القضاء شخص كفاء تتوفر فيه الشروط اللازمة لتقليد القضاء ، فآخذ يبحث ويسأل الناس فيمن يصلح لتولي شؤونه ، وبقي القضاء خلال هذه الفترة شاغراً من غير قاضٍ ، حتى اختار له أبا العباس أحمد ابن أبي العوام (3) .

وكانت هذه الفترة التي امتدت منذ مقتل القاضي مالك بن سعيد الفارقي في 26 ربيع الآخر (4) ، إلى أن اختار الحاكم بأمر الله أبا العباس أحمد ابن أبي العوام في 21 شعبان (5) أي أنه بقي شاغراً منذ أواخر شهر ربيع الآخر وشهر جمادى الأولى وجمادى الثانية وشهر رجب إلى 21 شعبان من سنة 405 هـ /

- 
- (1) ابن ظافر الأزدي ، أخبار الدولة المنقطة ، ج 1 ، 213 ، الكندي ، الولاة والقضاة ، 596 ، ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج 3 ، 208 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج 28 ، 202 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 71 ، 140 .  
 (2) لمعرفة أحداث قتلهم وأسبابها انظر الفصل الثامن في تراجم القضاة.  
 (3) الكندي ، الولاة والقضاة ، 610 ، ابن ظافر الأزدي ، أخبار الدولة المنقطة ، ج 1 ، 213 ، المقرئ ، المققى الكبير ، ج 1 ، 604 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 72 .  
 (4) الانطاكي ، تاريخ أوثيخا ، 311 ، القضاء ، الاتباء باتباء الانبياء ، 376 ، الدوادري ، الدرر المضية ، 289 ، الدويري ، نهاية الأرب ، ج 28 ، 202 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 72 ، 321 ، وقبل في 16 ربيع الآخر ، انظر المقرئ ، تعاظ الحنفا ، ج 1 ، 393 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 321 .  
 (5) الانطاكي ، تاريخ أوثيخا ، 311 ، الدوادري ، الدرر المضية ، 289 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج 28 ، 202 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 72 ، 321 .

1014م ، ويذكر ابن حجر<sup>(1)</sup> ما يؤكد هذا فيقول (( بقيت مصر بغير قاضي ثلاث أشهر وثلاثة وعشرين يوماً )) ، وكان يتوسط وينظر فيها بين الناس أبو يوسف يعقوب بن إسحاق أبو منصور المحتسب<sup>(2)</sup>.

والحالة الأخرى التي شغل فيها منصب القضاء في عهد الخليفة الحافظ لدين الله وذلك بعد وفاة قاضي قضائه أحمد بن عبد الرحمن بن أبي عقيل الشافعي في شعبان سنة 533هـ / 1138م فأقام الحكم بعده شاغراً مدة ثلاثة<sup>(3)</sup> أشهر<sup>(4)</sup> ، وذلك لأنه حين اختيار الفقيه أبي العباس أحمد بن الحطينة المالكي شرط على الفاطميين أن لا يقضي بمذهب الدولة ، وإن يقضي وفق أحكام مذهبه المالكي ، ولكنهم رفضوا طلبه ولم يقلدوه القضاء ، فشغل القضاء هذه الفترة حتى تولى هبة الله بن الحسن الأنصاري في ذي القعدة من نفس السنة<sup>(5)</sup> أي أنه بقي في الفترة الممتدة من شهر شعبان ورمضان وشوال فقلد في ذي القعدة فيكون قد شغل القضاء مدة ثلاثة أشهر .

## 6.2 مذاهب القضاء

### قامت الخلافة الفاطمية في المغرب على أساس المذهب الشيعي

- (1) ابن حجر ، رفع الاصر ، 321 .
- (2) ابن حجر ، رفع الاصر ، 72 .
- (3) في حين يذكر الدوادري ، ان القضاء في مصر سنة 533هـ / 1136م بقي شاغراً ثمانية (8) أشهر ، وهذا خطأ ، الدرة المضية ، 528 . وانظر سامي باشا ، امين ، تقويم النيل واسماء من تولوا أمر مصر ومدة حكمهم عليها ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، 1334هـ / 1916م ، ج 1 ، 117 ، ومبشار له فيما بعد ، سامي باشا ، تقويم النيل .
- (4) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، المقدمة ، 71 ، ابن ميسر ، المنتقى ، 131 ، ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج 1 ، 94 ، النويري ، نهاية الارب ، ج 28 ، 310 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 1 ، 491 ، ج 6 ، 147 ، تعاملت الحنفا ، ج 2 ، 251 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 59 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 1 ، 378 ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 145 .
- (5) ابن ميسر ، المنتقى ، 131 ، ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج 1 ، 94 ، النويري ، نهاية الارب ، ج 28 ، ص 310 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 1 ، 491 ، ج 6 ، 147 ، تعاملت الحنفا ، ج 2 ، 251 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 59 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 1 ، 378 .

الإسماعيلي<sup>(1)</sup> وكانت تهدف إلى أن تحل مكان الخلافة العباسية السنية في بغداد ، لأنها كانت ترى أحقية أحفاد النبي صلى الله عليه وسلم من ابنته السيدة فاطمة الزهراء - رضي الله عنها - بالخلافة التي تسوقها إلى إسماعيل بن جعفر الصادق ، ثم إلى أبناء إسماعيل بن جعفر الصادق حتى عبيد الله المهدي مؤسس الدولة الفاطمية في المغرب سنة 297هـ / 909م<sup>(2)</sup> .

وعندما استولى القائد الفاطمي جوهر الصقلي على مصر سنة 358هـ / 968م عمل على نشر الدعوة فيها للخليفة الفاطمي المعز لدين الله المقيم في بلاد المغرب ، ونشر المذهب الإسماعيلي الفاطمي ، فظهر في مصر مذهب التشيع (الشيعة) ، وعمل به جوهر في القضاء والفتيا وأنكر ما خالفه<sup>(3)</sup> لأنه كان للفاطميين تشريع خاص بهم يستند إلى عقائد المذهب الإسماعيلي ، وهو مذهب الفاطميين ، لذلك استندوا مهمات القضاء في الغالب إلى رجال من أصحاب المذهب ، وعند الفاطميين أن الإمام صاحب حجة وحكمة ، ويؤخذ برأيه دون تحرز أو حرج ، فهو مستودع الحكمة والعلم فلا يخطئ في رأي أو أمر لأنه لا يأتي بشيء إلا ما ألقاه الله في قلبه فلا يجري عليه الخطأ<sup>(4)</sup> .

وكان للخلفاء الفاطميون يقدمون النصائح والتوجيهات لقضائهم<sup>(5)</sup>، فيأخذون بها ،

(1) الإسماعيلية : وهي فرقة شيعية ، تقول باملم علوي فاطمي ، وقد سارت على النهج الشيعي العام ، منذ عهد الإمام علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - ثم اختلفت عن المجموعة الشيعية في عهد إسماعيل بن جعفر الصادق ، عندما اقرت بامامة إسماعيل من بعده ، ثم استقرت في أبناء إسماعيل حتى عبيد الله المهدي حيث ظهرت الدولة الفاطمية ، فكان أول خلفائها . انظر لين خلدون ، المقدمة ، م1 ، 211 ، المقريري ، تعاظ الحنفا ، ج1 ، 111-112 ، الخطط المقريرية ، ج4 ، 180 ، عارف تامر ، العزيز بالله ، 107 ، مشرفة ، القضاء في الإسلام ، 60 .

(2) المقريري ، تعاظ الحنفا ، ج1 ، 112-113 .

(3) المقريري ، الخطط المقريرية ، ج4 ، 151 ، صبحي عبد المنعم ، العلاقات بين مصر والحجاز زمن الفاطميين والأيوبيين ، المركز العربي للنشر ، القاهرة ، 1993 م ص 326 ، ويشار له فيما بعد صبحي عبد المنعم ، العلاقات بين مصر والحجاز ، تاريخ مصر السياسي والحضاري من الفتح الإسلامي حتى عهد الأيوبيين ، 21 هـ - 648هـ ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص 257 ، ويشار له فيما بعد صبحي عبد المنعم ، تاريخ مصر .

(4) للنعمان ، المجالس والمسابرات ، ط1 ، 96 ، محاسنة ، القضاء في مصر ، 154 .

(5) انظر للنعمان ، المجالس والمسابرات ، ط1 ، 75 ، 237 - 238 ، للفتنندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، 393-10-395 .

ويراعي القضاء عدم مخالفة الإمام ، أو الحكم بأمر لا يرضون عنه أو يتناقض مع وصايا خلفائهم ، كما كان قاضي القضاء يحرص على تقديم التوجيهات والنصائح للقضاة الذين كان ينيبهم على القضاء في الولايات والمدن والأعمال التابعة لدولة الخلافة الفاطمية ، ويدعوهم للوفاء بالعهد وأداء الأمانة وامتنال أمر الخليفة<sup>(1)</sup>.

ويذكر القاضي النعمان بن حيون في كتاب الاقتصار<sup>(2)</sup> بعض أدب القضاء عند الفاطميين ، فيقول أن على القاضي أن يقضي بكتاب الله عز وجل ، فإن لم يجد فيه مطلبه التمس ذلك في الثابت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الأئمة من ولده وهم عند الفاطميين أبناء علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - من السيدة فاطمة الزهراء - رضي الله عنها - حسب تسلسل الأئمة الإسماعيلية ، وإذا لم يجد حكماً في هذا ، رد الأمر إلى إمامه وسأله عنه ، فلا يجوز له أن يقضي برأي ولا استحسان ولا قياس ولا يقبل شفاعاً .

ويشير النعمان إلى أنه لا ينبغي للقاضي أن يتكلم في أمر المتخاصمين حتى يسمع أقوالهم ، وإلا يقضي وهو غضبان ولا وهو جائع أو نعسان ، ولا بأس بأن يقضي في المسجد شريطة أن لا يقيم فيه حداً<sup>(3)</sup> .

وصنف النعمان كتاب ( دعائم الإسلام في الحلال والحرام ) في الفقه الشيعي في سبعة أجزاء في الولاية و الطهارة والزكاة والصوم والحج والجهاد ، بطلب من الخليفة المعز لدين الله<sup>(4)</sup> ، كما صنف الوزير يعقوب بن كلس كتاباً في الفقه الشيعي يعرف (بالرسالة الوزيرية)<sup>(5)</sup> يتحدث فيه عن العقائد الفاطمية وكان يجلس

(1) النعمان ، المجالس والمسابرات ، ط 1 ، 35 ، التلغندي ، صبح الاعشى ، ج 10 ، 395 ، القرشي ، عيون الاخبار ، ص 6 ، 44 .

(2) النعمان بن حيون ، كتاب الاقتصار ، تحقيق محمد وحيد ميرزا ، المعهد الفرنسي للدراسات العربية ، دمشق ، 1957 م ، ج 2 ، 167 ، ويشير له فيما بعد النعمان بن حيون ، كتاب الاقتصار ، انظر التلغندي ، صبح الاعشى ، ج 10 ، 393 ، القرشي ، عيون الاخبار ، ص 6 ، 16 .

(3) النعمان بن حيون ، كتاب الاقتصار ، ج 2 ، 166 - 167 ، محاسنة ، القضاء في مصر ، 155 .

(4) القرشي ، عيون الاخبار ، ص 6 ، 42-43 .

(5) الرسالة الوزيرية : هو كتاب الفه الوزير ابو يوسف يعقوب ابن كلس في الفقه مما سمع من الخليفة المعز لدين الله وولده العزيز بالله وكان يجلس في مجلس يحضره الخاصة والعامة لقراءة ما في الكتاب على الناس ، انظر ابن خلكان ، وفيت الاعيان ، ج 3 ، 428 ، المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج 3 ، ص 12 .

فسي داره وفي الجامع الأزهر ، بقرا منه على الناس فيحضره الفقهاء والقضاة (1) ، وكان القضاة في العصر الفاطمي يصدرن فتاويهم بموجب كتاب ابن كلّس هذا ( الرسالة الوزيرية ) (2) .

وتشدد العزبى بالله في نشر للمذهب الشيعي فقد ((حتم على القضاة أن يصدرن أحكامهم وفق قوانينه )) (3) ويذكر الأستاذ عبد المنعم ماجد (4) انه لم يكن هناك فرق بين التشريعيين ، إلا في الفقه أو تفسير الأصول ، إذ جعلوه وقفا على الإمام وحده بحكم انه وارث العلم الإلهي .

وكذلك غيروا في نظام الموارث وجعلوه على أساس رأي أهل البيت ، فيجيز أن ترث البنت كل تركه أبويها (الأب والأم) إذ لم يكن لها أخ أو أخت مع وجود ذو العصبية (5) ، هذا يخالف مذهب السنة ، الذي يقضي بالآ ترث البنت أكثر من نصف الثروة (6) فلما عارض الفقهاء السنة على ممالاة الميراث عند الشيعة ومحاولة التغيير في هذا التشريع اتخذ القاضي محمد بن النعمان بعض العقوبات ضدهم و عمل على توطيد حكم التشريع الشيعي (7) .

لما عن مذاهب القضاة الذين تولوا منصب قاضي القضاة في مصر في العصر الفاطمي ، والتي على الرغم من أنها دولة إسماعيلية المذهب ، إلا أنها لم تقتصر في تقليد قضائياتها على الرجال من أفراد المذهب الإسماعيلي الشيعي فقط ، فقد تولي

(1) ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج3 ص 428 .

(2) عارف تامر ، المعز لدين الله الفاطمي ، منشورات دار الافاق الجديدة ، بيروت ، ط1 ، 1402هـ / 1982 م ، ص 211 ، وسبشار له فيما بعد عارف تامر ، المعز لدين الله .

(3) احمد شلبي ، موسوعة للتاريخ الاسلامي ، والحضارة الاسلامية ، ج5 ، طبع ونشر مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط2 ، 1972م ، ص 115 ، وسبشار له فيما بعد شلبي ، موسوعة لتاريخ ، الامين عوض الله ، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي ، دار المجمع العلمي ، جده ، 1399هـ / 1979م ، ص68 ، وسبشار له فيما بعد عوض الله ، الحياة الاجتماعية ، خطاب ، التعليم في مصر ، ص 95 .

(4) عبد المنعم ماجد ، ظهور خلافة الفاطميين ، 322 - 323 .

(5) المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج 1 ، ص 208 ، تعاط الحنفا ، ج2 ، ص 200 .

(6) انظر ايمن سيد ، الدولة الفاطمية ، 540 .

(7) الكندي ، الولاة والقضاة ، 594 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 424 ، عبد المنعم ماجد ، ظهور خلافة الفاطميين ، 322 - 323 .

وظيفة قاضي القضاة في بعض الأحيان فقهاء من أهل السنة ، ولكن كان أغلب قضائهم من أفراد المذهب الإسماعيلي :

## 1.6.2 المذهب الإسماعيلي

لقد كان أكثر قضاة الدولة الفاطمية هم من اتباع المذهب الإسماعيلي ، فالقاضي أبو الحسن علي بن النعمان الذي تولى القضاء 366هـ / 976م كان على مذهب الإسماعيلية وهو مذهب الدولة <sup>(1)</sup> فكان كما يشير الذهبي (( يقضي بفقهاء العبيدية <sup>(2)</sup> )) <sup>(3)</sup> وأنه كان شيعياً مغالياً <sup>(4)</sup> وكان أخوه أبو عبد الله محمد بن النعمان على مذهب الإمامية <sup>(5)</sup> ، ويذكر الذهبي <sup>(6)</sup> عنه أنه كان على دين واعتقاد بني عبيد ( الفاطميون ) أي إسماعيلي وهو الأرجح .

وكان الحسين بن علي بن النعمان قاضي القضاة 389هـ / 999م - 394هـ / 1003م على المذهب الإسماعيلي <sup>(7)</sup> ، وكذلك كان ابن عمه عبد العزيز بن محمد ابن النعمان على المذهب الإسماعيلي <sup>(8)</sup> ، وكان مالك بن سعيد الفارقي قاضي القضاة على مذهب الإسماعيلية ، ويبدو هذا من خلال الأعمال التي كان يشرف عليها وتوليه

(1) الكندي ، الولاية والقضاة ، 589 ، القرشي ، عيون الأخبار ، ص 6 ، ص 215 .

(2) العبيدية : وهم أنفسهم الفاطميين ، ولكن يذكر المؤرخين السنة الفاطميون بالعبيديين نسبة إلى عبيد الله المهدي وليس للسيدة فاطمة الزهراء ، وذلك لعدم صحة نسبهم إليها حسب اعتقاده ، ولتنظر حول صحة أو عدم نسبة الخلفاء الفاطميين (العبيديين) انظر ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، ص 8 ، 498 ، ابن خلدون ، المعبر ، ص 3 ، 442 ، المقرئ ، تماثيل الحنفا ، ج 1 ، 118 - 125 ، وانظر في نسب الخلفاء الفاطميين أسماء الأئمة المستورين كما وردت في كتاب أرسله المهدي عبيد الله إلى ناحية اليمن ، تقديم حسين بن فضل الله الهمداني ، بيارد دودج ، مطبوعات الجامعة الأمريكية ، معهد الدراسات الشرقية ، القاهرة ، 1958م .

(3) الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج 16 ، 367 .

(4) الذهبي ، المعبر ، ج 2 ، 143 ، وانظر السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 1 ، 457 - 458 ، ج 2 ، 141 ،

ابن العماد الحنبل ، شذرات الذهب ، ج 3 ، 201 .

(5) الكندي ، الولاية والقضاة ، 592 ، الذهبي ، تاريخ الاسلام ، حوادث وفیات (380هـ - 400هـ) ،

ص 189 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 422 .

(6) الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج 16 ، 547 .

(7) الكندي ، الولاية والقضاة ، ص 596 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، ص 140 .

(8) الكندي ، الولاية والقضاة ، ص 599 ، 603 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، ص 246 .

الدعوة ، وكذلك حديثه مع الحاكم بأمر الله الذي قال له (( لا اعرف إماما غيرك ))<sup>(1)</sup> أما أبي محمد القاسم بن عبد العزيز بن محمد فكان على مذهب الإمامية<sup>(2)</sup> ، في حين أن القاضي عبد الحاكم بن سعيد الفارقي كان على مذهب الإسماعيلية<sup>(3)</sup> . وكان عبد الحاكم بن وهيب المليجي على المذهب الإسماعيلي<sup>(4)</sup> وكذلك عبد الكريم بن عبد الحاكم بن سعيد الفارقي<sup>(5)</sup> ، وأخوه علي بن عبد الحاكم بن سعيد الفارقي<sup>(6)</sup> ومحمد بن الحسن الليازوري<sup>(7)</sup> ومحمد عبد الحاكم بن وهيب المليجي<sup>(8)</sup> والحسين بن يوسف الرصافي<sup>(9)</sup> ، ونعمة الله بن بشير النابلسي<sup>(10)</sup> ، ومحمد ابن جوهر بن ذكا النابلسي<sup>(11)</sup> وهبة الله بن عبد الله بن حسين الأنصاري (ابن الأزرق)<sup>(12)</sup> ومسلم بن عبد الله أبو الفتح الرسعني<sup>(13)</sup> ، وصالح بن عبد الله ابن رجاء<sup>(14)</sup> وأبو الطاهر إسماعيل بن سلامة الأنصاري<sup>(15)</sup> والحسن بن علي ابن سلامة ابن العويرس<sup>(16)</sup> وعبد الجبار بن إسماعيل بن عبد القوي<sup>(17)</sup> وكان هؤلاء القضاة جميعا على المذهب الإسماعيلي ، في حين أن القاضي هبة الله بن عبد الله

(1) ابن حجر ، رفع الأصر ، ص 321.

(2) الكندي ، الولاية والقضاة ص 613، ابن حجر ، رفع الأصر ، ص 307.

(3) ابن حجر ، رفع الأصر ، ص 208.

(4) المصدر نفسه ، ص 209.

(5) المصدر نفسه ، ص 251.

(6) المصدر نفسه ، ص 277.

(7) المصدر نفسه ، ص 355.

(8) المصدر نفسه ، ص 364.

(9) المصدر نفسه ، ص 146.

(10) المصدر نفسه ، ص 446.

(11) المصدر نفسه ، ص 353.

(12) المصدر نفسه ، ص 458.

(13) المصدر نفسه ، ص 435 .

(14) المصدر نفسه ، ص 169.

(15) المصدر نفسه ، ص 84.

(16) المصدر نفسه ، ص 129.

(17) المصدر نفسه ، ص 207.

ابن الحسن بن أبي كامل على مذهب الإمامية (1) ، وكذلك كان القاضي المفضل عبد الله بن هبة الله بن معالي بن عبد الكريم إمامي المذهب (2) .

## 2.6.2 القضاة السنة

على الرغم من أن الدولة الفاطمية ، دولة اسماعيلية ، إلا أنها لم تقتصر في تقليد وظيفة قاضي القضاة وقضاة المدن والولايات على رجال من فقهاء المذهب الإسماعيلي فقط ، فقد تقلد وظيفة القضاة للفاطميين رجال من علماء وفقهاء السنة من مختلف المذاهب الحنفي والمالكي ولكن أكثرهم كانوا من فقهاء المذهب الشافعي ، ولكنها كانت عند تقليدها القضاء لغير الإسماعيليين أي السنة ، كانت تشترط عليهم القضاء والحكم وفق عقائد مذهب الدولة والخليفة وهو للمذهب الإسماعيلي .

وعندما خضعت مصر للحكم الفاطمي كان يتولى القضاء فيها أبو الطاهر محمد بن أحمد الذهلي (3) وهو مالكي المذهب (4) ولاء كافور الإخشيدي القضاء فيها سنة 348هـ / 959-960م (5) فثبته جوهر الصقلي القائد الفاطمي على منصبه في القضاء وأقره على ذلك (6) وذلك حتى لا يثير مشاعر المصريين من أهل السنة

(1) ابن ميسر ، المنتقى ، 114-115 ، المقرئ ، امتعظ الحنفا ، ج2 ، 247 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 459 .

(2) ابن حجر ، رفع الاصر ، ص204 .

(3) الكندي ، الولاية والقضاة ، 584 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج5 ، 197 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 328 .

(4) البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب ، ( ت 463هـ / 1070م ) ، تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، دط ، دت ، م1 ، ص 313 ، وسيشار له فيما بعد البغدادي ، تاريخ بغداد ، الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج 16 ، 206 ، البحر ، ج2 ، 126 ، تاريخ الاسلام ، حواشي ووفيات (351هـ - 380هـ) ، 377 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج5 ، 189 ، السبوطي ، حسن المحاضرة ، ج1 ، 375 ، ابن الصاد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج3 ، 170 .

(5) الكندي ، الولاية والقضاة ، 493 ، 583 ، ابن ظافر الأزدي ، اخبار الدولة المنقطعة ، ج1 ، 180 ،

المقرئ ، المقفى الكبير ، ج5 ، 191-192 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 327-328 ، السبوطي ، حسن المحاضرة ، ج2 ، 141 ، حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الاسلام السياسي والثقافي والاجتماعي ، طبع ونشر مكتبة النهضة المصرية ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، ج3 ، ط7 ، 1965م ، ط1 ، 1967م ، ج3 ، ص 312 ، وسيشار له فيما بعد حسن ابراهيم ، تاريخ الاسلام ، عارف تامر ، المعز لدين الله ، 157 .

(6) القضاة ، عيون المعارف ، 568 ، الاتباه بانباء الانبياء ، 363 ، ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج3 ، 206 ، الدوادري ، الدرر المضية ، 173 ، النويري ، نهاية الارب ، ج28 ، 152 ، حسن ابراهيم ، تاريخ الاسلام ، ج3 ، 312 .

ضده ، وكسب ولائهم وتأييدهم له ، وتحاشي إغضابهم <sup>(1)</sup> كما انه لم يكن هناك فوارق كبيرة بين المذهبين في الناحية القضائية لان كلا المذهبين يعتبران القرآن الكريم هو المصدر القضائي الأول وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هي المصدر الثاني <sup>(2)</sup> وكذلك بسبب الوعود التي قدمها جوهر للمصريين ، وذكرها في أمانه الذي سمح فيه للمصريين بإطلاق الحريات الدينية وعدم التعرض لهم <sup>(3)</sup> فكان في عزله عن القضاء وتعيين قاضي شيعي إثارة لشعور المصريين السنة .

ولكن جوهر الصقلي شرط على أبي طاهر محمد الذهلي أن يحكم في الموارد والطلاق ورؤية الهلال بقول أهل البيت وفق عقائد المذهب الإسماعيلي ، إذ كان على القاضي في مصر أن يتراءى هلال شهر رجب وشعبان ورمضان كل سنة بمسطح الجامع ، فإبطال جوهر ذلك وصار بالعدد شهراً 30 يوماً وشهراً 29 يوماً في الصيام والفطر وغير ذلك <sup>(4)</sup> .

ولما قدم الخليفة المعز لدين الله إلى مصر 362هـ / 972م وجد جوهر الصقلي قد استخلف أبي طاهر الذهلي على القضاء ، فاجتمع به وقرره على ولايته في القضاء <sup>(5)</sup> وربما كان ذلك الإقرار من المعز للقاضي الذهلي بسبب خروجه

(1) عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج 1 ، 141 ، ظهور خلافة الفاطميين ، 323 ، محاسنة ، القضاء في مصر ، ص 156 .

(2) انظر النعمان ، كتاب الإقتصار ، ج 2 ، ص 167 ، القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج 10 ، 393 ، عبد المنعم ماجد ، نظم للفاطميين ، ج 1 ، ص 137 ، مشرفة ، القضاء في الاسلام ، 60-61 ، محاسنة ، القضاء في مصر ، 156 .

(3) انظر الامان الذي منحه جوهر للمصريين ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 92-93 ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، 180 ، القرشي ، عيون الاخبار ، ص 6 ، ص 153 - 154 .

(4) الكندي ، الولاء والقضاء ، 584 ، المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، ص 187 ، المقفى الكبير ، ج 3 ، ص 101-102 وعن منسجع جوهر الصقلي القاضي أبي طاهر الذهلي من رؤية الهلال على سطح الجامع ، انظر المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 101-104 ، الترمذيني ، أحداث التاريخ الاسلامي ، ج 2 ، م 1 ، ص 790 ، حسن ابراهيم ، المعز لدين الله ، ص 194 .

(5) القضاء في عيون المعارف ، ص 568 ، ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج 3 ، ص 115 ، 206 ، النويري ، نهاية الارب ، ج 28 ، ص 152 ، المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، ص 202 .

واستقباله في الإسكندرية ، وإظهاره الطاعة والولاء والاعتراف به خليفة للمسلمين بعد حوار جرى بينهم <sup>(1)</sup>.

ولكن المعز لدين الله لم يمنحه صلاحيات مطلقة ، إذ اشرك معه على القضاء عبد الله بن أبي ثوبان الذي رد إليه أحكام المغاربة ومظالمهم ، ثم آل إليه قضاء المصريين ، وصار يطلق عليه قاضي مصر والإسكندرية <sup>(2)</sup> وبعد وفاته 363هـ / 373م <sup>(3)</sup> أشرك المعز لدين الله معه للقضاء أبا الحسن علي بن النعمان ، فبقي القضاء مشتركاً بين الاثنين أي الذهلي وعلي بن النعمان ، وتوفي المعز لدين الله والقضاء مشترك بينهما <sup>(4)</sup> حتى قلد الخليفة العزيز بالله سنة 366هـ / 976م أبا الحسن علي بن النعمان القضاء مستقلاً <sup>(5)</sup> واستغنى أبا طاهر الذهلي عن القضاء بسبب المرض <sup>(6)</sup> ، وهكذا استقل الاسماعيليون بالقضاء .

وقلد الحاكم بأمر الله وظيفة قاضي القضاء لقاضي سني المذهب في سنة 405هـ / 1014م وهو أبو العباس أحمد بن أبي العوالم الفقيه الحنفي المذهب <sup>(7)</sup>

(1) عن استقبال أبي طاهر الذهلي للمعز لدين الله في الإسكندرية وعن الحوار الذي دار بينهم ، انظر الكندي ، الولاة والقضاة ، ص 584 ، ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج 3 ، ص 115 ، الصغدي ، الوافي ، ج 2 ، ص 45 ، المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، ص 205 ، الميوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، ص 21 ، السيد عبد العزيز ، سالم ، تاريخ الإسكندرية وحضارتها في العصر الإسلامي ، دار المعارف بمصر ، ط 1 ، 1961م ، ص 57 ، وسيتار له فيما بعد السيد عبد العزيز ، تاريخ الإسكندرية .

(2) ابن ميسر ، المنتقى ، ص 160 .

(3) ابن ميسر ، المنتقى ، ص 160 .

(4) ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج 3 ، ص 207 ، ابن ميسر ، المنتقى ، ص 167 ، المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، ص 273 ، حسن ابراهيم ، حسن ، الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص ، نشر وزارة المعارف العمومية ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، 1932م ، ص 192 ، وسيتار له فيما بعد حسن ابراهيم ، الفاطميون ، تاريخ الإسلام ، ج 4 ، ص 378 .

(5) الكندي ، الولاة والقضاة ، ص 493 ، 494 ، الدوادري ، الدرر المضية ، ص 174 ، 178 ، ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج 3 ، ص 207 ، المقرئ ، المقنى الكبير ، ج 5 ، ص 198 ، سامي باشا ، تقويم النيل ، ج 1 ، ص 77 .

(6) البغدادي ، تاريخ بغداد ، م 1 ، ص 314 ، ابن عساكر ، تاريخ مدينة دمشق ، ج 51 ، ص 66 ، ابن الجوزي ، المنتظم ، ج 14 ، ص 258 ، النويري ، نهاية الارب ، ج 28 ، ص 167 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، ص 281 ، الميوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، ص 141 .

(7) المقرئ ، المقنى الكبير ، ج 1 ، ص 603-604 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، ص 71 ، 72 .

ويذكر المقرئزي انه كان من أهل العلم بمذهب أبي حنيفة <sup>(1)</sup> ولكن الحاكم شرط عليه أن يصدر أحكامه طبقاً لقانون الإسماعيلية الشيعية ، وإن يحضر معه في مجلس القضاء أربعة من القضاة الشيعة يعينوا من قبل الحاكم بأمر الله ، ليراقبوه في القضاء وإن يحكم بين الناس بمذهب الخليفة والدولة وهو المذهب الإسماعيلي <sup>(2)</sup> . وفي عهد المستنصر بالله تولى أبو عبد الله أحمد بن محمد بن أبي العوام الفقهاء الحنفي المذهب القضاء سنة 452هـ / 1060م <sup>(3)</sup> وتولى القضاء كذلك أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعي الشافعي المذهب <sup>(4)</sup> وكان محمد بن هبة الله بن ميسر مناء الملك الذي تقلد وظيفة القضاء سنة 521هـ / 1127م شافعي المذهب <sup>(5)</sup> .

وبعد أن قبض الوزير أبو علي أحمد بن الأفضل (كتيفات) على الخليفة الحافظ لدين الله سنة 525هـ / 1131م خرج عن قاعدة تقليد القضاء لفقهاء إسماعيلي فرتب أربعة قضاة من مختلف المذاهب ، فولى اثنان من الشيعة أحدهما إسماعيلي المذهب وهو أبو فضل هبة الله بن عبد الله بن حسين الأنصاري (المعروف ابن الأزرق) والآخر إمامياً اثنا عشرية هو هبة الله بن عبد الله بن الحسن بن أبي كامل ، فولى اثنان من السنة ، أحدهما شافعي المذهب هو الفقهاء سلطان ابن

(1) المقرئزي ، المتن الكبير ، ج 1 ، ص 603 .

(2) المقرئزي ، المتن الكبير ، ج 1 ، ص 604 ، ابن حجر ، رفع الامر ، ص 72 ، للترماني ، احدث لتاريخ الاسلامي ، ج 2 ، م 2 ، ص 1081 .

(3) ابن حجر ، رفع الامر ، 75 ، الترماني ، احدث لتاريخ الاسلامي ، ج 2 ، م 2 ، ص 1293 .

(4) ابن ميسر ، المتن ، 26 ، ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج 2 ، ص 333 ، الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج 18 ، ص 92 ، 93 ، لعر ، ج 2 ، ص 302 ، كتاب دول الاسلام ، جزان ، عبد الله الانصاري ، دار احياء التراث الاسلامي ، قطر ، ج 1 ، ص 267 ، النياقي ، ابو محمد عبد الله بن سعد بن علي اليمني ، ( ت 768 هـ / 1366م ) ، امرأة الجنان وعبرة البقطن ، تحقيق خليل منصور ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1417هـ / 1997م ، ج 3 ، ص 58 ، ومبشار له فيما بعد الباقعي ، مرآة الجنان ، ابن حجر ، رفع الامر ، ص 358 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 1 ، ص 34 ، ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج 3 ، ص 473 ، محمد عمارة ، عندما أصبحت مصر عربية ، ص 67 ، عنان ، تاريخ الجامع الأزهر ، ص 88 .

(5) المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج 4 ، ص 343 ، ابن حجر ، رفع الامر ، ص 426 .

إبراهيم بن المسلم (ابن رشا) والآخر مالكي المذهب هو محمد بن عبد المولى ، اللبني (1) ، ولم يعرف هذا لأحد من قبله في مصر (2) ، (( ولم يسمع بذلك قط فيما سلف )) (3) .

ويفسر محاسنة سبب قيام أبو علي كتيفات بترتيب 4 قضاة لأنه استهدف من ذلك التوفيق بين السنة والشيعة وكسب ولاء أهل السنة في وقت كان فيه بحاجة إلى من يناصره ، فجعل اثنين من القضاة لأهل السنة من اتباع المذاهب الأكثر انتشارا في مصر ، واثنين للشيعة من اتباع المذهبين الإسماعيلي والامامي الاثني عشري ، وهما المذهبان اللذان كان لهما حضور هناك (4) .

وجعل لهؤلاء القضاة الأربعة الحرية الكاملة في أن يحكم كل واحد منهم بمقتضى مذهبه وإن يورث بمذهبه كذلك (5) ولكن أبطل الخليفة الحافظ لدين الله في سنة 526 هـ / 1031م هذا الأمر من ترتيب أربعة قضاة فصرفهم جميعا وأعاد وظيفة القضاء لقاض واحد (( على مذهب الإسماعيلية )) فولاه لصالح بن عبد الله بن رجاء (6) .

(1) ابن ميسر ، المنتقى ، ص 114-115 ، الدواداري ، الدرة المضوية ص 528 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج 28 ص 297 ، المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج 2 ص 232-233 ، المقري ، ج 1 ، ص 397 ، ج 6 ص 147 ، ابن حجر ، رفع الأصر ص 162 ، 381 ، 458 ، 459 ، السبوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، ص 155 ، البرغوثي ، الوزير النويري ، ص 43 ، Allouche, A., << The Establishment of four chief judgeships in fatimid EGYPT >>, JAOS, 105 (1985), pp.317-320 .

(2) المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج 2 ص 233 ، المقري الكبير ، ج 1 ، ص 397 ، السبوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ص 155 .

(3) ابن ميسر ، المنتقى ، ص 115 ، ابن الطوير ، نزهة العقول ، المقدمة ، 71 .

(4) انظر محاسنة ، القضاء في مصر ص 155 .

(5) ابن ميسر ، المنتقى ، ص 114 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج 28 ص 297 ، المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج 2 ص 232 ، المقري الكبير ، ج 1 ص 397 ، ابن حجر ، رفع الأصر ص 162 ، السبوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، ص 155 ، جرجسي زيدان ، تاريخ التمدن الاسلامي ، ج 1 ص 238 ، الشبال ، الوثائق الفاطمية ، ج 1 ، ص 90 .

(6) المقرئ ، المنتقى الكبير ، ج 6 ص 147 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 162 ، 169 ، صبحي عبد المنعم ، العلاقات بين مصر والحجاز ص 328 .

وفي سنة 531هـ / 1136م تقلد القضاء أبو المكارم أحمد بن عبد الرحمن بن أبي عقيل الفقيه الشافعي المذهب (1) ، كما تولى أبو المعالي مجلي بن جميع بن نجا القرشي الفقيه الشافعي وظيفته قاضي القضاة في سنة 547هـ / 1152م (2) ولكنه كان كما يشير ابن حجر يحكم بين الناس وفق عقائد المذهب الشافعي وحده ، و أهمل المذهب الإسماعيلي مذهب الدولة و يعلق ابن حجر على ذلك فيقول : (( مع انهم كانوا يشترطون على من ولي للقضاء أن لا يحكم إلا بمذهبهم )) (3) .

## 7.2 التسميات القضائية

استطاعت الدولة الفاطمية التي تأسست في المغرب سنة 297هـ / 909م في التوسع حتى سيطرت على مصر ، فصار للمعز لدين الله بعد ذلك الحكم في المغرب كله وديار مصر وبلاد الشام والحرمين (4) لذا كان من مهام وأعمال قاضي القضاء في مصر في العصر الفاطمي الإشراف على شؤون القضاء في القاهرة ومصر و الاسكندرية وأجناد بلاد الشام ومدن فلسطين وبلاد المغرب وأعمالها ، وصقلية وبرقة والحرمين وجميع المناطق الخاضعة والتابعة للدولة الفاطمية ، أو ما يتم فتحه وإخضاعه لهم .

و يذكر القلقشندي (5) أن قاضي القضاء في العهد الفاطمي (( جمع قضاء الديار المصرية وأجناد الشام وبلاد المغرب ... وكتب له به عهداً واحداً )) .

(1) ابن حجر ، رفع الاصر ، ص 59 .

(2) ابن ميسر ، المنتقى ص 145 ، 152 ، 154 ، الدوادري ، الدرة المضية ص 560 ، ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج 2 ، ص 308 ، الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج 20 ، ص 325 ، العسر ، ج 3 ، ص 13 ، تاريخ الاسلام ، حوادث وفيات ( 541 - 550 هـ ) ، ص 414 ، المقرئ ، تعانق الحنفا ، ج 2 ، ص 269 ، 279 ، 282 ، الخطط المقرئية ، ج 4 ، ص 345 ، ابن حجر ، رفع الاصر ص 322 - 323 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 1 ، ص 342 ، ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج 4 ، ص 329 ، خضر عطا الله ، الحياة الفكرية ص 147 .

(3) ابن حجر ، رفع الاصر ص 323 .

(4) المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج 2 ، ص 190 .

(5) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 3 ، ص 557 .

ولهذا كان يتم تفويض القضاء في هذه الولايات والمدن إلى أعمال قاضي القضاء بمصر ، وتذكر في سجل توليه القضاء ، فعندما قلد للخليفة العزيز بالله القضاء لأبي الحسن علي بن النعمان في سنة 366هـ / 976م فوض له القضاء في الديار المصرية والشام والحرمين والمغرب ، وجميع مملكة العزيز بالله<sup>(1)</sup> .

كما ذكرت في سجل القاضي أبي عبد الله محمد بن النعمان الذي تولى القضاء سنة 374هـ / 984م تقليد من الخليفة العزيز بالله ففوض إليه القضاء على القاهرة المعزية وأعمالها ومصر و الاسكندرية والحرمين وأجناد الشام<sup>(2)</sup> ، وفي سنة 389هـ / 998م قرئ سجل قاضي القضاء أبو عبد الله الحسين بن علي النعمان بولايته (( القضاء بالقاهرة ومصر والاسكندرية والشام والحرمين والمغرب وأعمال ذلك ))<sup>(3)</sup> .

وفوض الحاكم بأمر الله لأبي القاسم عبد العزيز بن محمد بن النعمان الاشراف على القضاء بالقاهرة المعزية ومصر و الاسكندرية والحرمين وأجناد الشام والرحبة والسرق والمغرب وأعمالها ، وما فتحه الله ، وما بعد يسر فتحه لأمير المؤمنين من بلدان المشرق والمغرب<sup>(4)</sup>، كما جعلها الحاكم لقاضي قضائه أبو الحسن مالك ابن سعيد الفارقي سنة 398هـ / 1007م القضاء في القاهرة المعزية ومصر والاسكندرية والحرمين وأجناد الشام والرقبة والرحبة ونواحي المغرب وسائر أعمالهن وما فتحه إليه ، ويفتحه لأمير المؤمنين من بلدان الشرق والغرب<sup>(5)</sup>.

(2) الكندي ، الولاية والقضاء ، ص 589 ، ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج 3 ص 207 ، ابن حجر ، رفع الاصر ص 281.

(3) الكندي ، الولاية والقضاء ، ص 592 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 7 ، ص 347 ، ابن حجر ، رفع الاصر ص 422.

(4) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 10 ص 392 ، المقرئ ، اتماظ الحنفا ، ج 1 ص 337 ، المقفى الكبير ، ج 3 ص 621 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، ص 140 ، خطاب ، التعليم في مصر ، ص 140 .

(5) الكندي ، الولاية والقضاء ، ص 599-600 ، ابن حجر ، رفع الاصر ص 247 .

(1) ابن عبد الظاهر ، محي الدين عبد الله ، (ت 692هـ / 1293م) ، كتاب الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية ، القاهرة ، مخطوط ، مركز الوثائق والمخطوطات ، الجامعة الاردنية ، رقم الشريط ، ص 41 ، 177 ، وسبشار له فيما بعد ابن عبد الطاسار ، مخ ، الروضة البهية الزاهرة ، المقرئ ، للخطط المقرئ ، ج 4 ص 52 .

ولما تولى أبو العباس أحمد بن أبي العوام القضاء سنة 405هـ / 1014م جاء في سجله أن يتولى القضاء في القاهرة المعزية ومصر وأعمالها والاسكندرية والحرمين الشريفين وبرقة والمغرب وصقلية وأجناد الشام ، ما عدا فلسطين ، فإن الحاكم بأمر الله ولاها الشريف أبا طالب ابن بنت الزيدي الحسيني فلم يجعل لابن أبي العوام عليه أمرا (1).

و عندما قلد المستنصر بالله وظيفة القضاء لأبي محمد الحسن اليازوري في سنة 441هـ / 1049م جمع له القضاء بديار مصر والشام (2) .

ثم أخذت هذه المناطق الخاضعة للفاطميين تتناقص ، بسبب فقدان الدولة الفاطمية للعديد من المناطق والولايات التي كانت تخضع لنفوذهم ، فبهذا تضاعفت المناطق القضائية التي كان يتولى قاضي القضاء الاشراف عليها ، حتى صار قاضي القضاء يسمى قاضي القضاء بالديار المصرية ويذكر هذا في سجله ، فكان أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعي يلقب قاضي القضاء بالديار المصرية (3)، ويذكر المقرئزي (4) أن أحمد بن عبد الرحمن بن أبي عقيل تولى ((قضاء القضاء بديار مصر)) ؛ وكان يسمى مجلي بن جميع القرشي قاضي الديار المصرية (5) القاضي صدر الدين عبد الملك بن درباس قاضي القضاء بالديار المصرية (6) أو قاضي مصر وأعمالها (7) .

(1) الكندي ، الولاية والقضاء ، ص 611 ، الاتصافي ، تاريخ لوتخا ص 291 ، 292 ، الاتصافي ، الانبياء بانيه الانبياء ص 376 ، الدوادري ، الندة المضية ص 289 ، 292 ، المقرئزي ، المقنى الكبير ، ج 1 ، ص 604 - 605 ، تصانيف الحنفا ، ج 1 ، ص 393 ، الترمذاني ، احدث التاريخ الاسلامي ، ج 2 ، ص 2 ، 1081 ، سامي باشا ، تقويم النيل ، ج 1 ، 87 ، حسن ابراهيم ، تاريخ الاسلام ، ج 3 ، ص 312 ، وعن صقلية عبد المنعم ماجد ، الحاكم بأمر الله الخليفة المقتدى عليه ، ط 2 ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ط 2 ، 1982م ، ص 168 ، ويشير له فيما بعد عبد المنعم ماجد ، الحاكم ، عبد المنعم ماجد ، ظهور خلافة الفاطميين ص 281 .

(2) ابن ميمر ، المنقلى ، ص 16 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، ص 129 ، 355 .

(3) السيوطي ، حسن المحاصرة ، ج 1 ، ص 341 .

(4) المقرئزي ، المقنى الكبير ، ج 1 ، ص 491 .

(5) ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج 3 ، ص 308 ، السيوطي ، حسن المحاصرة ، ج 1 ، ص 342 .

(6) ابن حجر ، رفع الاصر ، ص 252 ، السيوطي ، حسن المحاصرة ، ج 1 ، ص 344 .

(7) أبو شامة ، الروضتين في اخبار الدولتين ، ج 2 ، ص 118 .

أما عن التقسيم القضائي في الدولة الفاطمية ، فقد قسمت مصر قضائياً تبعاً للتقسيم الإداري لأرباب الوظائف في الدولة الفاطمية إلى أربعة أقسام وهي كما يذكرها القلقشندي (1) :

أولاً : منطقة ولاية قوص وهي أعظم ولايات الديار المصرية ، ويكون فيها نائب عن قاضي القضاة يتولى الإشراف على القضاء في جميع بلاد الصعيد .  
ثانياً : منطقة ولاية الشرقية ، وكان فيها نائب عن قاضي القضاة بالقاهرة يتولى الإشراف على القضاء في جميع المناطق بلبس وقلوب وشموم وغيرها مما يليها في شرق مصر .

ثالثاً : منطقة ولاية الغربية ، وكان فيها أيضاً نائب عن قاضي القضاة يتولى القضاء في منطقة المحلة ومنطقة منوف ومنطقة أبار .

رابعاً : ولاية الإسكندرية ، كان فيها نائب عن قاضي القضاة يتولى القضاء في منطقة البحيرة ومما يليها في شمال مصر .

وقد كانت ولاية مصر دون ولاية القاهرة بالأهمية ، فالقاهرة هي عاصمة الدولة (2) ، ومقر الإدارة للدولة من مدنية وعسكرية ودينية (3).

وكان قاضي القضاة في مصر ، يقوم باستخلاف القضاة على قضاء الولايات والمدن في مصر ، ويكون هؤلاء القضاة نواباً عنه ، وكان قاضي القضاة في بعض الأحيان يستخلف القاضي على أكثر من مدينة ، فمثلاً ولي أبو الحسن علي ابن النعمان في سنة 366هـ / 976م أخاه أبا عبد الله محمد بن النعمان على القضاء (بدمياط وتيس والفرما والجفار) (4) ثم أضاف إليه قضاء الإسكندرية (5) .

(1) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 3 ص 570-571 ، خطاب ، التعليم في مصر ، هلمش 119 ، حسن

ابراهيم ، المعز لدين الله ص 160 ، وانظر ملحق رقم (2).

(2) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 3 ص 555 .

(3) مشرفة ، نظم الحكم بمصر ص 122 .

(4) للكندي ، الولاة والقضاة ، 590 ، ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج 3 ، 207 ، الذهبي ، تاريخ الاسلام ،

حوادث وفيات (351هـ-380هـ) ، 316 ، 560 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 282 ، محاسنة ، القضاء في

مصر ، 167 .

(5) مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، 233 .

وعندما تولى محمد بن النعمان وظيفة قاضي القضاة سنة 374هـ / 984م استخلف ابنه أبو القاسم عبد العزيز بن محمد سنة 383هـ / 993م على القضاة بمصر والقاهرة<sup>(1)</sup> ، مع قضاء الإسكندرية الذي كان عليه منذ سنة 374هـ / 984م<sup>(2)</sup> وبعد وفاة العقيقي قاضي تنيس في سنة 424هـ / 1032م ، تولى أبو بكر أحمد بن عبد الله بن محمد قضاء تنيس من قبل قاضي القضاة عبد الحاكم بن سعيد الفارقي نيابة عنه ، وقرا سجله بذلك فاستخلف ولده على قضاء تنيس ودمياط وسائر أعمالها<sup>(3)</sup>.

وكان قاضي القضاة يستخلف نيابة عنه القاضي في مدينة واحدة فقط ، فكان القاضي أبو الفرج بن مالك بن سعيد الفارقي على قضاء تنيس<sup>(4)</sup> ، وكان القاضي إبراهيم بن محمد بن الحسن بن محمد بن الزبير الأسواني قاضي قوص<sup>(5)</sup> والقاضي محمد بن عمر بن الحسين بن عبد الله أبي بكر الكتباني الغزي قاضي المحلة<sup>(6)</sup>.

كما تولى عبد الله بن رفاعة بن غدير أبا محمد السعدي الشافعي المتوفى سنة 561هـ / 1164م القضاء بمصر بالجيزة<sup>(7)</sup> ، وكان ابن المحيرق يتولى القضاء في الإسكندرية حتى قبض عليه للوزير بدر الجمالي أمير الجيوش سنة 468هـ / 1075م<sup>(8)</sup> وناب محمد بن علي أبو عبد الله الرشيد الأمدي في القضاء في الإسكندرية<sup>(9)</sup>.

(1) الذهبي ، تاريخ الاسلام ، حواشي وفيات (381هـ-400هـ) ، 190.

(2) ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج3 ، 208 ، المقرئ ، المقني الكبير ، ج7 ، 347.

(3) الكندي ، الولاية والقضاة ، 497-498 .

(4) المسبحي ، اخبار مصر ، 3 ، المقرئ ، المقني الكبير ، ج1 ، 297 ، اتعاط الحنفا ، ج2 ، 9.

(5) الادلوي ، ابو الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب ، ( ت 748هـ / 1347م ) ، الطالع السعيد الجامع اسماء

نجباء الصعيد ، فتح سعد محمد حسن ، الدار المصرية للتأليف ، ط1 ، 1966م ، ص 67 ، ومشار له فيما بعد الانغوي ، الطالع السعيد.

(6) المقرئ ، المقني الكبير ، ج6 ، 411 .

(7) المقرئ ، المقني الكبير ، ج4 ، 400 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج1 ، 342 .

(8) المقرئ ، المقني الكبير ، ج6 ، 50 .

(9) المقرئ ، المقني الكبير ، ج6 ، 263 .

## 8.2 الأسر التي تولت القضاء عند الفاطميين

عرفت الدولة الإسلامية نظام الوراثة في العديد من الوظائف فيها ، ومنها وظيفة القضاء ، فظهر في الدولة العباسية أمثلة على ذلك ، فكانت أسرة آل أبي الشوارب قد توارثت تقلد وظيفة قاضي القضاة في بغداد حاضرة الدولة العباسية (1) .

كما ظهر توارث بعض الأسر لبعض الوظائف في الدولة الفاطمية ، فمثلاً توارثت أسرة ابن أبي الرداد الإشراف على المقياس وفتح الخليج طوال العصر الفاطمي في مصر (2) ، أما وظيفة قاضي القضاة في مصر في العصر الفاطمي ، فقد توارثته بعض الأسر مثل أسرة آل النعمان ، وأسرة الفارقي واليازوري والمليجي .

### 1.8.2 أسرة آل النعمان

تعود هذه الأسرة إلى القاضي النعمان بن محمد بن حيون المؤسس لهذه الأسرة الذي تولى القضاء للفاطميين في المغرب ، في خلافة المنصور بالله واستمر حتى قدومه إلى مصر بصحبة الخليفة المعز لدين الله سنة 362 هـ / 972 م (3) ثم جاء من بعده أبناؤه وأحفاده.

فيذكر ناصر خسرو أما قاضي القضاة فكان يختار عادة من أسرة كبير قضاة الفاطميين أبي حنيفة للنعمان الذي رأس القضاة أيام المعز لدين الله في المغرب (4) .

(1) دم متر ، الحضارة الإسلامية ، ج 1 ، 306 ، ولمزيد عن هذه الأسرة انظر كتاب ، صادق محمد جودة ، قاضي آل الشوارب في العصر العباسي ، دار آجا ، الرياض ، السعودية ، 2000 م .

(2) بولول من تولى من هذه الأسرة هو أبو الرداد عبد الله بن عبد السلام في خلافة المتوكل العباسي سنة 247 هـ / 669 م ، واستمرت هذه الولاية في ذريته من بعده بتوارثونها ، وانقضى للفاطميين عليهم ، واستمروا طيلة عهد الفاطميين بمصر ، انظر ابن ظهيرة ، الفضائل الباهرة ، 178 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 101 ، السبوطي ، حسن المعاصرة ، ج 2 ، 316 ، جمال الدين الشيال ، الاحتفال بوفاء النيل في مصر الإسلامية ، مجلة الثقافة ، القاهرة ، ع 140 ، 1941 م ، ص 20 ، وسيفشار له فيما بعد الشيال ، الاحتفال بوفاء النيل .

(3) انظر سابقا الفصل الأول .

(4) ناصر خسرو ، علوي ، سفر نامه ، ترجمة يحيى الخشاب ، تصدير عبد الوهاب عزام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1993 م ، ص 30 ، وسيفشار له فيما بعد ناصر خسرو ، سفر نامه .

وتولى ابنه أبو الحسن علي بن النعمان القضاء في مصر سنة 363هـ / 973م مشاركة مع القاضي أبي طاهر محمد بن أحمد الذهلي<sup>(1)</sup> ثم تقلده مستقلاً في سنة 366هـ / 976م بتفويض من العزيز بالله<sup>(2)</sup> فاستمر عليه حتى وفاته في سنة 374هـ / 984م<sup>(3)</sup> فتولى بعده للقضاء أخوه أبو عبد الله محمد بن النعمان ، الذي بقي عليه حتى توفي سنة 389هـ / 999م<sup>(4)</sup> فتولى مكانه ابن أخيه الحسين بن علي ابن النعمان ، الذي استمر حتى عزله الحاكم بأمر الله في سنة 394هـ / 1003م<sup>(5)</sup>.

ثم تولى القضاء بعده ابن عمه أبو القاسم عبد العزيز بن محمد بن النعمان<sup>(6)</sup> ، فبقي يتولى شؤون القضاء حتى عزله الحاكم سنة 398هـ / 1007م<sup>(7)</sup> ثم تولى ابنه أبو محمد القاسم بن عبد العزيز بن محمد بن النعمان وظيفة قاضي القضاء في سنة 418هـ / 1027م في خلافة الظاهر لأعزاز دين الله<sup>(8)</sup> ، وبقي حتى

(1) ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج3 ، 207 ، الدواداري ، الدرّة المضیة ، 165 ، ابن ميسر ، المنتقى ، 167 ، المقرئزي ، اتعاط الحنفا ، ج1 ، 273 ، محاسنة ، القضاء في مصر ، 156 ، عن ابن برد ، ذیل قضاء مصر ، 495 .

(2) الكندي ، الولاء والقضاء ، 493 ، 494 ، الدواداري ، الدرّة المضیة ، 174 ، ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج3 ، 207 ، المقرئزي ، المفتی الكبير ، ج5 ، 198 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 281 ، سامي باشا ، تقويم النيل ، ج1 ، 77 ، حسن ابراهيم ، تاريخ الاسلام ، ج3 ، 312 .

(3) القضاعي ، عيون المعارف ، 574 ، الدواداري ، الدرّة المضیة ، 214 ، الذهبي ، تاريخ الاسلام ، حوائث ووفیات (351هـ - 380هـ) ، 316 ، 561 ، النويري ، نهاية الارب ، ج28 ، 167 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج2 ، 141 .

(4) الدواداري ، الدرّة المضیة ، 214 ، القضاعي ، عيون المعارف ، 574 ، الذهبي ، العبر ، ج2 ، 178 ، النويري ، نهاية الارب ، ج28 ، 167 ، 202 ، المقرئزي ، الخطط للمقرئزية ، ج4 ، 71 ، اتعاط الحنفا ، ج1 ، 336 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 425 .

(5) الدواداري ، الدرّة المضیة ، 270 ، النويري ، نهاية الارب ، ج28 ، 202 ، الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج17 ، 145 - 146 ، المقرئزي ، الخطط للمقرئزية ، ج4 ، 71 - 72 ، اتعاط الحنفا ، ج1 ، 337 ، 355 .

(6) الاتطاكسي ، تاريخ لوتخا ، 284 ، الدواداري ، الدرّة المضیة ، 270 ، النويري ، نهاية الارب ، ج28 ، 202 ، المقرئزي ، اتعاط الحنفا ، ج1 ، 355 .

(7) الاتطاكسي ، تاريخ اوتخا ، 284 ، الدواداري ، الدرّة المضیة ، 277 ، للذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج17 ، 146 ، النويري ، نهاية الارب ، ج28 ، 202 .

(8) الكندي ، الولاء والقضاء ، 613 ، الدواداري ، الدرّة المضیة ، 322 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 307 .

صرف عنه في سنة 441هـ/1049م<sup>(1)</sup> ، وكان هذا القاضي آخر من تقلد قضاء القضاة للفاطميين من آل النعمان بعد أن استمروا عليه طيلة هذه الفترة التي امتدت منذ عام 363هـ/973م إلى سنة 441هـ/1049م في خلافة المستنصر بالله . وعرف جميع هؤلاء القضاة من هذه الأسرة بالعلم والفقه على نحو خاص ، وقد تولوا وظيفة الدعوة مع القضاء في مصر في عصر الفاطميين<sup>(2)</sup> . وذكر الشاعر محمد بن دانيال الموصلي هؤلاء القضاة من أسرة بني النعمان في أرجوزته التي نظمها فيمن تولى قضاء مصر فمنها ما قاله فيهم :

وبعد محمد قد حكما      ثم أبو الطاهر فيما علما  
وبعد ذاك ولد النعمان<sup>(3)</sup>      ونجلاه<sup>(4)</sup> في ذاك الزمان  
ثم ابنه<sup>(5)</sup> وصنوه الحسين<sup>(6)</sup>      ولم يشنه في القضاء شين  
وقاسم ثم أبو الفتوح ولي      وهو بغير قاسم<sup>(7)</sup> لم يعزل<sup>(8)</sup>

## 2.8.2 أسرة الفارقي

وهي الأسرة الثانية التي تقلدت وظيفة قضاء القضاة للفاطميين في مصر ، وهي أسرة شيعية إسماعيلية للمذهب ، مشهورة بالفقهاء ، وأول من تولى وظيفة قاضي القضاة منها أبو الحسن مالك بن سعيد الفارقي في خلافة الحاكم بأمر الله سنة 398هـ/1007م<sup>(9)</sup> ، واستمر يتولى شؤونته حتى أمر الحاكم بقتله سنة

(1) ابن ميسر ، المنتقى ، 9 ، الدوادري ، الدرة المضية ، 359 ، المقرئ ، تعاضد الحنفا ، ج 2 ، 59 .

(2) النعمان ، الهمة في ادب لتباع الائمة ، 14 ، عارف تلمر ، للمز لدين الله ، 218 .

(3) هو أبو الحسن علي بن النعمان .

(4) هو محمد بن النعمان .

(5) أي أبو القاسم عبد العزيز بن محمد بن النعمان .

(6) هو الحسين بن علي بن النعمان .

(7) أبو محمد قاسم بن عبد العزيز بن محمد بن النعمان .

(8) ابن حجر ، رفع الأصر ، 8 ، السيوطي ، حسن للمحاضرة ، ج 2 ، 165 .

(9) الانطاكي ، تاريخ اوتخا ، 284 ، الدوادري ، الدرة المضية ، 277 ، الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج 17 ،

546 ، تاريخ الاسلام ، حوادث وفيات ( 401 - 420هـ ) ، 43 ، النويري ، نهاية الارب ، ج 28 ، ص 202

المقرئ ، تعاضد الحنفا ، ج 1 ، 368 .

405هـ / 1014م<sup>(1)</sup> ثم تولى أخوه أبو الفتح عبد الحاكم بن سعيد الفارقي القضاء في سنة 419هـ / 1028م في عهد الظاهر لأعزاز دين الله<sup>(2)</sup> ، فبقي عليه حتى صرف عنه في سنة 427هـ / 1035م في عهد المستنصر بالله<sup>(3)</sup> .

ثم تولى ابنه أبو علي أحمد بن عبد الحاكم بن سعيد الفارقي القضاء في سنة 452هـ / 1060م<sup>(4)</sup> ، كما تقلد أخوه أبو محمد عبد الكريم بن عبد الحاكم ابن سعيد الفارقي<sup>(5)</sup> ثم تولى ابنه أحمد بن عبد الكريم بن عبد الحاكم بن سعيد الفارقي القضاء والوزارة معاً<sup>(6)</sup> .

### 3.8.2 أسرة اليازوري

كما أن أسرة اليازوري قد تولى منها وظيفة القضاء للفاطميين اثنان أولهما أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن اليازوري في سنة 441هـ / 1049م في خلافة المستنصر بالله<sup>(7)</sup> ثم تولى ابنه محمد بن الحسن بن عبد الرحمن القضاء نيابة عن أبيه فأضيف إليه جميع أعمال مصر وأضيف إلى أخيه جميع أعمال بلاد الشام ، واستقر أمرهما على القضاء طوال فترة تقلد والدهما القضاء والوزارة حتى عزل والدهما عن القضاء في سنة 450هـ / 1058م<sup>(8)</sup> .

- 
- (1) الاتطائي ، تاريخ اوتبا ، 311 ، الدواداري ، الدرة المضية ، 289 ، ابن ميسر ، المنتقى ، 55 ، ابن خلدون ، المعبر ، 4 ، 67 ، المقرزي ، الخطط المقرزية ، ج 4 ، 76 ، اتعاط الحنفا ، ج 1 ، 391 .
- (2) الكندي ، الولاة والقضاة ، 614 ، الدواداري ، الدرة المضية ، 325 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 208 ، 307 .
- (3) الكندي ، الولاة والقضاة ، 613 - 614 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 208 .
- (4) ابن ميسر ، المنتقى ، 18 ، 23 ، الدواداري ، الدرة المضية ، 372 ، 375 - 376 ، المقرزي ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 93 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 143 ، 183 .
- (5) ابن ميسر ، المنتقى ، 23 ، المقرزي ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 101 ، 112 ، الدواداري ، الدرة المضية ، 376 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 143 .
- (6) ابن ميسر ، المنتقى ، 30 - 33 ، المقرزي ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 107 ، 109 ، 112 ، الدواداري ، الدرة المضية ، 376 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 209 ، 61 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 143 .
- (7) الدواداري ، الدرة المضية ، 359 ، ابن ميسر ، المنتقى ، 9 ، المقرزي ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 59 ، الخطط المقرزية ، ج 2 ، 194 ، البرغوثي ، عمر الصالح ، الوزير اليازوري ، دار الفكر العربي ، دط ، دت ، ص 36 ، وسيلار له فيما بعد البرغوثي ، الوزير اليازوري .
- (8) المقرزي ، الخطط المقرزية ، ج 2 ، 195 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 355 ، مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، 219 .

ثم تقلد ابنه خطير الملك أبو الحسن محمد بن الحسن بن عبد الرحمن البازوري  
وظيفة قاضي القضاة سنة 461هـ / 1068م وبقي إلى أن صرف عنه في شهر  
شعبان من نفس السنة <sup>(1)</sup> .

#### 4.8.2 أسرة المليجي

وتولى من هذه الأسرة وظيفة القضاء اثنان أولهما عبد الحاكم بن وهيب بن  
عبد الرحمن المليجي الإسماعيلي في سنة 450هـ / 1058م في عهد المستنصر بالله  
(2) ثم تولى ابنه أبو الفضل محمد بن عبد الحاكم بن وهيب بن عبد الرحمن المليجي  
وظيفة قاضي القضاة في سنة 487هـ / 1094م <sup>(3)</sup> .

---

(1) ابن ميسر ، المنتقى ، 35 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 5 ، 550 ، تلط الحنفا ، ج 2 ، 130 ، ابن  
حجر ، رفع الاصر ، 136 ، السبوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 144 .  
(2) ابن ميسر ، المنتقى ، 18 ، المقرئ ، تلط الحنفا ، ج 2 ، 93 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 209 .  
(3) المقرئ ، تلط الحنفا ، ج 2 ، 162 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 364 .

### الفصل الثالث

#### مجالس القضاء وموظفيها

##### 1.3 مكان جلوس قاضي القضاة

كان القاضي في مصر في العصر الفاطمي يجلس للحكم والفصل بين الناس في الخصومات وإصدار الأحكام بينهم في أكثر من مكان ، فكان يجلس في المساجد الجامعة وفي بيته وفي القصر وذلك تسهيلاً على الناس .

لم يقتصر عمل المساجد في الدولة الإسلامية على إقامة الصلاة والتدريس والحلقات الدينية فقط ، فكان القضاء في العصر الفاطمي يعقدون مجالسهم القضائية في المساجد الجامعة ، وذلك للفصل بين الناس في الخصومات ، فإذا جاءهم أحد الخصوم حكم بينهم القاضي فيها<sup>(1)</sup> ، وكانت هذه المجالس تعقد في كل من جامع عمرو بن العاص وفي الجامع الطولوني<sup>(2)</sup> ، وفي الجامع الأزهر بالقاهرة ، وبالجامع العتيق بمصر<sup>(3)</sup> ، ويذكر ناصر خسرو أن مجلس قاضي القضاة في مصر كان يعقد في جامع عمرو بن العاص<sup>(4)</sup> .

وكان القاضي يختار الجلوس في المسجد حتى لا يمنع أحد من المسلمين من الدخول إليه<sup>(5)</sup> ، فالقاضي أبو الحسن علي بن النعمان الذي تقلد القضاء في سنة 366هـ / 976م جلس في الجامع العتيق بمجلس الصيف عند حقة الزوال ونظر بين الخصوم فيه<sup>(6)</sup> .

(1) جرجي زيدان ، تاريخ التمدن الإسلامي ، ج 1 ، 237 ، بيارد دودج ، الأزهر في ألف عام ، ترجمة حسين فوزي السنجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1994م ، ص 17 ، ويشير له فيما بعد دودج ، الأزهر ، حسن إبراهيم ، المعز لدين الله ، 241 .

(2) محمد عبدالله عنان ، تاريخ الجامع الأزهر ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، نشر مؤسسة الخانجي ، القاهرة ، ط 2 ، 1378هـ / 1958م ، ص 102 ، ويشير له فيما بعد عنان ، تاريخ الجامع الأزهر

(3) عنان ، تاريخ الجامع الأزهر ، 91 .

(4) ناصر خسرو ، سفرنامه ، 118 .

(5) عصام شبارو ، القضاء في الإسلام ، العصر العباسي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1983م ، ص 63 ، ويشير له فيما بعد شبارو ، القضاء في الإسلام .

(6) الكندي ، الولاية والقضاء ، 494 ، 589 ، ابن حجر ، رفع الأصبر ، 282 .

وجلس القاضي أبو عبد الله محمد بن النعمان للفصل في الخصومات بين الناس في الجامع العتيق<sup>(1)</sup> ، وجلس الحسين بن علي بن النعمان للحكم في الجامع العتيق<sup>(2)</sup> ، وكان قاضي القضاة عبد العزيز بن محمد بن النعمان يجلس في الجامع لسماع الأحكام والفصل بين الخصوم<sup>(3)</sup> ، وكذلك كان القاضي أبو العباس ابن أبي العوام يجلس في الجامع العتيق<sup>(4)</sup> ، وكان قاضي القضاة أبو الحسن محمد الليازوري يجلس في جامع عمرو بن العاص في يومي السبت والثلاثاء من كل أسبوع ، فيجلس في الزيادة منه من أجل الفصل في الخصومات على رسم وعادة من تقدمه من القضاة<sup>(5)</sup>.

كما كان قاضي القضاة يجلس في داره (منزله) من أجل الفصل في الخصومات فالقاضي أبو طاهر محمد الذهلي كان ينظر في الأحكام بين الناس في داره دون الجلوس في الجامع<sup>(6)</sup> ، وكان القاضي أبي الحسن علي بن النعمان يجلس في داره لينظر في الأحكام بين الناس<sup>(7)</sup> ، وبعد أن ترك القاضي محمد بن النعمان النزول إلى الجامع العتيق لينظر في الخصومات ، جلس في داره لكي ينظر في الخصومات بين الناس<sup>(8)</sup>.

(1) الكندي ، الولاة والقضاة ، 494 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 424.

(2) الكندي ، الولاة والقضاة ، 599 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 143 ، وانظر 142.

(3) ابن حجر ، رفع الاصر ، 247.

(4) ابن طاهر الأزدي ، اخبار الدولة المنقطة ، ج 1 ، 204 ، النويري ، نهاية الارب ، ج 28 ، 198 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 2 ، 307 ، ابو المحسن بن نخري بردي ، جمال الدين يوسف الاتابكي ( ت 874 هـ / 1470م ) ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1413 هـ / 1992م ، ج 4 ، 185 ، وسيلار له فيما بعد ابو المحسن ، للنجوم الزاهرة ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 74.

(5) المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 384 ، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، تحقيق : ياسر سيد صالحين ، نشر مكتبة الآداب ، القاهرة ، ص 14 ، وسيلار له فيما بعد المقرئ ، إغاثة الأمة .

(6) الكندي ، الولاة والقضاة ، 589 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 282 .

(7) الكندي ، الولاة والقضاة ، 590 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 282 ، خضر عطا الله ، الحياة الفكرية في مصر ، 142 .

(8) المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 7 ، 350 .

ويذكر القلقشندي<sup>(1)</sup> أن الخليفة الحاكم بأمر الله أمر قاضي قضائه الحسين ابن علي بن النعمان في سنة 389هـ / 999م أن يجعل جلوسه بمجلس الحكم بين الناس في المواضع الضاحية للمتحاكمين ، ويرفع عنه حجابيه ، ويفتح لهم أبوابه ، ويحسن لهم انتصابه ، ويقسم بينهم لحظه ولغظه قسمة لا يحابي فيها قويا لقوته ولا يرد فيها ضعيفا لضعفه بل يميل مع الحق .

### 2.3 هيئة جلوس قاضي القضاة

وإذا جلس قاضي القضاة في مصر في العصر الفاطمي بمجلس القضاة من أجل الفصل بين الخصوم ، فإنه كان يجلس في يومي السبت والثلاثاء بزيادة<sup>(2)</sup> الجامع بمصر<sup>(3)</sup> ، ويفرش له طراحه<sup>(4)</sup> ، ومرتبة ومسند حرير<sup>(5)</sup> ، ثم بطل ذلك لما ولي وظيفة قاضي القضاة أحمد بن أبي عقيل في سنة 531 هـ / 1136م الذي دخل إلى المجلس ووجد المرتبة فأمر برفعها واقتصر جلوسه على طراحات السامان فاستمر هذا الرسم (العادة) من بعده<sup>(6)</sup> .

(1) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 10 ، 394 ، وانظر حمادة ، محمد ماهر ، الوثائق السياسية والإدارية للممويين الفاطمية والأتابية والأبوية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 1 ، 1400هـ / 1980م ، ص 136 ، ويشير له فيما بعد حمادة ، الوثائق السياسية .

(2) الزيادة : وهي كل ما يضاف عن البناء الأصلي للمسجد ، وكان يجلس فيها القاضي ، انظر للمقريزي ، المقفى الكبير ، ج 3 ، هامش 384 ، أغانة الأمة ، تح جمال الشبال ، مكتبة للثقافة الدينية ، ط 1 ، 1420هـ / 2000م ، هامش ص 30 ، ويشير له فيما بعد المقريزي ، أغانة الأمة ، الشبال وكان لهذه الزيادة بلبن أحدهما يؤدي إلى سوق النخاسين والثاني يؤدي بها إلى الجامع ، انظر محمود أحمد ، جامع عمر بن العاص بالتسقاط ، 93-94 .

(3) ابن الطوير ، نزعة المقلتين ، 107 ، القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 3 ، 558 ، المقريزي ، أغانة الأمة ، تحقيق الشبال ، 30 ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 343 ، الخطط المقرية ، ج 2 ، 281 ، ابن حجر ، رفع الأصغر ، 485 .

(4) الطراحة : وتجمع طرايح أو طراحات وهي مرتبة يفرشها القاضي إذا جلس ، انظر البقي ، التعريف بمصطلحات صبح الاعشى ، 229 .

(5) ابن الطوير ، نزعة المقلتين ، 107 ، القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 3 ، 558 ، المقريزي ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 343 ، الخطط المقرية ، ج 2 ، 281 ، ابن حجر ، رفع الأصغر ، 485 ، ادم متر ، الحضارة الإسلامية ، ج 1 ، 299 .

(6) ابن الطوير ، نزعة المقلتين ، 107 ، القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 3 ، 558 ، المقريزي ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 281 ، ابن حجر ، رفع الأصغر ، 485 .

وكان يجلس الشهود من حوالي قاضي القضاة على اليمين وعلى اليسار ، كما يجلس بين يديه خمسة من الحجاب ، اثنان بين يديه على باب المقصورة<sup>(1)</sup> وواحد ينفذ الخصوم إليه ، وله أربعة من الموقعين بين يديه اثنان يقابلان اثنين<sup>(2)</sup> . ويوضع أمام قاضي القضاة كرسي لطيف توضع عليه الدواة<sup>(3)</sup> وهي دواة محلاة بالقضبة تحمل إليه من خزائن قصور الخليفة ، وكان لها حامل بجامكية<sup>(4)</sup> (راتب) في الشهر على الدولة<sup>(5)</sup> .

وكان مجلس القاضي يتغير بحسب الفصول ، ففي فصل الصيف يجلس في حلقة الزوال<sup>(6)</sup> عند الشباك وفي وقت الشتاء يجلس في المقصورة بالقرب من المنبر<sup>(7)</sup> وذلك بسبب الحر والبرد .

(1) المقصورة : وهي للسمعة الصغيرة التي تحيط بسياج المنبر ، انظر ، عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج 1 ، 149 .

(2) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 107 ، التلقنندي ، صبح الاعشى ، ج 3 ، 558 ، المقرزي ، تماظ الحنفا ، ح 2 ، 343 ، الخطط المقرزية ، ح 2 ، 281 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 485 ، ادم متر ، الحضارة الاسلامية ، ج 1 ، 299 ، السيد عبد العزيز سالم ، سحر السيد عبد العزيز ، تاريخ مصر الاسلامية حتى نهاية العصر الفاطمي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2001م ، ج 1 ، ص 219 ، وسيلار له فيما بعد السيد عبد العزيز ، تاريخ مصر الاسلامية .

(3) الدواة : وهي دواة متخذة من الذهب وحليتها مصنوعة من المرجان على صلابته وملعته ، وتلف في منديل أبيض ، انظر التلقنندي ، صبح الاعشى ، ج 3 ، 541 ، وكان لدى صاحب التوقيع بالقلم الدقيق في المطالم دواة محلاة ، فاذا انتهت من المجالسة ، لقي في الدواة كأحد فيه عشرة دنائير وقرطاس فيه ثلاث مثاقيل ندى مكث خاص ليتبر به ، انظر ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 88 ، المقرزي ، الخطط المقرزية ، ح 2 ، 279 - 280 .

(4) لجامكية : الجمع جولك ، وهي لراتب الشهري ، انظر المقرزي ، الخطط المقرزية ، هامش 282 ، البقلي ، التعريف بمصطلحات صبح الاعشى ، 82 .

(5) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 107 ، التلقنندي ، صبح الاعشى ، ج 3 ، 558 ، المقرزي ، تماظ الحنفا ، ح 2 ، 343 ، الخطط المقرزية ، ح 3 ، 281 - 282 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 485 ، عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ح 1 ، 150 ، عبد المنعم ماجد ، تاريخ الحضارة الاسلامية في العصور الوسطى ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ط 2 ، 1972م ، ص 49 ، وسيلار له فيما بعد عبد المنعم ماجد ، تاريخ الحضارة .

(6) كما فعل القاضي ابو الحسن علي بن النعمان الذي جلس في حلقة الزوال ، انظر الكندي ، لولة والقضاة ، 589 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 281 .

(7) ابن حجر ، رفع الاصر ، 281 ، 282 ، عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج 1 ، 149 .

وإذا جلس قاضي القضاة بمجلس الحكم فلا يسلم على الخصوم ولا هم يسلمون عليه (( ولا يقوم لأحد وهو في مجلس الحكم البتة )) مطلقاً مهما علت منزلة القادم<sup>(1)</sup>.

وكان قاضي القضاة الحسين بن علي بن النعمان يجلس في داره ليتصرف بالنظر في الأحكام بين أطراف الخصوم ويكون معه الموظفون من الشهود والكتاب وغيرهم في مجلسه بالبيت<sup>(2)</sup> ، واستمر القاضي مالك بن سعيد الفارقي على هذا النحو فكان يجلس للفصل بين الخصومات في داره<sup>(3)</sup> كما كان نائبه في القضاة الحسين بن اغلب يفصل في المحاكمات في داره أي دار مالك بن سعيد الفارقي<sup>(4)</sup> وبقي الأمر هكذا حتى تولى أبو العباس أحمد بن أبي العوام وظيفة قاضي القضاة في خلافة الحاكم بأمر الله سنة 405هـ / 1014م فابطل هذا الأمر ، ونظم عملية جلوس قاضي القضاة للفصل بين الناس في الخصومات في المساجد وفي قصر الخليفة ، ورتب جلوس القاضي فيها على النحو التالي :

1- الجلوس في الجامع العتيق بمصر يومى الاثنين والخميس<sup>(5)</sup> والأحد<sup>(6)</sup> .

2- الجلوس في الجامع الأزهر بالقاهرة يوم الثلاثاء.

3- الجلوس في القصر يوم السبت لاستقبال الخليفة ومطالعة بما يجري من الأحكام والشهود والأمناء وغير ذلك من الأمور .

4- وفي يوم الجمعة كان يركب مع الخليفة ، وذلك لكي يحضر معه خطبة وصلاة الجمعة .

(1) التلشندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، 558 ، المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج2 ، 282 ، مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، 202 .

(2) الكندي ، الولاية والقضاة ، 598 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج3 ، 623 ، 629 ، تماط الحنفا ، ج1 ، 355 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 142 .

(3) ابن حجر ، رفع الاصر ، 316 ، 319 .

(4) الكندي ، الولاية والقضاة ، 604،605 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 316 ، 319 .

(5) المقرئ ، تماط الحنفا ، ج1 ، 393 ، المقفى الكبير ، ج1 ، 605 .

(6) الكندي ، الولاية والقضاة ، 611 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 74 .

5- ويوم الأربعاء استراحة لقاضي القضاة ، وينقطع فيه في داره للعبادة إلى المغرب ، ويخلو فيه بمن يريد من الشهود أو غيرهم<sup>(1)</sup> .

كما كان قاضي القضاة يجلس في القصر للسلام على الخليفة قبل الانتقال إلى المسجد في الوقت الذي يكون فيه نوابه قائمين بأعمالهم نيابة عنه<sup>(2)</sup> ، وكان لكل قاضي من القضاة برنامجاً بحيث يجلس في أيام محددة من الأسبوع للحكم والفصل بين الناس ، وكان يجلس في القصر لاستقبال الخليفة<sup>(3)</sup> .

وينكر ابن الطوير<sup>(4)</sup> والقلشندي<sup>(5)</sup> والمقريزي<sup>(6)</sup> وابن حجر<sup>(7)</sup> أن قاضي القضاة كان يجلس في القصر في يومي الاثنين والخميس أول النهار من أجل السلام على الخليفة ، وذلك لأنه كان من رسم الخليفة الفاطمي أن يجلس بمجلس الملك في يومي الاثنين والخميس<sup>(8)</sup> ، وقد استمر القاضي أبو الحجاج يوسف بن أيوب المغربي في الجلوس في يومي الاثنين والخميس من كل اسبوع للفصل بين الخصوم<sup>(9)</sup> .

### 3.3 ديوان القضاة :

وبعد أن ينتهي قاضي القضاة من إجراء المحاكمة ، كان يعمل على كتابة الأحكام الصادرة عنه في سجلات من أجل تنفيذها ، ثم يعطي المحكوم نسخة مكتوبة ،

(1) المقريزي ، أتمناظ الحنفا ، ج 1 ، 393 ، المقنى الكبير ، ج 1 ، 605 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 74 ، مجلسنة ، لقضاء في مصر ، 165

(2) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 108

(3) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 108 ، للقلشندي ، صبح الاعشى ، ج 3 ، 558 ، المقريزي ، الخطوط المقريزية ، ج 2 ، 282 ، أتمناظ الحنفا ، ج 2 ، 344 ، المقنى الكبير ، ج 3 ، 367 ، ادم متر ، الحضارة الاسلامية ، ج 1 ، 299 .

(4) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 108 .

(5) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 3 ، 558

(6) المقريزي ، الخطوط المقريزية ، ج 2 ، 281-282 ، أتمناظ الحنفا ، ج 2 ، 344 ، المقنى الكبير ، ج 3 ، 367

(7) ابن حجر ، رفع الاصر ، 486

(8) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 205 - 206

(9) ابن حجر ، رفع الاصر ، 473

ليستوفي بها حقه عندما ينفذ على خصمه<sup>(1)</sup> ، وتوضع منها نسخة أخرى في ديوان الحكم (القضاء) الذي يشتمل على السجلات المتعلقة بشؤون القضاء ، وأموال المواريث والأيتام والمحجور عليهم<sup>(2)</sup> ، وكذلك على حجج وشكاوي الناس<sup>(3)</sup>.

وكان ديوان القضاء يحفظ ويوضع في منزل قاضي القضاة ، طوال فترة توليه وظيفة للقضاء وبعد انتهاء ولايته عن القضاء بالموت أو العزل ، ينقله كل قاضٍ جديد من بيت القاضي الذي سبقه إلى بيته ، وذلك خوفاً على السجلات من الضياع<sup>(4)</sup>.

ويتم ذلك النقل منذ أن يتولى وظيفة للقضاء ، فعندما ولى المعز لدين الله القضاء لأبي الحسن علي بن النعمان مشاركة مع أبي طاهر محمد الذهلي ، وكان ديوان القضاء في بيت الذهلي ، حاول علي بن النعمان أن ينقله إلى بيته ولكنه لم يستطيع<sup>(5)</sup> ، فبقي عنده حتى توفي وربما انتقل من بعده لعلي بن النعمان .

ولما تولى أبو العباس أحمد بن أبي العوام وظيفة قاضي القضاة في سنة 405 هـ / 1014م كان ديوان القضاء في منزل القاضي مالك بن سعيد الفارقي ، ولكن أبو العباس بن أبي العوام نقل (( ديوان القضاء وجميع حجج الناس وما يتعلق بالأحكام )) من منزل مالك بن سعيد إلى بيت المال بالجامع العتيق ، ولم يبق في منزله (( إلا ما يتعلق به فإنه أقره في داره )) أي القضايا الخاصة بشؤون القضاء الصرف ، وهي الفصل في الخصومات بين الناس ، وهو أول من فعل ذلك من القضاة ، إذ كانت دواوين القضاة توضع في بيوتهم ثم تنقل إذا مات أو عزل إلى بيت القاضي الجديد ، ولكن جعلها في الجامع العتيق<sup>(6)</sup> واستمر على هذا النحو .

(1) مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، 205

(2) طر المقرئزي ، المقنى الكبير ، ج3 ، 622 ، 630 ، ج7 ، 351 ، المقرئزي ، اتعاط الحنفا ، ج1 ، 336 ، 361

، عن ديوان القاضي محمد بن النعمان والحسين بن علي

(3) المقرئزي ، المقنى الكبير ، ج1 ، 605

(4) محاسنة ، القضاء في مصر ، 165

(5) الكندي ، الولاة والقضاة ، 589-590 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 282

(6) المقرئزي ، اتعاط الحنفا ، ج1 ، 393 ، المقنى الكبير ، ج1 ، 605 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 74 ،

الترمذيني ، احدث التاريخ الاسلامي ، ج2 ، م2 ، 1081 وانظر هانز هالم ، الفاطميون ، 75

ويذكر ابن حجر أن لقاضي القضاة في العصر الفاطمي (( صناديق معدة بالجامع العتيق توضع فيها السجلات في كل شهر ، يرجع إليه من بعد عهده ، أو جدد عند المخاصمة ، وكذا يرد من المكاتبات ويصدر إلى النواب )) في القضاء أوامره<sup>(1)</sup> .

### 4.3 أعوان قاضي القضاة

سنلاحظ فيما يلي كثرة المهام والصلاحيات التي كان يتولى قاضي القضاة الإشراف عليها في مصر في العصر الفاطمي ، إضافة إلى عمله الرئيسي في القضاء وهو الفصل بين الناس في الخصومات لذا كان يحتاج إلى عدد من الأشخاص لمساعدته على القيام بهذه المهام وإدارتها على الوجه المطلوب فهو لا يستطيع أن يقوم بجميع مهام منصب القضاء في جميع ولايات الدولة الفاطمية ، لذلك كان يستعين بمن ينوب عنه في القضاء ، ومن يساعده في القيام في بعض الوظائف القضائية ، ومن أهم الجماعات التي كان يستعين بها قاضي القضاة :

1. نائب القاضي .

2. الشهود .

3. الحجاب .

4. الكتاب .

5. الموقعون .

6. الوكلاء .

7. الأمناء .

8. الشرطة.

### 1.4.3 نائب القاضي

كان قاضي القضاة يعين له نواب من أهل العلم والمعرفة لينوبوا عنه في القضاء في مصر والقاهرة وفي الولايات والمناطق التابعة للدولة الفاطمية ، وكانت

<sup>(1)</sup> ابن حجر ، رفع الامر ، 485.

هذه المناطق والمدن تذكر في سجل تقليد قاضي القضاة وهي القاهرة ومصر والاسكندرية وأعمالها والحرمين الشريفين ، وأجناد الشام وأعمالها ودمشق والرقّة وفلسطين والرملة وبرقة وطرابلس والمغرب وصقلية .

وكان الخلفاء الفاطميون يوصوا قضائهم باختيار نوابهم في هذه المدن ، فالحاكم بأمر الله أمر قاضي قضائته للحسين بن علي بن النعمان في سنة 389هـ/ 999م أن يستعين علي أعمال الأمصار التي لا يمكنه أن يشاهدها ، بأفضل واعلم وارشد من تمكنه الاستعانة به<sup>(1)</sup> .

وعن استخلاف قاضي القضاة في المدن المصرية ، لمن يتولى القضاء في هذه المدن نيابة عنه ، فالقاضي أبو الحسن علي بن النعمان استخلف في القضاء أخاه محمد بن النعمان ، وفوض إليه القضاء بمناطق (( دمياط والفرما<sup>(2)</sup>) وتديس<sup>(3)</sup> والجفار<sup>(4)</sup> ))<sup>(5)</sup> وأضاف إليه قضاء الإسكندرية<sup>(6)</sup> .

وبعد وفاة القاضي علي بن النعمان في سنة 374هـ/ 984م تولى القضاء أخاه أبا عبد الله محمد بن النعمان فاستخلف ابنه أبا القاسم عبد العزيز بن محمد على القضاء بالإسكندرية في سنة 374هـ/ 984م<sup>(7)</sup> ، واستخلف ابن أخيه الحسين بن علي بن النعمان على القضاء<sup>(8)</sup>، ثم عزله في سنة 383هـ/ 993م واستخلف ابنه عبد العزيز مكانه على القضاء بمصر والقاهرة<sup>(9)</sup> .

(1) القلقشندي ، مباح الأعشى ، ج10 ، 396 .

(2) الفرما : مدينة على الساحل من ناحية مصر ، وهي مدينة قديمة بين العريش والفسطاط ، شرقي تديس ، على ساحل البحر ، على يمين القاصد لمصر ، ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ج4 ، 256 .

(3) تديس : بكسر تين وتشديد دال ، وباء ساكنة ، وسين مهملة ، جزيرة في بحر مصر ، قريبة من البر بين الفرما والجفار ، وبها تعمل الثياب الملونة ، ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ج2 ، 51 .

(4) للجفار : أرض من مسيرة سبعة أيام بين فلسطين ومصر أولها رفح من جهة الشام وآخرها متصل برمال تيه بني اسرائيل ، ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ج2 ، 145 .

(5) الكندي ، اللؤلؤ والقضاة ، 590 ، ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج3 ، 207 ، الذهبي ، تاريخ الاسلام ، حوادث وفیات (351-380هـ) ، 316 ، 560 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 282 .

(6) مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، 233 .

(7) ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج3 ، 208 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج7 ، 347 .

(8) ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج3 ، 209-210 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج3 ، 620 ، وانظر الذهبي ،

سير اعلام النبلاء ، ج16 ، 548 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 140 .

(9) الذهبي ، تاريخ الاسلام ، حوادث وفیات (381-400هـ) ، 190 ، انظر ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج3 ، 209-210 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج3 ، 620 .

وأنايب القاضي الحسين بن علي بن النعمان على القضاء بمصر عبد الله بن الحسين بن محمد بن طاهر ، واستخلف أبو الحسن بن سعيد الفارقي على القضاء بالقاهرة ، كما أضاف إلى أخيه أبي النعمان المنذر بن علي على قضاء الإسكندرية<sup>(1)</sup> واستخلف أبي العباس أحمد بن أبي العوام<sup>(2)</sup> ولما تولى وظيفة قاضي القضاة أبو القاسم عبد العزيز بن محمد سنة 394 هـ / 1003م استخلف أبا الحسن مالك بن سعيد الفارقي<sup>(3)</sup> ، وأحمد بن أبي العوام<sup>(4)</sup> .

وعندما تولى مالك بن سعيد الفارقي القضاء في سنة 398هـ/1007م استخلف على القضاء بالقاهرة أبا القاسم حمزة بن علي بن يعقوب الغلبوني وخلع عليه الخلع<sup>(5)</sup>، وأنايب الحسين بن أغلب وكان يجلس في دار قاضي القضاة للفصل بين الناس في الخصومات<sup>(6)</sup> وكان هذا التفويض لقاضي القضاة في الاستخلاف على الولايات والمدن ويذكر في سجل توليه القضاء ، فجاء في سجل أبي العباس أحمد بن أبي العوام أنه بحق لك أن (( تستخلف على الحكم ))<sup>(7)</sup> أي القضاء .

وفي سنة 414هـ / 1023م خلع علي أبي الفرج ابن قاضي القضاة مالك بن سعيد الفارقي وقلد قضاء بتيس<sup>(8)</sup> ، وأنايب قاضي القضاة أبو محمد قاسم بن عبد العزيز في القضاء (( القاضي يحيى الشهاب ))<sup>(9)</sup> وكان خليفة قاضي القضاة أبو الفتح عبد الحاكم بن سعيد الفارقي في مدينة دمياط للقاضي أبو بكر أحمد بن عبيد الله بن محمد بن اسحق<sup>(10)</sup> ، واستخلف في سنة 424هـ / 1033م ابنه على القضاء بتيس .

(1) المقرري ، تعاملت الحنفا ، ج 1 ، 338 ، المتقى الكبير ، ج 3 ، 623 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 140 .

(2) الكندي ، الولاية والقضاة ، 611 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 73 .

(3) المقرري ، تعاملت الحنفا ، ج 1 ، 355 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 247 ، 316 .

(4) ابن حجر ، رفع الاصر ، 247 .

(5) ابن حجر ، رفع الاصر ، 148 ، عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج 1 ، 146 .

(6) الكندي ، الولاية والقضاة ، 606 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 317 ، 319 .

(7) المقرري ، تعاملت الحنفا ، ج 1 ، 393 .

(8) المسبحي ، لخبار مصر ، 3 ، المقرري ، تعاملت الحنفا ، ج 2 ، 9 .

(9) الصبوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 142 ، مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، 233 .

(10) الكندي ، الولاية والقضاة ، 497 .

ودمياط وسائر أعمالها<sup>(1)</sup>، كما أناب قاضي القضاة جلال الملك أحمد بن عبد الكريم بن عبد الحاكم الفارقي أخاه أبا الحسن علياً على القضاء<sup>(2)</sup>.

وفسي سنة 441هـ/1049م تقلد أبو محمد الحسن اليازوري وظيفة قاضي القضاة، فاستخلف ابنه محمد خطير الملك على جميع أعمال ومدن مصر، وأضاف إلى أخيه جميع أعمال بلاد الشام، واستمر أمرهما على القضاء طوال فترة أبيهما في القضاء والوزارة إلى سنة 450هـ/1058م<sup>(3)</sup>، واستخلف قاضي القضاة أحمد بن عبد الحاكم بن سعيد الفارقي على القضاء بمصر أبي محمد العلمي واستخلف المشرف بن محمد بن جعفر أبا عبد الله الموسوي على قضاء القاهرة، واستخلف أبا منصور يحيى بن الحسين بن القاسم الحسيني<sup>(4)</sup>.

وكان يتم تقليد نواب القضاة في الولايات التابعة لدولة الفاطميين من قبل قاضي القضاة في مصر، فالقاضي أبو بكر يوسف بن القاسم الشافعي قضاء دمشق نيابة عن القاضي أبي الحسن علي بن النعمان بمصر<sup>(5)</sup>، وتولى الحسن بن العباس بن الحسن بن أبي الجن قضاء دمشق (نيابة) عن قاضي القضاة محمد ابن النعمان<sup>(6)</sup>.

كما تولى محمد بن الحسين بن عبيد الله أبو عبد الله العلوي القضاء والخطابة بدمشق نيابة عن قاضي القضاة مالك بن سعيد الفارقي الذي أرسل إليه سجلاً بذلك<sup>(7)</sup> وتولى المحسن بن محمد بن العباس بن الحسن بن أبي الجن القضاء في دمشق نيابة عن قاضي القضاة أبي محمد القاسم بن عبد العزيز<sup>(8)</sup>.

(1) الكندي، الولاية والقضاة، 498.

(2) المقرئ، اتعاظ الحنفا، ج2، 107، ابن حجر، رفع الاصر، 61.

(3) انظر ابن ميسر، المنتقى، 17، الدواداري، الدرر المعينة، 36، المقرئ، للمعنى الكبير، ج5، 550، اتعاظ الحنفا، ج2، 60، الخطط المقرئية، ج2، 195، ابن حجر، رفع الاصر، 355.

(4) ابن حجر، رفع الاصر، 58.

(5) الذهبي، السير، ج2، 146، ابن طولون، قضاء دمشق، 37.

(6) ابن طولون، قضاء دمشق، 38.

(7) أبو المحسن، النجوم الزاهرة، ج4، 243، ابن طولون، قضاء دمشق، 39.

(8) الذهبي، تاريخ الاسلام، حوادث وفيت (421هـ-440هـ)، 401، ابن طولون، قضاء دمشق،

40-41، الاتصاري، نزهة الخاطر وبهجة الناظر، ق1، 267.

وكان قاضي القضاة يقوم بعزل توليه في قضاء الولايات إذا رغب بذلك ، كما فعل قاضي القضاة أبو محمد القاسم بن عبد العزيز في خلافة المستنصر بالله ، الذي عزل أبو محمد الحسن اليازوري عن قضاء الرملة ، الأمر الذي جعله يأتي لمصر ، من أجل الرجوع إلى عمله في قضاء الرملة <sup>(1)</sup>.

وفي بعض الأحيان كان الخليفة الفاطمي هو من يولي القضاء في الولايات التابعة لسلطانه وحكمه بنفسه ، فالخليفة المعز لدين الله أبو الحسن محمد قضاء الشام وكتب له بذلك سجلاً <sup>(2)</sup>، كما ولي المعز في سنة 364هـ/974م أبا الحسن بن باغر العلوي على القضاء بالرملة <sup>(3)</sup> وقلد العزيز بالله أبو القاسم عبد الله بن رجاء القضاء في دمشق <sup>(4)</sup> وفي سنة 387 هـ/997م قلد الحاكم بأمر الله الفاطمي الحسن بن العباس الشريف الحسيني قضاء دمشق <sup>(5)</sup>.

وجاء في سجل أبي العباس أحمد بن أبي العوام قاضي القضاء سنة 405هـ / 1014م من قبل الحاكم بأمر الله الذي فوض إليه القضاء بجميع المناطق في الدولة الفاطمية باستثناء فلسطين لأنه ولي عليها الشريف أبا طالب ابن بنت الزبيدي الحسيني ، ولم يجعل لابن أبي العوام قاضي القضاء عليه أمراً <sup>(6)</sup> ، وينكر ابن حماد أن الحاكم بأمر الله زاد قضاء الشام و سائر أعماله إلى دمشق وبيت المقدس

(1) الشيرازي ، المؤيد هبة الله بن عمران موسى ، مذكرات داعي دعاء الدولة الفاطمية ، نج ، عارف تاجر ، مؤسسة عز الدين ، بيروت - لبنان ، دط ، 1403 هـ / 1983م ، 116 وسيفار له فيما بعد ، الشيرازي ، مذكرات ، ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ، 8 ، 339 ونظر المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج 2 ، 53.

(2) المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج 1 ، ص 267 ، عبد المنعم عبد الحميد سلطان ، الاسواق في مصر الفاطمي ، دراسة وثائقية ، ( 358هـ - 567هـ / 969م - 1171م ) ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1997م ، ص 61 ، وسيفار له فيما بعد عبد المنعم سلطان ، الاسواق .

(3) المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 5 ، 212

(4) القضاء ، عيون المعارف ، 573 - 574

(5) المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 337

(6) الكندي ، الولاة والقضاة ، 611 ، الدوادري ، الدرة المضية ، 289 ، 292 ، المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج 1 ، 393 ، المقفى الكبير ، ج 1 ، 604 - 605

إلى الشريف أبي طالب ابن بنت الزيدي الحسيني <sup>(1)</sup> ، وولي الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله قضاء دمشق لفخر الدولة أبي يعلى حمزة بن الحسن بن أبي الجن الحسيني <sup>(2)</sup> .

### 2.4.3 الشهود

و الشهادة هي إحدى الأدلة في النظام القضائي وفقه الإسلامي <sup>(3)</sup> ، فكان على قاضي القضاة أن يختار جماعة من الشهود ليساعدوه في وظيفته الأصلية وهي القضاء بين الخصوم ، ويحضر مجالس القضاء معه لمراقبة هذه الجلسات والتأكد من صحة ما يدور فيها ، فظهرت الحاجة إلى الشهود لضمان إيصال الحقوق إلى أصحابها وتحقيق العدل بين المتخاصمين <sup>(4)</sup> وكان يطلق عليهم اسم الشهود العدول ، جمع ((شاهد عدل)) <sup>(5)</sup> .

وتحدث ابن خلدون عن الشهود الذي سمي وظيفتهم (العدالة) وذكر بأنها وظيفة دينية تابعة للقضاء ، ((وحقيقة هذه الوظيفة القيام عن إذن القاضي بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم ، تحملاً عند الإشهاد وأداء عند التنازع ، وكتباً في السجلات تحفظ به حقوق الناس وأموالهم وديونهم وسائر معاملاتهم)) <sup>(6)</sup> ، وبذلك فإن دور الشهود يتضمن :

- 1- تركية الشهود الذين يشهدون أمام القاضي .
- 2- كتابة العقود والسجلات للتأكد من صحتها ومطابقتها للشريعة

(1) ابن حماد ، اخبار ملوك ، 67 .

(2) الذهبي ، تاريخ الاسلام ، حواشي وفوات (421هـ-440هـ) ، 401 ، ابن طولون ، قضاء دمشق ، 40 ، الانصاري ، شرف الدين موسى بن يوسف (ت بعد 1006هـ) ، نزعة الخاطر وبهجة الناظر (قسمان) ، تحقيق عبدان محمد ابراهيم ، وعدنان درويش ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، 1991م ، ق1 ، 267 ، يوسفشار له فيما بعد الانصاري ، نزعة الخاطر .

(3) كماسية ، السلطة القضائية ، 257 .

(4) عبد المنعم ملجد ، نظم الفاطميين ، ج1 ، 146 .

(5) عبد المنعم ملجد ، نظم الفاطميين ، ج1 ، 146 ، الحاكم بامر الله ، 66 .

(6) ابن خلدون ، المقدمة ، م1 ، 236-237 .

الإسلامية<sup>(1)</sup>.

وكان قاضي القضاة يختار شهوده بنفسه ، وذلك بحسب للشروط المتفق عليها ، فعند اختيارهم كان يتحرى فيهم الأمانة والكفاءة ، واعتبر ابن خلدون شروط اختيارهم الاتصاف بالعدالة الشرعية والبراءة من الجرح<sup>(2)</sup> أي يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

1- العلم بالفقه (الأحكام الشرعية).

2- أن يكون عادلاً نزيهاً.

3- أن لا يكون مجرباً عليه شهادة زور<sup>(3)</sup>.

وحدد الخليفة الحاكم بأمر الله شروط اختيار الشهود لقاضي قضائته الحسين بن علي بن النعمان في سجله سنة 389هـ / 999م وهي (( العدالة والأمانة والنزاهة والصيانة، وتحري الصدق ، والشهادة بالحق ، على الشيمة الحسنى والطريقة المتلى ))<sup>(4)</sup> وذلك لان الشهادة هي أساس الأحكام ، واليها يرجع الحكام<sup>(5)</sup> ، فبقول الشهود يعطى الحكام ويمنعون ، وبأقوالهم يفصلون ويقطعون وبشهاداتهم تثبت الظلمات وتبطل ، وعليها يعتمد في انتزاع الحقوق ممن يدافع ويمطل<sup>(6)</sup>.

وكان على قاضي القضاة أن يتتبع أخبار الشهود ويسال عنهم سراً لمعرفة أحوالهم للتأكد من هذه الشروط<sup>(7)</sup> ، فأمر الحاكم بأمر الله الحسين بن علي بن النعمان ((أن يستشف أحوالهم استشفافاً شافياً ، ويتعرف دخائلهم تعرفاً كافياً ، ويسال عن مذاهبهم وتقلبهم في سرهم وجهرهم والجلي والخفي من أمورهم))<sup>(8)</sup> وربما تنكر بعض القضاة وساروا في الطرقات وأحياء المدينة يسألون عن

(1) مجلسنة، القضاء في مصر ، 163 .

(2) ابن خلدون ، المقدمة ، م 1 ، 237.

(3) مجلسنة، القضاء في مصر ، 163 .

(4) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 10 ، 395، حمادة ، الوثائق السليبية والادارية ، 137 .

(5) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 10 ، 395.

(6) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 10 ، 364.

(7) ابن خلدون ، المقدمة ، م 1 ، 237.

(8) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 10 ، 395، محمد ماهر حمادة ، الوثائق السليبية والادارية ، 137.

غيرهم (١) .

أي أن الفاطميين تشددوا في شروط تعديل الشهود وقبولهم للشهادة والجلوس بمجلس القضاء ، فيذكر ابن الطوير (٢) والقلقشندي (٣) والمقرئزي (٤) أنه كان لا يتم تعديل الشهود إلا بأمر من قاضي القضاة ، ويكون صرفهم أيضاً بأمر منه ، ولا يعدل قاضي القضاة الشاهد إلا بعد أن يزكيه عشرون عدلاً من عدول البلد ، عشرة من مصر وعشرة من القاهرة ، ويرضاه الشهود كلهم .

وكان ينتهي دور الشهود بانتهاء وظيفة قاضي القضاة أو عزلهم من مناصبهم ، أو وفاة الشهود ، وذلك لأن كل قاض كان يختار شهوده بنفسه ، وهو من يعدلهم أو يجرحهم ويقبل شهادتهم أو يسقطها (٥) ، فعندما يتم تقليد قاضي قضاة جديد فإنه كان بحق له الإبقاء على الشهود العلول للقاضي الذي قبله (السابق) ، أو أن يصرفهم ويولي غيرهم ، أو أن يستدعيهم لمقابلته ، ثم يقرر رأيه فيهم بعد ذلك ، فالقاضي أبو الحسن علي بن النعمان الذي تولى القضاء سنة 366هـ / 976م طلب استدعاء الشهود إليه لمقابلتهم (٦) .

وكان قاضي القضاة الجديد يقوم بإسقاط شهود القاضي السابق كما فعل الحسين بن علي بن النعمان سنة 389هـ / 999م الذي أمر بعزل شهود عمه القاضي محمد بن النعمان الذي كان يتقلد وظيفة القضاء قبله ، فاسقط منهم 14 شاهداً (٧) ، ولكنه أمر بعد فترة بإعادتهم من جديد ، فيذكر المقرئزي أنه (( قبل شهادة كل من توقف في قبول شهادته وعدل آخرين )) (٨) أيضاً .

ولما تقلد أبو القاسم عبد العزيز بن محمد بن النعمان وظيفة قاضي

(١) الاطلاكي ، تاريخ اوثيخا ، 312 ، وانظر ادم متر ، الحضارة الإسلامية ، ج ١ ، 303 .

(٢) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 108 .

(٣) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 10 ، 558 .

(٤) المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج 2 ، 282 .

(٥) الدوادري ، الدرر المضية ، 264 ، ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 108 .

(٦) الكندي ، الولاة والقضاة ، 589 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 282 .

(٧) الدوادري ، الدرر المضية ، 264 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 140 ، ادم متر ، الحضارة الإسلامية ، ج ١ ، 304 .

(٨) المقرئزي ، المفتى الكبير ، ج 3 ، 623 ، وانظر ابن حجر ، رفع الاصر ، 140 .

القضاة في سنة 394هـ / 1003م أوقف واسقط جميع الشهود الذين قلدتهم القاضي السابق وهو الحسين بن علي ، باستثناء الشاهد اشرف بن محمد المقرئ (1) ، وكذلك فعل القاضي مالك بن سعيد الفارقي الذي توقف عن قبول شهادة بعض الشهود للقاضي عبد العزيز بن محمد الذي كان قبله ، وقبل شهادة الباقيين بعد أن تحقق من نزاهتهم (2) .

وأمر القاضي أبو العباس احمد بن أبي العوام في سنة 409هـ / 1018م بإحضار الشهود إليه ، وكان عددهم (1500) شاهداً ، فاسقط منهم في يوم واحد (400) شاهداً ، واسقط أناساً في عدة أيام ، فتظلموا للحاكم بأمر الله ، فقال لهم : الذي عدلكم هو الذي أسقطكم بما صح عنده (3) ، وعدل قوماً بقا غيرهم (4) ، كما أن قاضي القضاة أبي الحجاج يوسف بن أيوب المغربي ، اشترط على الوزير المأمون البطانحي حين تولى القضاء أن لا يتدخل في أمر الشهود و (( أن لا يستشهد إلا من يقع عليه الاختيار ممن يتعاطى الشهادة فاختر)) أبو الحجاج (17) شاهداً ، ومنع الباقيين من الشهادة (5) .

وكان هؤلاء الشهود العدول يجلسون مع القاضي في مجلس القضاء ، فإذا جلس قاضي القضاء في المجلس ، جلس للشهود من حواله عن يمينه ويساره ، وذلك حسب ترتيب تاريخ عدالتهم ، حتى أن الشاب المتقدم التعديل يجلس أعلى من الشيخ المتأخر التعديل (6) .

وكان عدد الشهود يختلف من وقت إلى آخر ، فنلاحظ أن عددهم يختلف

(1) للمقرئزي ، تعاط الحنفا ، ج1 ، 355 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 247 ، مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، 207 ، عبد المنعم ماجد ، الحاكم بأمر الله ، 68 .

(2) للكندي ، الولاية والقضاة ، 604 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 317 .

(3) المقرئزي ، المعقن الكبير ، ج1 ، 606 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 75 .

(4) الانطاكي ، تاريخ لوقيا ، 312 .

(5) ابن حجر ، رفع الاصر ، 473 ، وابن ميسر ، المنتقى ، 92 الذي يذكر ان عددهم (16) شاهداً .

(6) ابن الطوير ، نزعة المقلتين ، 107 ، القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، 574 ، المقرئزي ، تعاط الحنفا ، ج2 ، 343 ، الخطوط المقرئزية ، ج2 ، 281 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 485 ، عبد المنعم ماجد ، تاريخ الحضارة الاسلامية ، 49 .

من قاضي إلى آخر ، فالقاضي محمد بن النعمان عدل (30) شاهدا (1) وبلغ عدد الشهود عند القاضي أبا العباس أحمد بن أبي العوام في سنة 409هـ / 1018م حوالي (1500) شاهد (2) في حين أن القاضي محمد بن هبة الله بن ميسر القيسراني ، زاد عدد الشهود ، فعدل جماعة كبيرة منهم بلغوا (120) شاهدا وكانوا قبل ذلك دون ثلاثين شاهدا (3) .

وكان الشهود يخرجون في موكب قاضي للقضاء إذا ركب وخرج لمجلس القضاء أو عند خروجه في موكب تقليده وظيفة القضاء أثناء ركوبه للمسير إلى الجامع لقراءة سجل توليته ، ففي سنة 374هـ / 984م ركب الشهود مع القاضي محمد بن النعمان أثناء مسيره إلى الجامع العتيق (4) ، وكذلك سار الشهود في موكب مالك بن سعيد الفارقي لقراءة سجله في الجامع العتيق (5) ، ومع القاضي أبي العباس ابن أبي العوام أثناء المسير لقراءة سجله (6) .

كما كان على الشهود مرافقة قاضي القضاء للمشاركة في الموكب والأعياد والاحتفالات في الدولة الفاطمية ، ويكون هؤلاء الشهود في هذه المناسبات وراء القاضي على ترتيب جلوسهم في مجلس القضاء (7) .

وكان القضاء الفاطميون شديدي المحاسبة على شهودهم ، فالقاضي حسين ابن علي بن النعمان كان إذا تأخر شاهداً في يوم جلوسه في الجامع عن الحضور إلى داره والركوب معه رسم عليه وأغرمه مالا يأخذه منهم (8) .

(1) ابن حجر ، رفع الاصر ، 423 .

(2) المقرئ ، المقفى الكبير ، ج1 ، 606 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 75 .

(3) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، المقدمة ، 72 ، ابن ميسر ، المنقى ، 107 ، المقرئ ، تعامل الحنفا ، ج2 ، 221 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 427 .

(4) الكندي ، الولاية والقضاء ، 592 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 422 .

(5) الكندي ، الولاية والقضاء ، 604 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 317 .

(6) المقرئ ، المقفى الكبير ، ج1 ، 604 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 73 .

(7) القنشي ، صبح الاقصى ، ج3 ، 574 ، وللمزيد عن ذلك انظر في مشاركة قاضي القضاء في الاعياد والاحتفالات الفصل الخامس .

(8) المقرئ ، تعامل الحنفا ، ج1 ، 355 ، وانظر ابن حجر ، رفع الاصر ، 142 .

ويوكل إلى الشهود الإشراف على بعض المهام والأعمال منها: دار الضرب<sup>(1)</sup> ، وديوان الأحباس الذي كان لا يخدم فيه إلا أعيان المسلمين من الشهود المعدلين بحكم أنها وظيفة دينية<sup>(2)</sup> ، ووكالة بيت المال<sup>(3)</sup> ، وخزانة السروج<sup>(4)</sup> ، وخزانة الكتب<sup>(5)</sup> وكذلك التوقيع على وثيقة عتق العبيد<sup>(6)</sup> .

وكان هؤلاء الشهود يتلقون أجراً على الخدمات التي يقومون بالإشراف عليها ، فكان الشاهد المسؤول في خزانة الكتب يتلقى عشرين ديناراً مرتباً له مقابل خدمته<sup>(7)</sup> .

وكان الخلفاء الفاطميون يوفرون الحماية والاحترام والتقدير للشهود ، فقد رفع أحد الشهود في خلافة الحاكم بأمر الله ، بأنه تعرض إليهم جماعة من السفهاء ورعاع الناس فشغبوا على الشهود بالإساءة حتى حصل على الشهود بذلك شدة ، فاجتمعوا إلى القاضي وتظلموا منهم ، فبلغ القاضي الأمر إلى الحاكم بأمر الله واعلمه إلى أن هذا يؤدي إلى تعطيل أمور الناس فأمر الحاكم بأمر الله بكتابة سجل بإكرام الشهود وأن لا يتعرض إليهم أحد بأذى<sup>(8)</sup> .

### 3.4.3 الحجاب

ومفردتها الحجاب ، والحجاب في اللغة هو البواب وحجبه منعه من الدخول<sup>(9)</sup>، واصطلاحاً الحجابة هي تنظيم الناس من الدخول إلى الخليفة<sup>(10)</sup>، ويقول ابن خلدون أمر الحجابة في الدولة الأموية والعباسية هي لمن يحجب السلطان عن

(1) المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج2، 355 .

(2) ابن الطوير ، نزعة المقتنين ، 100 .

(3) ابن الطوير ، نزعة المقتنين ، 117 ، التلشندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، ص559 .

(4) ابن الطوير ، نزعة المقتنين ، 152 .

(5) ابن الطوير ، نزعة المقتنين ، 128 .

(6) عبد المنعم سلطان ، المجتمع المصري ، 87 ، نقلاً عن لورق البردي ، ج1 ، سنة 393 هـ .

(7) ابن الطوير ، نزعة المقتنين ، 128 .

(8) الكندي ، الولاية والقضاء ، 607 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 320-321 .

(9) ابن منظور ، لسان العرب ، م3، ص50 .

(10) محاسنة ، تاريخ الحضارة والنظم الإسلامية ، 84 .

العامّة بإغلاق بابسه دونهم أو فتحه لهم في مواقيته<sup>(1)</sup> ، وأصبحت الحجابة عند الفاطميين من الوظائف المهمة وكانت تعرف عندهم باسم صاحب الباب<sup>(2)</sup> .

والحاجب هو المسؤول عن حفظ النظام والهدوء في مجلس القاضي أثناء المحاكمة ، ومنع الناس من المزاحمة على الباب ، والدخول على القاضي في المجلس بغير دورهم ، وعدم إفساح المجال للزائرين بالدخول إلا بإذن منه ، حتى ولو كان من أصحاب القضايا أو من غيرهم ، واستدعاء الخصوم الذين طلب القاضي استدعاءهم وإخراج من يرى القاضي إخراجهم من المجلس<sup>(3)</sup> ، لذلك يجب أن يكون الحاجب من أهل الصلاح وأهل التقوى حتى يعامل الناس بالرفق واللين بدون محاباة بينهم ، ولو كانوا من أصحاب الرتبة العالية<sup>(4)</sup> .

ووظيفة الحاجب هي تنظيم الأمور بين يدي القاضي ، وإعداد الأشخاص للمثول أمامه ، ومن أجل الاتصال بين القاضي وغيره<sup>(5)</sup> ، وأوصى الخليفة العاضد لدين الله أحد قضاته بأهمية وجود الحاجب ، فيقول (( وحاجبك فهو عينك ، وإن سمي حاجبا ، ووجهك الذي تلقى به إذا كنت غائبا ، فاختر من يكون متخييرا في المقال متحليا بحسن الفعال ، مجربا في جميع الأحوال لا يلتفت إلى دنيا نليه ، ولا يخونك أمانته ولا تمتد يمينه ولا يقول عنك ولا عن نفسه إلا ما يزينك ويزينه ))<sup>(6)</sup> .

واتخذ قاضي القضاة في العصر الفاطمي خمسة من الحجاب للعمل معه في مجلس القضاء لمساعدوه على القيام بمهامه براحة وهدوء ، فيحضر اثنان منهم بين يديه واثنان لحراسة باب مجلسه أو المقصورة التي كان يجلس فيها للقضاء ، وواحد لتنظيم دخول أطراف المتخاصمين إليه<sup>(7)</sup> .

(1) ابن خلدون ، المقدمة ، م 1 ، 253.

(2) ابن الطوير ، نزعة المقتنين ، 122.

(3) مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، 260 .

(4) إبراهيم أيوب ، التاريخ الفاطمي السياسي ، 207 ، مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، 260.

(5) الأصباري ، نزعة الخاطر ، ق 1 ، 47.

(6) لقلقشندي ، صبح الأعشى ، ج 10 ، 440.

(7) ابن الطوير ، نزعة المقتنين ، 107 ، لقلقشندي ، صبح الأعشى ، ج 3 ، 558 ، المقرئ ، الخطوط

المقرئية ج 2 ، 281 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 485 ، آدم متر ، الحضارة الإسلامية ، ج 1 ، 299.

وفي سنة 391هـ / 1000م تعرض قاضي القضاة الحسين بن علي بن النعمان وهو جالس في الجامع بمصر لحادث، فبعد أن أقيمت صلاة العصر ، ودخل فيها ، هجم عليه رجل مغربي فضربه ضربتين بمنجل وفأس في وجهه ، فأمسك الرجل فقتل وصلب ، وصار القاضي من ذلك اليوم ، أي بعد هذه الحادثة يحرسه (20) رجلاً بالسلاح (1) يأمر من الخليفة الحاكم بأمر الله ، من جماعة شيوخ الأضياف (2) ، يركبون معه إلى كل مجلس فيه جماعة من الخاصة ، وأمر أصحاب سيوف الحلي بالمشي بين يديه في كل يوم ، فكان إذا حضر إلى الجامع العتيق ، وقف جماعة الأضياف صفاً خلفه يسترونه ولا يصلي أحد منهم حتى يفرغ من صلاته ويعود إلى مجلسه ، فإذا جلس في مجلس كانوا قياماً عن يمينه وشماله (3) ، وهو (( أول قاضٍ فعل معه ذلك )) (4) .

#### 4.4.3 الكتاب

ويعتبر هؤلاء الكتاب من الموظفين في مجلس القضاء ، إذ كان على قاضي القضاة أن يستخدم عدداً من الكتاب لإعداد السجلات المكتوبة بإفادات الأطراف المتنازعين في القضايا ويكتب المحضر ، ومن واجبه أن يعرف دلالات الألفاظ العرفية (5) ، ودفاع المتهم وشهادات الشهود (6) ، وكذلك يدونون كلام الخصوم والبيانات أثناء الجلسة (7) .

- (1) للكندي لولاة والقضاة ، 596-597 ، المقرئ ، المقني الكبير ج 3 ، 624 ، ابن حجر ، رفع الصر ، 140 .
- (2) شيوخ الأضياف : يذكر اليعلاوي أن شيوخ الأضياف لقب خاص بالخدماء أو الجراس من المبيد ، انظر المقرئ ، المقني الكبير ، ج 3 ، هامش ، 628 ، ويرى الدكتور محمد محاسنة ، أنهم جماعة من خيرة رجال الجيش أو الشرطة ، وكان يكلفهم الخلفاء الفاطميون بالمسير مع بعض رجال الدولة مثل القضاة ، محاسنة القضاء في مصر ، هامش رقم (77) ، ص 181 .
- (3) للكندي ، لولاة والقضاة ، 599 ، المقرئ ، المقني الكبير ، ج 3 ، 628 ، انظر الحنف ، ج 1 ، 354 - 355 ، ابن حجر ، رفع الصر ، ص 140 .
- (4) المقرئ ، المقني الكبير ، ج 3 ، 624 ، ابن حجر ، رفع الصر ، 140 .
- (5) كسابية ، السلطة القضائية ، 245 .
- (6) احسان عباس ، تاريخ بلاد الشام في عصر المعاليك ، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 1998 ، ص 48 ، ويشار له فيما بعد ، عباس ، تاريخ بلاد الشام .
- (7) مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، 205 .

وكان الكتاب يحضرون مجلس قاضي القضاة في الحكم ليقوموا بتسجيل محاضر الجلسات وللقضايا وحكم القاضي فيها للرجوع إليها عند الحاجة (1)، وكان عليه أن يأخذ الرقاع أي الشكاوي من الناس المتحاكمين للقاضي فيكتب عليها اسم المدعي فلان بن فلان واسم خصمه ، والشهر والسنة (2) ، وكان يأخذها عند باب المسجد قبل مجيء القاضي ولا يزال يأخذها حتى حضوره ، وإذا كانت الرقاع كثيرة لا يقدّر القاضي أن يفصل فيها في يوم واحد فرقها على أيام (3) .

ويذكر القلقشندي (4) في سجل من قبل العاضد لدين الله لأحد قضائته بوصيه بأهمية وجود الكتاب فقال له (( وكاتبك فقلمه لسانك ، ولسانه ترجمانك ، وإن وقع فإليك تنسب مواقع توقيعه ، وإن وصل حكماً بمسطورة فمقدورك مسطور من مسموعة )) ؛ لذلك كان يجب أن يكون مجلسه قريباً من مجلس قاضي القضاة ، حتى يرى القاضي ما يكتبه ، وذلك خوفاً من أن يؤثر فيه أحد أفراد الخصوم لرشوة أو لمعرفة ، فيزيد كلمة أو ينقص أخرى ، فيختل المعنى المقصود أو يضيع حقاً ، كما كان على الكاتب أن يقرأ ما كتب على الشاهدين حتى إذا وجدوا فيه خلافاً أخبروه ليصححه (5) .

ويقوم الكاتب بالمشاركة في الاحتفالات والأعياد نيابةً عن قاضي القضاة ويفعل ما كان يفعله القاضي ، ففي سنة 415هـ / 1024م في خلافة الظاهر لإعزاز دين الله لم يحضر القاضي أبو العباس أحمد بن أبي العوام الاحتفال بعيد الأضحى ، فحضر مكانه أبو الحسن علي بن محمد الطريفي كاتب قاضي القضاة لتفرقة اللحم على أرباب الرسوم في الدولة نيابةً عنه (6) .

وكان يتم اختيار الكتاب بمصر في العصر الفاطمي من قبل قاضي القضاة ، فلما تولى محمد بن النعمان وظيفة القضاء كان كاتبه أبا طاهر يزيد بن

(1) الانصاري ، نزهة الخاطر ، ج1 ، ص 47 .

(2) إبراهيم ايوب ، التاريخ الفاطمي المبني ، 205-206 ، آدم متر ، الحضارة الإسلامية ، ج1 ، ص 297 .

(3) آدم متر ، الحضارة الإسلامية ، ج1 ، ص 297 .

(4) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج10 ، ص 440 .

(5) مشرفة ، القضاء في الاسلام ، ص 149 ، نظم الحكم بمصر ، 205-206 .

(6) المسبحي ، اخبار مصر ، ص 81 ، المقريري ، تماظ الحنفا ، ج2 ، ص 35 .

السندي<sup>(1)</sup> ، واستكتب القاضي القضاة الحسين بن علي بن النعمان في سنة 389هـ / 998م أبا القاسم علي بن عمر الوراق<sup>(2)</sup> ، واستكتب أيضاً أبا طاهر زيد بن أحمد بن السندي<sup>(3)</sup> ، كما استكتب القاضي عبد العزيز بن محمد بن النعمان خلال ولايته القضاة أبا يوسف مثال لحضرته والتوقيعات عنه<sup>(4)</sup> ، واستكتب أيضاً أبا القاسم علي بن عمر الوراق ، وكتب السجلات وكتب القضايا والأحكام<sup>(5)</sup> .

### 5.4.3 الموقعون

وهم ممن كانوا يحضرون مجلس القضاء ، فكان للقاضي عند الفاطميين أربعة من الموقعين بين يديه يحضرون مجالس القضاء ، بحيث يكون كل اثنين متقابلين في مجلسه<sup>(6)</sup> ، وكانوا يقومون بوظيفة كتابة التوقيع (القرارات) على الأحكام التي يقوم بها القاضي بإمضاءها في الجلسة ، فمثلاً كان عند القاضي علي بن النعمان من يكتب عنه التواقيع<sup>(7)</sup> .

### 6.4.3 الوكلاء

وهم أناس نصبوا أنفسهم لخلاص حقوق الآخرين<sup>(8)</sup> ، فعندما تولى أبو الحسن علي بن النعمان وظيفة القضاء سنة 366هـ / 976م دعا إليه الوكلاء

- 
- (1) الكندي الولاية والقضاء ، 595 ، 597 ، ابن حجر ، رفع الاصر 426 ، وانظر 141 .
  - (2) المقرئزي، المقفى الكبير، ج3، 623 ويذكره في تعاط الحنفا، أبو القاسم علي بن عبد الرزاق وهو نفسه، ج1، 338 .
  - (3) المقرئزي ، تعاط الحنفا ، ج1 ، 338 ، المقفى الكبير ، ج3 ، 623 .
  - (4) المقرئزي ، تعاط الحنفا ، ج1 ، 338 ، محاسنة ، القضاء في مصر ، 163 .
  - (5) المقرئزي ، تعاط الحنفا ، ج1 ، 355 .
  - (6) ابن الطوير ، نزعة المقتنين ، 107 ، صبح الاعشى ، ج3 ، 558 ، المقرئزي ، الخطط المقرئزية ج2 ، 281 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 485 .
  - (7) الكندي الولاية والقضاء ، 590 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 283 .
  - (8) الحلايقة ، عايد موسى ، القضاء في دمشق في العصر المملوكي الأول ، ( 648 - 784هـ / 1350 - 1318م ) ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، 2002م ، غير منشورة ، ص 52 ، ويشير له فيما بعد الحلايقة ، القضاء في دمشق .

لمقابلتهم (( وقرأ عليهم سورة العصر وحضهم على تقوى الله ))<sup>(1)</sup> .  
وجاء في سجل لأحد القضاة في خلافة العاضد لدين الله أن الوكالة على  
باب الحكم هي كفاح المتناضلين وسلاح المتناضلين ، ومن يندفع بها لا يعذل من  
الخطاب (2) .

### 7.4.3 الأمناء

وهم من أعوان القاضي ، ومهمتهم هي أن يحافظوا على أموال الأيتام  
والسفهاء والغائبين من الضياع وصيانتها وكانت تودع عندهم (3) ، وكان له ثلاثة  
أمناء بمصر أمين وبالقاهرة آخر وبالضواحي آخر ، وعلى كل منهم شاهدان  
بضبطان ما يدخل ويخرج من هذه الأموال (4) .

وكان هؤلاء الأمناء يسيرون في موكب قاضي القضاة الجديد ، فقد  
ساروا في موكب القاضي أبي الحسن علي بن النعمان عندما تولى القضاء سنة 366  
هـ / 976م (5) وكذلك في موكب القاضي أبو العباس أحمد بن أبي العوام في سنة  
405هـ / 1014م (6) .

### 8.4.3 الشرطة

وهم من الرجال الأكفاء يكونون في مجلس القضاء يزجرون من ينبغي زجره  
من المتخاصمين ، أو ممن غيرهم إذا أساءوا الأدب في مجلس القضاء حين  
انعقاده ويحافظون على النظام ، وكانوا ينفذون الأحكام الصادرة عن

(1) الكندي الولاية والقضاة، 589 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 282.

(2) التفتشدي ، صبح الاعشى ، ج10 ، 441.

(3) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، المقدمة ، 69 ، ابن ميسر ، المنتقى ، 83-84 ، التفتشدي ، صبح الاعشى ،

ج10 ، 395 ، احسان عباس ، تاريخ بلاد الشام ، 48 ، كسابية ، السلطة القضائية ، 250.

(4) ابن حجر ، رفع الاصر ، 486.

(5) الكندي الولاية والقضاة، 589 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 282.

(6) الكندي الولاية والقضاة، 611 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 73.

القاضي<sup>(1)</sup> ، وكان من واجبات الشرطة القبض على الأشخاص المطلوبين للعدالة ، وكذلك تنفيذ العقوبات<sup>(2)</sup> والقيام بحراسة قاضي للقضاة أي أن الشرطة ((نظام تابع للقضاء))<sup>(3)</sup> .

ولما رفع إلى القاضي محمد بن النعمان أمر نصراني اسلم ثم ارتد فاستتيب فأبى ، فأنهى أمره إلى العزيز بالله ، فسلمه لوالي الشرطة وأرسل للقاضي محمد أن يرسل أربعة من الشهود إليه لكي يستتيبوه مرة أخرى ، ولكنه رفض ، فأمر بقتله ثم أمر بتخريقه في النيل<sup>(4)</sup> .

وتقدم إلى قاضي للقضاة الحسين بن علي بن النعمان رجل يسمى الحسن المغربي في خصومة ، فزل لسانه في شيء خاطب به قاضي القضاة ، الأمر الذي أثار غضبه ، فأرسل حسين بن علي إلى والي الشرطة بأنه تقدم إليه رجل مغربي في مجلس القضاء وأساء إليه ، فضربه والي الشرطة (1800) موط ودره بحضرة قاضي القضاة وطيف به فمات<sup>(5)</sup> .

وكان يتم وضع الأفراد المحكوم عليهم بالجرائم من السرقة ، وقطاع الطرق والحقوق المالية وغيرها في السجون وهما في الدولة الفاطمية، اثنان أحدهما في القاهرة والثاني في مصر، والاثنان يعرفان بحبس المعونة<sup>(6)</sup>، فقد أُمّر

(1) ناصيف، أحمد عبد السلام ، الشرطة في مصر الإسلامية ، الزهراء للإعلام العربي ، ط1 ، 1407هـ / 1987م ص 129، 191، ويشير له فيما بعد ناصيف ، الشرطة في مصر ، عبد المنعم عبد الحميد سلطان ، الشرطة والامن لداخلي في العصر الفاطمي ، مركز الاسكندرية للكتاب ، الاسكندرية ، دط ، 1998م ، ص 37-38، ويشير له فيما بعد عبد المنعم سلطان ، الشرطة والامن الداخلي ، عبد الحميد عويس ، احكام ولاية القضاء في الشريعة للفراء ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة، 1406هـ/1985م ، 18-19، ويشير له فيما بعد ، عبد الحميد عويس ، احكام ولاية القضاء .

(2) عبد المنعم سلطان ، الشرطة والامن الداخلي، 40، نقلا عن ابن المأمون، نصوص من اخبار مصر، 46 .

(3) عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج1، 175.

(4) للكندي الولاة والقضاة ، 592، ابن حجر ، رفع الاصر ، 424.

(5) المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج3، ص 37-38 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 141.

(6) انظر عبد المنعم ماجد، نظم الفاطميين، ج1، 176، السيد عبد العزيز بتاريخ مصر الإسلامية، ج1 ص 220،

وحبس المعونة مكانه في القاهرة كن يسجن فيه عمال الجرائم والسرقة وقطاع الطرق ولحوم في الدولة الفاطمية، وحوله صلاح الدين الأيوبي مدرسة لتدريس الفقه الشافعي انظر أبو شامة، الروضتين، ج2،

186، المقرئزي، الخطط المقرئزية، ج3، 329، ابن حجر، رفع الاصر، 205، 207.

القاضي محمد بن النعمان بالحبس على رجل وزوجته بعد الانتهاء من إجراء المحاكمة (1) .

وكان أصحاب الأخبار من الشرطة ، يحضرون مجالس القضاء ، وكان هؤلاء مصدر رعب ورهبة للناس ، وكان عليهم حضور مجلس قاضي القضاة مالك بن سعيد الفارقي ، وكان من الطبيعي أن يرحب بهم القاضي ، ولكن استغل بعض أفراد أصحاب الأخبار كثرة المكارم والعطايا والصدقات والهبات التي كان يمنحها مالك بن سعيد للفقراء والمحتاجين ، فكان أصحاب الأخبار يشيرون عليه بحاجة بعض الناس إلى المساعدة لأنهم فقراء ، وبعد أن يمنحهم القاضي العطايا يخرجوا ليقاسموا هؤلاء الفقراء والمحتاجين ما كانوا يحصلون عليه من العطايا والصدقات من القاضي مالك بن سعيد (2) .

---

(1) الكندي للولاء والقضاة ، 593، ابن حجر ، رفع الاصر ، 424.  
 (2) الكندي للولاء والقضاة، 605، ابن حجر ، رفع الاصر، 318 ، عبد المنعم سلطان ، الشرطة والامن الداخلي في العصر الفاطمي، 57 .

## الفصل الرابع

### صلاحيات ومهام قاضي القضاة

لم يقتصر عمل قاضي القضاة في مصر في العصر الفاطمي على عمله القضائي وهو الفصل في الخصومات بين المتنازعين ؛ فكان يتولى القيام بمهام كثيرة فكانت له أعمال وصلاحيات إدارية ومنها مالية ، وبعضها اجتماعية وبعضها دينية وذلك فوق عمله القضائي ، وبهذا فإن منصبه كان من أهم المناصب المعروفة عند الفاطميين.

#### 1.4 الإشراف على دار الضرب (1)

فمن الصلاحيات التي أنيطت بقاضي القضاة ، الإشراف على دار الضرب ، وهي النظر في البنود المتعامل بها بين الناس والحفاظ عليها من الغش أو النقص (2) ، وكان الإخشيدون يسندون هذه الوظيفة لقاضي القضاة ؛ فمثلا كان من صلاحيات القاضي الحسين بن أبي زرعة النقفي الإشراف على دار الضرب (3).

وأضاف الخلفاء الفاطميون مهمة الإشراف على دار الضرب إلى قاضي القضاة ، لأنها وظيفة دينية تدرج تحت الخلافة ، ثم أصبحت تدرج في

(1) لسنا بصدد الحديث عن دار الضرب ، وإنما عن علاقة لقاضي القضاة بها في مصر في العصر الفاطمي ، وعن دار الضرب في العصر الفاطمي ، انظر ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 167 ، ابن خلدون ، المقدمة ، 1 ، 238 ، 276 ، المقرئزي ، تعاضد الحنفا ، ج 1 ، 187 ، 191 ، 201 ، ح 2 ، 202-204 ، 286-287 ، الخطط المقرئزية ، ج 1 ، 206-207 ، ح 286-287 ، الشوربجي ، امينة احمد امام ، رؤية للرحالة المسلمين لأحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي ( 358 - 567هـ / 969 - 1171م ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1994م ، ص 94-99 ، ويشار له فيما بعد الشوربجي ، رؤية للرحالة المسلمين ، ابو مديرة ، السيد طه السيد ، الحرف والصناعات في مصر الإسلامية منذ الفتح العربي حتى نهاية العصر الفاطمي ، ( 20-567هـ / 641 - 1171م ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1991م ، ص 192 - 195 ، ويشار له فيما بعد ابو مديرة ، الحرف والصناعات.

(2) ابن خلدون ، المقدمة ، 1 ، 238.

(3) الكندي ، الولاية والقضاة ، 562 ، 563 ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 642 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 145 .

عموم ولاية القاضي<sup>(1)</sup> ، و كان لا يتولى دار الضرب للفاطميين إلا قاضي القضاة أو من يستخلفه لضبط ما يضرب من الدنانير ، وذلك لجلالة قدرها عندهم ، و تعظيماً لشأنها<sup>(2)</sup>.

ويبدو ان القاضي أبو طاهر محمد بن أحمد الذهلي كان يتولى مهام الإشراف على دار الضرب ، ويظهر ذلك من خلال إشارتي ابن خلكان ، وابن حجر ، فعندما تولى العزيز بالله الخلافة سنة 365 هـ / 975 م أمر بان يرد أمر الإشراف على دار الضرب إلى القاضي أبي الحسن علي بن النعمان<sup>(3)</sup> ، وفي سنة 366 هـ / 976 م قلد العزيز بالله القضاء لعلي بن النعمان فكان يشرف على دار الضرب وما يرافقها من عيار الذهب والفضة والموازين والمكاييل<sup>(4)</sup> .

وفي عام 374 هـ / 984 م فوض الخليفة العزيز بالله للقاضي أبي عبد الله محمد بن النعمان النظر في معايير الذهب والفضة والموازين والمكاييل<sup>(5)</sup> واستمرت هذه الصلاحيات بعد ذلك للقضاة ، فتلد الحـاكم بأمر الله أبا عبد الله الحسين بن علي بن النعمان القضاء سنة 389 هـ / 999 م فجعل إليه المشرفة على دار الضرب وعيار الذهب والفضة<sup>(6)</sup> ، فأناوب أخوه أبو المنذر النعمان بن علي ليقوم

(1) ابن خلدون ، المقدمة ، م1 ، 238.

(2) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 108 ، التفتشدي ، صبح الاعشى ، ج3 ، 534 ، 557 ، المقرئزي ، تعاظ الحسنفا ، ج2 ، 344 ، الخطط المقرئزية ، ج1 ، 206 ، ج2 ، 282 ، 355 ، 365 ، عبد المنعم ماجد ، المحاكم بأمر الله ، 66 ، محمد محمود ادريس ، تاريخ الحضارة الإسلامية في مصر العصر الفاطمي ، مكتبة نهضة لشرق ، القاهرة 1986 ، ص 189 ، وسيلار له فيما بعد محمد ادريس ، تاريخ الحضارة الإسلامية ، أبو سديرة ، الحرف والصناعات ، 192 .

(3) ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج3 ، 207 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 445 ، وانظر للقضاة ، عيون الاخبار ، هلمش 573 ، ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، المقدمة ، 68 ، حسن ابراهيم ، المعز ، 197 .

(4) الكندي ، الولاة والقضاة ، 587 ، ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج3 ، 207 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 282 ، 329 ، حسن ابراهيم ، المعز ، 198 .

(5) الكندي ، الولاة والقضاة ، 592 ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج7 ، 347 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 422 .

(6) القضاة ، عيون الاخبار ، هلمش 575 ، التفتشدي ، صبح الاعشى ، ج10 ، 392 ، 393 ، 396 ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج3 ، 621 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 141 ، هاشم عثمان ، الاسماعيلية بين الحقائق والأباطيل ، منشورات الأعلمي للطبوعات ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1419 هـ / 1998 م ، 345 ، وسيلار له فيما بعد هاشم عثمان ، الاسماعيلية ، خطاب ، لتعليم في مصر ، 140 .

بالنظر في هذه المهمة (1).

وكان قاضي القضاة عبد العزيز بن محمد بن النعمان الذي تولى القضاء في سنة 394 هـ / 1003 م يشرف كذلك على دار الضرب ، ودار العيار ، ويظهر ذلك من خلال إشارة ابن حجر فيذكر أن الحاكم بأمر الله ولي بعد عزل عبد العزيز بن محمد سنة 398 هـ / 1007 م على وظيفة قاضي القضاة أبا الحسن مالك بن سعيد الفارقي ، فقد جميع ما كان بيد عبد العزيز (2) ، وأكّد المقرئ في هذا الأمر وذكر بأن مالك بن سعيد كان يتولى مهام الإشراف على دار الضرب ودار العيار (3) ثم صرف عن قضاء القضاة وتولى مكانه أبو العباس أحمد بن أبي العوام في سنة 405 هـ / 1014 م ، و أضاف إليه الحاكم مهمة الإشراف على دار الضرب ودار العيار (4) في جميع الأعمال والولايات في القاهرة المعزية ومصر و أعمالها ، والإسكندرية والحرمين وبرقة والمغرب وصقلية (5).

وكان أبي عبد الله أحمد بن محمد بن أبي العوام ، الذي تولى القضاء سنة 452 هـ / 1060 م يشرف على دار الضرب وبقي عليه حتى صرف سنة 453 هـ / 1061 م (6) ، وفوض الوزير المأمون البطائحي لقاضي القضاة أبي الحجاج يوسف ابن أيوب المغربي جلال الملك تاج الأحكام في سنة 516 هـ / 1122 م القيام بمهمة الإشراف على دار الضرب بسائر أعمال المملكة (7) وكانت دور الضرب منتشرة في المدن المصرية في القاهرة والإسكندرية و قوص (8) .

(1) الكندي ، الولاية والقضاة ، 596 ، المقرئ ، تماط الحنفا ، ج 1 ، 338 ، المقنى الكبير ، ج 3 ، 623 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 140 .

(2) ابن حجر ، رفع الاصر ، 249 .

(3) المقرئ ، تماط الحنفا ، ج 1 ، 391 .

(4) الكندي ، الولاية والقضاة ، 597 ، 611 ، المقرئ ، تماط الحنفا ، ج 1 ، 393 ، المقنى الكبير ، ج 1 ، 604 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 73 ، حسن ابراهيم ، تاريخ الاسلام ، ج 3 ، 312-313 ، الترمذني ،

احداث التاريخ الاسلامي ، ج 2 ، م 2 ، 1081 .

(5) المقرئ ، تماط الحنفا ، ج 1 ، 393 ، المقنى الكبير ، ج 1 ، 604 - 605 .

(6) ابن حجر ، رفع الاصر ، 75 .

(7) ابن ميسر ، المنقلى ، هامش 92 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 473 .

(8) المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج 1 ، 206 .

وكان إشراف القضاة على دار الضرب ، هو من أجل ضمان شرعية الدنانير والدراهم <sup>(1)</sup> ، إذ كثر التلاعب والغش فيها ، فالقائد جوهر الصقلي منذ دخوله مصر ، جاء في كتابه الذي قرأه على أهل مصر قوله أنه يجب (( ... تجويد السكة وصرفها إلى العيار الذي عليه السكة الميمونة المنصورة المباركة ، وقطع الغش ، إذ كانت الثلاث خصال هي التي لا ينبغي لمن ينظر في أمور المسلمين إلا إصلاحها ... )) <sup>(2)</sup> .

وجاء في سجل تقليد قاضي القضاة الحسين بن علي النعمان في سنة 389 هـ / 999 م من قبل الحاكم بأمر الله الذي يبين فيه أهمية إشراف القضاة على دار الضرب ودار العيار ، فيقول عنهم (( فهم يحافظون عليها من كل غش ، ولا يمكنون المتصرفين فيها من سبب يدخل على المعاملين بها من الوكس <sup>(3)</sup> )) إذ كان بالعين والورق تتناول الرباع <sup>(4)</sup> والضيايع والمتاع ، وتتعد المناكح ، وتتقاضى الحقوق ، فدخل الغش فيها جرمة للدين وضرر على المسلمين )) <sup>(5)</sup> .

ويبين للخليفة العاضد لدين الله أهمية دار الضرب في الدولة ، وأهمية إضافتها لصلاحيات القاضي ويظهر ذلك من خلال سجل توليه لاحد القضاة فيقول أن (( المضروب بدار الضرب ، فهو عين تجب عليه الزكوات ، ونفس ما تحاز به المستملكات ، ومدار ما تشمل عليه المعاملات ، وقيم ما تحقق به الدماء في الديات ، ومنتهى ما توفى به الصدقات ، ... فتولى اخذ عياره ، ومباشرة تصفية درهمه وديناره ، واخلاصه لتتجو من النار بلفحات ناره ، واحفظ شكله الذي ينقش خاتم جوازه والأسماء المسطرة عليه )) <sup>(6)</sup> .

(1) للشوريحي ، رؤية الرحالة المسلمين ، 94 - 95 .

(2) ابن حماد ، اخبار ملوك بني عبيد ، 50 ، للقرشي ، عيون الاخبار م 6 ، 147 .

(3) الوكس : الخسارة والنفق ، وهي انضاع الثمن في البيع و أوكس الرجل إذا ذهب ماله ، انظر ابن منظور ، لسان العرب ، م 15 ، ص 384 .

(4) للرباع : نوع من النقد استحدثه الخليفة المأمون العباسي ، وسماه بهذا الاسم وضرب منه دراهم ودنانير ، للقلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 10 ، هامش 396 .

(5) للقلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 10 ، 396 ، هاشم عثمان ، الاسماعيلية ، 345 .

(6) للقلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 10 ، 441 .

ومن خلال السجلات التي يوردها القلقشندي عن خلافة العاضد لدين الله ، يبدو أنه أضاف إلى القضاة الإشراف على دار الضرب (( والنظر في الذهب مصوغاً ومرفوماً وخزناً وتقويماً )) (1) ، فقد منح للقضاة صلاحيات واسعة في خلافة العاضد لدين الله ، فيذكر القلقشندي أنه كان له (( الإشراف على دار ضرب العين (2) ، والورق والسكة بالحضرة وسائر أعمال المملكة )) (3).

وكان قاضي القضاة بمصر في العصر الفاطمي حين يتولى مهام دار الضرب فانه يحضر ليضبط ما يضرب من الدنانير ، فكان يحضر مباشرة التعليق بنفسه ، ويختم عليها بختمه ، ثم يحضر مرة أخرى لكشفه وفتحه (4) ، فإذا وضعت الصفيحة في الميزان رفع شاهد من شهود القاضي يده فإذا رأى صحتها دفعها لآخر ، فإذا رأى ذلك دفعها للقاضي وشهد عنده بصحتها فتتقش حينئذ عليها السكة (5) .

أو كان لقاضي القضاة أن يقيم لمباشرة ذلك العمل ممن يختاره من نواب الحكم (القضاء) وكان الخليفة الفاطمي يشدد على القاضي في اختياره الأشخاص الذين ينوبون عنه في هذه المهمة ، فالحاكم بأمر الله عندما ولي الحسين بن علي بن النعمان وظيفة قاضي القضاة في سنة 389 هـ/999م وأمره باختيار أشخاص تقات ليقوموا بهذه المهمة، والحفاظ عليها من كل لبس أو غش..أو غيرها(6)لذلك اختار القاضي الحسين أخاه أبا المنذر النعمان بن علي للنظر في هذه المهمة(7) ، واشترط العاضد لدين الله إضافة على ذلك أيضا أن يتوفر في هؤلاء الأشخاص (الأمانة)(8).

وبقي الأمر على هذا النحو بعد زوال الدولة الفاطمية الى ان استبد السلطان

(1) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج10 ، 354.

(2) العين : وهو ما ضرب نقدا من الدنانير ، يقال اشترت بالعين لا بالدين ، انظر القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج10 ، هامش 437 ، ابن منظور ، لسان العرب ، م 9 ، 507 .

(3) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج10 ، 437 ، ايمن سيد ، الدولة الفاطمية ، 549 .

(4) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 109 ، القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، 365 ، المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج2 ، 282 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 486 .

(5) ابن حجر ، رفع الاصر ، 486 .

(6) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج10 ، 396.

(7) الكندي ، الولاة والقضاة ، 596 ، ابن حلكان ، وفيات الاعيان ، ج3 ، 207 ، المقرئ ، اتماع الحنفا ، ج1 ، 338 ، المقلى الكبير ، ج3 ، 623 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 140 .

(8) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج10 ، 437.

صلاح الدين الأيوبي بأمور الدولة (1).

#### 2.4 الإشراف على الموارد وأموال الأيتام

ومن الأعمال الأخرى التي يقوم بها قاضي القضاة الإشراف على أموال الأيتام والموارث (2) والنظر في أموال المحجور عليهم من المجانين واليتامى وأهل السفه ، وفي وصايا المسلمين (2) فكانت الموارث تسير وفق مذهب الدولة الفاطمية إذ أن مذهبهم يعمل على (( توريث ذوي الأرحام ، وإن البنات إذا انفردت استحققت المال بأجمعه )) (3).

و أما الموارث الحشرية ، التي هي مال من يموت وليس له وارث خاص حاضر أو غائب ، بقرابة أو نكاح أو ولاء ، أو الباقي بعد الفرض من مال من يموت وله وارث أو فرض لا يستغرقه جميع المال ولا عاصب له (4)، فإنها تذهب إلى بيت المال حسبما يذكر المقرئ (5).

ومنذ استيلاء الفاطميين على مصر اهتموا بالموارث ، ويظهر ذلك من خلال الأمان الذي منحه جوهر الصقلي للمصريين ووعدهم بأن يجربهم في الموارث على كتاب الله ومنه رسوله صلى الله عليه وسلم ، ويضع ما كان يؤخذ من تركات موتاهم لبيت المال من غير وصية من المتوفى بها ، لأنه لا استحقاق لتصويرها إلى بيت المال (6) .

(1) للفتنسيدي ، صبح الاعشى ، ج 3 ، 534 ، الشورجى ، رؤية الرحالة المسلمين ، 96 ، أبو سديرة ، الحرف والصناعات ، 192 ، محمد ادريس ، تاريخ الحضارة الإسلامية ، 189 .

(2) للمزيد عن الموارث عند الفاطميين انظر المقرئ ، اعطاء الحنفاء ج 2 ، 200-188-202 سيده الدولة الفاطمية ، 539-543 ، مشرفة ، نظم الحكم ، 178-181 ، Fyzee, A.A.A., "Fatimia Law of Inheritance", SI IX (1958), pp. 61-69 .

(3) ابن خلدون ، المقدمة ، م 1 ، 233 .

(4) المقرئ ، اعطاء الحنفاء ج 2 ، 200 ، الخطط المقرئية ج 1 ، 208 .

(5) النابلسي ، عثمان بن ابراهيم ( ت بعد 632هـ / 1234م ) ، لمع القوانين المضية في دواوين الديار المصرية ، تح كلود كاهن ، نشر مكتبة الثقافة الدينية ، 1988م ، 54 ، ويشير له النابلسي ، القوانين المضية ، للفتنسيدي ، صبح الاعشى ج 3 ، 532 ، المقرئ ، اعطاء الحنفاء ج 2 ، 202 ، سيده الدولة الفاطمية ، 539 .

(6) المقرئ ، الخطط المقرئية ج 1 ، 208 .

(7) ابن حماد اخبار ملوك بني عبيد ، 51 ، المقرئ ، المعنى الكبير ج 3 ، 92 ، اعطاء الحنفاء ج 1 ، 180 ، القرشي ، تاريخ الخلفاء للفاطميين ، 675 ، حمادة ، الوثائق السياسية ، 100 .

ويبدل أمان جوهر على أن نظام المواريث في مصر قبل مجيء الفاطميين ، كان يسير وفق ما يؤخذ به المذهب السني في الميراث الذي يرى أن من مات ولم يكن له من يرثه من عصبية وذوي سهم ، ذهب ارثه إلى بيت المال ، وإذا بقي شيء من الإرث ، بعد إعطاء كل ذي سهم من الورثة سهمه فإنه يذهب إلى بيت المال (1).

كما أن جوهر الصقلي أمر في أن يكون العمل بالمواريث على مذهبهم فأمر بالرد على ذوي الأرحام ، وإن لا يرث مع البنت أخ ولا أخت ولا عم ولا ابن أخ ، ولا يرث مع الولد ذكراً كان أو أنثى إلا الزوج والزوجة والأبوان والجدة ، ولا يرث مع الام إلا من يرث مع الابن والولد فعمل بذلك في مصر و أعمالها ، وذلك مذهب أهل البيت (2) ، ونودي من مات عن بنت أو أخ أو أخت فالمال كله للبنت (3) وكانت هذه المهمة من صلاحيات القضاء .

وبعد تنظيم جوهر لأمر المواريث في مصر حسب آراء المذهب الشيعي كما سبق ، وكان قد استبقى أبو طاهر محمد بن احمد الذهلي المالكي المذهب على منصب القضاء ولكنه شرط عليه ((والزومه أن يحكم في المواريث بقول أهل البيت )) (4) ، ورغم ذلك فقد كان الذهلي يحكم في بعض القضايا وفق المذهب السني.

وأورد بن زولاق خلافاً في تنفيذ قوانين الميراث بين القاضي السني المالكي أبو طاهر محمد بن احمد الذهلي ، وقاضي للمذهب الشيعي الإسماعيلي عبد الله بن أبي ثوبان في خلافة المعز لدين الله ، حول قضية حمام ادعى رجل يسمى ابن بنت كيجور أنه من إنشاء جده لأمه ، وكان قد اخذ توقيعاً من المعز لدين الله بأن ينظر في أمره للقاضي عبد الله بن أبي ثوبان الإسماعيلي .

(1) النوري ، عبد العزيز ، تاريخ العراق الاقتصادي ، في القرن الرابع الهجري ، بيروت ، دار المشرق ،

1974م ، 190 ، وميضار له فيما بعد النوري ، تاريخ العراق ، ايمن سيد ، الدولة الفاطمية ، 539 .

(2) القرشي ، تاريخ الخلفاء الفاطميين ، 695 ، صبحي عبد المنعم ، تاريخ مصر السيلسي والحضاري ، 257-258.

(3) للذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ح15 ، 161 .

(4) ابن حجر ، رفع الأصغر ، 328 ، الترمذيني ، أحداث التاريخ الاسلامي ، ج2، م1، 790.

وأقام ابن بنت كيجور البينة على أن جده هو الذي بنى هذا الحمام وأنه توفي، وانحصر أرثه في ابنته - والدته المدعي - وكان المعز لدين الله يطلب من قضائه أن يورثوا للبنت جميع الميراث إذ لم يكن معها أخ أو أخت ، فكتب له القاضي عبد الله بن أبي ثوبان سجلاً بذلك ، واحضر الشهود ليشهدوا على حكمه ، فبلغ ذلك القاضي أبو طاهر الذهلي ، واعترض عليه لأنه كان قد سبق وحكم في هذه القضية ، بأن محمد بن علي المادرائي أحد الشهود حبس هذا الحمام بعد وفاة صاحبه وأنه لا حق له فيه ، وتدخل كبير الشهود ومقدمهم الحسن بن كهش فاحضر الشهود من الطرفين الذهلي وابن أبي ثوبان ، وسألهم عن الأمر ، وكان شهود ابن أبي ثوبان غير متأكدين من صحة الخبر ، فرفع الأمر إلى يعقوب بن كلس ، واخبر المعز لدين الله بذلك فكتب المعز بخطه (( يمضي في الحمام ما حكم به محمد بن أحمد فمضى الأمر على ذلك ))<sup>(1)</sup> .

وعندما قلد العزيز بالله وظيفة قاضي القضاة لأبي عبد الله محمد بن النعمان سنة 374 هـ / 984 م ، فوض إليه الإشراف على المواريث<sup>(2)</sup> و أموال الأيتام ومهام إدارتها ونفقتها ، ولكن بعد وفاة القاضي محمد بن النعمان في سنة 389 هـ / 999 م ترك عليه ديناً 36 ألف دينار كلها من أموال الأيتام ، والمحجور عليهم ، فأمر الحاكم بأمر الله برجوان أن يحتاط على تركته ، فأرسل أبو العلاء فهد النصراني<sup>(3)</sup> ، فختم على جميع ما تركه وباعه ، وطالب الأمانة العدول بأموال الأيتام المثبتة عليهم في ديوان القضاء .

فزعموا أن القاضي محمد قبضها ، فاعتقل بعضهم ، وضيق عليهم وغرم الشهود الذين كانت الودائع تحت أيديهم إلا من احضر ورقة بخط القاضي فقد ترك ،

(1) الكندي ، لولاية والقضاة ، 587-588 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 199-200 ، الطهشوري ، تاريخ مصر ، مسخ ورقة 62-63 ، حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسوريا وبلاد العرب ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط 4 ، 1981 م ، 315 ، ويشار له فيما بعد ابراهيم ، تاريخ الدولة الفاطمية ، ايمن سيد ، الدولة الفاطمية ، 540 .

(2) الكندي ، لولاية والقضاة ، 592 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 422 .

(3) وهو أبو العلاء فهد بن ابراهيم النصراني كان يتولى الوساطة للحاكم ، ثم قتله الحاكم سنة 393 هـ / 1002 م وتولى مكانه الحسين بن جوهر الصقلي ، انظر ابن ميسر المنقي ، هامش 182 .

ومن لم يحضر ورقة بخط القاضي غرم ما ثبت عليه من أموال ، وحتى تمكنوا من تحصيل نصف الدين ، وأمر قاضي قضااته الحسين بن علي بن النعمان ببيع ما تركه عمه محمد بن النعمان ، فجمع المبلغ مع المال الذي جمعه من الشهود الأمناء ، وكان حوالي 18 ألف دينار ، فحضر قاضي القضاة الحسين بن علي وقسم ذلك على الأيتام<sup>(1)</sup>.

وأمر الحاكم بأمر الله قاضي قضااته الحسين بن علي أن يتولى مهام الإشراف على أموال اليتامى وتحصيلها<sup>(2)</sup> ، فأمر الحسين بن علي بأن لا يودع عند أحد من الشهود مال يتيم ولا غائب ، وأفرد موضع بزقاق القناديل<sup>(3)</sup> ، وحمل إليه ما قبض من أموال الأيتام ، وجعل عليه خمسة من الشهود ليكونوا شهداء على ما يرد إليه ويخرج منه بحجج تكتب في ذلك وتثبت خطوطهم عليه ، ولا تفتح إلا بحضورهم جميعاً<sup>(4)</sup> ، ويعتبر للحسين بن علي أول من أفرد لأموال الأيتام مودعاً توضع فيه أموالهم في زقاق القناديل بمصر للفسطاط ، وقد كانت الأموال قبل ذلك تودع عند القضاة أو امنائهم<sup>(5)</sup>.

وجاء في سجل توليه القضاء من قبل الحاكم بأمر الله في سنة 389هـ / 999 م الذي أمره أن يولي أموال الأيتام والوصايا ، و أولى للخل في عقولهم ، والعجز عن القيام بأموالهم ، حتى يجوز أمرها على ما يرضى الله من حياطتها وصيانتها من الامناء عليهم ، وحفظهم لها<sup>(6)</sup>.

(1) الكندي ، الولاية والقضاة ، 595 ، المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، 336 ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 622 ، ج 7 ، 351 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 141 ، 425 ، آدم متر ، الحضارة الإسلامية ، ج 1 ، 296.

(2) المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 622 ،

(3) زقاق القناديل: محلة مشهورة بمصر فيها سوق الكتب والدفاتر والزجاج وغير ذلك، سميت بذلك لأنها كانت منازل الأشراف والأغنياء، وكانت على أبوابهم قناديل، انظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 3، 145.

(4) الكندي ، الولاية والقضاة ، 595 - 596 ، المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، 336 ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 622 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 141 ، 425.

(5) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، المقامة ، 69 ، ابن ميسر ، المنتقى ، 83-84 ، المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، 338 .

(6) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 10 ، 395 .

ولكن بعد فترة جاء رجل يشكو للحاكم أن أباه مات وترك له عشرين ألف دينار في ديوان القاضي ولم يأخذ منها غير رزق في أوقات معلومة ، ثم قال له القاضي حسين بن علي بان ماله نجز أي انتهى ، فدعى للحاكم بأمر الله قاضي قضائه ورفع اليه رقعة المتظلم ، فقال له الحسين كقوله للرجل من انه استوفى ماله عن آخره ، فأمره الحاكم بأمر الله بإحضار الديوان من ساعته ، فوجد أن الذي اشتكى وصله جزء من المال ، فأعاد الحاكم للرجل ماله ، و أمر بقاضي القضاة الحسين فضرب عنقه واحرق (1).

وأضيف إلى القاضي أبي العباس أحمد بن أبي العوام النظر في المواريث (2)، و عندما تولى القضاء في خلافة للظاهر لإعزاز دين الله أبو الفتح عبد الحاكم بن سعيد الفارقي ، كان إليه النظر في أموال الأيتام والسفهاء والمحجور عليهم ، فتوفي في ولايته القضاء رجل يقال له الزيلعي ، وقد ترك مالا جزيلاً ولم يخلف سوى بنتاً واحدة ، فورثوها جميع المال على قاعدة مذهبهم ، فتناول الناس لتزويجها (3) لأجل كثرة مالها ، ومن جملتهم قاضي القضاة عبد الحاكم ، فامتنعت من الزواج منه ، فحنق عليها ، فوجه إلى أربعة من شهوده وهم الشريف بن حسان وابن موسى بن مالك وابن الزباني وابن التجيبي ، فكتبوا محضراً بأنها سفينة ووضع قاضي القضاة عبد الحاكم يده على مالها ثم هربت منه وطرحت نفسها على جوارى الوزير أبي القاسم علي الجرجاني ، ثم أحضرت إلى الوزير وأخبرته بما حدث معها من قبل قاضي القضاة ، فعمل لها الوزير محضراً تركية لها ، وأخذ فيه خطوط بعض الشهود ، وشهد لها فيه جماعة ، منهم أبو الحسين بن مالك بن سعيد ، فأمر الوزير بإحضار عبد الحاكم بن سعيد مهاناً ووكلاً به بـ 100 دينار في كل يوم و أمر بحمل ما عنده من المال والزمه بتسليمها مالها ، وقبض على الشهود الذين

(1) الكندي ، الولاية والقضاة ، 598-599 ، ابن سعيد ، النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة ، 71 ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج3 ، 630 ، اتعاظ الحنفا ، ج1 ، 361 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 142 - 143 .

(2) ابن حجر ، رفع الاصر ، 73 ، الترمذيني ، احداث التاريخ الاسلامي ، ج2 ، 1081م .  
(3) فسي حين يذكر أن الرجل خلف زوجته وطفله ، والطفلة هي التي ورثت ولكنها توفيت فورث والدتها كل المال وهي التي تناول الناس على تزويجها وليس على البنت ، انظر الكندي ، الولاية والقضاة ، 498 .

شهدوا بسفها فأسقطهم (1) .

ويبدو من نص يذكره المقرئ أن الدولة كانت تلزم رعاياها باتباع الفقه الشيعي في الميراث إلى أن استجد أمير الجيوش بدر الجمالي في أيام وزارته نظاماً جديداً هو (( أن كل من مات يعمل في ميراثه على حكم مذهبه )) (2) ، وعندما تولى الأفضل شاهنشاه بن بدر الجمالي الوزارة ، أفرد مال الموارث ومنع من أخذ شيء من التركات على العادة القديمة و أمر بحفظها لأصحابها بمودع الحكم حتى إذا حضر من يطلبها وطالع القاضي بثبوت استحقاقها أطلقها له في الحال (3) .

واجتمع في أيام الوزير الأفضل بن بدر الجمالي في مودع الحكم من مال الموارث التي تنتظر مستحقيها من شرق الدنيا وغربها حوالي (100 ألف دينار) (4)

وكان يتولى مهمة الإشراف عليها وحفظها قاضي القضاة ثقة الملك أبو الفتح مسلم الرسعني ، فرفعها إلى الأفضل بن بدر وقال : إني جمعت الأموال (( في مودع الحكم من مال الموارث فكانت مائة ألف دينار ، ورفعها إلى بيت المال أولى من تركها في المودع )) فان لها سنيّاً طويلة ولم يطلب شيء منها ، ولكن الأفضل رفض طلبه ، وأرسل إليه بأنه لا رأي لنا فيما لا نستحقه ، فأتركه على حاله لمستحقه حتى يحضروا فيأخذوه ، ولا تراجعني في هذا الأمر فأخذها القاضي الرسعني (5) .

وهكذا تبين أن القاضي في مصر في العصر الفاطمي هو من كان يتولى مهام النظر في أموال الأيتام والمحجور عليهم والسفهاء والموارث .

### 3.4 الاحباس

(1) للكندي ، الولاة والقضاة ، 498 ، 613 - 614 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 208 .

(2) للمقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج2 ، 200 ، إيمان سيد ، الدولة الفاطمية ، 540-541 .

(3) ابن ميسر ، المنتقى ، 83 ، المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج2 ، 188 ، حسن إبراهيم ، تاريخ الاسلام ، ج4 ، 182 .

(4) ابن ميسر ، المنتقى ، 83 ، المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج2 ، 188 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 436 .

(5) ابن ميسر ، المنتقى ، 83-84 ، المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج2 ، 188 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 436 ، السببلي ، حسن المحاضرة ، ج2 ، 145 .

والأحباس<sup>(1)</sup> ومفردها الحبس، وهي وظيفة من الوظائف الدينية في الدولة الإسلامية ، ومهمة صاحبها الإشراف على المساجد والجوامع ، والأربطة (الربط) والزوايا والمدارس والعقارات المحبسة عليها جميعاً ، وتنفذ أحوال الفقراء والمعوزين مع الإحسان إليهم<sup>(2)</sup> .

ويعد ديوان الاحباس من أهم الدواوين التي تخدم الأغراض الدينية في الدولة الفاطمية<sup>(3)</sup>، وذلك لتعدد الجهات التي كان يشرف عليها صاحب النظر في ديوان الاحباس ، فهو يشرف على كل ما حبس من الثروة التي خصصت لوجوه البر والخير ، وهي على نوعين ، الأول وهي الأموال التي نتجت عن الأراضي الزراعية ، والعقارات المبنية كالمنازل والمخازن والقبساريات ، وقد تم إنفاق أموالها على مصاريف الجوامع وتسمى بالاحباس العامة ، النوع الثاني : ويسمى بالاحباس الخاصة ، لانه يشتمل على الأموال التي أوقفها أهل الخير والعطاء من الأغنياء والأكابر في الدولة الفاطمية ، صرفت أموالها على الزوايا والتكايا ودور العلم<sup>(4)</sup>، وكان يشرف عليها جميعاً متولي النظر في الاحباس .

وكان يتولى مهمة النظر في الاحباس في الدولة الفاطمية ، قاضي القضاة ٦٢٢٤٨٣ فيذكر القلقشندي والمقريري ومن الوظائف التي أضيفت لصلاحيات قاضي القضاة في مصر في العصر الفاطمي مهمة النظر في الاحباس و أمر المساجد والمشاهد<sup>(5)</sup> ، ولكي يحافظ الفاطميون على هذه الأعمال الدينية جعلوها من

(1) للمزيد عن الاحباس في العصر الفاطمي ، انظر ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 100-101 ، القلقشندي ،

صبح الاعشى ، ج 10 ، 459 ، المقريري ، الخطط المقريرية ، ج 4 ، 86-88 .

(2) ابو دياك ، صالح محمد فياض دراسات في التاريخ الاسلامي ، الحضارة الاسلامية ومؤسساتها ، اريد - الاردن ، ط 1 ، 1406هـ / 1985 م ، 109 ، ويشير له فيما بعد ابو دياك ، دراسات في التاريخ .

(3) الشوربجي ، رؤية الرحالة المسلمين ، 53 .

(4) انظر عن وقفية الخليفة الحاكم بأمر الله للجوامع ، الصغير ، احفان ، المؤسسات الادارية في الدولة الفاطمية ، رسالة دكتوراة ، اشراف سهيل زكار ، جامعة دمشق، 2002 غير منشورة ، 122 ، وسبشار له فيما بعد الصغير ، المؤسسات الادارية ، انظر المقريري ، الخطط المقريرية ، ج 4 ، 52-53 .

(5) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 10 ، 317-318 ، المقريري ، الخطط المقريرية ، ج 4 ، 87 .

صلاحيات قاضي القضاة طوال فترة العصر الفاطمي لمصر<sup>(1)</sup>، وقبل قدوم الفاطميين إلى مصر كان القاضي أبو طاهر الذهلي ينظر في الاحباس<sup>(2)</sup>، وبعد دخول جوهر الصقلي مصر في سنة 358هـ / 969م أقره على ذلك، فبقي عليها حتى عزله عنها جوهر في جمادى الأولى سنة 359هـ / 970م وردها إلى غيره<sup>(3)</sup>.

ولما تولى العزيز بالله الخلافة في سنة 365هـ / 975م جعل أمر النظر في الجامعين في القاهرة ومصر<sup>(4)</sup>، إلى القاضي أبي الحسن علي بن النعمان، وأقره على ذلك سنة 366هـ / 976م<sup>(5)</sup>، وأضاف الحاكم بأمر الله لصلاحيات قاضي قضااته الحسين بن علي بن النعمان في سنة 389هـ / 999م النظر على المنابر وأئمة المساجد الجامعة والقوامه عليها، والمؤذنين بها وسائر المتصرفين فيها وفي غيرها من المساجد والنظر في مصالحها جميعاً<sup>(6)</sup>، وتطهير ساحاتها وأقنيعتها، وعمارتها بالمصاييح والإبذار بالصلوات في ساعاتها وإقامتها، والمحافظة على رسومها وحدودها<sup>(7)</sup>.

وكلف الحاكم بأمر الله أبو القاسم عبد العزيز بن محمد في سنة 394هـ / 1003م ((النظر في المساجد، وتفقد أوقاتها، وجمع الربيع وصرفه في وجوهه ففعل ذلك))<sup>(8)</sup> كما فوض الحاكم لمالك بن سعيد الفارقي قاضي القضاة في سنة 398هـ / 1007م بالإشراف على الاحباس<sup>(9)</sup>، كما أشهده على وقفه في سنة 400هـ / 1009م للجامع الأزهر وجامع المقس والجامع الحاكمي ودار العلم بالقاهرة،

(1) المقرئ، الخطط المقرئية، ج4، 88، عنان، تاريخ الجامع الأزهر، 71

(2) الكندي، الولاة والقضاة، 584، ابن حجر، رفع الأصر، 328.

(3) المقرئ، المقنى الكبير، ج1، 190، ج3، 103، اتعاط الحنفا، ج3، 107

(4) وهما الجامع الأزهر في القاهرة والجامع العتيق بمصر، انظر المقرئ، الخطط المقرئية، ج4، 51

(5) ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج3، 207، ابن حجر، رفع الأصر، 281، 329.

(6) لقتشندي، صبح الاعشى، ج10، 392، 396، المقرئ، المقنى الكبير، ج3، 621.

(7) لقتشندي، صبح الاعشى، ج10، 396.

(8) الكندي، الولاة والقضاة، 601، ابن حجر، رفع الأصر، 248.

(9) المقرئ، اتعاط الحنفا، ج1، 391.

ضمن ذلك كتاباً اشهد عليه مالك بن سعيد (1) .

و أضاف أيضاً إلى قاضي قضائه أبي العباس أحمد بن أبي العوام النظر في احباس الجوامع والمشاهد والأرزاق ووجوه البر (2) ، وفي خلافة الظاهر لإعزاز دين الله أضيف إلى القاضي أبي الفتح عبد الحاكم بن سعيد الفارقي في سنة 419هـ /1028م النظر في الاحباس (3) ، وتولى أبو عبد الله أحمد بن أبي العوام في سنة 452هـ /1060م مهمة أمر الاحباس (4) من أيام الخليفة المستنصر بالله.

و أضيفت الاحباس أيضاً إلى قاضي القضاة أبي الحجاج يوسف بن أيوب المغربي في سنة 516 هـ /1122م أيام الأمر بأحكام الله (5) ، وكان أيضاً من واجبات القاضي محمد بن هبة الله بن ميسر القيسراني سناء الملك في سنة 521هـ /1127م القيام (( بتفقد المساجد والجوامع )) (6).

كما كان من مهام قاضي القضاة وأعواله في مصر في العصر الفاطمي الذي يتولى لحياس الجوامع، إذا بقي لحلول شهر رمضان 3 أيام طافوا يوماً على المساجد والمشاهد بمصر والقاهرة يبدؤون بجامع المقس ثم القاهرة ثم المشاهد ثم القرافة ثم جامع مصر، ثم مشهد الرأس الحسيني، وذلك من أجل النظر في حصرها وقناديلها وعمارتها، وما تشعث منها، وقد بقي هذا الأمر حتى زوال الدولة الفاطمية (7).

(1) ابن عبد الظاهر ، الروضة النيرة ، مخ ورقة 176 ، المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج 4 ، 52 ، لمزيد عن الوقت انظر المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج 4 ، 52-53 .

(2) الكندي ، الولاة والقضاة ، 611 ، المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج 1 ، 393 ، المقنى الكبير ، ج 1 ، 604 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 73 .

(3) الكندي ، الولاة والقضاة ، 613 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 208 .

(4) ابن حجر ، رفع الاصر ، 75 .

(5) المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 203 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 427 .

(6) ابن حجر ، رفع الاصر ، 427 .

(7) المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج 2 ، 438 ، ج 4 ، 88 ، انظر ابن حجر ، رفع الاصر ، 85 ، 427 ، لم متر ، الحضارة الاسلامية ، ج 1 ، 83 ، مبارك ، علي بانسا ، الخطط التوفيقية لمصر والقاهرة ومجتها وبلاها القديمة والشهيرة ، ج 1 ، ط 2 ، 1389هـ / 1969م ، ج 2 ، طبعة مصورة عن ط 2 ، 1969م ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مركز تحقيق التراث ، 1982م ، ج 12 ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ط 2 ، 1422هـ / 2001م ، ج 1 من 47 وسيلار له مبارك ، الخطط التوفيقية.

#### 4.4 الخطابة وإمامة الصلاة

ومن الأعمال والأمور الدينية الأخرى التي كان يتولى قاضي قضاء الفاطميين النظر فيها ، أمر للصلاة <sup>(1)</sup> ، أي إمامة المصلين ، وكان يضاف إليه كذلك القيام بمهمة الخطابة في المساجد ، وفي أيام الجمع وفي الأعياد والمناسبات الدينية الشيعية <sup>(2)</sup> .

ففي سنة 366هـ / 976 م فوض الخليفة العزيز بالله إلى القاضي أبي الحسن علي بن النعمان القيام بالخطابة والإمامة <sup>(3)</sup> وفوض العزيز بالله إلى القاضي محمد بن النعمان في سنة 374هـ / 984م أمر الصلاة بالناس في المساجد ، فواصل الركوب إلى صلاة الجمعة في المسجد العتيق <sup>(4)</sup> ، وفي أول شوال سنة 386هـ / 996 م قال الحسين بن عمار <sup>(5)</sup> للقاضي محمد بن النعمان مولانا - أي الحاكم بأمر الله - بأمر بالخروج إلى المصلى للصلاة بالناس ، فمضى فصلى بهم <sup>(6)</sup> .

وعندما ولي الحاكم بأمر الله وظيفة قاضي القضاة للحسين بن علي بن النعمان في سنة 389هـ / 999م فوض إليه أمر الصلاة بالناس <sup>(7)</sup> و((الخطابة والإمامة بالمساجد الجامعة والنظر عليه )) <sup>(8)</sup> والإشراف على أئمة المساجد والخطباء بها والمؤذنون فيها <sup>(9)</sup> والنظر على المنابر وأئمة المساجد الجامعة <sup>(10)</sup> .

(1) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج 10 ، 317-318.

(2) المقرئ ، المقنى الكبير ، ج 7 ، 347 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 75 ، 204.

(3) الكندي ، الولاية والقضاء ، 589 ، ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج 3 ، 207 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 282.

(4) الكندي ، الولاية والقضاء ، 592 ، المقرئ ، المقنى الكبير ، ج 7 ، 347 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 422.

(5) الحسن بن عمار : هو الحسن بن عمار بن علي أحد شيوخ قبيلة كتامة ، تولى الوساطة في خلافة الحاكم بأمر الله ، انظر ترجمته في ابن الصيرفي ، الاشارة الى من نال الوزارة ، 56 - 57 ، المقرئ ، المقنى الكبير ، ج 3 ، 433 - 441 .

(6) ابن ميسر ، المنقى ، 178 ، المقرئ ، تعالظ الحنفا ، ج 1 ، 326 .

(7) الكندي ، الولاية والقضاء ، 596 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 140 .

(8) الكندي ، الولاية والقضاء ، 597 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 141 .

(9) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج 10 ، 396 .

(10) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج 10 ، 392 ، المقرئ ، المقنى الكبير ، ج 3 ، 621 .

وتولى القاضي مالك بن سعيد الفارقي مع القضاء مهمة الخطابة ، فيقول المقرئ (1) عنه انه (( ولا سمعت منه في خطباته أبدا كلمة فيها فحش ولا فذع (2) ولا فبح )) .

واستمرت هذه الصلاحيات لقاضي القضاة فتولى أبو العباس أحمد بن أبي العوام أمر الصلاة بالناس والخطابة (3)، ولقد كان في بعض الأحيان يستنوب عنه في الخطبة ، فانساب عنه أبا جعفر بن عبد السميع العباسي في الخطبة بالجامع العتيق (4).

وفوض إلى القاضي عبد الحاكم بن وهيب بن عبد الرحمن المليجي في سنة 450 هـ / 1058م للنظر بأمر الصلاة والخطابة (5) وفي رمضان سنة 452 هـ / 1060 م أضيف إلى القاضي أبي عبد الله أحمد بن أبي العوام أمر الصلاة والخطابة في المساجد (6) ، وجعل للوزير للمأمون البطائحي للقاضي أبي الحجاج يوسف بن أيوب المغربي في سنة 516 هـ / 1122م للقيام بأمر الخطابة والصلاة بالناس (7) .

وعندما ولي الحافظ لدين الله الوزارة إلى بهرام الأرمني النصراني في سنة 529 هـ / 1134 وكان بهرام يقعد في يوم الجمعة عن الصلاة فلا يحضر (8) فكان ينوب عنه القاضي الحسين بن قاسم بن طاهر الرعيني في ذلك (9) ، لأنه كان من

(1) المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج 1 ، 392 .

(2) فذع : وتغني الفحش ، أي رماء بلساء ، والتذع الفحش من الكلام الذي يقبح ذكره ، ابن منظور ، لسان العرب ، م 11 ، 74 .

(3) للمقرئ ، المقفى الكبير ، ج 1 ، 604 ، اتعاط الحنفا ، ج 1 ، 393 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 73 ، الترمذيني ، أحداث التاريخ الإسلامي ، ج 2 ، م 2 ، 1081

(4) المسيحي ، أخبار مصر ، 41 ، وانظر ص 9 - 10 ، المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 19 .

(5) ابن حجر ، رفع الاصر ، 209 ، مشرق ، نظم الحكم بمصر ، 260 .

(6) ابن حجر ، رفع الاصر ، 75 .

(7) المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 203 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 473 .

(8) ابن ميسر ، المنتقى ، 123 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 2 ، 513 ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 241 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 134 - 135 .

(9) ابن حجر ، رفع الاصر ، 134 - 135 .

مهام وزير السيف القيام بالخطابة (1) .

وقد بقيت هذه الأعمال من واجبات القضاة حتى نهاية الدولة الفاطمية فجاء في أحد سجلات الخليفة العاضد لدين الله في تقليد بعض القضاة يبين لهم المهام والصلاحيات التي يقوم بها القاضي ، فيقول (( ولما قرر لك النيابة عنه (2) في الصلاة والخطابة والقضاء )) (3) ، ويشرح له العاضد لدين الله سبب استنابته بالخطابة فيقول (( والخطباء فرسان المنابر ، والسنة المحاضر ، وتراجم الشعائر ، وأئمة الجوامع وسفراء القلوب بوساطة المسامع ... )) (4) .

#### 5.4 عقود الزواج والطلاق

كان من أعمال قاضي القضاة في العصر الفاطمي ، القيام بمهمة عقد الاثكة (الزواج) بنفسه ، ويذكر ذلك في كتب الاثكة ، أو كان ينوب عنه في تلك المهمة من يقوم بها .

وكان القضاة في مصر في العصر الإخشيدى يتولون مهمة عقود الزواج ، فقد تولاهما القاضي عبد الله بن محمد الخصيب (5) ، ولما قدم الفاطميون إلى مصر سنة 358هـ / 968 م ، اقروهم على ذلك ، فأقر جوهر الصقلي القاضي أبا طاهر محمد الأذهلي على النظر في الطلاق وفق مذهب أهل البيت (6) ، وبقي يتولى مهمة التوقيع في النكاح حتى عهد العزيز بالله .

ويظهر ذلك من تقليد العزيز بالله إلى القاضي أبي الحسن علي بن النعمان في سنة 366هـ / 976م أمر التوقيع ( في النكاح إلى من رسم بالسعادة وامتنع أن

(1) أبو المعاسن ، النجوم الزاهرة ، ج 5 ، 173 - 174 .

(2) أي الخليفة العاضد لدين الله .

(3) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 10 ، 437 .

(4) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 10 ، 440 .

(5) الكندي ، الولاية والقضاة ، 577 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 36:3 .

(6) الكندي ، الولاية والقضاة ، 584 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 328 ، التوماني ، لحدث التاريخ الاسلامي ، ج 2 ، م 1 ، 790 .

يوقع إلى من كان أبو طاهر يوقع إليه (1) أي أن الاثنين كانا يتوليان مهمة عقد النكاح .

وكذلك كان القاضي أبي عبد الله محمد بن النعمان 374هـ / 984م يتولى مهمة التوقيع في الانكحة (2)، ففي سنة 375هـ / 985م عقد القاضي محمد لابنه عبد العزيز على بنت جوهر الصقلي ومعه شاهدان (3).

وفي نفس السنة زوج القاضي محمد بنتاً يتيمه تعرف ببنت الديباجي ، بإذنه إلى ولد الحسن بن الحسين بن علي الدقاق ، فقام في ذلك بكر بن احمد المالكي أحد الشهود وادعى فساد العقد لكونها غير بالغة ، فقال القاضي محمد بن النعمان ، ثبت عندي بإقرارها أنها بلغت ، فحملت إلى القصر ، ورفع أمرها إلى الخليفة العزيز بالله من قبل الوزير يعقوب بن كلس وكشف عنها فوجدت غير بالغ فتقدم إلى القاضي بفسخ عقد الزواج (النكاح) (4).

وكان القاضي محمد يتولى كذلك مهمة الطلاق والملاعة ، فقد رفع إليه في سنة 378 هـ / 988م رجل من ولد عقيل بن أبي طالب زوجته ومعها ابنة له جدها ، فتلف به القاضي محمد بن النعمان فلم يجد فيه حيلة ، فأنتهى أمره إلى العزيز بالله ، فأمره بالملاعة (5) بينهم ، فاجتمع الشهود ، ووعظ الزوج فأبى إلا اللعان ، فلاعن بينهما ، ثم فرق بينهما (6).

وكان قاضي القضاة يتولى عقد الزواج للخلفاء وكبار رجال الدولة

(1) الكندي ، لولاء والقضاة ، 494 .

(2) المقرئ ، المفتي الكبير ، ج7 ، 347 .

(3) الكندي ، لولاء والقضاة ، 592 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 423 .

(4) الكندي ، لولاء والقضاة ، 593 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 423 - 424 .

(5) (5) للملاعة (اللعان) : وهي الملاعة بين الزوجين اذا قذف الرجل امرأته وربما برجل انه زنى بها ، فالتقاضي بلاعن بينهما ، ويبدأ بالرجل ويقفه حتى يقول اشهد بالله انها زنت بفلان خمس مرات ، ثم تقام المرأة فتقول أيضا اربع مرات اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا وفي الخامسة تقول وعلي غضب الله ان كان من الصادقين ، فإذا انتهت من ذلك باتت منه ولم تحل له أبدا ، وإن كانت حاملا منه فجاعت بولد فهو ولدها ولا يلحق بالزوج ، وسمي ذلك كله لعانا ، انظر ابن منظور ، لسان العرب ، ج12 ، 293 .

(6) الكندي، لولاء والقضاة، 593-594، النويري، نهاية الارب، ج28، 160، ابن حجر، رفع الاصر، 424 .

والحاشسية<sup>(1)</sup>، فالحسين بن علي بن النعمان قاضي القضاة في سنة 389 هـ / 999 م كان يتولى مهمة عقد النكاح ، فيذكر المقرئزي انه تولى عقد نكاح حظية الحاكم بأمر الله فخلع عليه وحمل ولم يحظر ذلك غيره<sup>(2)</sup> ، ويضيف ابن حجر عن المسيحي ان القاضي حسين بن علي لاعن بين رجل سكرى وامرأته في الجامع العتيق<sup>(3)</sup>.

ويبدو أن مالك بن سعيد الفارقي قاضي القضاة في خلافة الحاكم بأمر الله كان يتولى مهمة عقد للزواج ، فقد خالع<sup>(4)</sup> بين رجل شريف وامرأة زعمت انه تزوجها ثم طلقها ، فاحضره مالك بن سعيد إلى مجلسه ، فخالع بينهما<sup>(5)</sup> .

أما عقود الزواج العامة فكان يتولاها الشهود العدول ، ولكن لا يحق لهم ممارسة هذا العمل إلا بأمر من قاضي القضاة أو من نوابه في الأقاليم<sup>(6)</sup> .

وفي فترة سيطرة الوزراء أصحاب السيوف على أمور الدولة وكان يعتبر القاضي نائباً عن الوزير ، كانت عقود الزواج تصدر بأسماء الوزراء ، فالخليفة الحافظ لدين الله عندما أراد توليه الوزارة لبهرام الأرمني النصراني في سنة 529 هـ / 1134م قالوا له خاصته : يا أمير المؤمنين انه نصراني و لا يرضاه المسلمون فالقضاة نواب الوزراء من زمن أمير الجيوش بدر الجمالي ، ويذكرون النيابة عنهم في كتب الانكحة (عقود الزواج ) ، ولكن الحافظ لدين الله أمر أن ترد إلى قاضي القضاة ، وقال (( يفعل ما كان يفعل قبل أمير الجيوش ))<sup>(7)</sup> ، أي

(1) عبد المنعم سلطان ، المجتمع المصري ، 189 .

(2) المقرئزي ، المقنى الكبير ، ج3 ، 627 .

(3) المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج1 ، 355 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 143 .

(4) خالع : جمعها مخالعة ، وهي في اللغة معناها أزالها عن نفسه وطلقها على بذل منها له فهي خالع ، اذا

افتكت منه بمالها فطلقها ، انظر ابن منظور ، لسان العرب ، م4 ، 179 .

(5) الكندي ، الولاية والقضاة ، 606 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 318-319 .

(6) عبد المنعم سلطان ، المجتمع المصري ، 189 ، نقلا عن اوراق البردي ، ج1 ، 101 .

(7) ابن ميسر ، المنتقى ، 123 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج28 ، 301 ، المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج2 ، 241 ،

المقنى الكبير ، ج2 ، 513-514 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 134-135 ، محسن احمد محمود ، منى حسن

احمد ، مصر الاسلامية منذ الفتح العربي حتى نهاية الدولة الفاطمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1990

-1991م ، 192 ، وميشال له حسن محمود ، مصر الاسلامية ، حسن ابراهيم ، الفاطميون في مصر ، 241 .

أن ترد إلى قاضي القضاة، أي أن عقود الزواج كانت تكتب باسم الوزير المسلم وعندما عين بهرام الأرمني النصراني وزيراً ناب عنه قاضي القضاة في ذلك. وبعد وفاة قاضي القضاة أحمد بن عبد الرحمن بن أبي عقيل القاضي الأعز في سنة 533هـ/1138م، عين أحمد بن الحطيفة، ولكنه شرط عليهم بعض الشروط فرفضوها، وبقي منصب القضاء شاغراً لمدة ثلاثة أشهر، فاضطر الوزير رضوان بن الولخشي أن يولى على الأنكحة شخص آخر لعدم وجود قاضي القضاة، فأذن الوزير للفقير أبي عبد الله محمد بن عبد المولى بن محمد اللخمي اللبني بأن يتولى مهمة عقد الأنكحة (الزواج) وذلك طيلة مدة شغور منصب قاضي القضاة<sup>(1)</sup>، إلى أن استقر على وظيفة القضاء فخر الأمان هبة الله بن حسن الأنصاري (ابن الأزرق)<sup>(2)</sup>.

وكان القاضي مجلي بن جميع بن نجا القرشي الذي تولى وظيفة قاضي القضاة في سنة 547هـ/1152م يتولى مهمة عقود الأنكحة والطلاق، فكما يذكر ابن حجر أنه هو من ((نشر مسألة الدور بالديار المصرية، حتى أنه كان إذا عقد امر للزوج بتقليده وعلمه المسألة، ويتعذر عن ذلك بأن العوام يكترون الحلف بالطلاق، وفي ذلك حيلة في خروجهم بتقليده في تلك المسألة من الحرج))<sup>(3)</sup>.

#### 6.4 الإشراف على قياس الماء وعمارة المقياس

كان يتولى مهمة الإشراف على قياس الماء وعمارة المقياس<sup>(4)</sup> في الدولة

(1) ابن طاهر الأزدي، أخبار الدولة المنقطة، ج1، 248، ابن ميسر، المنقذ، 131، المقريزي،

المقنى الكبير، ج1، 491، ج6، 147، انماط الحنفا، ج2، 251، ابن حجر، رفع الاصر، 59، 381.

(2) ابن الطوير، نزهة المقلتين، المقامة، 71، ابن حجر، رفع الاصر، 381.

(3) ابن حجر، رفع الاصر، 323.

(4) المقياس: هو مقياس ماء نهر النيل، عبارة عن عمود وخامى في الطرف الجنوبي لجزيرة الروضة بين مدينة مصر وبين مدينة الجيزة - في وسط بئر مربع يهبط اليه بواسطة سلاسل موجودة على جوانب جدرانها، ويقسم هذا العمود الى 8 اوجه مقسمة الى 16 ذراعاً، تنقسم المشرة العليا فقط الى اصابع تكون 24 اصبعاً لكل ذراع، والسنة لزرع السفلى غير مقسمة الى اصابع، انظر ابن الطوير، نزهة المقلتين، هامش 190، واول من قياس نهر النيل سيدنا يوسف عليه السلام، ابن ظهيرة، توفي في القرن 9هـ/15م، الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة، تحقيق مصطفى السقا وكامل المهندس، دار الكتب، القاهرة، 1969م، 178، ويشير له فيما بعد ابن ظهيرة، الفضائل الباهرة، السيوطي، حسن المحاضرة، ج2، 316.

الفاطمية أسرة ابن أبي الرداد ، وقد توارثت هذه المهمة منذ سنة 247 هـ / 861م ، عندما اختار القاضي بكار بن قتيبة ، أبا الرداد عبد الله بن عبد السلام لتولي أمر المقياس ، واستمرت هذه الولاية في ذريته من بعده بتوارثونها ، وابقى الفاطميون عليهم <sup>(1)</sup> ، واستمروا طيلة عهد الدولة الفاطمية في مصر .

وكان من صلاحيات قاضي القضاة في الدولة الفاطمية في بعض الأحيان الإشراف على مشرف المقياس وتنظيفه ، فيذكر المسبحي <sup>(2)</sup> أن علي بن أبي الرداد الذي كان يتولى مهمة إصلاح مجرى مقياس ماء نهر النيل بمصر ، أرسل في ربيع الأول سنة 415 هـ / 1024م إلى قاضي القضاة ( أبي العباس أحمد بن أبي العوام ) أن يبعث إليه شاهدين لمشارفة ( لمتابعة ) هذا المقياس وإنهاء ما يصح إليه ففعل ذلك .

كما أرسل قاضي القضاة أبو العباس أحمد بن أبي العوام في جمادى الأولى سنة 415 هـ / 1024م شاهدين مشارفين على علي ابن أبي الرداد لمتابعته في تنظيف مجاري المياه وهما أبو الحسن سليمان بن رستم ، والخليل بن أحمد بن خليل لينهيا إليه ما يصح من أمر المقياس ، فوجدا ابن أبي الرداد يأخذ في كل سنة 50 دينارا تخصصها الدولة لكنس مجاري المياه ، فوجدا الماء قد أنهى وثبت إلى حد ، فلما فتحت المجاري طلع الماء إلى حد أكثر من الذي كان عليه بفعل الأوساخ والأكثربة المتجمعة <sup>(3)</sup> .

وهناك إشارة أخرى تشير إلى أن قاضي القضاة في الدولة الفاطمية كان يتولى مهمة الإشراف على مشرف عمارة المقياس ، ففي سنة 522 هـ / 1128م ، قلد الخليفة الأمر بأحكام الله أبا عبد الله محمد بن حبة الله بن ميسر القيسراني قاضي القضاة ، مهمة الإشراف على ثقة الملك ابن أبي الرداد مشرف قياس الماء وعمارة المقياس ، وعمل مصالحه ، فبقي ابن ميسر القيسراني مستمرا عليه حتى

(1) ابن ظهيرة ، الفضائل الباهرة ، 179 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 101 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ،

ج2 ، 317 - 318 ، الشوربجي ، رؤية الرحالة المسلمين ، هامش 193 .

(2) المسبحي ، أخبار مصر ، 39 .

(3) المسبحي ، أخبار مصر ، 41 ، المقرئ ، انعاظ الحفا ، ج2 ، 18-19 .

قتل سنة 531هـ/1136م فلم ينظر بعده أحد على هذه الجهة من المشاركة، وانفرد ابن أبي الرداد فيه، و أطلق له في كل سنة مائة قنطار جبر لعمارة المقياس<sup>(1)</sup>.

#### 7.4 قراءة السجلات الرسمية

كما كان يُعهد إلى قاضي القضاة في بعض الأحيان القيام بقراءة السجلات الرسمية في الدولة على الناس ، كقراءة سجل يتضمن وراثة الخليفة للحكم ، أو خبر وفاة الخليفة ، أو سجل يتضمن تولي الوزارة أو تولي الوساطة ، وكذلك أخبار الانتصارات العسكرية في الدولة ... وغيرها ، على المنابر في الجوامع بأنفسهم أمام الناس ، وفي بعض الأحيان ينيبون عنهم الخطباء للقيام بهذا الأمر .

ويذكر المقرئ أن قراءة السجلات كان يقوم بها في بعض الأحيان الخليفة الفاطمي بنفسه على الناس ، كما فعل الخليفة العزيز بالله في سنة 382هـ / 992م عندما وصل إليه الخبر بأن قائده منجوتكين<sup>(2)</sup> استطاع أن يهزم الروم<sup>(3)</sup> وكلف كذلك قاضيه أبو عبد الله محمد بن النعمان بقراءته أمام الناس على منبر الجامع العتيق<sup>(4)</sup> .

وكان القاضي يتولى مهمة أخبار الناس بوفاة الخليفة فبعد وفاة العزيز بالله في سنة 386هـ / 996م صعد قاضي القضاة محمد بن النعمان على المنبر وبكى فاندب العزيز وبكاء<sup>(5)</sup> .

وفي الخامس من شوال في سنة 386هـ / 996م أمر الحاكم بأمر الله بكتابة سجل من إنشاء أبي المنصور بن سورين<sup>(6)</sup> ، قرأه القاضي محمد بن النعمان

(1) ابن ميسر ، المنتقى ، 107 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج7 ، 398 -- 399 ، اتعاط الحنفا ، ج2 ، 220 ،

، ابن حجر ، رفع الامر ، 428 ، الشوربجي ، رؤية الرحالة المسلمين ، 193 .

(2) منجو تكين : وهو القائد الفاطمي الذي استطاع ان يلحق بالروم الخسائر ، حيث استطاع ان يأسر منهم حوالي 10 آلاف اسير وغنم منهم غنائم كثيرة ، انظر المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج1 ، 307-308.

(3) المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج1 ، 307.

(4) المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج1 ، 307-308.

(5) المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج1 ، 319.

(6) أبو منصور بن سورين : هو أبو منصور بن بشر بن عبد الله بن سورين كاتب السجلات ، وكان نصرانيا

توفي في صفر سنة 400هـ / 1001م ، انظر ابن ميسر ، المنتقى ، هلمش 179.

#### 8.4 رؤية الهلال

كان من واجبات القاضي في مصر العمل على مراقبة الهلال ، فعندما فتح جوهر الصقلي مصر في سنة 358هـ / 968م ، أقر أبا طاهر الذهلي على وظيفة القضاء ، وشرط عليه القيام بمهمة مراقبة الهلال وفق مذهب أهل البيت ، وكان القاضي في مصر يترأى هلال شهر رجب وشعبان ورمضان كل سنة بسطح الجامع ، فابطل ذلك ، وصار الهلال بالعدد لا بالرؤية شهرا ثلاثين يوما وشهرا تسعاً وعشرين يوما ، وفي الصيام والفطر وغير ذلك <sup>(1)</sup> ، أي جعل الفاطميين شهر رمضان على الحساب ، ولا يكون على الرؤية بطلب الهلال <sup>(2)</sup> ، وذلك لأن الفاطميين لا يعترفون برؤية الهلال كوسيلة لمعرفة بداية الشهور العربية ، وكانت حساباتهم لها طبقاً لجداول فلكية <sup>(3)</sup> .

ويذكر ابن حجر <sup>(4)</sup> عن قاضي القضاة محمد بن هبة الله بن ميسر القيسراني سناء الملك ، لأنه قاضي شافعي المذهب أنه كان يستعمل منارة ذات السواعد تجر على عربة ، وتسوق فيها الشموع ليالي ركوبه إلى رؤية الهلال في ليالي الوقود الأربعة ، أي أنه كان يتولى مهمة مراقبة الهلال.

#### 9.4 صلاة الجنازة وتكفين الأموات

ومن أعمال القضاة في العصر الفاطمي ، العمل على غسل وتكفين الأموات من الخلفاء والأمراء ، وكبار رجال الدولة والعلماء ، ثم للقيام بصلاة الجنازة وكذلك مولياته التراب في بعض الأحيان .

عندما توفي محمد بن الحسن بن أبي الحسين في سنة 362 هـ / 973م - أحد خواص الخليفة المعز لدين الله - أمر المعز لدين الله القاضي

(1) الكندي ، الولاية والقضاة ، 584 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 328 ، الترمذيني ، أحداث التاريخ الإسلامي ، ج 2 ، 1 ، 790 .

(2) عبد المنعم ماجد ، الحاكم بأمر الله ، 75 .

(3) عبد المنعم سلطان ، المجتمع المصري ، 149 .

(4) ابن حجر ، رفع الأصر ، 427 .

النعمان بن محمد بغسله وتكفينه فصلى عليه وفتح تابوته واضجعه<sup>(1)</sup>، ولما توفي الأمير عبد الله بن المعز لدين الله في جمادى الاولى سنة 364هـ / 974م أمر المعز القاضي محمد بن النعمان بغسله ، ودفنه بالقصر<sup>(2)</sup> ، كذلك بعد وفاة الأمير الشاعر تميم بن المعز لدين الله في مصر سنة 374هـ / 984م أمر أخوه الخليفة العزيز بالله القاضي محمد بن النعمان بغسله وتكفينه ، فكفنه (في ستين ثوباً)<sup>(3)</sup>، يذكر المقرئ<sup>(4)</sup> عن القاضي محمد أنه قال عنه وهو يغسله قوله (( كنت والله اغسل لحينه وأنا ارفق به خوفاً من ان يفتح عينه في وجهي)). وبعد أن توفي الخليفة العزيز بالله في سنة 386هـ / 996م تولى مهمة غسله وتكفينه القاضي محمد بن النعمان ايضاً<sup>(5)</sup>، وصلى الحسين بن علي بن النعمان على أبي الفضل جعفر بن الفرات في داره ودفن فيها<sup>(6)</sup> ، وفي سنة 398هـ / 1007م توفي أبو جعفر محمد بن احمد الجرجاني ، وصلى عليه قاضي القضاة مالك بن سعيد الفارقي<sup>(7)</sup> ، وصلى مالك بن سعيد ايضاً على أبي الحسن علي بن أبي سعيد عبد الرحمن المعروف بصاحب الزيج الحاكمي<sup>(8)</sup> في

(1) المقرئ ، اتماظ الحنفا ، ج 1 ، 213 .

(2) الجوزري ، أبو علي منصور المقرئ (ت بعد 386هـ / 996م ) ، سيرة الاستاذ جوزر ، وبه توقيعات الأئمة الفاطميين ، تح محمد كامل حسين و محمد شعيرة ، دار الفكر العربي ، مطبعة الاعتماد ، 146-147 ، وسيشار له فيما بعد الجوزري ، سيرة الاستاذ ، ابن ميسر ، المنتقى ، 166 ، المقرئ ، اتماظ الحنفا ، ج 1 ، 268.

(3) ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج 1 ، 158 ، اليافعي ، مرآة الجنان ، ج 2 ، 304.

(4) المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج 3 ، 14.

(5) ابن ميسر ، المنتقى ، 175 ، ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج 3 ، 187 ، 209 ، الذهبي ، تاريخ الاسلام ، حوادث وفيات (381هـ-400هـ) ، 190 ، الصفدي ، الوالي ، ج 5 ، 131 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 7 ، 350 ، الخطط المقرئية ، ج 3 ، 14 ، اتماظ الحنفا ، ج 1 ، 319 ، ابو المحاسن ، النجوم الزاهرة ، ج 4 ، 127 ، ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج 3 ، 262 .

(6) للمقرئ ، اتماظ الحنفا ، ج 1 ، 350 ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 46 - 47 .

(7) المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 5 ، 293.

(8) وهو كان مختصاً بعلم النجوم بارعاً بالشعر وقد صنع للحاكم بأمر الله الزيج المشهور والمعروف بالزيج الحاكم وهو زيج مشهور واشتهر به ، انظر ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج 1 ، 204-205 ، ج 3 ، 148.

## الجامع بمصر<sup>(1)</sup>.

ومن الصلاحيات التي فوضها الحاكم بأمر الله لقاضي قضاته مالك بن سعيد عندما أمر بمنع خروج النساء من منازلهن ، ووجد بعض النساء تخرج من منازلهن بحجة ذهابهن لغسيل المتوفيات من النساء ، فأمر الحاكم بأمر الله أن يتولى مهمة غسل وتكفين المتوفيات من النساء قاضي القضاة مالك بن سعيد الفارقي فكانت إذا ماتت امرأة جاء وليها إلى قاضي القضاة يلتمس غاسلة لغسلها ، فيكتب إلى صاحب المعونة ، فيُرسل غاسلة مع اثنين من عنده ثم تعاد إلى منزلها<sup>(2)</sup>.

واستمر هذا الأمر لقاضي القضاة أبي العباس أحمد بن أبي العوام إذ فعله مع كثير من الشخصيات من كبار موظفي الدولة وزوجاتهم وبناتهم وأقربائهم ، والشهود وغيرهم<sup>(3)</sup>.

وبعد وفاة الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله في سنة 427هـ/1035م تولى مهمة غسله وتكفينه وصلاة الجنازة عليه قاضي القضاة أبو الفتح عبد الحاكم بن سعيد الفارقي<sup>(4)</sup>.

وكان من عادة الغاسل أن يأخذ بعض ملابس المتوفى بعد غسله إذ أن القاضي أبو الفتح عبد الحاكم بن سعيد للفارقي ، عندما غسل الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله ، أخذ ما عليه من ملابس<sup>(5)</sup> و ذلك من أجل أن يتشرف بهذه الملابس .

---

(1) ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج 2 ، 206 .

(2) الانطليكي ، تاريخ لوتيفيا ، هامش 308 ، ابن الجوزي ، المنتظم ، ج 15 ، 102 ، الذهبي ، تاريخ الاسلام ، حواشي وفیات (381هـ-400هـ) ، 21 ، سير اعلام النبلاء ، ج 15 ، 179 ، الأمين عمر بن الله ، الحياة الاجتماعية ، 98 .

(3) وللمعرفة اسماء هؤلاء ، انظر المسيحي ، اخبار مصر ، 92 ، 96 ، 97 .

(4) النويري ، نهاية الارب ، ج 28 ، 208 .

(5) النويري ، نهاية الارب ، ج 28 ، 208 .

## الفصل الخامس

### علاقة القضاة بالدولة والمجتمع

#### 1.5 علاقة القضاة بالسياسة وولاية العهد

كان قاضي القضاة يتدخل في امر المبايعات لولي العهد والمبايعات للخليفة الفاطمي الجديد ، وكان عليه ان يأخذ البيعة من رجال الدولة للخليفة الفاطمي الجديد، وكان من مراسم اعتلاء الخليفة عرش الدولة الفاطمية أن يقوم قاضي القضاة بمبايعته وقراءة الخبر باعتلائه على الناس.

عندما بويع الامير العزيز بالله ابن المعز بولاية العهد في سنة 365هـ / 975م دخل عليه القاضي ابو طاهر الذهلي ومعه جماعة من الشهود والفقهاء فسلموا عليه بولاية العهد ، فرد عليهم احسن رد واخبرهم بأن اباه المعز لدين الله بخير وفي عافيه (1) .

ولما اشتد الوجع والمرض بالخليفة العزيز بالله في رجب سنة 386هـ / 996م استدعى القاضي محمد بن النعمان وابا محمد الحسن بن عمار الكتامي صاحب الوساطة ، وخاطبهما وشاورهما في أمر ولده الملقب بالحاكم ، ثم استدعى العزيز بالله ابنه الحاكم وخاطبه بذلك أيضاً ، وبعد وفاته سارت ابنته سيدة الملك في الليل الى القصر بالقاهرة وسار معها القاضي محمد بن النعمان وريدان صاحب المظلة (2) ، وغيرهم (3) .

ثم قرأ القاضي محمد بن النعمان سجلاً بالجامع العتيق يتضمن وراثته

(1) المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج 1 ، 276-277 .

(2) صاحب المظلة : لو حامل المظلة وهي من الوظائف العظام عند الفاطميين ، لأنه يحمل ما يعلو رأس الخليفة ، لذلك يكون أميراً جليلاً وله عندهم التتبع والرفعة ، انظر القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 3 ، 554 ، وتكون المظلة على شكل قبة على هيئة خيمة على رأس عمود وتكون من خشب الزان ملصقة بذهب ، انظر القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 3 ، 542 .

(3) ابن ميسر ، المنقذ ، 173 ، ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج 3 ، 186 ، المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج 1 ، 318-319 ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 437 ، ابو المحاسن ، النجوم الزاهرة ، ج 4 ، 126 ، عبد المنعم سلطان ، الشرطة والامن الداخلي ، 18 .

الحاكم بأمر الله عرش الخلافة بعد وفاة والده العزيز <sup>(1)</sup> ، فتمت المبايعة للحاكم بالخلافة بحضور قاضي القضاة محمد بن النعمان ، الذي كان يجلس من أجل الاستماع للناس بمبايعة الحاكم بالخلافة <sup>(2)</sup> .

ومن مراسم اعتلاء الخليفة عرش الدولة الفاطمية ، ان يقوم قاضي القضاة بمبايعته ، فتمت المبايعة للظاهر لاعزاز دين الله بالخلافة في سنة 411 هـ / 1020 م بعد عودة قاضي القضاة أبي العباس أحمد بن أبي العوام من المصلى <sup>(3)</sup> ، وبعد وفاة الظاهر في سنة 427 هـ / 1035 م وبويع لابنه المستنصر بالخلافة ، جلس قاضي القضاة عبد الحاكم بن سعيد الفارقي (( يحلف الناس للمستنصر بالله )) بمبايعته بالخلافة <sup>(4)</sup> .

ولما توفي الخليفة المستنصر بالله في سنة 487 هـ / 1094 م ولي الوزير الأفضل بن بدر الجمالي من بعده بدل ولي العهد نزار <sup>(5)</sup> اخاه الأصغر أحمد الملقب بالمستعلي ، ثم اقام الوزير الأفضل البيعة الرسمية للمستعلي الذي جلس على سرير الملك ، وحضر قاضي القضاة المؤيد نصر الامام علي بن نافع بن الكحال ، ومعه الشهود ، واخذوا البيعة للمستعلي على مقدمي الدولة ورؤسائها ، ثم ارسل الوزير إلى اخويه عبد الله واسماعيل لكي يبايعا المستعلي بالخلافة وأخذ عليهما قاضي القضاة علي بن الكحال أيمان البيعة له <sup>(6)</sup> .

(1) ابن ميسر ، المنتقى ، 179 ، المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج1 ، 326 .

(2) المقرئ ، المقفى الكبير ، ج5 ، 87 .

(3) الصيرفي ، الإشارة إلى من نال الوزارة ، 65 .

(4) النويري ، نهاية الأرب ، ج28 ، 211 .

(5) نزار : وهو الابن الأكبر للمستنصر بالله ، وهو صاحب الحق الشرعي بالخلافة من بعد والده الذي جعله ولياً للعهد ، ولكن الوزير الأفضل بن بدر أهدى نزاراً هذا عن العرش وأجلس عليه أخاه الأصغر الملقب بالمستعلي ، ثم هرب نزار إلى الاسكندرية واستطاع ان يعلن فيها نفسه خليفة وتلقب بالمصطفى لدين الله ولكن استطاع الأفضل ان يقضي على حركته وقبض عليه وسجنه ، انظر ابن ميسر - المنتقى ، ص 59 - 63 ، البلقعي ، مرآة الجنان ، ج3 ، 121 ، أبو المحاسن ، للنجوم الزاهرة ، ج5 ، ص 141 .

(6) الحامدي ، إبراهيم بن الحسين ، كتاب كنز الولد فتح مصطفى غالب ، دار النشر فرانز شتايز بفسبادن ، المعهد الألماني ، بيروت ، 1391 هـ / 1971 م ، ص 9 ، وسبق له فيما بعد الحامدي ، كنز الولد ، النويري ، نهاية الأرب ، ج28 ، 245 ، أبو المحاسن ، النجوم الزاهرة ، ج5 ، 141 ، حسن أحمد محمود ، مصر الإسلامية ، 186 - 187 ، عبد المنعم ماجد ، ظهور الخلافة الفاطمية ، 412 ، إبراهيم ايوب ، لتاريخ الفاطمي السياسي ، 52 .

وعندما هرب نزار بن المستنصر بالله ولي العهد المخلوع الى الاسكندرية ، ليعلم فيها نفسه خليفة بآبائه اهلها ومساعدته قاضي الاسكندرية جلال الدولة محمد بن عمار وأفتكين<sup>(1)</sup> ، فنزلهم الوزير الافضل حتى ظفر بهم وقبض عليهم ، فقتل القاضي ابن عمار وحبس نزار وأفتكين<sup>(2)</sup> .

وعندما حاول الخليفة الأمر بإحكام الله بن المستعلي اثبات شرعية خلافته، ما دلم الأمر مستمرا في إنكار شرعية إمامته<sup>(3)</sup> ، أمر أن يعقد مجلسا في القصر في شوال سنة 516 هـ / 1122 م ، حضره هو ووزيره المأمون البطاحي ودعاة الإسماعيلية وقاضي القضاة وأولاد المستنصر وأبناء عمومته<sup>(4)</sup> . وفي سنة 549 هـ / 1154 م قتل الوزير عباس<sup>(5)</sup> للخليفة للظافر بأمر الله فاحضر أخويه وقال لهما أنتما قتلتما مولانا ، وذلك لكي يتخلص منهما ،

(1) أفتكين : الأمير ناصر الدولة أفتكين التركي ، أحد غلمان أمير الجيوش بدر الجمالي ، ترقى في الخدمة الى أن تولى الاسكندرية ، لظفر المقرئ ، المقنى الكبير ، ج2 ، 228 - 229 ، أبو المحسن ، النجوم الزاهرة ، ج5 ، 141 .

(2) الحامدي ، كنز الولد ، المقدمة ، 10 ، ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج1 ، ملحقات 457 ، البانمي ، مرآة الزمان ، ج3 ، 121 ، الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج15 ، 197 ، تاريخ الاسلام ، حـسـوانـثـ وفيات ( 481هـ - 500هـ ) ، 210 ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج6 ، 12 ، 158 ، أبو المحسن ، النجوم الزاهرة ، ج5 ، 142 ، المعاصمي ، سمط النجوم العوالي ، ج3 ، 571 ، مصطفى غالب ، اعلام الاسماعيلية منشورات دار القطة العربية للناتيف والترجمة والنشر ، بيروت ، 1964م ، ص584 ، وسيسار له فيما بعد مصطفى غالب ، اعلام الاسماعيلية .

(3) وذلك بسبب ظهور جماعة كانت تنادي بأحقية أبناء نزار بالخلافة من أبناء المستعلي ، لظفر ابن ميسر ، المنقذ ، ص 98 - 99 .

(4) ابن ميسر ، المنقذ ، 99 ، المقرئ ، اتماط الحنفا ، ج2 ، 196 ، ابن المأمون البطاحي ، جمال الدين أبو علي موسى ( ت588هـ / 1192م ) نصوص من أخبار مصر ، تحقيق أيمن فؤاد سيد ، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة ، 1983 ، ص39 ، وسيسار له ابن المأمون ، أخبار مصر ، الخرافة ، سليمان ، المأمون البطاحي ، وزيرا للخليفة الأمر بإحكام الله الفاطمي ( 515 - 519هـ / 1122 - 1125 م ) ، أبحاث ودراسات في التاريخ العربي ، تحرير صالح حمارنه ، المكتبة الوطنية ، عمان ، 2001 م ، ص179 ، وسيسار له فيما بعد الخرافة ، المأمون البطاحي .

(5) الوزير عباس : هو أبو الفضل عباس بن أبي الفتح يحيى بن تميم بن المعز بن باديس الصنهاجي ، من المغرب ومن بيت الملك بها ، وصل مع أمه الى مصر وهو صبي فتزوجها الوزير ابن السلا ، ثم تولى عباس الوزارة بعد قتله ابن السلا ، لظفر للمناوي ، الوزارة والوزراء ، ص 283 ، 285 .

فاستدعى القاضي القضاة أبا الطاهر إسماعيل بن سلامة الأنصاري وأخبرهم بما حدث فأفتوه بقتلها ، فقتلها (1) .

وكان للقضاة بعد سقوط الدولة الفاطمية ونهبها بعد وفاة الخليفة العاضد لدين الله دوراً سياسياً هاماً ، إذ أنهم حاولوا استعادة الحكم للفاطميين ، فدعوا للبيعة إلى أحد أولاد العاضد لدين الله لتولي الحكم ، والتخلص من صلاح الدين الأيوبي والتآمر عليه (2) .

وكان القاضي هبة الله بن كامل المصري قاضي قضاة العاضد لدين الله أحد الثمائية الذين سعوا في إعادة الدولة الفاطمية (3) ، وكذلك القاضي الحسن بن علي بن العويرس (4) .

## 2.5 علاقة القضاة مع الخليفة

تمتع القاضي في مصر في العصر الفاطمي بمكانة كبيرة عند الخلفاء ، فكانت تربطهم بهم علاقة قوية ، فيكون القاضي جلسه في معظم أوقاته ، ويجلس معه على مائدته ، ويصعد معه المنبر في أيام الجمع والاعياد وكان الخليفة الفاطمي بعد وفاة القاضي يخرج ليركب في جنازته ، ويصلي عليه ويواريه التراب .

فالقاضي النعمان بن محمد بن حيون قاضي المعز لدين الله في المغرب، كان (5) يجلس مع المعز في معظم أوقاته فيذكر اليافعي عنه انه (( كان ملازماً صحبة للمعز ... ولما مات صلى عليه المعز )) (6) ، واستمر ابنه القاضي

(1) ابن ميسر، المنتقى، 148، النوبري، نهاية الارب، ج28، 317

(2) العاصمي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك الشافعي (ت 1111 م)، سبط النجوم العوالي في انباء الأولئ والتوالي، تح احمد عبد الجواد، علي محمد معوض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ / 1998م، ج3، 571، وسيشار له فيما بعد العاصمي، سبط النجوم العوالي، للترماني، لحدث التاريخ الاسلامي، ج3، م1، 492.

(3) الذهبي، العبر، ج3، 59، كتاب دول الاسلام، ج2، 84، الصفدي، الوافي، ج27، 313، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج4، 417.

(4) ابن حجر، رفع الاصر، 129.

(5) ابن حجر، رفع الاصر، 423.

(6) اليافعي، مرآة الجنان، ج2، 285.

أبو الحسن علي بن النعمان بالجلوس والاختصاص بالخليفة العزيز بالله ، فاختص بالعزيز كاختصاص أبيه بالمعز ، وكان يجالسه ويؤاكله ، ويركب معه ويسايره <sup>(1)</sup> ، فخرج مع العزيز بالله عندما أراد الخروج إلى الشام سنة 368 هـ / 978م لحرب القرامطة <sup>(2)</sup> ، ويذكر الذهبي <sup>(3)</sup> أنه لم يزل في ارتقاء عند العزيز حتى توفي سنة 374 هـ / 984م .

وعلت منزلة القاضي محمد بن النعمان عند العزيز وعند الحاكم بأمر الله فزادت عظمته ومكانته حتى تجاوز حد القضاة <sup>(4)</sup> ، واجلسه العزيز بالله على المنبر معه في أيام الجمع والاعياد ، واستمر على هذه العلاقة مع الحاكم بأمر الله إلى أن توفي في سنة 389 هـ / 999م <sup>(5)</sup> .

ويذكر المقرئ أن قاضي القضاة الحسين بن علي بن النعمان علت رتبته ومنزلته عند الحاكم بأمر الله ، وتخصص به ، فانبسطت يده وعظم شأنه في الدولة <sup>(6)</sup> ، واستمر القاضي عبد العزيز بن محمد بن النعمان في علاقة حميمة مع الحاكم ، وارتفعت منزلته عنده بحيث اصعده معه المنبر أيام الجمع والاعياد <sup>(7)</sup> .

وارتفعت منزلة ومكانة للقاضي مالك بن سعيد الفارقي عند الحاكم بأمر

(1) الكندي، دولة والقضاة ، 590 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 283 .

(2) ابن حجر ، رفع الأصر ، 283 . ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج 3 ، ص 207 ، وهم فرع من فروع الاسماعلية ينسبون إلى شخص يقال له حمدان الأشعث لقب بقرمط لقصر كان فيه الذي كان بالكوفة فاجتمع حوله جمع كبير ثم دعاهم إلى اعتناق مذهبه وكان يأخذ من كل رجل ديناراً ويزعم أنه الإمام ، انظر ابن مسنن وابن العديم ، تاريخ أخبار القرامطة ، تحقيق سهيل زكار ، دار الأمانة و مؤسسة الرسالة بيروت ، 1971 ، ص 7-10 ، الخطيب ، محمد أحمد ، الحركات الباطنية في العالم الإسلامي ، مكتبة الأنصاري ، عمان ، ط 1 ، 1984 ، 135 .

(3) للذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج 16 ، 367 .

(4) للمقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، 337 ، المقنن الكبير ، ج 7 ، 351 .

(5) للذهبي ، المعبر ، ج 2 ، 178 تاريخ الاسلام حوادث وفیات (381 هـ / 400 هـ) ، 190 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 141 .

(6) للمقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، ص 337 .

(7) للذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج 17 ، ص 146 ، تاريخ الاسلام حوادث وفیات (401 هـ - 420 هـ) ، 43 ، الصفي ، الولي ، ج 18 ، 538 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، ص 247 .

الله ، حتى صار يحضر مائدته ويأكل معه واجلسه معه في مجلسه وزاد في اقطاعاته ، فاقطعه داراً عظيمة ، ثم علا قدره عند الحاكم وعظم شأنه فزاد له أيضاً الاقطاعات والصلاحيات الممنوحة للقضاة (1) .

وواصل القاضي ابو العباس احمد بن ابي العوام الركوب مع الحاكم بامر الله ومسايرته على عادة من تقدمه من القضاة (2) ، وفي سنة 415هـ / 1024م اصعده الظاهر لاعزاز دين الله معه في يوم العيد على المنبر (3) .

وكان القاضي ابو المعالي عبد العزيز بن الحسين الملقب بالقاضي الجليس قريب من الخليفة العاضد لدين الله ، فيجلس معه ويحدثه بشؤون الدولة فسمي بالجلس لجلوسه معه ، ومخاطبته له بجرأة (4) ، و يذكر ابن شـاكر الكتبي (5) انه سمي بالجلس لانه كان يعلم الظاهر واخوته اولاد الحافظ لدين الله القران الكريم والادب.

وكان الخليفة الفاطمي بعد وفاة قاضيه يخرج والحزن ظاهر عليه ، ويصلي عليه ، ويمشي في جنازته ، ويبقى حتى يتم دفنه ، فالخليفة المعز بعد وفاة قاضيه النعمان بن محمد بن حيون خرج والحزن ظاهر عليه ، وصلى عليه ، واضجعه في التابوت بنفسه (6) .

ولما توفي القاضي علي بن النعمان في سنة 374هـ / 984م حمل نعشه الى العزيز بالله فصلى عليه وامر بدفنه (7) ، وبعد وفاة القاضي محمد بن

(1) الكندي، الولاة والقضاة ص 605-606 ، المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، ص 391، ابن حجر ، رفع الاصر ، ص 317 .

(2) المقرئ ، المفتى الكبير ، ج 1 ص 605.

(3) المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج 2 ص 29.

(4) ابو شامة ، الروضتين في اخبار الدولتين ، ج 2، ص 4 ، 138 ، الذهبي ، تاريخ الاسلام ، حوادث وفيات (550هـ - 570هـ) ص 85 ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، م 6 ، ج 12 ، ص 270 ، انترماني ، احدث التاريخ الاسلامي ، ج 3 ، م 1 ، ص 449 .

(5) ابن شاكر الكتبي ، احمد بن عبد الرحمن ( ت 764هـ / 1362م ) ، فوات الوفيات ، نج علي محمد معوض ، عادل احمد عبد الجواد ، جزآن ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1421هـ / 2000 م ، ج 1 ، ص 669 ، ويشار له فيما بعد ابن شاكر الكتبي ، فوات الوفيات .

(6) ابن ميسر، المفتى، ص 165، المقرئ ، اتعاظ الحنفا، ج 1، ص 213، خطاب ، التعليم في مصر ، ص 148 .

(7) القرشي ، عيون الاخبار ، ص 6 ، ص 242 .

النعمان في سنة 389هـ/999م ركب الحاكم بأمر الله وصلى عليه في داره ثم تم نقله الى القرافة<sup>(1)</sup> ، وعندما توفي ابو العباس احمد بن ابي العوام في سنة 418هـ/1027م صلى عليه الظاهر لاعزاز دين الله واخرج له ترابا من كفه جعله تحت خده ودفن في داره<sup>(2)</sup>.

ولكن رغم هذه العلاقة بين الخلفاء الفاطميين وقضايتهم الا انهم لم يتوانوا عن قتل أي قاضٍ إذا ما بدا منه ما يسيء للمسلمين ، فالحاكم بأمر الله قتل قاضيه الحسين بن علي بن النعمان بسبب تعرضه لامسؤول الإيتام فأحرق جثته<sup>(3)</sup> وذلك في سنة 395هـ/1004م<sup>(4)</sup> وكذلك قتل قاضيه أبا القاسم عبد العزيز بن محمد بن النعمان في سنة 401هـ/1011م<sup>(5)</sup>.

وقتل الحاكم بأمر الله أيضاً قاضيه الآخر مالك بن سعيد الفارقي على الرغم من العلاقة الحسنة التي كانت بينهما في سنة 405هـ/1014م بسبب كثرة الإشاعات عن قيام علاقة بينه وبين أخته ست الملك الذي كان يذهب لقصرها ليقرا

(1) الذهبي، تاريخ الاسلام حوادث وفيات (381 هـ - 400 هـ)، ص 190، المقرئ، المتامل الحنف، ج 1، ص 336، ابن حجر، رفع الاصر ص 425.

(2) الكندي، السوء والقضاء ص 61، المقرئ، المقى الكبير، ج 1 ص 606، ابن حجر، رفع الاصر ص 73.

(3) انظر، ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج 3، 210، الذهبي، العبر، ج 2، 178، سير اعلام النبلاء، ج 17، 146، ابن سعيد، النجوم الزاهرة، ص 71، النويري، نهاية الارب، ج 28، 180، ابن خلدون، العبر، ج 4، 67، المقرئ، المتامل الحنف، ج 1، 355 - 361، المقى الكبير، ج 3، 630، ابن حجر، رفع الاصر، 142 - 143، ادم منر، الحضارة الاسلامية، ج 1، 294، شارو، عصام، تاريخ المشرق العربي الاسلامي منذ دخول السلالة بغداد حتى دخول العثمانيين القاهرة، ط 1، دار الفكر العربي، بيروت، 1997 م، ص 54، ومشار له فيما بعد شارو، تاريخ المشرق العربي.

(4) ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج 3، 210، الصفدي، الوافي، ج 13، 19، 135، Delacy: A short history.

(5) انظر الأنطاكي، تاريخ لوتيف، 287، ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج 1، 195، الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج 17، 146، تاريخ الاسلام، حوادث وفيات (401هـ - 420 هـ)، 43، العبر، ج 2، 199، اليافعي، مرآة الزمان، ج 2، 311، النويري، نهاية الارب، ج 28، 189، المقرئ، المتامل الحنف، ج 1، 378، للخطوط المقرئية، ج 3، 29-30، ج 4، 74، ابن حجر، رفع الاصر، 250، ابو المحاسن بن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 4، 35، ابن كثير، البداية والنهاية، ج 6، 11، 331، ابن العماد الحنبلي، ذخرات الذهب، ج 3، 300.

الفاطمي ، المشاركة في الاعياد والاحتفالات والمناسبات والمواكب التي كان يقوم بها مع الخلفاء الفاطميين ، او لوحده ، والمشاركة في صعود المنبر مع الخليفة في الخطب وايام الجمع والاعياد ، وفي شهر رمضان والمشاركة في نحر الاضاحي ، وفي ليالي القود الاربع ، وفي المولد النبوي الشريف ، وفي الاعياد الشيعية عاشوراء والغدير والنصر والمشاركة في الاحتفال بفتح الخليج ، وفي الموائد والاسمطة .

### 1.3.5 الاحتفال بالمولد النبوي الشريف والموائد الأخرى

والموائد الأخرى وهي خمس موائد ، مولد علي بن ابي طالب كرم الله وجهه ، ومولد السيدة فاطمة الزهراء ، ومولد الحسن والحسين رضي الله عنهما ، ومولد الخليفة الفاطمي الحاضر - أي الخليفة الذي يحكم - وهي تقام عند الفاطميين في ايام معلومة من السنة (1) .

وقد أمدتنا المصادر بما يجري في احتفال الفاطميين بالمولد النبوي الشريف ، وكانت الاحتفالات بالموائد الأخرى تقام على غرار ما كان يجري بهذا الاحتفال .

يصانف المولد النبوي الشريف في الثاني عشر من ربيع الأول وفيه كان يتم الاحتفال بالمولد النبوي ، وذلك بالاجتماع وحضور الخليفة للفاطمي ، واعيان الدولة ، وتقدم فيه الحلوى والاطعمة المختلفة (2) ، فكان يعمل في دار الفطره (3) عشرون قنطاراً من سكر الفائق حلوى من طرائف الاصناف ، ثم تعباً في ثلاثمائة صينية مصنوعة من النحاس

(1) المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج2، 333.

(2) التلقندي ، صبح الاعشى ، ج3، 576.

(3) موقعها خارج القصر قبالة باب الدليم ، انظر ابن الطوير ، نزهة المقتنين ، 143 ، المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج2، 320 ، دار الفطره : بنيت في العصر الفاطمي وخصصت لعمل ما يحمل الى الناس في الاعياد من الكعك ، وكان يصنع بالؤلان وأشكال مختلفة ، كان يقوم بصنعها 100 عامل ، ويفرقونه على الخاصة والعامة ، انظر التلقندي ، صبح الاعشى ، ج3، 403 ، البقلي ، التعريف بمصطلحات ، ص 130 .

وتوزع ليلة المولد النبوي على أرباب الرسوم في الدولة ، وكان لقاضي القضاة دوراً أساسياً في الاحتفال بهذا المولد والمولد الأخرى ، ففي المولد النبوي والمولد الأخرى تفرق الحلوى على أرباب الرسوم من أصحاب الرتب و أولهم قاضي القضاة من أول النهار حتى الظهر ، وبعد صلاة الظهر ، يركب قاضي القضاة والشهود الى الجامع الأزهر ، فيجلسون مقدار قراءة الختم الكريمة ، ثم يستدعى قاضي القضاة ومن معه فيجتمعون ثم يخرجون في موكب من مدينة القاهرة الى المنظرة ، فيسلم أحد الأساتذيين عليهم باسم الخليفة ، ويرد عليه قاضي القضاة ، ثم يقوم الخطباء بالقاء خطبهم ، ويقرؤون القرآن الكريم ثم يختمون بالدعوة للخليفة وينتهي بذلك المولد للنبوي (1) .

وكان يجري امر المولد الخمس الباقية على هذا النحو من المراسم ، فقد اجري في عام 516هـ / 1122م وعام 517هـ / 1123م الاحتفال بمولد الخليفة الامر باحكام الله على النحو السابق (2) .

### 2.3.5 المشاركة في الاحتفال بليلي الوقود

وكذلك جرت العادة ان تحتفل الدولة الفاطمية باربع ليال مشهودة (3) ، وهي ليلة اول رجب وليلة نصفه ، وليلة اول شعبان وليلة نصفه (4) ، وكان يوكل لقاضي القضاة في الدولة الفاطمية مهام واعمال كثيرة في الاحتفال بهذه الليالي

(1) ولمزيد من التصيل انظر ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 217-219 ، القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، 576 ، المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج2 ، 333-334 عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج2 ، 122-123 ، ابن فؤاد سيد ، الدولة الفاطمية ، 368

(2) انظر القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، 498 ، 499 ، المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج2 ، 332-333 .  
(3) يذكر المقرئزي ص الفاكهي في كتبه مكة : ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يصيح في اهل مكة يا اهل مكة لوقدوا ليلة هلال المحرم ، فواضحوا فجاكم لحاج بيت الله ، وارسم ليلة هلال المحرم حتى يصبحوا ، وكان الامر على ذلك بمكة في هذه الليلة ، حتى كانت ولاية عبد الله بن محمد بن داود على مكة ، فامر الناس ان يوقدوا ليلة هلال رجب ، ففعلوا ذلك ، المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج2 ، 393 ، انظر القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، هامش 574 ، عبد المنعم ماجد ، ظهور خلافة الفاطميين ، هامش 316 .  
(4) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 220 ، القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، 574 ، المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج2 ، 393 ، المقفي الكبير ، ج6 ، 494 .

الأربع ، اذ كان على قاضي القضاة ان يترأس موكب الاحتفال الرسمي بهذه الليالي ، حتى ان القلقشندي<sup>(1)</sup> يذكر ان الخليفة الفاطمي كان يجلس لموكب القاضي والشهود في ليالي الوقود الأربع من كل سنة احتراماً له .

ويصف المقرئ نفلًا عن المسيحي الاحتفال بليلة النصف من رجب في سنة 380هـ / 990م ، فيذكر ان قاضي القضاة محمد بن النعمان حضر الى الجامع الأزهر بالقاهرة ومعه الشهود ووجوه البلد ، وقدمت اليه سلال الحلوى والطعام وجلس بين يديه القراء ، والمنشدون وغيرهم ، واقام الى نصف الليل ، ثم انصرف الى داره بعد ان قتم الى من معه اطعمة من عنده وبخرهم<sup>(2)</sup> .

وقال في حوادث شعبان من نفس السنة ، وفي ليلة النصف من شعبان كان الناس في جمع عظيم في الجامع الأزهر ( القاهرة ) من الفقهاء والقراء والمنشدين ، وحضر القاضي محمد بن النعمان في جميع شهوده ووجوه البلد ، ووقدت التناير والمصابيح على سطح الجامع وصحنه ، وحمل اليهم العزيز بالله الاطعمة والحلوى والبخور<sup>(3)</sup> .

ويذكر المقرئ نفلًا عن المسيحي في احداث سنة 402هـ / 1011م في شهر رجب بانه حضر قاضي القضاة مالك بن سعيد الفارقي الى الجامع الأزهر في ليلة النصف من شهر رجب للمشاركة في الاحتفال بهذه الليلة ، وقد اجتمع الناس بالقرافة على ما جرت به العادة من اللعب والمزاح<sup>(4)</sup> .

وكان اذا مضى من شهر رجب 14 يوماً ركب ايضاً ليلة الخامس عشر كذلك ، ويركب في ليلة اول شعبان وليلة نصفه على الهيئة المذكورة ، والاسواق معمورة بالحلوى وكان يتفرغ الناس من الأعمال احتفالاً في هذه الليالي الأربع<sup>(5)</sup> ، ويذكر

(1) القلقشندي ،صبح الاعشى ، ج3 ، 574 .

(2) المقرئ ،الخطط المقرئية ، ج2 ، 392 ، عنان ، تاريخ الجامع الأزهر ، 105 ، لمو سيرة ، العرف والصناعات ، 344 ، عبد المنعم سلطان ، المجتمع المصري ، 133 - 134 .

(3) المقرئ ،الخطط المقرئية ، ج2 ، 392-393 ، عنان ، تاريخ الجامع الأزهر ، 105 .

(4) المقرئ ،الخطط المقرئية ، ج2 ، 393 .

(5) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 222-223 ، القلقشندي ،صبح الاعشى ، ج3 ، 575 - 576 ، المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج2 ، 396 .

القلقشندي<sup>(1)</sup> انه كان من رسوم قاضي القضاة في ليلة نصف رجب اضافة على ما تقدم ان يتوجه بعد صلاته بجامع عمرو الى القرافة ليصلي في جامعها . واحتفل قاضي القضاة محمد بن هبة الله بن ميمر القيسرائي بليلة وقود نصف شهر رجب سنة 530هـ / 1135م ، فكان يركب على عجلة ، وتوقد فيها الشموع في ليالي الوقود وليالي الركوب الى رؤية الهلال ، ففي ليلة نصف شعبان ، اجتازوا بها مكانا فيه سدره فاعاقت طريقه فامر بقطعها<sup>(2)</sup> أي ان للعجلة كانت كبيرة الحجم .

وكان يعقد في الجامع الازهر في مثل هذه المناسبات في ليالي الوقود الاربعة في صحن الجامع ، مجلس حافل من القضاة والعلماء والفقهاء برئاسة قاضي القضاة فيبحث اليهم الخليفة بسلال من الاطعمة والحلوى<sup>(3)</sup> ، كما كان القضاة يستغلون هذه المناسبات وكانوا يتفقدون المساجد والجوامع ، فيذكر ابن حجر<sup>(4)</sup> ان القضاة كانت تركب في نصف شعبان لتفقد المساجد والجوامع لما تحتاج اليه من الاصلاح . ومن المراسم التي كانت تجري في الدولة الفاطمية استعداداً للاحتفال بهذه الليالي الاربعة انها كانت ترسل الى قاضي القضاة مبلغاً مالياً قيمته خمسون ديناراً من بيت المال بصرفها للشمع<sup>(5)</sup> ، وكذلك كان اذا مضى النصف من جمادى الآخرة ، امر ان يسبك في خزائن دار الفتك ستون شمعة<sup>(6)</sup> تحمل الى دار قاضي القضاة لركوب ليلة مستهل رجب<sup>(7)</sup> .

### 3.3.5 الاحتفال بشهر رمضان المبارك

- 
- (1) القلقشندي ،صبح الاعشى ، ج3 ، 576 ، وانظر مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، 354 .  
(2) المقرئزي ، المقنى الكبير ، ج7 ، 401 ، الخطط المقرئزية ، ج4 ، 338 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 427 .  
(3) عنان ، تاريخ الجامع الازهر ، 105-106 .  
(4) ابن حجر ، رفع الاصر ، 427 .  
(5) المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج2 ، 393 ، المقنى الكبير ، ج6 ، 494 ، ايمن فؤاد سيد الدولة الفاطمية ، 405 ، عن ابن المامون البيطاحي ، اخبار مصر ، 36 .  
(6) زنة كل شمعة منها سمن قطار بالمصري ، وكانت توزع الشمع لان الموكب في ليالي الوقود الاربعة يتم عقب الغروب ، انظر القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، 574 .  
(7) ابن الطوير ، نزلة المقلتين ، 220 ، القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، 574 ، المقرئزي ، خطط المقرئزية ، ج2 ، 395

كان من أعمال قاضي القضاة ان يحضر ويشارك ركوب الخليفة الفاطمي في المواكب العظام ، ففي أيام الجمع الثلاث من شهر رمضان وهي الجمعة الثانية والثالثة والرابعة (6) ، وكان من واجبات قاضي القضاة ان يصعد المنبر ، وفي يده مدخنة لطيفة خيزران ، يحضرها اليه صاحب بيت المال وفيها جمرات ويجعل فيها نداء (1) مثلثاً لا يشتم مثله إلا هناك وذلك قبل وصول الخليفة بقليل ، فيبخر ذروة المنبر والقبة التي يقف عليها الخليفة وقت لقاء الخطبة ، ويكرر ذلك ثلاث دفعات ، فاذا أذن للجمعة دخل اليه قاضي القضاة فقال : (( السلام على امير المؤمنين الشريف القاضي الخطيب ورحمة الله وبركاته ، الصلاة يرحمك الله )) ، فيخرج الخليفة ماشياً وحواليه الاستاذون المحنكون (2) والوزير وراءه حتى ينتهي الى المنبر فيصعد حتى يصل الى ذروة القبة للمبصرة .

وكان على قاضي القضاة اذا لم يكن الوزير صاحب سيف (3) ان يصعد مع الخليفة الى القبة وان يزرر على الخليفة تلك القبة وتمصير كالهودج قبل الخطبة ، ثم ينزل مستقبلاً الخليفة ، وبعد ان ينتهي من الخطبة ، يطلع اليه قاضي القضاة فيفك عنه ذلك التزيرر بعدها ، وينزل الخليفة بعد ذلك الى المحراب فيقف على الطراحيات اماماً والوزير وقاضي القضاة صفاً ، ومن ورائهما الاستاذون المحنكون والامراء ، فاذا سمع الوزير الخليفة ، اسمع الوزير القاضي ، ثم يسمع القاضي المؤذنون ، فيسمع المؤذنون الناس ، هذا والجامع مشحون بالعالم للصلاة

(1) وذلك لان الخليفة الفاطمي كان يستريح في اول جمعة ، ثم يركب في الجمعة الثانية والثالثة والرابعة ،

انظر ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 172 ، المقرئ ، الخطوط المقرئية ، ج 4 ، 64 .

(2) السند : اسم نبات يتخذ يعود ، انظر ابن منظور ، لسان العرب ، م 14 ، ص 96 ، التلشندي مصباح الاعشى ، ج 3 ، هلمش 583 .

(3) الاستاذون المحنكون : وهم اصحاب المقامات العليا من الوجهاء الذين يرتدون العمامات الملفوفة على رؤوسهم وعلى احناتهم (لحامهم) ، انظر سيميلوفا ، ل.أ. تاريخ مصر الفاطمية (أبحاث ودراسات) ، ترجمة حسن بيومي ، المجلس الاعلى للثقافة ، 2001م ، ص 341 ، ويشير له فيما بعد سيميلوفا ، تاريخ مصر الفاطمية .

(4) وذلك لان وزير السيف كان يجمع الى الوزارة وظيفة قاضي القضاة وداعي الدعاة . انظر ايمن فؤاد سيد ، الدولة الفاطمية ، هامش 435 .

وراءه وكذا يفعل في الجمعة الثالثة والرابعة من شهر رمضان المبارك<sup>(1)</sup>. ومع ذلك فإن عادة الخلفاء الفاطميين في الفترة المتأخرة في الركوب لصلاة الجمع في رمضان كانت تختلف قليلا عن السنوات في المرحلة الأولى ، فيذكر المسبجي في أحداث سنة 415هـ / 1024م عن ركوب الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله إلى صلاة الجمعة في الجامع الأزهر وطلوع قاضي القضاة أبو العباس أحمد بن أبي العوام وإبراهيم الصائغ (الجليس) مع الظاهر على المنبر ، ((فأرخيا عليه سجف القبة في أعلى المنبر ، وهي مغطاة بمصمت بياض والعنبر يخر بين يديه في المباخر الذهب والفضة والجوهر ، فيخطب الخليفة ، ثم يكشف عنه قاضي القضاة سجف القبة التسي في أعلى المنبر فنزل فصلى وعاد إلى قصره))<sup>(2)</sup> .

كما كان من رسوم الدولة الفاطمية أن تعمل في شهر رمضان الاسمطة احتفالاً بحلوله ، فيذكر ابن الطوير<sup>(3)</sup> والمقرئزي<sup>(4)</sup> أنه إذا كان اليوم الرابع من شهر رمضان رتب عمل السماط كل ليلة بالقاعة إلى آخر السامس والعشرين منه ، وكان يستدعى إلى السماط قاضي القضاة في ليالي الجمع وذلك توقيرا له ، وأما الأمراء ففي كل ليلة كان منهم قوم بالنوبة ولا يحرمونهم الاقطار مع اولادهم ، ويحضر الوزير أو صاحب الباب .

#### 4.3.5 الاحتفال بعيد الفطر والأضحى

كان القاضي يخرج للصلاة في العيد مع الخليفة ، ويصعد معه المنبر ، وكان

- 
- (1) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 173-175 ، الفقهندي صبيح الأعشى ، ج3 ، 583-584 ، المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج4 ، 64-65 ، أبو المحسن ، النجوم الزاهرة ، ج4 ، 107-108 ، عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج2 ، 97-98 ، مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، 254-255 .
- (2) المسبجي ، أخبار مصر ، 62 ، المقرئزي ، تماط الحنفا ، ج2 ، 29 .
- (3) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 211-212 ،
- (4) المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج2 ، 252 ، وانظر إبراهيم رزق الله أيوب ، التاريخ الفاطمي الاجتماعي ، الشركة العالمية للكتاب ، ط1 ، لبنان ، 1997م ، ص 87 ، ويشير له فيما بعد إبراهيم أيوب ، التاريخ الفاطمي الاجتماعي .

يلقي خطبة العيد نيابةً عن الخليفة، ويبلغ عن الخليفة التكبير إذا صلى معه، فكان القاضي النعمان بن محمد يصلي مع المعز لدين الله صلاة العيد ويبلغ عنه التكبير<sup>(1)</sup>، كما كان القاضي أبو عبد الله محمد بن النعمان يصعد مع الخليفة العزيز بالله المنبر إذا خطب في عيدي الفطر والاضحى<sup>(2)</sup>، وصعد أيضاً مع الحاكم بأمر الله في سنة 386هـ / 995م وسنة 387هـ / 996م<sup>(3)</sup>.

ويذكر ابن خلكان<sup>(4)</sup> أن قاضي القضاة أبا القاسم عبد العزيز بن محمد بن النعمان علت رتبته عند الحاكم بأمر الله فاصعده معه على المنبر في يوم عيد الفطر وعيد الاضحى؛ وفي سنة 398هـ / 1007م صلى الحاكم بأمر الله صلاة عيد الفطر وخطب بالناس واصعد معه على المنبر قاضي القضاة مالك بن سعيد الفارقي وقائد القواد<sup>(5)</sup>، واستمر يصعد معه للمنبر في الاعياد على عادة من تقدمه<sup>(6)</sup>.

وكان الخليفة الظاهر لأعزاز دين الله يستدعي في الاعياد قاضي القضاة ليصعد معه المنبر، ففي سنة 415هـ / 1024م صلى صلاة عيد الفطر واستدعى قاضي القضاة أبا العباس أحمد بن أبي العولم ليصعد معه المنبر<sup>(7)</sup>.

أما عن مراسم الاعمال التي كان يقوم بها قاضي القضاة في الاعياد مع الخليفة من صعوده المنبر، والسلام على الخليفة، وغيرها من الأمور، فيذكر ابن الطوير أنه إذا ركب الخليفة<sup>(8)</sup> في يوم عيد الفطر، وبعد أن يخرج من باب

(1) ابن مسر، المنتقى، 159، النوري، نهاية الأرب، ج28، 144، للمقريزي، الخطط المقرزية، ج2، 366، انعطاف الحنفا، ج1، 206، علي إبراهيم حسن، جواهر الصقلي قائد المعز لدين الله الفاطمي، مطبعة حجازي، المكتبة التجارية، القاهرة، ط1، 1351هـ / 1933م، ص108، وسيلار له فيما بعد علي حسن، جواهر الصقلي.

(2) الصفي، الوافي، ج5، 131، المقريزي، المقنى الكبير، ج7، 350.

(3) المقريزي، انعطاف الحنفا، ج1، 328، 333.

(4) ابن خلكان، وفجات الاعيان، ج3، 210، ونظر الصفي، الوافي، ج18، 538، المقريزي، انعطاف الحنفا، ج1، 360، ابن حجر، رفع الاصر، 247.

(5) المقريزي، انعطاف الحنفا، ج1، 369-370.

(6) ابن حجر، رفع الاصر، 317.

(7) المسبحي، اخبار مصر، 62، المقريزي، انعطاف الحنفا، ج2، 30.

(8) لا تحدد المصادر اسم الخليفة لمعرفة الفترة الزمنية التي حدث فيها هذا العيد.

العبد<sup>(1)</sup> الى المصلى ، ويدخل الخليفة من شرقي المصلى الى مكان يستريح فيه قليلاً ، ثم يخرج فيصلي صلاة العيد بالتكبيرات الممنونة والوزير وراءه و قاضي القضاة ، فإذا فرغ وصعد المنبر للخطابة العيدية يوم الفطر ، فيراه الناس جالسا في الذروة ، ويكون قد وقف الوزير و قاضي القضاة أسفل المنبر ، فيشير الخليفة الى الوزير فيصعد فيقبل رجله بحيث يراه الناس ، ثم يقف على يمينه ، ثم يشير الخليفة الى قاضي القضاة بالصعود ، فيصعد الى سابع درجة<sup>(2)</sup> ثم يتطلع اليه صاغيا لما يقول ، فيشير اليه الخليفة فيخرج من كفه مدرجا (درجا)<sup>(3)</sup> أحضر اليه من ديوان الإنشاء ، بعد عرضه على الخليفة و الوزير ، فيقرأوه معلنا ، و أوله بالبسملة ، ويليهما ثبت بمن شرف بصعوده المنبر الشريف في يوم كذا ، وهو عيد الفطر من سنة كذا ، من عبيد أمير المؤمنين ، ويذكر الوزير وألقابه ونعوته ، وفي بعض الاحيان يشرف الخليفة أحد أقارب الوزير أو أولاده أو اخوته فيستدعيه قاضي القضاة بالنعوت ، ثم يتلو ذلك ذكر قاضي القضاة وهو القارئ فلا يسمع القاضي أن يقول نعوت نفسه بل يقول للمملوك فلان بن فلان ، وقد قرأه مرة قاضي القضاة احمد بن أبي عقيل ، فقال عن نفسه عندما وصل إلى اسمه ((العبد الذليل المعترف بالصنع الجميل في المقام الجليل ، احمد بن عبد الرحمن بن أبي عقيل )) فاستحسن ذلك منه الخليفة ثم حذا حذوه القاضي الأعز بن سلامة العويرس الذي تولى القضاء آخر الوقت ، فقال : (( المملوك في محل الكرامة الذي عليه من الولاء اصدق علاقة ، حسن بن علي بن سلامة )) ، ثم يستدعي من ذكر

- 
- (1) اب العيد : وهو أحد ابواب القصر الكبير ، كان يفتح في واجهته الشرقية في مواجهة السور الجنوبي لدار الوزارة الكبرى ، ولم يكن يؤدي الى قاعة أو قصر ، وإنما كان يؤدي من خلال الدهايز الى الفناء الداخلي للقصر ، والى الابوان الكبير ، وسمي باب العيد ، لأن الخليفة الفاطمي كان يستخدمه في الذهاب لصلاة العيدين في المصلى . انظر للمسيحي ، اخبار مصر ، 36 ، ابن الطوير ، نزهة المقتنين ، هامش 178 ، القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، 395 ، المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج2 ، 337 .
- (2) بعض المصادر تذكرها ثلاث درجات ، انظر المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج2 ، ص 372 .
- (3) مدرجا : أو درجا أو الدرج وهو ملء من الورق مكتوب سمي بذلك إذ جعله على مطاويه ، اعده أحد كتّاب الإنشاء ، ويعرض على الخليفة والوزير ليقرووه قبل القاضي ، انظر مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج12 ، ص 83 ، مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، 255 .

وقوفه على باب المنبر فيصعدون ، وكل له مقام يمنة أو يسرة ، ثم يخطب الخليفة ، وينزل الى مكانه ، ويركب فيدخل من باب العيد ، ثم يمد سباط<sup>(1)</sup> للعيد (2) .

ويذكر المقرئ عن ابن المأمون انه بعد ان يركب الخليفة الفاطمي موكبه ويصل الى المحراب ، ويستفتح الخليفة في المحراب وسامته وفيه وزيره وقاضي القضاة والداعي عن يمينه وشماله ليوصلوا التكبير الى مؤنني الرجال والنساء الخارجين من المصلي الكبير ، ولما ينتهي الخليفة من الصلاة وهي ركعتان ، يصعد الى اعلى المنبر ، فيشير الى الوزير فيقبل الارض ويسارع في الطلوع اليه ، ويقف بأعلى درجة ، ثم يشير الخليفة الى قاضي القضاة ، فيتقدم ويقبل كل درجة الى ان يصل الى الدرجة الثالثة ويقف عندها ، ثم يخرج الدعوى من كفه ويقبله ويضعه على راسه ويقرأ ما تضمنه ، وهو ما جرت به العادة من تسمية يوم العيد وسنته والدعاء للدولة .

وكانت العادة في أيام وزراء السيوف إذا وصل الخليفة في أعلى المنبر بقي الوزير مع غيره ، أو أشار الخليفة إلى قاضي القضاة بالصعود ، فيقبل الأرض ويطلع الى الدرجة الثالثة ويخرج الدعوى من كفه ويقبله ويضعه على رأسه ، ويذكر يوم العيد وسنته والدعاء للدولة ، ثم يستدعى بالوزير بعد ذلك ، فيصعد بعد القاضي ، فراعى الخليفة ذلك الامر في حق الوزير ، فجعل الإشارة منه اليه اولاً - أي الوزير - ورفعته عن ان يكون مأموراً مثل غيره وجعلها ميسرة

---

(1) سباط للعيد : وهو جمع لسطة وهو ما يمد من الطعام ويكون على خشب مدهون ، فيصير من جمعه للأواني سباطاً عالياً ويعرض عشرة أذرع مفروشة فوق الأضراس ، ويرص الخبز على حافته ، ويدهن وجهها حين خبزها بالماء ، ويمر داخل ذلك السباط على طولها بأحدى وعشرين طبقاً في كل طبق واحد وعشرين خروفاً ومن الدجاج والحمام ، ويزين بشرائح الحلوى وتزين بألوانها المصبغة ، انظر ابن الطوير ، نزعة المقلتين ، ص 214 .

(2) ابن الطوير ، نزعة المقلتين ، المقدمة ، 73 ، عن ابن المأمون ، اخبار مصر ، 87-88 ، نزعة المقلتين ، 179-180 ، القنقشندي ، صبح الاعشى ، ج 3 ، 585-588 ، المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج 2 ، 373-374 ، ابو المحاسن ، النجوم الزاهرة ، ج 4 ، 98-100 ، حسن ابراهيم ، المعز ، 248-249 ، ابن سيد ، الدولة الفاطمية ، 443

على غيره (1) .

وإذا تغيب قاضي القضاة عن حضور خطبة العيد أو الجمعة أو الصعود مع الخليفة المنبر ، فانه يحل مكانه كاتبه ، فالقاضي أبو العباس أحمد بن أبي العوام لم يتمكن من حضور عيد الأضحى والاحتفال به ، فحضر عنه كاتبه أبو الحسن علي ابن محمد الطريفي (2) .

كذلك كان على قاضي القضاة أن يقوم بأمور أخرى في الأعياد ، فكان القاضي يعمل على تنظيم الناس ودخولهم الى القاعة التي سيدخل اليها الخليفة ، وجلسهم فيها في الأعياد ، فيذكر للمقريزي (3) عن المسيحي في أحداث سنة 380 هـ / 990 م وفي آخر يوم من شهر رمضان تقدم أمر القاضي محمد بن النعمان بإحضار المتفكّهة والمؤمنين (يعني الشيعة ) ، و امرهم بالجلوس يوم العيد على هذه المصاطب ، ولم يزل يرتب الناس ، وكتب رقاعاً فيها أسماء الناس ، فكانت تخرج رقعة رقعة ، فيجلس الناس على المصطبة بالترتيب .

كما كان قاضي القضاة هو الذي يقوم بالاعلان عن بدء الصوم في شهر رمضان وعن يوم العيد ، ففي اخر شعبان سنة 401 هـ / 1010 م وقع قاضي القضاة مالك بن سعيد الفارقي الى سائر الشهود بخروج الامر العالي المعظم ان يكون الصوم يوم الجمعة والعيد يوم الاحد (4) .

وتولى القاضي القيام بخطبة الجمعة والصلاة بالناس نيابة عن الخليفة ، ففي سنة 386 هـ / 996 م وبعد وفاة الخليفة العزيز بالله وتولي الحاكم بامر الله ، قال الحسين بن عمار للقاضي محمد بن النعمان : مولانا يأمرك بالخروج الى المصلى للصلاة بالناس ، فقلده برجوان سيفاً محلياً من سيوف العزيز بالله فصلى بالناس صلاة عيد الفطر وهو متقلد للسيف ، ثم صعد المنبر وقبل موضع جلوس العزيز بالله وبكى فضج الناس بالبكاء والنحيب ، وخطب وندب العزيز وبكاه وعاد بعدها

(1) المقريزي ، الخطط المقرية ، ج2 ، 371-372 .

(2) المسيحي ، اخبار مصر ، 81 .

(3) المقريزي ، الخطط المقرية ، ج2 ، 367 ، وانظر اتعاظ الحنفا ، ج1 ، 302 .

(4) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج1 ، 378 ، الخطط المقرية ، ج2 ، 165 .

### الى القصر (١) .

وفي سنة 399هـ / 1008م لم يركب الحاكم بأمر الله لصلاة عيد الفطر فصلى بالناس قاضي القضاة مالك بن سعيد الفارقي وخطب بهم ، كما صلى بهم صلاة عيد النحر وخطب أيضاً (2) ، وتكرر هذا الأمر نيابة عن الخليفة سنة 400هـ / 1009م (3) ، وفي عام 401هـ / 1010م وعام 402هـ / 1011م (4) . وبقي من واجبات قاضي القضاة الصعود مع الخليفة في الخطبة على المنبر ، او النيابة عنه في الصلاة والخطبة حتى استولى الوزراء على مقاليد الأمور والحكم في الدولة ، وصار الوزير يتولى مهمة الصلاة والخطبة في الأعياد نيابة عن الخليفة ، أو يصعد معه المنبر إذا خطب (5) . واستمر الحال على هذا النحو إلى أن تولى الوزارة بهرام الأرمني المسيحي في خلافة الحافظ لدين الله سنة 529هـ / 1125م (6) حيث أعيدت هذه المهمات ليقوم بها قاضي القضاة مرة أخرى (7) .

### 5.3.5 مشاركة القاضي في نحر الأضاحي مع الخليفة

كان من واجبات قاضي القضاة بعد أن يحضر مع الخليفة صلاة وخطبة العيد يوم عيد الأضحى ، أن يخرج مع الخليفة إلى المنحدر (8) ، فكان إذا انتهى

(1) المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، 319-326 ، المقفى الكبير ، ج 7 ، 350 .

(2) المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، 373 .

(3) المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، 375 .

(4) المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، 379-381 .

(5) انظر ابن ميسر ، المنتقى ، 123 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج 28 ، 301 ، المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج 2 ، 241 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 134-135 .

(6) فقال له حاشيته : يا امير المؤمنين انه نصراني لا يرضاه المسلمون ، ومن شروط الوزير ان يصعد مع الامام المنبر في الاعياد ليزرر عليه المزرة الحاجزة بينه وبين الناس ، فقال لهم : اذا رضينا نحن فمن يخالفنا وهو وزير السيف ، ولما صعد المنبر فيستوب عنه قاضي القضاة ، انظر ابن ميسر ، المنتقى ، 123 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج 28 ، 301 ، المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج 2 ، 241 ، المقفى الكبير ، ج 2 ، ص 513 - 514 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 134-135 .

(7) ابن حجر ، رفع الأصر ، 135 ، وانظر ص 204 ، والمقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج 2 ، 286 .

(8) المنحدر: وهو الموضع الذي اتخذ الفاطميون لنحر الأضاحي في عيد الأضحي وعيد الحدي ، وكان يقع بجانب القصر الكبير ، في ارض فضاء لنحر النحائر ، انظر المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج 2 ، 338 ، ابو المحاسن بن ، النجوم الزاهرة ، ج 4 ، هامش 102 .

الخطبة من الصلاة والخطبة أن يتوجه إلى مكان المنحر وخلفه المؤذنون ويجهرون بالتكبير ويرفعون أصواتهم كلما نحر الخليفة شيئاً ، وتكون الحربة في يد قاضي القضاة ، وهو يكون بجانب الخليفة ليناوله الحربة إذا نحر (1) .

و يذكر ابن الطوير أيضاً أن الخليفة الفاطمي كان يخرج ثاني يوم عيد النحر وثالثه إلى المنحر ، و قاضي القضاة في جواره فيكون قد قيد إلى المنحر واحد وثلاثين فصيلاً وناقة أمام مصطبة مفروشة يطلع عليها الخليفة والوزير و قاضي القضاة ، فيقدم الفراشون له إلى المصطبة رأساً فرأساً ، ويكون بيده حربة ، من رأسها الذي لا سنان فيه وتكون يد قاضي القضاة في أصل سنانها ، فيجعله قاضي القضاة في نحر النخيرة ، فيطعن بها الخليفة ، وتجر من بين يديه ، وفي كل مرة يرغب الخليفة في استعمالها يمك قاضي القضاة سنان الحربة التي يجعلها في نحر الاضحية فيطعن الاثنان معاً عنق الاضحية فيرفع المؤذنون أصواتهم بالتكبير ، ثم كان يتم بعد ذلك تفريق لحم الجزور في أرباب الرسوم للتبرك بها في اطباق (2) ويشمل ذلك قاضي القضاة والداعي وعلى الطلبة بدار العلم والمتصدرين بجوامع القاهرة (3) .

وفي سنة 403هـ / 1013م صلى الحاكم بامر الله صلاة عيد النحر وكان قاضي القضاة مالك بن سعيد للفارقي إلى جنبه ومعه الرمح ، وكان كلما رمى الرمح لينحر به قبله قبل أن ينحر به ، ففعل ذلك 8 أيام ، فبعث إليه الحاكم ثياباً جليظة وجواهر ثمينة ، وحمله على فرس بسرّج مرصع بالجواهر (4) .

### 6.3.5 المشاركة في الأعياد والمناسبات الشيعية

- (1) المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج2، 338.
- (2) أول من من الخلفاء الفاطميين عادة إعطاء الضحايا وتفريقها في أولياء الدولة على قدر رتبتهم الخليفة العزيز بالله ، انظر المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج2، 338 .
- (3) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 184-185 ، القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، 589 ، المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج2، 340-341 ، ابن سيد ، الدولة الفاطمية ، 367 ، 445 عن ابن المأمون ، اخبار مصر ، 41 ، عبد المنعم ماجد ، ظهور خلافة الفاطميين ، 315 .
- (4) المقرئ ، تعامل الحنفا ، ج1، 386.

كذلك كان للقاضي يشارك في الأعياد والمناسبات الشيعية التي تحتفل بها الدولة الفاطمية ، ففي يوم عاشوراء وهو العاشر من محرم ويشكل عند الفاطميين يوم حزن لانه يصادف مقتل الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه . كان يجري احتفال رسمي يرأسه قاضي القضاة ، حيث يركب ومعه الشهود بعد أن يلبسوا لباس الحزن (الحداد) تعبيراً عن حزنهم ، ثم يسيروا الى المشهد الحسيني في مدينة القاهرة ، فيقرأون القرآن ، ثم يستدعون الى القصر عند الخليفة ، فيدخل للقاضي ويجلس بجانب صاحب الباب والقراء يقرأون القرآن ثم يقدمون الطعام ، وكانوا يسمونه سباط الحزن (1) ، فياكل القاضي والناس ثم ينصرفون (2) .

كما يشترك القاضي في الاحتفال بعيد الغدير وهو غدير خم (3) الذي يصادف يوم 18 ذي الحجة ، وكان من أشهر الأعياد الشيعية الفاطمية (4) ، فالقاضي أبو الحجاج يوسف بن أيوب المغربي شارك في الاحتفال بعيد الغدير سنة 516هـ / 1122م ، فصلى صلاة العيد بالناس (1) .

- 
- (1) سباط الحزن : وهو اطعمة تقدم يوم عاشوراء ، ويفرش في اماكن مختلفة ، تشمل على العدى والمخللات والاحسان والالسان والاعسال والنحل والخز وغر ذلك ، انظر ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 224 ، المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج2 ، 331 ، ابو المحاسن بن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج5 ، 153
- (2) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 223 - 224 ، المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج2 ، 330 ، 331 ، ابو المحاسن بن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج5 ، 152 - 153 ، حسن خضيري احمد ، علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب (362-567هـ / 973-1171م) ، مكتبة مديولي ، القاهرة ، ط1 ، ( - 199م) ، ص 274 ، ويشير له فيما بعد حسن خضيري ، علاقات الفاطميين ، عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج2 ، 129 .
- (3) غدير خم : وخم مكان بين مكة والمدينة ، فيقال انه لما رجع الرسول صلى الله عليه وسلم من حجة الوداع وقف في هذا المكان وخطب خطبته المشهورة ، فقال " علي مني بمنزلة هارون من موسى ، اللهم والي من والاه ، وعادي من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله " ، وللشيعية تعلق كبير به ، انظر المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج2 ، 254 - 255 ، الطهشوري ، تاريخ مصر والنبيل ، مخ ، ورقة 63 ، لأنه دعمة هامة من دعائم دعوتهم التي تؤكد لحقية علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الخلافة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وبالتالي احقية الحلفاء الفاطميين ، انظر عبد المنعم سلطان ، المجتمع المصري ، 157 .
- (4) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 188-189 ، المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج2 ، 255 - 257 ، ليمن سيد ، الدولة الفاطمية ، 368 .
- (5) المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج2 ، 257 - 258 .

واشترك القاضي في الاحتفال بعيد النصر (1) ، حيث كان يصعد على كرسي الدعوة ليلقي خطبة امام الخليفة ، فيخرج من كمة كراسية مسطحة تتضمن فصولاً كالفرج بعد الشدة بنظم مليح ، يذكر كل من اصابه من الاتبياء والصالحين والملوك شدة وفرج الله عنه ، حتى يصل الى الحافظ لدين الله ، ثم ينزل عن المنبر ويتوجه الى الخليفة ليقدم له التحية ، ويكون القاضي قد لبس لجل ما عنده ، اذ كان يحمل الى القاضي قبل خطابته بدلة مميزة يرتديها اثناء الخطابة ، ثم يرسل اليه 50 ديناراً (2).

### 7.3.5 المشاركة في الاحتفالات القومية والأسرية

لقد كان على قاضي القضاة ان يشارك الخليفة الفاطمي في موكب موسم فتح الخليج (3) الذي كان يتميز فيه القاضي بتشريف خاص (4) فبعد ان يسير موكب الخليفة لفتح الخليج على الترتيب في ركوب اول العام ، ياتي الى جامع ابن طولون ، فيكون قاضي القضاة واعيان الشهود جلوساً بباب الجامع ، فيقف لهم الخليفة وقفة لطيفة فيسلم على القاضي ، فيتقدم القاضي ويقبل رجله التي من جانبه ، ويأتي الشهود امام وجه فرس الخليفة ، ثم يسير الموكب حتى ياتي ساحل الخليج ، ثم يجلس الخليفة بمكان معد له في المنطرة ، ويجلس قاضي القضاة والشهود في الخيمة الديقية البيضاء ثم تأتي المائدة من القصر فتوضع في خيمة فيحمل منها الى الوزير ثلاث صواني من صواني التماثيل ، ثم يحمل أيضاً لقاضي القضاة والشهود صواني من الطعام الخاص الذي لا يكون فيه تماثيل توقيراً للشرع

(1) بدأ الفاطميون الاحتفال بهذا العيد في خلافة الحافظ لدين الله الذي يصادف في 16 محرم ، وهو ذكرى خلاص الخليفة الحافظ من السجن الذي اعتقله فيه الوزير ابو علي احمد بن الاصل بن بدر الجمالي ، وكان يفعل فيه ما يفعل في الاعياد من الخطبة والصلاة والزينة ، انظر المقرري ، الخطط المقرزية ، ج2 ، 437 ، ج4 ، 336-337 .

(2) المقرري ، الخطط المقرزية ، ج2 ، 257 ، عبد المنعم سلطان ، المجتمع المصري ، 161 .

(3) فتح الخليج : والمراد به رفع السد الواقع عند فم الخليج يوم وفاة النيل في كل عام ، وهو مناسبة كبيرة في مصر ، انظر المقرري ، الخطط المقرزية ، ج2 ، ص 401 .

(4) عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج2 ، 108 .

السلام<sup>(1)</sup> اعترافاً بمركزه الديني الرفيع وباعتباره حامى الشريعة الاسلامية<sup>(2)</sup> .

### 9.3.5 عمل الولائم الخاصة

لم تقتصر مشاركة قاضي القضاة في الدولة الفاطمية على حضوره الاحتفالات والاعياد والولائم فقط ، بل كان في بعض الاحيان هو من يقوم بعمل الولائم بنفسه ويدعو اليها من يشاء من كبار رجال الدولة ، فكان القاضي محمد بن هبة الله بن ميسر القيصراني يعمل الولائم الخاصة ، فيذكر المقرئزي<sup>(3)</sup> بانه كان كريماً جواداً سخياً ذا نعمة وهمة ، وكان يعمل الاطعمة والحلوى فهو الذي اخرج الفستق الملبس بالذهب بدل الحلوى ، وهو من عمل فطير كعك وزير الدولة الإخشيدية ، فيقال ان أبي بكر الماذرائي وزير الدولة الإخشيدية عمل كعكا سماه ((افطن له ))وعمل منه يوماً في صحن ، وجعل عوضاً عن حشوه بالسكَّر دنانير ، فلما حضر الناس في يوم عيد واكلوا من طعامه أشار بعض الخدام لشخص بقوله (( افطن له )) لياكل من الكعك المذكور ، فلما بلغ ذلك ابن ميسر القيصراني ، عمل نظيره صحناً فيه فستق ملبس بحلوى ، وجعل عوض قلب الفستق ذهباً ، فاكل منه الحاضرون ، واخذوا ما فيه من ذهب .

---

(1) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 209 ، ابن ميسر ، المنتقى ، 88-91 ، القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، 573 ، المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج2 ، 251 ، ابن سيد ، الدولة الفاطمية ، 402 ، خضر عطا الله ، الحياة الفكرية في مصر ، 137 .

(2) ابراهيم ايوب ، التاريخ الفاطمي الاجتماعي ، 130 .

(3) المقرئزي ، انصاف الحنفا ، ج2 ، 245 ، المعنى الكبير ، ج7 ، 400-401 ، وانظر ابن حجر ، رفع الاصر ، 427 .

## الفصل السادس

### امتيازات القضاة

#### 1.6 ملابس القضاة

يعتبر اللباس من أهم الخصائص المميزة للشخصية و مكانتها ، فهناك لباس للخلفاء و الأمراء و الوزراء ، والطبقات العليا في المجتمع ، وهناك لباس خاص للعلماء وللقضاة<sup>(1)</sup> وغيرهم وهناك لباس لعامة الناس .

وقد اهتم الفاطميون بالمظاهر كثيراً ، ومنها الملابس<sup>(2)</sup>، فكان للقضاة في مصر في العصر الفاطمي لباس خاص بهم يميزهم على غيرهم من أرباب الوظائف في الدولة ، فكانت ملابسهم تتناسب مع الوظيفة التي يقومون بها ، بحيث تُضفي على أصحابها شيئاً من الهيبة والوقار وتميزهم عن غيرهم<sup>(3)</sup>.

وبل دخل الفاطميون إلى مصر ، كان القضاة فيها في العصر الإخشيدي يرتدون السواد فكان القضاة حين يتقلدوا منصب القضاء يلبسون عمامة سوداء وطيلساناً اسوداً ، وهو شعار العباسيين<sup>(4)</sup> ، إذ أنها تتبع لسلطة الخلافة العباسية التي اتخذت السواد شعاراً لها<sup>(5)</sup>.

(1) أول من جعل للقضاة لباساً خاصاً خلف هيئة اللباس هو أبو يوسف ، صاحب كتاب الخراج المتوفى سنة 182هـ ببغداد، فهو من ميز العلماء والقضاة بزي خاص واحاطهم بكثير من مظاهر الاجلال في عيون الناس ، انظر صبحي الصالح،النظم الإسلامية، 323 ، محمود مصطفى،اعجام الاعلام، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1403هـ / 1983م ، 59 ، ويشير له فيما بعد محمود مصطفى ، اعجام الاعلام .

(2) وقد جعلوا اليها خزائن الكسوة ، انظر المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج2 ، 292 - 298 ، حتى ان عيد لفطر عند الفاطميين سموه عيد الحال لان الحال فيه تعم الخاصة والعامة ، انظر المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج2 ، 368 .

(3) محاسنة ، القضاء في مصر ، 166 .

(4) الكندي ، الولاة والقضاة ، 492 ، 493 ، 552، 575، 565 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 188-189 ، 289 . 330 ، 332 ، 349 ، المقرئزي ، المفتى الكبير ، ج3 ، 642 .

(5) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج1 ، 487 ، و أول ما لبس بنو العباس المواد بعد أن قتل مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية ، ابراهيم بن محمد الإمام أول قائم من بني العباس بطلب الخلافة حزناً عليه فاستمر ذلك بينهم ، انظر القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج1 ، 487 ، وللمزيد عن لباسهم السواد انظر احمد فؤاد سيد ، تاريخ مصر الإسلامية زمن سلاطين بني ايوب ، مكتبة مديبولي ، ط1 ، 2003م ، 49 .

ومنذ دخول جوهر الصقلي مصر سنة 358هـ/968م الذي عمل على إرساء قواعد الحكم الفاطمي في مصر ، حيث أمر بمنع الناس من لبس السواد شعار العباسيين (1) ، وقد اتخذ الفاطميون اللون الأبيض شعاراً لدولتهم (2)، وألغوا اللون الأسود من المظاهر الرسمية ، وأمر جوهر الصقلي أن يلبس الخطباء اللون الأبيض إعلاناً عن قيام الدولة الفاطمية (3).

وبقي الخلفاء الفاطميون يلبسون البياض (4) ، ولا يعني ذلك أنهم لم يرتدوا اللون الأسود ، فالخليفة الظاهر لأعزاز دين الله كان يرتدي في بعض الأحيان اللون الأسود (5) ، وكان الخليفة الحافظ لدين الله يرتدي عمامة خضراء وثوباً أخضراً (6) .

واشتملت ملابس القضاة في الدولة الفاطمية على الطيلسان المقور والثياب البيضاء والقمصان ودراعة قصيرة مشقوقة من الإمام على الصدر كملابس البدن ، والعمامة وكانت لباس الرأس (7).

وكانت العمامة (8) أهم ما يميز لباس القضاة ، فكانت عمامة القاضي في العصر الفاطمي كبيرة الحجم زيادة في تكريم القاضي وتمييزه على سائر أرباب

(1) ستانلي ، لين بول ، سيرة القاهرة ، ترجمة حسن إبراهيم حسن ، وآخرون ، مكتبة النهضة ، 1950م ، ص 199 ، ويشير له فيما بعد ، ستانلي ، سيرة القاهرة ، حسن خضيري ، علاقات الفاطميين ، ص 29.

(2) المناري ، الوزارة والوزراء ، 59

(3) ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج 1 ، 195 ، عبد المنعم سلطان ، المجتمع المصري ، 274-275 .

(4) أنظر ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 170-171 ، 172 ، المقرئ ، تعامل الحنفا ، ج 2 ، 29 .

(5) أنظر المقرئ ، تعامل الحنفا ، ج 2 ، 12 .

(6) ابن ميسر ، المنتقى ، 133 .

(7) قسم الزمان ، حمزة بن علي ، ( ت 433هـ / 1041 م ) ، للرسالة المنفذة إلى القاضي ، مخطوط في

مكتبة تشنبريشي ، دبلن - أيرلندا مع مجموعة من رسائل تحت رقم 3373 ، مخ ، نسخة مصورة

لدى د. محمد محاسنة ، ورقة ، 562 ، ويشير له فيما بعد قائم الزمان ، للرسالة المنفذة إلى القاضي ،

ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 107 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 621 .

(8) العمامة : وهي لباس للرأس عند الرجال لدى جميع الطبقات ، ولكن بتغير شكلها ولونها ونوعيتها عند كل

طبقة ، فللخليفة عمامة ، وللقضاة عمامة ... الخ ، أنظر غيثان بن علي بن جريس ، بحوث في التاريخ

والحضارة الإسلامية ، ج 1 ، تقديم سعيد عبد الفتاح عاشور ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،

1413هـ/1993م ، 203-204 ، ويشير له فيما بعد غيثان بن علي ، بحوث في التاريخ والحضارة .

## العمائم في الدولة <sup>(1)</sup>.

وكانت عمامة القاضي مذهبية ، فكان الخلفاء الفاطميون يخلعون على قضائهم بالعمائم المذهبية <sup>(2)</sup>، فيذكر المقرئ في أن الحاكم بأمر الله خلع على قاضي قضائه الحسين بن علي بن النعمان في سنة 389هـ/999م بعمامة مذهبية <sup>(3)</sup>، وخلع بعمامة مذهبية على مالك بن سعيد الفارقي سنة 398هـ/1007م <sup>(4)</sup>، وعلى احمد بن أبي العوام بعمامة شرب كبيرة مذهبية <sup>(5)</sup>.

وكان لهذه العمامة ذوابة مرخاة في آخرها <sup>(6)</sup>، إذ أصبحت طريقة لف العمامة تتفق مع المنصب الجديد ، فسُمح للقضاة بترك ذوابة عمانهم مرخاة على الظهر <sup>(7)</sup> .

وكانت العمامة رمزاً لهيبة ووقار القاضي ، وكان التصريح بلبس عمامة على غرار عمامة القاضي يعد تشريفاً كبيراً للشخص المسموح له بذلك ، فيذكر المسبحي <sup>(8)</sup> والمقرئ <sup>(9)</sup> في أحداث سنة 415هـ/1024م انه عندما تولى بقي

(1) بعد المنعم سلطان ، الاسواق في العصر الفاطمي ، 77 ، وارباب العمائم : هم الفقهاء والقضاة والدعاة والاشراف الطالبين ، المحتسب وصاحب بيت المال وقراء القرآن الكريم ، انظر ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 107 - 119 .

(2) ويذكر ناصر خسرو ان الفاطميين كانوا ينسجون في لسيوط عمائم من صوف الخراف لا مثيل لها في العالم ، (( وقد رأيت في لسيوط فوطاً من صوف الغنم لم أر مثلاً ... وهي من الدقة بحيث تحسبها حريراً )) انظر ناصر خسرو ، سفر نامه ، 131 ، وكانت دمياط والقيوم وتيس من اهم مراكز النسيج وكانت تصنع بها العمائم الشرب الملونة ، وكانت العمائم الشرب المذهبية تعمل بها ، وقد تلغ العمامة من الذهب خمسمائة دينار سوى الحرير والفضة ، انظر النقر ، محمد عبد الحافظ ، التجارة الداخلية والخارجية للمسلمين في العصر الوسيط ، ط1 ، المشرق - الاردن ، 1423هـ / 2002م ، 74 ، ويشير له فيما بعد النقر ، التجارة الداخلية .

(3) المقرئ ، المقفى الكبير ، ج3 ، 621 ، اتماظ الحنفا ، ج1 ، 337 ، وانظر ابن حجر ، رفع الاصر ، 140 .

(4) المقرئ ، اتماظ الحنفا ، ج1 ، 368 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 316 .

(5) المقرئ ، المقفى الكبير ، ج1 ، 604 ، اتماظ الحنفا ، ج1 ، 393 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 72 .

(6) عبد المنعم سلطان ، الاسواق في العصر الفاطمي ، 77 ، المجتمع المصري ، 281 ، مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، 215 .

(7) عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج1 ، 90 ، ج2 ، 60 .

(8) المسبحي ، اخبار مصر ، 47 .

(9) المقرئ ، اتماظ الحنفا ، ج2 ، 23 .

الخادم الأسود<sup>(1)</sup> الشرطتين ، كان من بين خلعه (( عمامة قاضي مذهبة )) .  
 الطيلسان : ولكي يتميز القضاة أيضاً عن أرباب العمائم ، كان القضاة  
 ينفردون بلبس قطعة من القماش تعرف باسم الطيلسان<sup>(2)</sup> ، وكان قاضي القضاة  
 يتميز عن غيره من رجال الدولة بلبسه الطيلسان المقور<sup>(3)</sup> ، أي الصلب<sup>(4)</sup> ،  
 والطيلسان المقور هو الزي الرسمي لقاضي القضاة في الدولة الفاطمية<sup>(5)</sup> .  
 وعندما استولى وزراء السيف في الدولة الفاطمية على وظيفة قاضي  
 القضاة ، أصبح يمثل أعلى منصب دنيوي وديني ، وكان لابد له أن يتزيا بزي  
 قاضي القضاة وهو الطيلسان المقور ، إشارة إلى استيلائه على منصب القضاء .  
 وعندما استولى بدر الجمالي الأرمني أمير الجيوش في سنة 467هـ /  
 1074م على الوزارة خلع عليه المستنصر بالله خلع الوزارة ، وأضاف عليها أهم ما  
 يميز لباس قاضي القضاة (( فزاد له في الحنك مع الذوابة المرخاة<sup>(6)</sup> ) والطيلسان  
 المقور)) فصار بهذه الإشارة مسيطراً على منصب قاضي القضاة<sup>(7)</sup> .

(1) بقي الخادم الأسود : تولى الشرطتين السفلى والعلوى في سنة 415هـ / 1024م في خلافة الطاهر فخلع عليه عملة قاضي مذهبة وميف ، انظر المسحبي ، أخبار مصر ، 47 ، المقرزي ،  
 تماثيل الحنفا ، ج 2 ، 23 .

(2) الطيلسان : ومعناه رداء أو طرحة ، وهو عبارة عن لباس ، يلبس على الكتف مثل الطرحة ، وغالباً ما  
 يكون خالياً من التفاصيل والخيطة ، انظر عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج 2 ، هامش 60 ، وليس له  
 اكمام أو جيوب ، ويوضع فوق الكتف أو الرأس ، ويتدلى على الجانبين ، ويذكر العسكري في كتابه  
 الأوائل أن أول من لبس الطيلسان في الإسلام من العرب هو عبد الله بن عامر بن كريز أو جبير بن مطعم  
 ، والطيلسان ألوان مختلفة ، انظر غوشان بن علي ، بحوث في تاريخ الحضارة الإسلامية ، ج 1 ، 209 .

(3) المقور : وقوره قطع من وسطه خرقاً مستديرة ، والتوراة ما قور من الثوب وغيره ، وكل شيء قطع  
 من وسطه خرقاً مستديراً فقد قورته ، انظر ابن منظور ، لسان العرب ، م 11 ، 343 - 344 .

(4) الامين عوض الله ، للحياة الاجتماعية ، 104 ، عبد المنعم ماجد ، ظهور خلافة الفاطميين ، 406 ، نظم  
 الفاطميين ، ج 2 ، 11 .

(5) الذوابة : منبت للناسية من الرأس ، انظر ابن منظور ، لسان العرب ، م 5 ، 15 .

(6) المقرزي ، المقنى الكبير ، ج 2 ، 397 ، الخطط المقرزية ، ج 2 ، 346 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 92  
 ، المناوي ، الوزارة والوزراء ، 59 .

(7) للصيرفي ، الإشارة إلى من نال الوزارة ، 96 ابن الطوير ، نزهة المقتنين ، 121 ، ابن ميمر ، المنقنى ،  
 40 ، المقرزي ، تماثيل الحنفا ، ج 2 ، 137 ، 150 ، الخطط ، ج 2 ، 347 ، 346 ، 242 ، المقنى الكبير ، ج 2 ، 397 .

وكان لباس الطيلسان المقور لغير القضاة يعد تشريفاً كبيراً للشخص المسموح له بذلك ، فيذكر المقرئ أن ابن أبي الرداد متولي الإشراف على المقياس في سنة 517هـ/1123م في خلافة الأمر بأحكام الله كان يكرم بخلع القضاة فكان الخليفة يخلع عليه (( فيشرف في الخلعة بالطيلسان المقور ))<sup>(1)</sup> ، أي زي القضاة.

وقد ورد في المصادر إشارات إلى الثياب التي كان يلبسها القضاة الفاطميون ، وأهمها ما ورد في رسالة فائز الزمان إلى القاضي أبي عبد الله أحمد بن أبي العوام فيقول (( وتلبس دنية طويلة سوداء بشقائق صفر طوال مدلاة على صدرك وتلبس دراعة بلا جيب ، بل تكون مشقوقة الصدر وتكون مرقعة بالأحمر والأصفر والأديم الأسود اللطافي ))<sup>(2)</sup> .

أما ألوان ملابسه فتراوحت بين الأبيض والأسود والأخضر أو اللون المذهب ، على أنه استقر في آخر الأمر على اللون الأخضر ، بعد أن اتخذ الفاطميون هذا اللون شعاراً لهم ، فكانت العمامة وملابس البدن باللون الأسود ومزينة بقطع من القماش باللونين الأحمر والأصفر<sup>(3)</sup> .

وكانت تنسج ملابسه بلحمة من الذهب أو الفضة أو الخطوط المتعددة الألوان وذلك تمجيداً للقاضي<sup>(4)</sup> ، فكان القاضي حسين بن علي بن النعمان يرتدي ثياباً بيضاء ورداءً محشياً مذهباً<sup>(5)</sup> ، وكان مالك بن سعيد الفارقي يرتدي قميصاً مصمتاً وغلالة مذهب وطيلساناً مذهباً<sup>(6)</sup> ، وارتدى القاضي أبو العباس أحمد بن أبي العوام غلالة وقميصاً ديبقياً معلماً مذهباً وثوباً مصمتاً وطيلساناً مذهباً<sup>(7)</sup> .

(1) التلقيني ، صبح الاعشى ، ج3 ، 591 ، المقرئ ، الخطوط المقرئية ، ج2 ، 412-413 .

(2) قلم الزمان ، الرسالة المنفذة إلى القاضي ، مخ ، 562 .

(3) قلم الزمان ، الرسالة المنفذة إلى القاضي ، مخ ، 562 ، محاسنة ، القضاء في مصر ، 166 .

(4) مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، 215 ، عبد المنعم سلطان ، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي ، دار الثقافة العلمية ، 1999م ، ص 299 ، ويشير له فيما بعد عبد المنعم سلطان ، الحياة الاجتماعية .

(5) الكندي ، الولاة والقضاة ، 596 ، المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج1 ، 337 ، المقفى الكبير ، ج3 ، 621 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 140 ، 141 .

(6) الكندي ، الولاة والقضاة ، 604 ، المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج1 ، 368 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، ص 316 .

(7) المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج1 ، 393 ، المقفى الكبير ، ج1 ، 604 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 72 .

وكانت ملابس القضاة في أكثر الأحيان من الخلع التي يخلعها عليه الخليفة ، ولها مواصفات خاصة ، فكان لها نظام خاص عند الفاطميين ، ولم يكن لباس القاضي هذا ثابت بشكل دائم ، فقد يتغير حسب المناسبات التي يشارك فيها القاضي ، فما يلبسه في مناسبة الأفراح غير ما يلبسه في مناسبات الأحزان ، فكان على القضاة إذا شاركوا في الاحتفال بيوم عاشوراء أن يغبروا زيهم ويلبسوا قماس الحزن<sup>(1)</sup> ، أو ما يلبسه للخطابة في الأعياد والاحتفالات ، فكان يخلع على القاضي قبل خطبته في عيد النصر بدلة مميزة يلبسها للخطابة<sup>(2)</sup> وحضور الأعياد .

وقد أهتم الخلفاء الفاطميون بهذا اللباس الخاص بالقضاة اهتماماً كبيراً ، لأنه يضفي على القضاة الهيبة والاحترام والوقار أمام الناس ، فالخليفة الحافظ لدين الله عزل قاضي قضائه هبة الله بن عبد الله الأنصاري ( ابن الأزرق ) سنة 543 هـ / 1139م بسبب خروجه ماشياً بغير عمامة وثيابه ممزقة<sup>(3)</sup> أمام الناس ، فعظم عليه ما فعل ، فصرفه عن القضاء وأغرمه مائتي دينار<sup>(4)</sup> ، وذلك حفاظاً على هيبة وكرامة قاضي القضاة .

## 2.6 رواتب القضاة

يجوز للقاضي أخذ الراتب من الدولة ، ورخص ذلك شريح وابن سيرين والشافعي ، وأكثر أهل العلم ، فقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بعث معاذ بن جبل إلى اليمن قاضياً وقد فرض له على ذلك رزقاً<sup>(5)</sup> ، وعندما تولى

- 
- (1) المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج2 ، ص330 ، أبو المحاسن ، النجوم الزاهرة ، ج5 ، 153 .  
(2) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 35 ، المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج2 ، 257 ، أبو المحاسن بن نغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج5 ، 139 ، عبد المنعم سلطان ، المجتمع المصري ، 161 .  
(3) وذلك بسبب مشاجرة وقعت بينه وبين متولي دار العلم أبو الحسن علي بن اسماعيل ، ولمزيد عن القصة ، انظر ابن ميسر ، المنتقى ، 132 ، ابن ظافر الأزدي ، أخبار الدولة المنقطعة ، ج1 ، 248 ، المقرئ ، تعاضد الحنفا ، ج2 ، 251-252 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 458 .  
(4) ابن ميسر ، المنتقى ، 132 ، ابن ظافر الأزدي ، أخبار الدولة المنقطعة ، ج1 ، 248 ، النويري ، نهاية العرب ، ج28 ، 310 ، المقرئ ، تعاضد الحنفا ، ج2 ، 251-252 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 458 .  
(5) الجمل ، إبراهيم محمد إبراهيم ، فقه المسلم على المذاهب الأربعة ، ط1 ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، 1412هـ / 1992م ، ج1 ، 389 ، وسبيل له فيما بعد ، للجمل ، فقه المسلم .

عمر بن الخطاب رضي الله عنه الخلافة عمل على تنظيم القضاء ، وفرض للقضاء رزقاً وأوسع عليهم ، ليتعففوا عن مد يدهم لأموال الناس <sup>(1)</sup> وفرض رزقاً لعبد الله ابن مسعود كل يوم عندما ولاه قضاء الكوفة <sup>(2)</sup> وأرسل كتاباً إلى أبي عبيدة ومعاذ ابن جبل حين بعثهما إلى الشام أن يستعملوا رجالاً على القضاء وأن يوسعوا عليهم أرزاقهم <sup>(3)</sup> .

وكانت رواتب القضاء في مصر في العصر الفاطمي ، تُصرف لهم من ديوان الرواتب <sup>(4)</sup> ، الذي كان يعمل على توزيع الرواتب للموظفين في الدولة الفاطمية من الوزير صاحب أعلى منصب في الدولة إلى القاضي وداعي الدعاة والخطباء وغيرهم <sup>(5)</sup> .

وكان القاضي في العصر الفاطمي يحصل على مرتب كبير ، ويتضح ذلك من خلال ثروة القضاء فيها ، فيذكر المقرئ محمد بن النعمان عندما زوج ابنه عبد العزيز بابنة الحسين بن جوهر الصقلي أطعم الناس 3 أيام وزفت إليه ومعها عشرون قبة (( ولم ير بمصر عرس مثله )) <sup>(6)</sup> ، وكان صداقها

(1) ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد ( ت 620هـ / 1223م ) ، المغني ، 15 جزء ، فتح عبد الله بن عبد المحسن التركي ، عبد الفلاح محمد الطو ، دار مجر ، القاهرة ، ط 2 ، 1412هـ / 1992م ، ج 14 ، ص 9 ، ويشير له فيما بعد ابن قدامة ، المغني ، الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج 1 ، ص 455 .

(2) أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم ( ت 182هـ / 798م ) ، الخراج ، دار المعرفة ، بيروت ، د.ط ، 1347 هـ ، ص 36 ، ويشير له فيما بعد أبو يوسف ، الخراج .

(3) الطرطوشي ، أبو بكر محمد بن الوليد ( ت 520هـ / 1126م ) ، سراج الملوك ، دار صادر ، بيروت ، 1416هـ / 1995م ، ص 313 ، ويشير له فيما بعد الطرطوشي ، سراج الملوك ، الزعبي ، محمد السعود ، القضاء والقضاء ، دار حسان للطباعة والنشر ، ط 1 ، 1412هـ / 1992م ، ص 245 ، ويشير له فيما بعد الزعبي ، القضاء والقضاء .

(4) ديوان الرواتب : هو أحد الدواوين في الدولة الفاطمية في مصر ، ويشتمل على أسماء كل مرتزق في الدولة ، وجاريه من الراتب ، وفيه كاتب أصيل بطراحة وعشرة أنفس ، وهو يعمل على تسجيل مباشرة من استجد ، وتسجيل من يموت ليوجب استحقاقه ، وهو على ثمانية عروض من الوظائف ، انظر ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 83 .

(5) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 83-84 ، عارف نامر ، العزيز ، 59 .

(6) المقرئ محمد بن النعمان ، 348 ، ج 7 ، 348 .

(مهرها) ثلاثة آلاف دينار<sup>(1)</sup> ، كما كان محمد بن النعمان كثير الاستعمال للطبيب والبخور في مجلسه وإن أعطى مالا أعطى كثيراً وإفراً<sup>(2)</sup> .

ولكن امتدت يد القاضي محمد بن النعمان إلى أموال اليتامى المودعة عنده ، وترك عليه ديناً للأيتام 20 ألف دينار وقيل 36 ألف دينار<sup>(3)</sup> ، فأمر الحاكم بأمر الله الحسين بن علي بن النعمان ببيع ما خلفه وتركه ، فحصل منه 7 آلاف دينار ، وجمع مع المال الذي حصل عليه من الشهود والأمناء فبلغ المجموع 11 ألف دينار<sup>(4)</sup> ، في حين يذكر المقرئ في اتعاظ الحنفا<sup>(5)</sup> عن حجم المبلغ الذي اجتمع من البيع ومن الأمناء والشهود بلغ 18 ألف دينار .

وبسبب هذه الحادثة وحفاظاً على هيبة القاضي وسمعته ، عمل الحاكم بأمر الله على زيادة الرواتب وإقطاعات قاضي القضاة ، وأراد بذلك أن يحول بين أطماع القضاة وبين أخذ الأموال من الناس بغير حق<sup>(6)</sup> ، أي ليمنعهم من الرشوة .

فأمر الحاكم بأمر الله أن يضعف لقاضي قضائته الحسين بن علي رزقه وصلاته وإقطاعاته عما كان لعمه محمد بن النعمان ، وشرط عليه العفة وأن لا يتعرض لشيء من أموال الرعية لدرهم فما فوق<sup>(7)</sup> وقال له : قد أرحمت عليك ، فلا توجد لي سبيلاً إليك بتعرضك لدرهم من أموال المسلمين ، فقد أغنيك عنها<sup>(8)</sup> ،

(1) ابن حجر ، رفع الاصر ، 423 .

(2) المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، 337 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 425 .

(3) المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، 336 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 425 .

(4) المقرئ ، المتقى الكبير ، ج 3 ، 622 .

(5) المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، 336 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 425 .

(6) ناصر خسرو ، سفر نامه ، 125 ، ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، المقدمة ، 69 ، المقرئ ، اتعاظ الحنفا ،

ج 1 ، 337 ، دم متر ، الحضارة الاسلامية ، ج 1 ، 294 .

(7) الكندي ، الولاية والقضاء ، 597 ، ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، المقدمة ، 69 ، ابن سعيد ، النجوم الزاهرة

في حلى حضرة القاهرة ، 71 ، المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، 337 ، المتقى الكبير ، ج 3 ، 621 ، دم

متر ، الحضارة الاسلامية ، ج 1 ، 294 ، سبده الدولة الفاطمية ، 218 .

(8) المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، 338 ، المتقى الكبير ، ج 3 ، 621 .

خاصة وأن القاضي الحسين كان قبل توليه القضاء فقيراً ضعيف الحال (1) ، وكذلك بسبب الصلاحيات التي كان يشرف عليها من الأمور المالية كدار الضرب وعبار الذهب والفضة ، وأموال اليتامى (2) .

ولكن القاضي حسين بن علي مد يده إلى أموال الناس ، فرفع رجل إلى الحاكم بأمر الله أن أباه ترك له 20 ألف دينار في ديوان القضاء ، وأخبره القاضي حسين أن ماله نجز ، فأحضر الحاكم حسين وسأله عن الخبر ، فأجابه كما أجاب الرجل من قبل ، فأمر الحاكم بقتله (3) .

وكان مالك بن سعيد الفارقي كريماً كثير العطاء والتصدق على الفقراء والمحتاجين فيأتون إليه من كل مكان رغبة بالحصول على المال ، حتى أن أصحاب الأخسبار في الدولة الفاطمية استغلوا هذا الكرم (4) وقد كان يتصدق بالرباعيات السذهب (5) وكان قد أعطى امرأة مبلغ عشرين ديناراً (6) وأعطى رجلاً فقيراً آخر عشرين ديناراً وقال له : تعال في مثل هذا الشهر ولك مثلهما (7) ، ويذكر ابن حجر أن دخل قاضي القضاة عبد الحاكم بن سعيد الفارقي بلغ في السنة عشرين ألفاً 20 ألف دينار (8) .

وفي سنة 441هـ / 1049م استتاب قاضي القضاة أبو محمد الحسن اليازوري ابنه في القضاء ، وكان ابنه يتمتع بثروة عظيمة ، فقد عاش حياة ترف وبذخ ، فعندما أراد الخروج إلى الشام في سنة 448هـ / 1056م أخذ معه أحواضاً من الخشب وفيها الطين المزروع فيه سائر البقول برسم مائدته كل يوم ، والآلات

(1) المقرئ ، المقفى الكبير ، ج3 ، 621 .

(2) المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج1 ، 338 ، المقفى الكبير ، ج3 ، 621 ، القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج10 ، ص392 - 393 ، وانظر صلاحيات القضاة .

(3) ابن سعيد ، النجوم الزاهرة ، 71 ، المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج1 ، 361 ، المقفى الكبير ، ج3 ، 63 .

(4) الكندي ، الولاء والقضاة ، 605 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 318 .

(5) ابن حجر ، رفع الاصر ، 318 .

(6) ابن حجر ، رفع الاصر ، 319 .

(7) الكندي ، الولاء والقضاة ، 605 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 318 .

(8) ابن حجر ، رفع الاصر ، 208 ، وانظر ابن الطوير ، نزعة المقتنين ، المقدمة ، 70 .

والأمتعة ما يجلب وصفه (1) .

ومما يدل على عظم ثروة القاضي أيضاً ما يذكره المقرئ عن محمد بن هبة الله بن ميسر القيسراني بأنه كان (( كريماً جواداً سخياً ، وكان له نعمه وهمة، وكان يعمل الأطعمة والسماطات المختلفة والحلوى الكثيرة .... )) (2)، وقد أمر ابن ميسر بعمل حلوة وجعل فيها عوضاً عن الفستق ذهباً ، فأمر بسبك قطع ذهب بحجم الفستق ، فلبس بدلاً منه بالسكر ، وأكل منه الحاضرون، وأخذوا مافيه من ذهب (3) .

وأهتم الخلفاء الفاطميون بمنح قضاتهم إقطاعات ومنح زيادة على رواتبهم، فالخليفة الحاكم بأمر الله أقطع قاضيه محمد بن النعمان دار راشد العزيزي في مدينة القاهرة (4)، وأقطع الحاكم القاضي حسين بن علي عدة دور منها دار بالقاهرة قريبة من الخليج (5) .

ولما تولى مالك بن سعيد الفارقي وظيفة القضاء تزايدت إقطاعاته من الدور المفروشة بأحسن الأثاث والأمتعة والضياع العديدة الواسعة (6) ، فأقطعته الحاكم في رجب سنة 399هـ / 1008 م ناحية برنشت (7) وأقطعته داراً عظيمة بجميع ما فيها مخصصة ، فوجد فيها مالك الكثير من الأمتعة وغيرها (8) ، وكانت هذه الإقطاعات كما يبدو تدر دخلاً كبيراً على مالك بن سعيد ويظهر ذلك من خلال موقف الحاكم بأمر الله مع أبي الفرج بن مالك بن سعيد بعد قتله والده الذي أمر بإقراره على إقطاعات والده ، ومبلغه في السنة 15 ألف دينار (9) .

(1) المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 78 ، المقفى الكبير ، ج 5 ، 550.

(2) المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 7 ، ص 400.

(3) ابن ميسر ، المنقى ، 127 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 7 ، 400-401 ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 245 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 428.

(4) المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 7 ، 350.

(5) المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 628 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 143.

(6) المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج 1 ، 392 .

(7) المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج 1 ، 372 ، ويرنشت : من اعمال الجيزة بمصر ، اتعاط الحنفا ، ج 1 ، هامش 37.

(8) ابن حجر ، رفع الاصر ، 318.

(9) ابن حجر ، رفع الاصر ، 321.

واقطع الحاكم أيضاً قاضي قضائه أبا العباس أحمد بن أبي العولم ناحية تلبانة (1) عدي وكتب له بذلك سجلاً (2)، زيادة على الراتب الذي كان يتقاضاه من الدولة .

ويذكر ناصر خسرو الذي زار مصر بين 439هـ/1047م \_ 444هـ/1052م أن مرتب قاضي القضاة في مصر سنة 440هـ/1048م بلغ ألفي دينار 2000 في الشهر ومرتب كل قاضٍ على قدر مرتبته ، ويفسر ذلك بأنه (( حتى لا يطمع القضاة في أموال الناس أو يظلمونهم )) (3) .

بينما يذكر ابن الطوير (4) والقلقشندي (5) والمقرئزي (6) أن المستقر لراتب قاضي القضاة مائة دينار وداعي الدعاة مائة دينار ، وصاحب المظالم والخطباء من 10-20 دينار في الشهر من واقع ما يسجل في ديوان الرواتب .

ولكن نجد هناك فارق كبير بين هذا الراتب وبين ما كان يتقاضاه القاضي إسماعيل بن سلامة الأنصاري سنة 534هـ/1139م الذي كان يتولى قبل توليه القضاء وظيفة داعي الدعاة ، وحين ولاه الحافظ لدين الله على القضاء ولى مكانه على الدعوة ابن المكرمي ، فسمع بذلك إسماعيل بن سلامة وكان يرغب في أن يتولى وظيفة القضاء مع بقائه على الدعوة ، فسعى أن يوفر لجهة الخليفة معلوم القضاء وهو في الشهر 40 ديناراً ومعلوم الدعوة وهو في الشهر 30 ديناراً ، فذلك سبعون 70 يحصل منها في السنة ثمانمائة وأربعون ديناراً 840 ، وأن يقتنع ويستقل براتب الدعوة وهو 30 دينار مع بقائه على الوظيفتين القضاء والدعوة ، فأجيب إلى ذلك، وهو أول من فعل ذلك ، ولم يباشر المكرمي مهام

(1) تلبانة : وهي ضيعة معروفة بمصر ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 74 ، تلبانة عدي او بلبانة عدي في ناحية المراتحية ، وواحدة في ناحية البحيرة ، انظر علي مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج 9 ، 40-41 ، ويذكر المقرئزي في المقفى الكبير بلبانة عدي ، ج 1 ، 605 .

(2) المقرئزي ، اتعاط الحنفا ، ج 1 ، 394 ، المقفى الكبير ، ج 1 ، 605 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 74 ، لكدي ، الولاة والقضاة ، 612 .

(3) ناصر خسرو ، سفر نامه ، 125 .

(4) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 84 .

(5) للقلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 3 ، 599 .

(6) المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج 2 ، 278 ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، ص 246 .

الدعوة إلا أياماً قليلة حتى صرف في 543هـ/ 1148م<sup>(1)</sup> .

وكان للخلفاء الفاطميون يقدمون للقضاة الهدايا في المواسم والأعياد والمناسبات الرسمية ، فكانت تأتيه فيها الأطواق والهدايا ، وتُخلع عليه الخلع المذهبة الفاتكة<sup>(2)</sup> ، ويرسل إليه في الأعياد ملابس ومبلغ من المال ، ففي عيد النصر أرسل إلى القاضي بعد إلقائه الخطبة 50 دينار<sup>(3)</sup> .

إضافة إلى ما كان يمنح إليه القضاة عند تقليدهم وظيفة قاضي القضاة من الخلع والملابس والنواب التي كان يحصل عليها<sup>(4)</sup> .

وهكذا يتبين مما تقدم أن القضاة في مصر في العصر الفاطمي عاشوا حياتهم عيشة طيبة وكريمة ، وحياة ترف وبذخ ، يقيموا الولائم ، ويتصدقوا على الفقراء ، لأن الدولة حافظت على توفير جميع الأمور التي تحقق لهم الكرامة والحياة الكريمة ، لأن وظيفتهم تمثل أهم الوظائف الدينية في الدولة ، وكذلك لكي يضمنوا عدم مد أيديهم إلى الرشوة وبالتالي نزاهة القضاء .

وكذلك أهتم الفاطميون بالقضاة وتأمين الحياة الكريمة لهم حتى بعد عزلهم من وظيفة القضاء ، فيذكر ابن حجر<sup>(1)</sup> أنه (( إذا عزل بسبب من الأسباب يقرر له ... مال ... في الشهر عشرة دنائير ، وما يكفيه وعياله من القمح في كل سنة )) ، فمثلاً بعد أن صرف قاضي القضاة مسلم بن علي أبو الفتح الرسعني في سنة 516هـ عن القضاء قدر له راتباً في كل شهر<sup>(2)</sup> .

### 3.6 ألقاب القضاة

(1) ابن ميسر، المنتقى، 132، ابن ظافر الأزدي، أخبار الدولة المنقطة، ج1، 248، النويري ، نهاية الأرب ، ج

28، 310، المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج2 ، 252 ، المقفى الكبير ، ج2، 90، ابن حجر ، رفع الأصغر ، 85.

(2) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 108 ، القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، 558، المقرئ ، اتعاظ الحنفا ،

ج2 ، 344 ، ابن حجر ، رفع الأصغر ، 486.

(3) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 35 ، المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج2، 257 - أبو المحسن ، النجوم

الزاهرة ، ج5 ، 239 ، عبد المنعم سلطان ، للمجتمع المصري ، 161.

(4) انظر خلع للقضاة في الفصل الثاني.

(5) ابن حجر ، رفع الأصغر ، 486.

(6) ابن حجر ، رفع الأصغر ، 435.

الألقاب من لقب ، واللقب، إسم غير مسمى به ، والجمع ألقاب<sup>(1)</sup> ، واللقب إسم أو صفة يسمى بها الشخص غير إسمه الأصيل ، قد يقصد بها مدح الشخص أو الإعلاء من شأنه ، وقد يقصد بها الذم أو التحقير ، فإن كانت للتحشيف فهي ترمز إلى مكانة أصحابها وعلو شأنهم ، وعند ذلك فإنهم يعتزون بها ويفخرون ويحبون أن ينادوا بها<sup>(2)</sup> .

ويذكر ابن حجر أن الألقاب تنقسم إلى أسماء وكنى وأنسب وإلى قبائل وبلدان ومواطن وصنائع وإلى صفات في الملقب<sup>(3)</sup> ، وكان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم يلقب أصحابه بألقاب كانت محبة إليهم ، وكانوا يعتزون ويفخرون بحمل هذه الألقاب ، فأبو بكر الصديق رضي الله عنه لقب بالصديق لأنه كان ينادى إلى تصديق رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(4)</sup> ، ولقب أيضاً بالعتيق لأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال عنه (( هذا عتيق نار جهنم ))<sup>(5)</sup> ، ولقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالفاروق لفرقه بين الحق والباطل<sup>(6)</sup> .

وأهتم الفاطميون بالألقاب اهتماماً كبيراً ، حتى أصبح إطلاق اللقب على الشخص يعني رفعة شأنه وإضفاء الهيبة والوقار عليه وإعطاء صفة التعظيم والتبجيل ، لذلك كان الفاطميون يطلقون الألقاب على الشخصيات التي كانت لها أهمية خاصة من رجال الدولة والموظفين ، حيث شمل الخلفاء والوزراء والأمراء

(1) محسنة، الألقاب، 281.

(2) أحمد الجدد ، القاب للصحابه ومصادرهما وقصصها وأهدافها ، دار الضياء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1985 ، 5، ويشار له فيما بعد ، الجدد ، القاب الصحابة .

(3) ابن حجر العسقلاني ، (ت 852هـ / 1448م ) ، نزهة الألباب في الألقاب ، تحقيق محمد زينهم محمد عزب ، دار الجيل ، بيروت ، 1991م ، 11 ، ويشار له فيما بعد ابن حجر ، نزهة الألباب في الألقاب .

(4) ابن سعد (ت 230 هـ / 844م) ، الطبقات الكبرى ، دار صادر ، بيروت ، ج3 ، 170-171 ، ويشار له فيما بعد ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ابن حجر ، نزهة الألباب في الألقاب ، 17 ، السيوطي (ت 911 هـ / 1505م) ، تاريخ الخلفاء ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، 1952م ، 27 ، ويشار له فيما بعد السيوطي ، تاريخ الخلفاء .

(5) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج3 ، 170 ، السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، 27 .

(6) القلقشندي ، أحمد بن علي (821هـ / 1419م) ، مآثر الإنافة في معالم الخلافة ، 3 أجزاء ، نج عبد المستار أحمد فراج ، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، 1964م ، ج1 ، 87 ، ويشار له فيما بعد القلقشندي ، مآثر الإنافة .

## والولاية وأصحاب الدواوين (1).

وقد كان القضاء في مصر في العصر الفاطمي يتمتعون باحترام كبير عند الخلفاء الفاطميين ، فعندما أصدر الحاكم بأمر الله أوامره بإسقاط التسمية بالتأمير والألقاب لسائر من بحضرته وفي الولايات وعن جميع موظفي الدولة ، ولم يستثي من هذا القرار سوى تسعة أنفار منهم ولي العهد وقاضي القضاء أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي العوام ، وداعي الدعاة (2) .

وبدا ظهور أول الألقاب للقضاة عند الفاطميين في مصر للقاضي أبي الحسن علي بن النعمان ، الذي أصبح يلقب بقاضي القضاء (3) ، ويشير ابن حجر والسيوطي أنه أول من تلقب به من القضاة بالديار المصرية (4) .

وأطلق على بعض القضاة ألقاب لم تمنح إلا للخلفاء الفاطميين ، فمثلاً كان القاضي محمد بن النعمان (( لا يخاطب إلا بسيدنا )) (5) ، ولكن الحاكم بأمر الله أمر بأن لا يخاطب به ، لأنه لا يجوز لأحد من الناس مهما كبر وعظم شأنه أن يخاطب به ، لأنه خاص بالخلفاء الفاطميين ، ولا يخاطب به أحد غيره ، وأصدر بذلك مرسوماً (6) ، ويقول ابن زولاق عنه ((إنه لم نشاهد بمصر لقاضٍ من الرئاسة ما شاهدناه له ، ولا بلغنا ذلك عن قاضٍ بالعراق ووافق ذلك استحقاقاً لما فيه من العلم والصيانة والهيبة وإقامة الحق ، وقد ارتفعت رتبته حتى أن العزيز بالله أجلسه معه يوم عيد الأضحى على المنبر ، وزادت عظمته في دولة

(1) انظر محاسنة ، محمد حسين ، الاقليات الفاطمية ، دراسات ، العلوم الانسانية والاجتماعية ، الجامعة الاردنية ، م30 ، عدد 2 ، 2003م ، ص 281-301 ، ويشير له فيما بعد محاسنة ، الاقليات الفاطمية .

(2) الانتاكي ، تاريخ لوئيك ، 339 ، ابن سعيد ، النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة ، 58 ، عبد المنعم سلطان ، المجتمع المصري ، 52 .

(3) الكندي ، الولاية والقضاة ، 590 ، النعمان ، المجالس والمسابرات ، هاشم ، 427 ، الذهبي ، المعبر ، ج2 ، 143-146 ، ابن حجر ، رفع الامر ، 141 ، 283 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، م2 ، 141 ، ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج3 ، 201 ، ايمن سيد ، الدولة الفاطمية ، 361 ، عبد المنعم ماجد ، ظهور خلافة الفاطميين ، 324 ، الامين عوض الله ، الحياة الاجتماعية ، 76 .

(4) ابن حجر ، رفع الامر ، 141 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج2 ، 141 .

(5) المقرئ ، المقفى الكبير ، ج7 ، 350 ، ابن حجر ، رفع الامر ، 424 .

(6) المقرئ ، اتعلط الحنفا ، ج1 ، ص342 .

الحاكم بأمر الله ))<sup>(1)</sup> ، وكان محمد بن النعمان يلقب بقاضي القضاة<sup>(2)</sup> ، ويكتب به<sup>(3)</sup> .

وكان القاضي إذا تولى مهمة غير مهمة القضاء ، فإنه يزداد في ألقابه ، فعندما يتولى وظيفة القضاء مع الدعوة ، يلقب بقاضي القضاة وداعي الدعاة ، فعندما تولى القاضي حسين بن علي بن النعمان القضاء مع الدعوة لقب ((بقاضي القضاة وداعي الدعاة ))<sup>(4)</sup> .

ثم أصبح لقب قاضي القضاة يُطلق على كل من يتولى منصب القضاء بمصر في الدولة الفاطمية ، فكان كل من : القاضي عبد العزيز بن محمد بن النعمان<sup>(5)</sup> ، والقاضي أبو الحسن مالك بن سعيد الفارقي<sup>(6)</sup> والقاضي أبو العباس أحمد بن أبي العوام<sup>(7)</sup> في خلافة الحاكم بأمر الله ، والقاضي أبو الطاهر محمد بن رجاء<sup>(8)</sup> في خلافة المستنصر بالله والقاضي مجلي بن جميع بن نجا القرشي<sup>(9)</sup>

---

(1) ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج3 ، 209 ، الذهبي ، العبر ، ج2 ، 178 ، تاريخ الاسلام ، حوادث وفيات ( 381هـ - 400هـ ) ، 189 ، سير اعلام النبلاء ، ج16 ، 547 - 548 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 424 ، الميوطي ، حسن المحاضرة ، م2 ، 141 ، ابن العماد الحنبلي ، ذخرات الذهب ، ج3 ، 262 .

(2) ابن ظافر الازدي ، اخبار الدولة للمنقطة ، ج1 ، 191 ، ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، 33 ، الذهبي ، العبر ، ج2 ، 178 ، تاريخ الاسلام ، حوادث وفيات ( 381هـ - 400هـ ) ، 190 ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج7 ، 347 ، 351 ، 437 ، ج3 ، 620 ، اتعاط الحنفا ، ج1 ، 336 ، للخطط المقرئزية ، ج4 ، 71 ، النعمان ، الهمة في آداب الائمة ، للمقنة ، 14 .

(3) المقرئزي ، اتعاط الحنفا ، ج1 ، 336 ، المقفى الكبير ، ج7 ، 351 .

(4) المقرئزي ، اتعاط الحنفا ، ج1 ، 355 ، المقفى الكبير ، ج3 ، 620 .

(5) الاطلاكي ، تاريخ اوتخفا ، 284 ، الذهبي ، العبر ، ج2 ، 199 ، الباقمي ، مرآة للزمان ، ج3 ، 4 ، المقرئزي ، الخطط للمقرئزية ، ج2 ، 329 ، ج4 ، 72 ، 164 ، ابن العماد الحنبلي ، ذخرات الذهب ، ج3 ، 300 ، حسن خضيرى احمد ، علاقات الفاطميين ، 17

(6) للمقرئزي ، اتعاط الحنفا ، ج1 ، 377 ، 378 ، 391 ، الخطط المقرئزية ، ج2 ، 380 ، ج4 ، 52 ، 165 ، المقفى الكبير ، ج1 ، 604 ، احمد شلبي ، الموسوعة ، ج5 ، 120 .

(7) المصبحي ، اخبار مصر ، ص 62 ، المقرئزي ، اتعاط الحنفا ، ج1 ، 393 - 400 ، ج2 ، 21 ، المقفى الكبير ، ج1 ، 603 ، ابو المحاسن ، النجوم الزاهرة ، ج4 ، 185 .

(8) ابن ميمر ، المنقى ، 68 .

(9) الذهبي ، العبر ، ج3 ، 13 .

المتوفي سنة 550هـ / 1155 م يلقبون (( بقاضي القضاة )) . ولقب القاضي أبو محمد القاسم بن عبد العزيز بن محمد بن النعمان بقاضي القضاة وداعي الدعاة (1) ثقة الدولة ، أمين الأئمة ، أمير الأمراء وشرف الأحكام ، جلال الإسلام (2) .

وفي سنة 441هـ / 1049م تولى أبو محمد الحسن اليازوري القضاء ولقب قاضي القضاة وداعي الدعاة الأجل المكين وعمدة الدين ، وأمين أمير المؤمنين (3) ، وفي سنة 442هـ / 1051م أضيفت إليه الوزارة ولقب بالناصر للدين غياث المسلمين الوزير الأجل الأوحد المكرم سيد الرؤساء ، تاج الأصفياء قاضي للقضاة وداعي الدعاة (4) .

ولما قلد المستنصر بالله القضاء في سنة 451هـ / 1058م لعبد الحاكم ابن وهب المليجي لقبه بقاضي القضاة ثقة الأئمة علم الإسلام (5) ، وفي سنة 452هـ / 1157م تولى القضاء أبو عبد الله أحمد بن محمد بن أبي العوام من قبل المستنصر بالله ولقب (( بقاضي القضاة نصير الدولة أمين الأئمة )) (6) ، وكان القاضي جلال الملك أحمد بن عبد الكريم بن عبد الحاكم أبو أحمد بلقب بجلال الملك (7) قاضي القضاة الأعظم (8) .

ويذكر المقرئ أن القاضي أبا علي أحمد بن عبد الحاكم بن سعيد

- 
- (1) المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 372 ، أبو المحاسن ، النجوم الزاهرة ، ج 5 ، 41 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 142 ، البقلى ، التعريف بمصطلحات صبح الاعشى ، ص 95 .
- (2) الكندي ، الولاء والقضاة ، الذيل ، 497 ، الملحق ، 613 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 372 ، القرشي ، عيون الأخبار ، سبع 6 ، 315 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 307 ، أبو المحاسن ، النجوم الزاهرة ، ج 5 ، 41 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 142 .
- (3) ابن حجر ، رفع الاصر ، 131 .
- (4) ابن الصيرفي ، الإشارة إلى من نال الوزارة ، 73 ، ابن ميسر ، المنتقى ، 11 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 376 ، 366 ، اتعاظ الحنفا ، ج 2 ، 62 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 182 .
- (5) ابن حجر ، رفع الاصر ، 209 .
- (6) ابن حجر ، رفع الاصر ، 75 ، عبد السلام الترمذاني ، أحداث التاريخ الاسلامي ، ج 2 ، 2 ، 1293 .
- (7) ابن ميسر ، المنتقى ، 27 ، 29 ، المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج 2 ، 107 ، 109 ، 127 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 61 ، 135 ، 136 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 143 ، 144 ، 184 .
- (8) ابن ميسر ، المنتقى ، 30 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 62 .

الفارقي كان يلقب بقاضي القضاة وداعي الدعاة ثقة المسلمين خليل أمير المؤمنين<sup>(1)</sup>، في حين أن أبا محمد الحسن بن مجلي ثقة الدولة ابن أسد بن أبي كدينة المتوفي سنة 466هـ/1073 م كان يلقب عندما تولى القضاء والوزارة بالوزير الأجل الأوحـد جلال الإسلام ظهر الإمام، ((قاضي القضاة))<sup>(2)</sup> وداعي الدعاة، شرف المجد خليل أمير المؤمنين وخالسته<sup>(3)</sup>.

ولقب القاضي أبو الحسن محمد بن الحسن الوزير اليازوري بالقاضي الأجل خطير الملك وأمينه<sup>(4)</sup> أمين الملك ذا الرياستين<sup>(5)</sup> لأنه تولى الوزارة مع القضاء، كما لقب القاضي أبو الفضل محمد بن عبد الحاكم المليجي بفخر الأحكام<sup>(6)</sup>، ويذكر ابن حجر أنه كان يلقب ((فخر القضاة))<sup>(7)</sup>، وكان سراج الدين نجم بن جعفر يلقب ((قاضي القضاة وداعي الدعاة<sup>(8)</sup> عمدة الأحكام))<sup>(9)</sup>، ولقب القاضي أبو الحسن علي بن رافع بن الكحال ((بقاضي القضاة المؤيد بنصر الإمام))<sup>(10)</sup>.

وفي سنة 513هـ/1119 م تولى القضاء أبو الفتح مسلم بن علي

- 
- (1) المقرئ، المقفى الكبير، ج1، 453-454.
- (2) الصيرفي، الإشارة إلى من نال الوزارة، 89، النوادي، الدرّة المضية، 378.
- (3) الصيرفي، الإشارة إلى من نال الوزارة، 89، المقرئ، المقفى الكبير، ج3، 445، سامي باشا، تقويم النيل، ج1، 95.
- (4) الرشيد بن الزبير، كتاب الخفايا والتحف، ج1، 84-85، ابن ميسر، المنتقى، 9، 17، المقرئ، انعطاف الحنفا، ج2، 60، 78، 90، الخطط المقرئية، ج2، 194، المقفى الكبير، ج3، 446، ج، 549-550، ابن حجر، رفع الاصر، 355، السيوطي، حسن المحاضرة، ج2، 144، سامي باشا، تقويم النيل، ج1، 97، ليرغوثي، للوزير اليازوري، 36.
- (5) ابن حجر، رفع الاصر، 355.
- (6) السيوطي، حسن المحاضرة، ج2، 144.
- (7) ابن حجر، رفع الاصر، 364.
- (8) ابن ميسر، المنتقى، 118، المقرئ، انعطاف الحنفا، ج2، 235، ابن حجر، رفع الاصر، 443.
- (9) حسن باشا، الانقلابات الاسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1409هـ/1989، ص408، ومشار له فيما بعد حسن باشا، الانقلابات الاسلامية.
- (10) ابن ميسر، المنتقى، 60، الدويري، نهاية الارب، ج28، 245، المقرئ، انعطاف الحنفا، ج2، 153، المقفى الكبير، ج1، 667، ابو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج5، 141، ابن حجر، رفع الاصر، 283.

الرئيسي فللقاضي القضاة ثقة الملك<sup>(1)</sup> ، وتولى مكانه سنة 516هـ/1221م أبو الحجاج يوسف بن أيوب المغربي الذي كان يلقب ((قاضي القضاة جلال الملك<sup>(2)</sup> تاج الأحكام))<sup>(3)</sup> .

وكان للقاضي أبو الفضائل هبة الله بن حسين الأنصاري (أبا الأزرق) يلقب بقاضي القضاة فخر الأمراء<sup>(4)</sup> ، ولقب الحافظ لدين الله قاضيه أبو الطاهر إسماعيل بن سلامة الأنصاري قاضي القضاة الموفق في الدين<sup>(5)</sup> مكي<sup>(6)</sup> الدولة داعي الدعاة<sup>(7)</sup> .

ولقب القاضي أبو عبد الله محمد بن هبة الله بن ميمر القيسراني المتوفي سنة 531هـ/1136م بسناء الملك<sup>(8)</sup> ((القاضي الأمين ثقة الدولة ، شرف الأحكام قاضي القضاة عمدة أمير المؤمنين))<sup>(9)</sup> .

وفي سنة 531هـ/1136م ولي الخليفة الحافظ لدين الله أمر القضاء إلى أحمد بن عبد الرحمن بن أبي عقيل ولقبه بلقب قاضي القضاة الأعز أبي

---

(1) ابن ميسر ، المنتقى ، 83 ، 92 ، المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 188 ، 201 ، 203 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 435 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 145 .

(2) ابن ميسر ، المنتقى ، 92 ، 106 ، المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 203 ، 219 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 473 .

(3) المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 203 ، 219 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 473 .

(4) ابن ميسر ، المنتقى ، 131 ، المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 251 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 458 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 145 .

(5) ابن ميسر ، المنتقى ، 132 ، المقرئ ، المقرئ الكبير ، ج 2 ، 90 ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 252 ، 258 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 84 ، 458 .

(6) المقرئ ، الخطوط المقرئية ، ج 4 ، 336 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 85 .

(7) المقرئ ، المقرئ الكبير ، ج 2 ، 90 ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 258 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 85 .

(8) ابن ظافر الأزدي ، اخبار الدولة المنقطة ، ج 1 ، 247 ، الدواداري ، الدرر المضية ، 513 ، 525 ، ابن ميسر ، المنتقى ، 107 ، المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 220 ، الخطوط المقرئية ، ج 3 ، 78 ، المقرئ الكبير ، ج 7 ، 398 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 427 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 145 ، حسن باشا ، الانقلاب الاسلامية ، ص 339 - 340 . wiet, cotype II. 84 .

(9) ابن ميسر ، المنتقى ، 107 ، المقرئ ، الخطوط المقرئية ، ج 3 ، 78 ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 220-221 ، المقرئ الكبير ، ج 7 ، 398 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 427 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 145 .

المكارم<sup>(1)</sup> ، وكان القاضي أبو محمد الحسن بن علي بن سلامة العويرس يلقب بقاضي القضاة الأعز<sup>(2)</sup> .

وكان القاضي أبو القاسم هبة الله بن عبد الله بن كامل في خلافة العاضد لدين الله يلقب بقاضي القضاة وداعي الدعاة<sup>(3)</sup> ، ضياء الدين<sup>(4)</sup> فخر الأمان<sup>(5)</sup> . ولم يكن لأحد في الدولة الفاطمية أن يزيد أو يغير أو يبذل في الألقاب الممنوحة له ، فيذكر القلقشندي أنه لا يستطيع أحد أن يزيد أو يغير في أحد في الألقاب التي لقبه بها للخليفة سواء أكان هذا اللقب كبيراً أو صغيراً<sup>(6)</sup> .

ويبين الخليفة العاضد لدين الله آخر الخلفاء الفاطميين لأحد قضائه سبب تلقيبه ببعض الألقاب فيقول : القاضي المكين الأشرف الأمين ، تاج الأحكام ، لأن ما يصدر منها سامي المنهاج ، وقد ارتفع محله كما ارتفع محل التاج ، أما لقب ((جمال الأحكام)) فيقول العاضد له : لأنك لما وليت ما ولوا جملتهم إذ فعلت من الواجب فوق ما فعلوا ، ولقب ((عمدة الدين)) لأن من كان مثلك ركب إليه الدين وأستند وتوكل على جانبه وأعتد ، أما ((عمدة أمير المؤمنين)) فلأنك ذخيرة لدولته ونعم البقية الصالحة لمملكته<sup>(7)</sup> .

وكان الخلفاء الفاطميون يكرمون بعض الموظفين في الدولة ، بلقب القاضي دون ممارسته وظيفة القضاء ، ففي سنة 400هـ/1009م أمر الحاكم بأمر

---

(1) ابن طاهر الأزدي ، أخبار الدولة المنقطة ، ج1 ، 248 ، ابن ميسر ، المنقذ ، 128 ، 131 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج28 ، 309 ، المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج2 ، 246 ، 251 ، المقني الكبير ، ج1 ، 491 ، ج7 ، 401 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 59 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج2 ، 145 .

(2) ابن طاهر الأزدي ، أخبار الدولة المنقطة ، ج1 ، 264 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج28 ، 367 ، المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج2 ، 374 ، اتعاظ الحنفا ، ج2 ، 309 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج2 ، 146 .

(3) الصفدي ، الوافي ، ج27 ، 313 ، ابن العماد الحنبلي ، ذخرات الذهب ، ج4 ، 417 .

(4) ابن حجر ، رفع الأصر ، 204 .

(5) أبو شامة ، الروضتين في أخبار الدولتين ، ج2 ، 194 ، الصفدي ، الوافي ، ج27 ، 313 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 204 ، المعاصمي ، سمط النجوم للموالي ، ج3 ، 579 ، الترماني ، أحداث التاريخ الإسلامي ، ج3 ، 1 ، 492 ، حسن بلشا ، الانقلاب الإسلامية ، 418 .

(6) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج1 ، 147 .

(7) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج10 ، 363 .

الله بأن يلقب منصور بن عبدون متولي الوساطة بلقب القاضي ، فيقول المقرئزي (( ولقب ابن عبدون بالقاضي ، وكتب له سجل بذلك ))<sup>(1)</sup> دون ممارسته القضاء ، وإنما كان ذلك نوع من التقدير والتكريم له .  
 وتميز موظفو ديوان الإنشاء بحمل لقب القاضي ، فكان محمود بن الموفق بن قانوس يلقب بالقاضي كافي الكفاة<sup>(2)</sup> والقاضي موفق الدين أبو الحجاج يوسف بن الخلال صاحب ديوان الإنشاء<sup>(3)</sup> ، والقاضي جلال الدين محمود الأنصاري الذي تولى ديوان الإنشاء مع ابن الخلال<sup>(4)</sup> .

#### 4.6 ثقافة القضاء

يتميز القضاء في مصر في العصر الفاطمي بأنهم كانوا من الفقهاء وأهل العلم ، والتأليف والتدريس والشعر واللغة والتاريخ ..... وغيرها ، فكان القاضي أبو الطاهر محمد الذهلي معروفاً بالفقه ، وقيل إنه حفظ القرآن الكريم وعمره 8 سنوات وسمع الحديث وكان محدث ، حسن البديهة غزير الحفظ<sup>(5)</sup>، شاعراً وله

- 
- (1) المقرئزي ، تعامل الحنفا ، ج 1 ، 374 .  
 (2) ابن ميسر ، المنتقى ، 157 ، الذهبي ، تاريخ الإسلام ، حوادث وفيات ( 551هـ - 560هـ ) ، 66 ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج 6 ، 481 ، تعامل الحنفا ، ج 2 ، 285 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 208 ، ابن شاکر الکتبی ، فوات الوفيات ، 484 .  
 (3) ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ، م 10 ، 32 ، أبو شامة ، الروضتين في اخبار الدولتين ، ج 2 ، 119 ، أبو العدا ، اسماعيل بن علي بن محمود بن عمر بن شاهنشاه بن ايوب ( ت 732هـ / 1332م ) ، تاريخ أبي العدا ، فتح محمود ديب ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1417هـ / 1997م ، ج 1 ، 532 ، وسبشار له فيما بعد أبو القداء تاريخ أبي العدا ، ابن الوردي ، عمر بن مظفر ( ت 749هـ / 1348م ) ، تاريخ ابن الوردي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1417هـ / 1996م ، ج 2 ، ص 77 ، وسبشار له فيما بعد ابن الوردي ، تاريخ ابن الوردي ، المبطوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 208 ، ج 1 ، 459 ، ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج 4 ، 400 .  
 (4) ابن الطوير ، لزمة المفتين ، 54 ، المقرئزي ، تعامل الحنفا ، ج 2 ، 265 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 208 ، أبو المحاسن ، النجوم الزاهرة ، ج 5 ، 283 .  
 (5) الكندي ، الولاة والقضاة ، 581-582 ، الذهبي ، المعبر ، ج 2 ، 127 ، تاريخ الإسلام ، حوادث وفيات ( 351هـ - 380هـ ) ، 377-378 ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج 5 ، 196 - 197 .

## شعر في الرثاء والغزل (11) .

وكان القاضي أبو الحسن علي بن النعمان متقناً في عدة علوم ، وروى عن أبيه تصانيف ومؤلفات (2) ، ويذكر للذهبي (3) ، عنه أنه كان قاضٍ متمكن ، وله فهم وفصائل وفنون عديدة ، ويد في الأدب والنحو والشعر وأيام الناس ؛ وله شعر حسن في المدح (4) ، ويذكر ابن أبياس (5) أنه كان له شعر جيد ، وهو محدود من شعراء مصر في النظم اللطيف .

وعرف القاضي محمد بن النعمان بأشتهاره بالعلم والفقه (6) ، ويقول أبي المحاسن أنه كان فقيه الشيعة وعالمها ، ومؤلف الكتب في مذهبها (7) ، وعارف بالأخبار وأيام الناس (8) ، شاعراً وله شعر عذب (9) ، كما كان القاضي أبو القاسم عبد العزيز بن محمد بن النعمان عالماً بالفقه الشيعي (10) ، ويذكر ابن كثير (11) أنه صنف كتاب البلاغ الأكبر والناموس الأعظم في أصول الدين الإسلامي (12) .

- 
- (1) وعن شعره انظر الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج16 ، 207 ، 210 ، تاريخ الاسلام ، حوادث وفيات (351هـ - 380هـ) ، 378 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج5 ، 196 .
  - (2) الذهبي ، تاريخ الاسلام ، حوادث وفيات (351هـ - 380هـ) ، 560 ، 561 .
  - (3) الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج16 ، 367 .
  - (4) وعن شعره في المدح ، انظر الذهبي ، تاريخ الاسلام ، حوادث وفيات (351هـ - 380هـ) ، 560 ، ابن أبياس ، بدائع الزهور ، ج1 ، ق1 ، 204 .
  - (5) ابن أبياس ، بدائع الزهور ، ج1 ، ق1 ، 204 ، وعن شعره انظر ابن أبياس ، بدائع الزهور ، ج1 ، ق1 ، 204 ، الترمذيني ، احداث التاريخ الاسلامي ، ج2 ، م1 ، 823 .
  - (6) الذهبي ، تاريخ الاسلام ، حوادث وفيات (381هـ - 400هـ) ، 189 .
  - (7) ابو المحاسن ، النجوم الزاهرة ، ج4 ، 258 .
  - (8) المقرئ ، المقفى الكبير ، ج7 ، 348 .
  - (9) ولمزيد عن شعره انظر الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج16 ، 547 ، تاريخ الاسلام ، حوادث وفيات (381هـ - 400هـ) ، 190 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج7 ، 351-352 .
  - (10) الكندي ، الولاية والقضاء ، 603 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، ص250 .
  - (11) ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج6 ، 11 ، 331 ، وانظر كنعان ، محمد بن احمد ، تاريخ الدولة العباسية وما رافقها من الممالك ، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر ، بيروت ، ط1 ، 1419هـ / 1998 ، ق1 ، 323 ، وسيفشار له فيما بعد كنعان ، تاريخ الدولة العباسية .
  - (12) الكندي ، الولاية والقضاء ، 603 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، ص250 .

واشتهر القاضي أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعي الشافعي بالعلم والفقه ، ويعتبر من علماء التفسير والتاريخ والفقه ، وهو مؤلف كتاب الشهاب في المواعظ والأدب<sup>(1)</sup> وتفسير القرآن الكريم ، وكتاب مناقب الإمام الشافعي ، وكتاب الأنبياء عن الأنبياء وتواريخ الخلفاء<sup>(2)</sup> ، وكتاب أسماء المختار في ذكر الخطط والآثار المسمى خطط مصر<sup>(3)</sup> ، وكتاب عيون المعارف وفضول أخبار الخلفاء<sup>(4)</sup> .

وكان قاضي القضاة مجلي بن جميع بن نجا القرشي من الفقهاء الشافعية وهو مصنف كتاب الذخائر<sup>(5)</sup> في عشرين مجلداً ، وقد أكثر فيه من الفروع والنقول الغربية ، وأفرد كتاباً في الجهر بالبسملة ، وكتاب تجويد اقتداء بعض المخالفين في الفروع<sup>(6)</sup> ، وكان القاضي عبد الله بن هبة الله بن معالي بن كامل شاعراً وله شعر حسن<sup>(7)</sup> .

- 
- (1) للدوادري ، الدرة المضية ، 313 ، النوري ، نهاية الارب ، ج 28 ، 215 ، الاسنوي ، طبقات الشافعية ، ج 2 ، 156 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 1 ، 341 .
- (2) وهو كتاب الانبياء باباء الانبياء وتواريخ الخلفاء وولايات الامراء ، وقد حققه الدكتور عمر عبد السلام تدمري ، المكتبة المصرية ، بيروت ، ط 1 ، 1418 هـ / 1998 م .
- (3) ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج 2 ، 333 ، الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج 18 ، 93 ، العبر ، ج 2 ، 302 - 303 ، ابن الجوزي ، المنتظم ، ج 16 ، 129 ، اليافعي ، مرآة الجنان ، ج 3 ، 58 ، المقرئ ، المعقلى الكبير ، ج 5 ، 445 ، 710 - 711 ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج 6 ، 12 ، ج 42 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 1 ، 341 ، الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج 3 ، 473 ، سرور ، محمد جمال الدين ، مصر في عصر الدولة الفاطمية ، مكتبة النهضة المصرية ، د.ت ، ص 224 ، و ميثاق له فيما بعد سرور ، مصر في عصر الدولة الفاطمية ، كتمان ، تاريخ الدولة العباسية ، ق 1 ، 361 .
- (4) وقد حققه كل من الدكتور جميل عبد الله محمد المصري ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، السعودية ، 1415 هـ / 1995 م وعبد الرحيم محمد عبد الحميد علي ، دار الينابيع للنشر والتوزيع ، عمان ، 1997 م .
- (5) ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج 2 ، 308 ، الذهبي ، العبر ، ج 3 ، 13 ، للدوادري ، الدرة المضية ، 565 ، المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج 4 ، 345 ، الاسنوي ، عبد الرحيم ، ( ت 772 هـ / 1370 م ) ، طبقات الشافعية ، تح كمال الدين يوسف الحوت ، منشورات محمد علي ببيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1422 هـ / 2001 م ، ج 1 ، 247 ، و ميثاق له فيما بعد الاسنوي ، طبقات الشافعية ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 163 ، 323 ، ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج 4 ، 329 .
- (6) ابن حجر ، رفع الاصر ، 323 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 1 ، 342 .
- (7) وعن شعره انظر ابن سعيد ، للنجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة ، 303 - 304 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 205 .

وكان للقاضي أبو الحسن علي بن الحسن الخلعي صاحب كتاب الفوائد  
العشرين ، وراوي السيرة النبوية <sup>(1)</sup> ، وصاحب كتاب الخليعات جمعها أبو نصير  
الشيرازي في عشرين جزءا <sup>(2)</sup>.

---

(1) للذهبي ، مبرز اعلام النبلاء ، ج 19 ، 74 .

(2) ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج 2 ، 151 ، الاسنوي ، طبقات الشافعية ، ج 1 ، 203 ، السيوطي ، حمن  
المحاضرة ، ج 1 ، 341.

## الفصل السابع

### الوظائف المتصلة بالقضاء

لم تقتصر وظائف القاضي في الدولة الفاطمية على القيام بأعمال وظيفة القضاء ، والحكم بين الناس في الخصومات ، وإنما تعد دوره هذا الأمر فكان الخلفاء الفاطميون يكلفون قضاتهم القيام بأعمال دينية ونيوية مختلفة ، فأحياناً كانت توكل اليهم مهمة القيام بولاية المظالم أو الإشراف على الحسبة ، وربما كلف بعض القضاة القيام بمهام الوزارة والدعوة الفاطمية .

#### 1.7 المظالم

النظر في المظالم من المناصب القضائية الهامة<sup>(1)</sup> ، وهو من الأمور المهمة في الدولة الإسلامية ، إذ به يمنع للظلم عن الرعية ، ويقع فيه أنصاف المظلوم من الظالم وخلص المحق من المبطل ، ونصرة للضعيف على القوي، وإقامة قوانين العدل في المملكة<sup>(2)</sup> ، الذي لا يعم الصلاح إلا بمراعاته ، ولا يتم التناصف إلا به<sup>(3)</sup> .

لذا يذكر ابن خلدون أنها وظيفة تحتاج إلى علو يد وعظيم رهبة تجمع الظالم من الخصمين ، وتزجر المعتدي ، وكأنه يمضي ما عجز عنه القضاء أو غيرهم من أمضائه<sup>(4)</sup> .

والغرض منه هو الاستماع إلى ظلمات الناس من الأمراء والوزراء

---

(1) لمعرفة الفرق بين نظر القضاء والنظر في المظالم ، أنظر الماوردي ، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت 450هـ / 1058م) ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ط2 ، مطبعة مصطفى البابي وأولاده ، القاهرة ، 1386هـ / 1966م ، ص (83- 88) ، ويشار له فيما بعد الماوردي ، الأحكام السلطانية .

(2) التلغشيدي ، صبح الأعشى ، ج6 ، 195 .

(3) الشيرازي ، عبد الرحمن بن نصر بن عبد الله (ت 589هـ / 1192م) ، النهج المملوك في سياسة الملوك ، تسح محمد احمد دمج ، مؤسسة بصون ، دار المنال ، بيروت ، ط1 ، 1414- 1415هـ / 1994م ، ص 253 ، ويشار له فيما بعد الشيرازي ، النهج المملوك .

(4) ابن خلدون ، المقدمة ، م1 ، 234 .

والقضاة وكبار رجال الدولة، أو غيرهم لرفع الظلم الذي لحق بهم<sup>(1)</sup> لذلك كان لا يتولاها (المظالم) إلا ذوو الأقدار الجليلة والأقطار الحفيلة<sup>(2)</sup> فكانت تولية المظالم إنما تكون للخلفاء أو من يجعلون ذلك له من وزير مفوض أو سلطان متغلب<sup>(3)</sup>.  
لأن من شروط الناظر فيها أن يكون جليل القدر نافذ الأمر ، ظاهر للعفة ، عظيم الهبة ، قليل الطمع ، كثير الورع لأنه يحتاج إلى سطوة الحماية وثبت القضاء فيحتاج إلى الجمع بين صفات الفريقين ، وأن يكون بجلالة القدر نافذ الأمر في الجهتين<sup>(4)</sup> ، فكانت تقدم الظلمات على قصص<sup>(5)</sup> إلى صاحب ديوان المظالم<sup>(6)</sup> .

وأول من نظر في المظالم من الخلفاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، دون أن يحدد ذلك يوم أو وقت<sup>(7)</sup>، وأول من أفرد للظلمات يوماً من غير مباشرة للنظر فيه الخليفة عبد الملك بن مروان ، وكان الخليفة عمر بن عبد العزيز يجلس للمظالم بنفسه ، وأول من جلس للمظالم من خلفاء بني العباس ، هو المهدي محمد<sup>(8)</sup> .

- 
- (1) عن اختصاصات النظر في المظالم ، فنظر الماوردي الأحكام السلطانية ، (80-83) حيث تقسم إلى عشرة أقسام إبراهيم ليوب ، التاريخ الفاطمي السياسي ، 212 .  
(2) إبراهيم ليوب ، التاريخ الفاطمي السياسي ، 212 .  
(3) ابن خلدون ، المقدمة ، م 1 ، 234 .  
(4) الماوردي ، الأحكام السلطانية ، 77 ، المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج 3 ، 362 .  
(5) القصص : وهي الرقاع التي يكتبها أصحاب المظالم يذكر فيها ما وقع بهم من ظلم ويسألون رفعه ، المقرئ ، تعاضد الحنفا ، هامش ص 384 ، وربما سميت بالرقاع ، لصغر حجمها ، أخذاً من الرقعة في الثوب ، والذي يجب في القصص هو الإيجاز والاختصار ، مع تبليغ الغرض المطلوب ، التلقيندي ، صبح الاعشى ، ج 6 ، 193 .  
(6) الشيرازي ، النهج المملوك ، 53 ، الماوردي ، الأحكام السلطانية ، 93 .  
(7) المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج 3 ، 362 ، محاسنة ، تاريخ الحضارة 112 .  
(8) الماوردي ، الأحكام السلطانية ، 78 ، الشيرازي ، النهج المملوك ، 253 ، عبد المنعم ماجد ، تاريخ الحضارة ، ص 53 وقد عرف الفرس المظالم وكانوا يرون أنه من قواعد الملك وقوانين العدل ، وكذلك عرفه العرب القرشيون قبل الإسلام ، وهو من أجل رد الحقوق للمظلومين وعقدوا حلماً سموه حلف الفضول ، فنظر الماوردي ، الأحكام السلطانية ، 78-79 ، عبد المنعم ماجد ، تاريخ الحضارة ، 53 ، مشرفه ، القضاء في الإسلام ، 177 .

وكانت الجلسات للمظالم في الدولة الفاطمية تعقد برئاسة الخليفة نفسه ، أو من يكفله من الوزراء (1) وللولاة (2) ، والقضاء (3) والأمراء (4) ، وولي العهد (5) في بعض الأحيان .

ومنذ تأسيس الدولة للفاطمية في المغرب أهتم الخلفاء الفاطميون بالنظر في المظالم ، فعمل عبيد الله المهدي على الاهتمام بالمظالم ، فكان ينظر بنفسه فيها ، ويأخذ رفاع المتظلمين بنفسه (6) ، وكان الخليفة المنصور بالله ينظر بنفسه في المظالم (7) ، أو يتركها للقاضي النعمان بن حيون (8) ، كما أن المعز لدين الله جعل النظر في المظالم لقاضي النعمان ، وأحياناً كان ينظر للمظالم بنفسه ، فكان إذا خرج للنزعة والترويح أحاط به المتظلمون فلم يتردد في النظر في ظلاماتهم (9) .

وعندما دخل الفاطميون مصر 358هـ/968م أهتموا بالمظالم ، وقد عرف أهل مصر النظر بالمظالم منذ أيام أحمد بن طولون (10) عندما استقل بمصر سنة 257 هـ /868م (11) ، واستمر النظر فيها أيام الأخشيدين ، فكان الأخشيد يجلس

- 
- (1) ابن ميسر ، المنتقى 163 ، المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج 3 ، 362 ، اتعاط الحنفا ، ج 1 ، 210 ، مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، 264 ، حسن إبراهيم ، المعز ، 203 .
  - (2) المقرئ ، اتعاط الحنفا ج 1 ، 187 ، المقنى الكبير ، ج 3 ، 101 .
  - (3) وهو ما سنتحدث عنه .
  - (4) المقرئ ، المقنى الكبير ، ج 3 ، 415 - 416 .
  - (5) المقرئ ، اتعاط الحنفا ج 1 ، 376 ، 393 ج 2 ، 237 .
  - (6) النعمان ، لفتح الدعوة ، 258 ، الانطلي ، تاريخ لوتخا ، 65 ، القرشي ، عيون الأخبار ، ص 5 ، 115 .
  - (7) حسن إبراهيم ، المعز ، 203 .
  - (8) النعمان ، المجالس والمساربات ، 71 - 72 .
  - (9) المناوي ، الوزارة والوزراء ، 45 .
  - (10) أحمد بن طولون ، هو الأمير أبو العباس أحمد بن طولون ، صاحب الديار المصرية والشامية والثغور ، كان الخليفة المعز بالله ولاء مصر ثم أستولى على دمشق والشام أجمع وأنطاكية ، والثغور ، ابن خلكان ، وفیات الاعيان ج 1 ، 95 .
  - (11) المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج 3 ، 362 ، جرجي زيدان ، تاريخ التمدن الإسلامي ، ج 1 ، 241 ، عطية مشرفة ، لقضاء في الإسلام ، 184 .

للنظر في المظالم كل يوم أربعاء<sup>(1)</sup> ، وقد حذا حذوه كافور في ذلك ، فكان يجلس كل سبت ويحضر عنده الوزير وسائر القضاة والفقهاء والشهود ووجوه البلد<sup>(2)</sup> والوزير أبي الفضل والقاضي أبو طاهر الذهلي وغيرهم<sup>(3)</sup> حتى أصبح أبو طاهر الذهلي كالمحجور عليه لكثرة جلوس كافور للمظالم<sup>(4)</sup> .

واستمر النظر في المظالم في مصر في العصر الفاطمي وقد أهتموا به اهتماما كبيرا ، فيذكر ابن خلدون أن الخلفاء الفاطميين كانوا كثيراً ما يجمعون للقاضي النظر في المظالم<sup>(5)</sup> .

فمنذ دخول القائد جوهر الصقلي سنة 358هـ-968م إلى مصر أقال رئيس ديوان المظالم<sup>(6)</sup> ، وجلس بنفسه للمظالم في كل يوم سبت<sup>(7)</sup> ولأهمية النظر في المظالم كان يحضر مجلسه الوزير أبي الفضل جعفر بن الفضل والقاضي أبو طاهر محمد الذهلي والشهود والفقهاء<sup>(8)</sup> فكان جوهر يوقع على قصص المتظلمين بيده<sup>(9)</sup> .

وبعد دخول المعز لدين الله إلى مصر ولي ابن سعيد عبد الله بن محمد بن أبي ثوبان على النظر في مظالم المغاربة<sup>(10)</sup> ، ثم آل إليه النظر في قضايا

- 
- (1) أم متر ، تاريخ الحضارة الإسلامية ج 1 ، 309 ، أحمد شلبي ، موسوعة التاريخ الإسلامي ج 5 ، 102 .  
(2) الكندي ، الولاية والقضاة ، 583 ، 584 ، ابن خلدون ، المعبر ، م 4 ، 377 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 333 . أم متر ، تاريخ الحضارة الإسلامية ، ج 1 ، 309 ، كاشف ، مصر في عصر الاخشبيين ، 240 .  
(3) الكندي ، الولاية والقضاة ، 577 ، عارف تامر ، المعز ، 158 .  
(4) الكندي ، الولاية والقضاة ، 583 ، 584 . أم متر ، تاريخ الحضارة الإسلامية ، ج 1 ، 308 .  
(5) ابن خلدون المعبر م 4 ، 67 . القضاء ، عيون المعارف ، هامش 567 .  
(6) الأمين عوض الله ، الحياة الاجتماعية ، 85 .  
(7) المقرئ ، اتعاظ الحنفا ج 1 ، 187 ، المقفى ج 3 ص 46 ، 101 ، لقبال ، دولة كتامة ، 478 ، ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج 3 ، 222 ، عارف تامر ، المعز ، 44 .  
(8) القرشي ، عيون الأخبار ، ص 6 ، 157 ، العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ج 3 ، 222 .  
(9) المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج 3 ، 362 ، جرجي زيدان ، تاريخ التمدن الإسلامي ، ج 1 ، 412 .  
(10) القضاء ، عيون المعارف ، هامش 568 ، ابن ميسر ، المنقى ، 160 ، القرشي ، عيون الأخبار ، ص 6 ، 195 المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، 206 ، 273 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 199 ، حسن إبراهيم الفاطميون ص 190 .

المصريين أنفسهم<sup>(1)</sup> ، فيذكر المقرئزي<sup>(2)</sup> ولما قدم المعز لدين الله إلى مصر وصارت دار خلافة استقر أمر النظر في المظالم مدة يضاف إلى قاضي القضاء ؛ وقلد المعز لدين الله أمر النظر في المظالم سنة 363هـ/973م إلى أبي الفرج يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن<sup>(3)</sup> ، فكان بان كلس يجلس للمظالم كل يوم بعد صلاة الصبح فيدخل عليه الناس بظلماتهم<sup>(4)</sup> ، فيوقع بيده على الرقاع<sup>(5)</sup> . ولا يعني تقليد الخليفة المعز لدين الله أبي يوسف يعقوب بن كلس النظر في المظالم ، أنه لم يكن يتدخل في المظالم ، فيذكر المقرئزي<sup>(6)</sup> أن المعز لدين الله لما أسست عليه العلة في سنة 365هـ/975م وقد كثرت ((الرقاع في الظلمات والحوادث ، وسئل فيمن ينظر في ذلك فأمر أن ينظر فيه ولي عهده نزار (العزير) فاستخلفه)) على ذلك .

واستمر الخليفة العزيز بالله في النظر في المظالم ، فكان يجلس كل يوم في داره ، ولا ترفع إليه رقعة إلا ويقرأها ويوقع عليها ولا يسأل في حاجة إلا قضائها ، وكان يخصص يوماً كل أسبوع للنظر في رقاع المرافعين والمتظلمين ، ويوقع بيده على الرقاع ويحولها إلى من يهيمه الأمر<sup>(7)</sup> وفي رمضان سنة 380هـ/990م ركب الخليفة العزيز وأخذ رقاع المتظلمين بيده وقرأ عدداً منها في الطريق<sup>(8)</sup> . وفي عام 389هـ/998م ولي الحاكم بأمر الله على القضاء الحسين بن علي بن النعمان ، وأضاف إليه المظالم فاستتاب القاضي الحسين بن علي ابن عمه عبد العزيز بن محمد بن النعمان على المظالم<sup>(9)</sup> ، وقد تمتع القاضي عبد العزيز

(1) ابن ميسر ، المنتقى ، 160 ، القرشي ، عيون الأخبار ، ص 6 ، هامش ، 195 .

(2) المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج 3 ، 362 .

(3) ابن ميسر ، المنتقى ، 163 ، المقرئزي ، اتعاط الحنفاء ، ج 1 ، 210 .

(4) ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج 3 ، 427 ، المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج 3 ، 13 القرشي ، عيون الأخبار ، ص 6 ، هامش ، 195 .

(5) المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج 3 ، 13 .

(6) المقرئزي ، اتعاط الحنفاء ، ج 1 ، 276 ،

(7) عارف تامر ، العزيز بالله ، 52 .

(8) المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج 4 ، 64 ، عنان ، تاريخ الجامع الأزهر ، 96 .

(9) ابن حجر ، رفع الأصغر ، 140 .

بصلاحيات كبيرة وهو على المظالم فعزل 13 نفساً من الشهود (1) .

ثم ولى الحاكم بأمر الله في سنة 390هـ/99م أبي القاسم عبد العزيز ابن محمد بن النعمان على المظالم (2) ، وفي شهر رجب خلع عليه ونزل الى الجامع العتيق ، وقرئ له سجل النظر بالمظالم وسماع البينة فيها (3) .

وجلس الحاكم بأمر الله للنظر في المظالم سنة 391هـ/1000م مع أن القاضي عبد العزيز بن محمد بن النعمان كان ينظر فيها (4) ، واستمر الحاكم على الجلوس للمظالم بنفسه أيضا سنة 392هـ/1001م (5) ، على الرغم من وجود القاضي عبد العزيز بن محمد عليها.

وفي سنة 394هـ/1003م ولى الحاكم بأمر الله أبا القاسم عبد العزيز بن محمد بن النعمان على وظيفة القضاء ، فأضاف إلى صلاحياته النظر في المظالم (6) ، وبقي على ذلك حتى عزل عن القضاء في رجب سنة 398هـ/1007م (7) .

وفي سنة 398هـ/1007م تولى مالك بن سعيد الفارقي وظيفة قاضي القضاة، وفي شوال منها أمر الحاكم القاضي عبد العزيز بن محمد بن النعمان بأن يلزم داره، ويترك المظالم، ولكن أعاده الحاكم على النظر في المظالم في رمضان سنة 399هـ/1008م (8) ، وبقي عليها حتى عزل في صفر 400هـ/1009م (9) .

(1) الكندي ، الولاية والقضاة ، 602 ، ابن حجر ، رفع الأصغر ، 249 .

(2) المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج4 ، 72 ، المقفى الكبير ، ج3 ، 624 ، الدوادري ، الدرة المضية ، 265 ، مسلمي بلنا ، تقويم النيل ، ج1 ، 83 .

(3) المقرئ ، اتماط الحنفا ، ج1 ، 346 .

(4) الدوادري ، الدرة المضية ، 267 .

(5) الدوادري ، الدرة المضية ، 268 .

(6) القضاة ، الانباء بأنباء الانبياء ، 375 ، ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج3 ، 210 ، المقرئ ، اتماط الحنفا ، ج1 ، 355 ، الخطط المقرئية ، ج4 ، 72 .

(7) الكندي ، الولاية والقضاة ، 602 ، ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج3 ، ص210 .

(8) المقرئ ، اتماط الحنفا ، ج1 ، 372 ، الخطط المقرئية ، ج3 ، 29 ، الخطط المقرئية ، ج4 ، 74 ، ابن حجر ، رفع الأصغر ، 250 .

(9) ابن حجر ، رفع الأصغر ، 250 .

وفي عام 401هـ/1010م أضاف الحاكم بأمر الله إلى قاضي القضاة مالك بن سعيد الفارقي مهمة النظر في المظالم<sup>(1)</sup> ونظر في القصص ، بعد أن قبض الحاكم على أبي القاسم عبد العزيز بن محمد متولي المظالم وعزله عنها<sup>(2)</sup> ، ولكن عاد الحاكم بأمر الله لينظر بنفسه في المظالم سنة 403هـ/1012م فكان يأخذ الرقاع والقصص بيده ، ويقف لأهلها ويسمع كلامهم<sup>(3)</sup> رغم أن القاضي مالك بن سعيد الفارقي ما زال على المظالم<sup>(4)</sup> .

وحفاظاً على هبة النظر في المظالم ، فإن الحاكم بأمر الله أشهد في ذي القعدة سنة 404هـ/1013م القاضي مالك بن سعيد الفارقي على نفسه ، وأسقط من السجل ذكر النظر في المظالم ، فاستشعر مالك بن سعيد بأن الحاكم بأمر الله صرف عنه النظر في المظالم<sup>(5)</sup> .

ثم أعادها الحاكم لمالك بن سعيد في محرم سنة 405هـ/1014م فخلع عليه بسبب ذلك<sup>(6)</sup> ، وفي رمضان سنة 405هـ/1014م أصدر الحاكم سجلاً حدد فيه ثلاثة أيام للنظر في حوائج الناس، وجعل يوم السبت للكتاميين والمغاربة، ويوم الاثنين، ويوم الخميس لسائر الناس، وأن يتجنبوا لقاء أمير المؤمنين ليلاً ونهاراً بالرقاع، وأن يرفق ما يتعلق بالمظالم لولي العهد عبد الرحيم بن<sup>(7)</sup> الياس<sup>(8)</sup> .

- (1) الكندي، لولاة والقضاة، 604، للدوادري، الدرة المضية، 283. المقرئ، اتعاط الحنفاء ج1، 377، الخطط المقرئية، ج4، 75، ابن حجر، رفع الاصر، 317، سامي بلشاه، تقويم النيل، ج1، ص85.
- (2) الدوادري، الدرة المضية، 282.
- (3) القرشي، عيون الأخبار، ص6، 253، المقرئ، اتعاط الحنفاء، ج1، 384.
- (4) المقرئ، اتعاط الحنفاء، ج1، 391.
- (5) الكندي، لولاة والقضاة، 606، ابن حجر، رفع الاصر، 319.
- (6) المقرئ، اتعاط الحنفاء، ج1، 391، ابن حجر، رفع الاصر، 319.
- (7) المقرئ، اتعاط الحنفاء ج1، 393، أحمد حسين، الموسوعة الإسلامية، ج2، 557.
- (8) عبد الرحيم بن الياس : وهو ابو قاسم عبد الرحيم بن الياس بن أحمد بن المهدي بالله أمير المؤمنين بإيعاز الحاكم بولاية العهد في ربيع الأول سنة 404هـ/1013م ودعي له على المنابر في سائر أعمال المملكة، ونقش اسمه على السكة وعلى طرز الاستعمال والبنود وأخذت له البيعة على جميع الأولياء، نظر الانطاكي بتاريخ اوتنخاء، ص306، ابن سعيد، النجوم الزاهرة، ص64، المقرئ، اتعاط الحنفاء ج1، 393، الخطط المقرئية، ج4، 76.

وفي سنة 427هـ/1035م تولى القضاء أبو محمد القاسم بن عبد العزيز ابن محمد بن النعمان ، فأضيف إليه النظر في المظالم <sup>(1)</sup> ، وبقي ينظر في المظالم حتى عزل عن القضاء في سنة 441هـ/1049م <sup>(2)</sup> وتولى القضاء بعده أبو محمد الحسن اليازوري .

ثم تولى القاضي أبو عبد الله أحمد بن محمد بن أبي العوام وظيفة للقضاء في رمضان سنة 452هـ/1060م فأضيف إليه النظر في المظالم <sup>(3)</sup> ، وبقي حتى توفي سنة 453 هـ/1061م وتولى بعده القضاء للمرة الثانية عبد الحاكم بن وهيب بن عبد الرحمن المليجي ، فأضيفت لايه مهمة المظالم <sup>(4)</sup> و بقي عليها حتى عزل عن القضاء في رمضان منها <sup>(5)</sup> .

و هكذا فإن الخلفاء الفاطميين كانوا يتولون النظر في المظالم بأنفسهم أو يكفلون القضاء لحلوا محلهم في النظر بالمظالم وعندها كان الخلفاء يتابعون شؤون المظالم ويتفقدون قيام قضائهم بها على أحسن وجه .

واستمر الحال على ذلك حتى قدوم أمير الجيوش الارمني بدر الجمالي ، حيث تولى الوزارة ، فصارت أمور الدولة كلها بيده <sup>(6)</sup>، فصار اليه أمر المظالم ، وأصبح وزير السيف منذ ذلك الوقت هو الذي يجلس للنظر في المظالم لأنها دخلت ضمن صلاحياته . <sup>(7)</sup>

وكان يجلس مع الوزير للنظر في المظالم قاضي القضاة وشاهدان

- 
- (1) الكندي ، الولاية والقضاة ، 613 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 307 .
  - (2) الكندي ، الولاية والقضاة ، 613 ، ابن ميسر ، المنتقى ، ص9 .
  - (3) ابن ميسر ، المنتقى ، هامش ، ص 22 ، ابن حجر ، رفع الأصر ص75 ، وهو ابن عم القاضي أبو المباس أحمد بن محمد بن أبي العوام .
  - (4) ابن حجر ، رفع الأصر ، 209 .
  - (5) ابن حجر ، رفع الأصر ، 209-210 .
  - (6) المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج3 ، 362 .
  - (7) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 122 ، القلقشندي ، صبح الأعشى ج3 ، 415-416 ، 563 ، ج10 ، 317 ، اتعاظ الحنفا ج2 ، 343 ، المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج3 ، 362 ، ج2 ، 280 ، عارف تاسر ، المزيز ، 58 .

## القضاء والمظالم (١) .

كما ولي الوزير طلائع بن رزيك ، ابنه رزيك ولاية المظالم ، وكتب له بذلك سجلا عن الخليفة العاضد (٢) وقال لابنه وقرر لك أمير المؤمنين استشفاف امور المظالم وأنصاف المظلوم من الظالم (٣) ويذكر المقرئزي (٤) وهو آخر من تقلد المظالم في مصر في الدولة الفاطمية.

وبعد انهيار الدولة الفاطمية ، واعتلاء صلاح الدين الايوبي الحكم ، أوجد دار العدل ، و أول من أوجدها نور الدين محمود زنكي في دمشق فكان يجلس فيها ويتصفح قصص المظلومين (٥).

وكانت مجالس النظر في المظالم تعقد بالعاصمة مقر الخليفة ، وفي باب الذهب بالقصر الكبير حسب ترتيب خاص (٦) ، وقد جرت عادة الخلفاء الفاطميين في مصر ان يجلسوا كل ليلة لمن يأتيهم من المتظلمين في موضع بالقصر الكبير يعرف بالسقيفة (٧) وقد كان يقف المتظلم تحت هذه السقيفة ويقول بصوت عال صيغة المذهب الشيعي "لا اله الا الله محمد رسول الله علي ولي الله " ، فيسمعه الخليفة فيأمر باحضاره اليه ، أو يفوض أمره إلى الوزير أو الوالي أو القاضي (٨) . واهتم الفاطميون في تقديم المرأة قصص المظالم ، إذ أن المرأة كثيرا ما كانت تتعرض للظلم ، فالحاكم بأمر الله على الرغم من قسوته وشدته على النساء

- (١) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ١٠ ، ص ٤٣٧ .
- (٢) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ٩٠ ، القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ١٠ ، ٣٣٤ ، المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج ٣ ، ٣٦٣ .
- (٣) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ٩٠ ، القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ١٠ ، ٣٤٣ . المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج ٣ ، ٣٦٣ .
- (٤) المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج ٣ ، ٣٦٣ .
- (٥) الشيرزي ، النهج المملوك ، ٢٥٣ ، المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج ٣ ، ٣٦٣ .
- (٦) عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج ٢ ، ١٥٧ .
- (٧) السقيفة : من جملة القصر الكبير ، بجوار خزانة البنود ، وكان الاستماع إلى المتظلمين في السقيفة ، مستقولا عن عادة فاطمية في المغرب في أفريقية ، فقد كان النعمان بن حيون يعقد مجالس المظالم في السقيفة في قصر الخليفة المنصور بالله ، النعمان ، المجالس والمسابرات ، ص ٦٣ ، المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج ٢ ، ٢٤٨ ، عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج ١ ، هامش ١٥٨ ، ج ٢ ، ١٢٤ .
- (٨) المقرئزي ، الخطط ، ج ٢ ، ٢٨٤ ، وانظر عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج ٢ ، ١٢٤-١٢٥

الذي أمر بمنع خروج النساء ليلاً أو نهاراً ، إلا أنه سمح وأباح للنسوة المتظلمات بالخروج من أجل التظلم (1) .

وقد ابتكر الوزير المأمون البطائحي في سنة 516هـ/1122م ميقاط حرير فيه ثلاث جلال ، وفتح باب طاقة الروشن من سور داره فصار إذا مضى شطر الليل ، وأنقطع للمشى طرحت السلسلة ودلى الميقاط من الطاق ، وعلى هذا المكان جماعة من المغاربة ، يتابعوا أخذ القصص بالمظالم ، وكان القصد من هذا هو الستر على من تضرر من أهل الستر أو من النساء التي لا تحب أن تظهر ، أو مظلمة مستعجلة لا تحتمل التأخير لمضرتها قبل النهار فيأتوا جميعاً إلى هذا الميقاط (2) .

## 2.7 الدعوة

تعتبر الدعوة إحدى الوظائف الدينية التي ظهرت عند الفاطميين (3)، وكانت أول أمرها سرية ، خاصة قبل ظهور الدولة الفاطمية ، فلما نجحت الدعوة في إقامة الدولة الفاطمية في المغرب سنة 297هـ/909م أصبحت الدعوة الفاطمية علنية ، وصار هناك شخص يتولى أمر الدعوة ويقوم على نشر المذهب الشيعي الفاطمي وشرحه للناس ليكسب الأعوان والأتباع .

وكان الفاطميون يشترطون فيمن يتولى أمر الدعوة أن يكون عالماً بمذهب أهل البيت ، ويطلب منه أن يقرأه على الناس، وأن يأخذ العهد على من ينتقل من مذهبهم إلى مذهبهم (4) .

(1) الانطاكي ، تاريخ أوتيا ، هامش 307 ، ابن سعيد ، النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة ، ص 64 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج 28 ، 192-193 .

(2) المقرئزي، تعاط الحنفا ج 2 ، 204 - 205 ، ناريمان عبد الكريم لحمد ، المرأة في مصر في العصر الفاطمي، الهيئة المصرية للعلمة للكتاب ، 1993م، 97 ، وسينار له أحمد ، المرأة في مصر .

(3) انظر ابن الطوير، نزعة المقلتين ، ص 110-112 ، القلقشندي ، صبح الأعشى، ج 3 ، 558 ، ج 10 ، 442-447 ، القرشي ، عيون الأخبار ، سبج 6 ، 282-286 ، المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج 2 ، 259 ، عبد المنعم ماجد ، الحاكم بأمر الله ، 78-86 . << doctrine secrete des fatimides d'egypte >> BIFAO XVIII (1920). PP. 121-165.

(4) ابن الطوير ، نزعة المقلتين ، 110 ، القلقشندي ، صبح الأعشى، ج 3 ، ص 558 ، سرور ، مصر في عصر الدولة الفاطمية ، 47 .

وفي كثير من الأحيان كانت تضاف الدعوة إلى مهام قاضي القضاة ففي المغرب كانت تضاف إلى القاضي<sup>(1)</sup> وكذلك بعد انتقالهم إلى مصر ، فيذكر ابن خلدون أن الفاطميين كثيراً ما كانوا يجمعون للقاضي الدعوة فيكون قاضي القضاة داعي الدعوة<sup>(2)</sup> .

وكان القاضي النعمان بن حيون يتولى أمر الدعوة الفاطمية بالمغرب<sup>(3)</sup> وبقي يتولى أمور هذه الدعوة بعد انتقاله مع المعز إلى مصر سنة 362هـ/972م ، وبعد وفاته سنة 363هـ/973م ، كان ابنه القاضي أبي الحسن علي بن النعمان يقوم بأعباء الدعوة ، فكان يجلس لتدريس فقه الأئمة في الجامع الأزهر ، ثم أعد له المعز لدين الله مجلس في قصر الخلافة يلقي فيه محاضرات في أصول المذهب الإسماعيلي<sup>(4)</sup> .

ولما تولى العزيز بالله الخلافة سنة 365هـ/975م أقر أبو الحسن علي على ذلك فجعل إليه أمر القضاء والدعوة ونشر مجالس العلوم والحكمة<sup>(5)</sup> كما كانت لأبيه من قبل<sup>(6)</sup> وكذلك أضيفت الدعوة إلى أخيه القاضي أبي عبد الله محمد بن النعمان الذي تولى القضاء في خلافة العزيز بالله ، فيذكر المقرئ<sup>(7)</sup> أنه في سنة 385هـ/995م (( جلس على كرسي بالقصر لقراءة علوم آل البيت ، على الرسم المعتاد المتقنم له ولأخيه بمصر ولأبيه بالمغرب )) .

---

(1) كان القاضي فلاح بن هارون الملوسي قاضي رقادة و القيروان يتسلم أعلى مراتب الدعاة الفاطميين في المغرب ، القرشي ، تاريخ الخلفاء الفاطميين ، ص 211 ، الدشرواي ، الخلافة الفاطمية ، 595 .

(2) ابن خلدون ، العبر ، م 4 ، 67 ، وانظر المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج 4 ، ص 72 .

(3) لقرشي ، عيون الأخبار ، ص 5 ، ص 331 ، ص 6 ، ص 39 .

(4) حسن إبراهيم ، المعز لدين الله ، 256-257 .

(5) مجالس الدعوة ( أو الحكمة ) : وهي مجالس كان يعقدها ويلقيها مرتين في الأسبوع الداعي في مجلس الدعوة بالقصر أو على كرسي الدعوة بالأيوان الكبير أو في جامع الأزهر ، انظر المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج 2 ، 260 ، ومنها المجالس المؤدية التي نشرها مصطفى غالب في دار الاندلس ، سنة 1982 م ، المجالس المستتصرية التي نشرها محمد كامل حسين ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1946 م .

(6) لقرشي ، عيون الأخبار ، ص 6 ، ص 215-216 ، هانز هالم ، الفاطميون ص 77 .

(7) للمقرئ ، تماثيل الحنفا ، ج 1 ، 314 ، وانظر النعمان ، المجالس والمساربات ، هامش ص 104 ، مجموعة مؤلفين ، الاسماعيليون ، 110 ، حسن إبراهيم ، المعز لدين الله ، 257 ، هانز هالم ، الفاطميون ، 75-76 .

وفي خلافة الحاكم بأمر الله الفاطمي تولى الحسين بن علي بن النعمان سنة 389هـ / 999 م منصب القضاء ، فأضاف إليه الحاكم الدعوة ، وقراءة الدعوة في المجالس بالقصر والجوامع وكتابتها ، <sup>(1)</sup> فأطلق الحاكم على من تُسند إليه مهمة الدعوة للمذهب الفاطمي لقب داعي الدعاء ، وكان القاضي الحسين بن علي النعمان أول من أطلق عليه هذا اللقب ، وصار يسمى قاضي القضاة وداعي الدعاء <sup>(2)</sup> .

وفي سنة 391هـ / 1000 م وجّه الخليفة الحاكم بأمر الله إلى الحسين بن علي بن النعمان رسالة جاء فيها " أنت قاضينا وداعينا وثقتنا " <sup>(3)</sup> ، وبقي عليها حتى صرف عن القضاء في 16 رمضان سنة 394هـ / 1003 م <sup>(4)</sup> .

وقد الحاكم بأمر الله عبد العزيز بن محمد بن النعمان " وظيفة القضاء والدعوة " <sup>(5)</sup> ثم أضاف إليه الحاكم بأمر الله أخذ الدعوة على الناس وقراءة ما يقرأ على من دخل الدعوة ، وأخذ النجوى <sup>(6)</sup> والقطرة <sup>(7)</sup> .

وبقي قاضي القضاة عبد العزيز بن محمد على القضاء والدعوة ، حتى صرف عنهما ، فولى الحاكم بأمر الله في 16 / رجب سنة 398هـ / 1007 م مالك بن سعيد الفارقي ، على القضاء والدعوة ، " وتسلم كتب الدعوة التي تقرأ بالقصر على الأولياء " <sup>(8)</sup> وكذلك كان مالك بن سعيد ينظر في مراسلات الدعاء في الأقاليم

(1) المقرئ ، الخطوط المقرئية ، ج 4 ، ص 72 ، المقفى الكبير ، ج 3 ، ص 623 ، اتعاط الحنفا ، ج 1 ، 355 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 141 .

(2) المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج 1 ، ص 355 ، المقفى الكبير ، ج 3 ، ص 620 ، عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج 1 ، 182 .

(3) المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 626 .

(4) المقرئ ، الخطوط المقرئية ، ج 4 ، ص 72 ، المقفى الكبير ، ج 3 ، ص 626 ، اتعاط الحنفا ، ج 1 ، 354 .

(5) المقرئ ، الخطوط المقرئية ، ج 4 ، ص 72 ، المقفى الكبير ، ج 3 ، ص 627 ، اتعاط الحنفا ، ج 1 ، 355 .

(6) النجوى : وهي هبة خيرية يدفعها المؤمن ( الشيعي ) للتعبير عن امتنانه لنعمة التعليم ، وانظر هانز هالم ، الفاطميون ، 80 ، انظر ابن الطوير ، نزعة المعتنقين ، 112 ، الحامدي ، كنز الولد ، 33 .

(7) المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج 1 ، 355 .

(8) المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج 1 ، 369 ، الخطوط المقرئية ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 316 .

الخاضعة للفاطميين <sup>(1)</sup>، فبقي مالك بن سعيد على القضاء والدعوة حتى عزل عن القضاء سنة 405هـ/1014م، وتسلم القضاء أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي العوام، هو سني المذهب <sup>(2)</sup>، فلم يتول الدعوة لأنه على غير مذهب الدولة، فتولاها رجل آخر، لأن من شروط الداعي عند الفاطميين " أن يكون عالماً بمذهب أهل البيت " <sup>(3)</sup>.

وتولى الدعوة أبو محمد قاسم بن عبد العزيز بن محمد بن النعمان سنة 411هـ/1020م <sup>(4)</sup>، وبعد وفاة قاضي القضاء أبو العباس أحمد بن أبي العوام سنة 418هـ/1027م تولى القضاء أبو محمد قاسم بن عبد العزيز بن محمد، فقلده الظاهر لأعزاز دين الله أمر الدعوة والقضاء معا <sup>(5)</sup>، وكان يلقب بقاضي القضاء وداعي الدعوة <sup>(6)</sup>، فبقي عليهما معاً حتى عزل في محرم سنة 441هـ/1049م <sup>(7)</sup>. وفي سنة 441هـ/1049م اسند المستنصر بالله أمر القضاء والدعوة للفاطمية إلى أبي محمد الحسن اليازوري وصار يلقب بقاضي القضاء وداعي الدعوة <sup>(8)</sup>، وفي محرم سنة 442هـ/1050م اضيفت إليه الوزارة مع القضاء والدعوة <sup>(9)</sup>، وبقي ينظر في هذه الوظائف حتى عزل في محرم سنة 450هـ/1058م <sup>(10)</sup>.

(1) ابن حجر، رفع الأصر، 318.

(2) ابن حجر، رفع الأصر، 72.

(3) ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص 110.

(4) للدوادري، الدرر المضية، 317، القرشي، عيون الأخبار، ص 6، 311.

(5) للكندي، الولاية والقضاء، 497، المسبحي، أخبار مصر، 106، 105، الشيرازي، ديوان المؤيد في

الدين، ص 38، للدوادري، الدرر المضية، 322، ابن حجر، رفع الأصر، 307، السيوطي، حسن

المحاضرة، ج 2، 142.

(6) المقرئ، المقفى الكبير، ج 3، 372، ابن حجر، رفع الأصر، 307، أبو المحاسن، النجوم الزاهرة،

ج 5، ص 41.

(7) ابن حجر، رفع الأصر، 307.

(8) المقرئ، المقفى الكبير، ج 3، 366-367، ابن حجر، رفع الأصر، 131.

(9) ابن الصيرفي، الإشارة إلى من فال الوزارة، 73، ابن خلدون، المعبر، م 4، 66، المقرئ، تماظ

الحنفا، ج 2، 62، السيوطي، حسن المحاضرة، ج 2، 182، البرغوثي، الوزير اليازوري، 39.

(10) للدوادري، الدرر المضية، 182، المقرئ، تماظ الحنفا، ج 2، 82، 150.

وقد عين اليازوري أبا محمد القاسم بن عبد العزيز نائباً له على أمر الدعوة فلما مرض القاسم بن عبد العزيز أتاب مكانه ابنه محمد بن القاسم بن عبد العزيز، وبقي قائماً بأمر الدعوة حتى عزل أبو محمد اليازوري سنة 450هـ/1058م<sup>(1)</sup> وتولى مكانه أبو علي أحمد بن عبد الحاكم الفارقي قاضياً للقضاء وداعياً للدعاة<sup>(2)</sup>. ولما عزل أحمد بن عبد الحاكم أسند القضاء إلى أبي قاسم عبد الحاكم بن وهب الملبجي، بينما أسند منصب الدعوة إلى المؤيد في الدين أبي نصر هبة الله بن موسى داعي الدعاة<sup>(3)</sup> وبذلك أنفرد داعي الدعاة بمنصبه عن قاضي القضاء<sup>(4)</sup>. ولم يطل فصل الدعوة عن قاضي القضاء، ففي محرم سنة 454هـ/1062م أضيفت الدعوة إلى أبي علي أحمد بن عبد الحاكم للفارقي الذي تولى القضاء والوزارة معاً<sup>(5)</sup>، كما أسندت الدعوة إلى الحسن بن مجلي بن أبي كدينة الذي تولى القضاء سنة 464هـ/1071م<sup>(6)</sup>.

ومنذ عام 466هـ/1073م تسلم الوزارة أمير الجيوش بدر الجمالي وأصبح وزيراً مفوضاً وله السيف، فصارت للوزير سلطة قاضي القضاء وداعي الدعاة في الدولة الفاطمية فزادوا في ألقابه "هادي دعاة أمير المؤمنين" وصار الدعاة نواباً للوزير واستمر الأمر كذلك حتى سقوط الخلافة الفاطمية.

فجعل المستنصر بالله إلى الوزير بدر الجمالي أمير الجيوش، أمر القضاء والدعاة، وصار يولي القاضي والداعي فيكون كل منهما نائباً عنه<sup>(7)</sup> وكان يلقب "

(1) النعمان، الهمة في آداب اتباع الأئمة، المقدمة، 18.

(2) المقرئ، المقفى الكبير، ج 1، 453-454.

(3) المقرئ، اتعاظ الحنفا، ج 2، ص 93.

(4) ابن ميسر، المنتقى، هامش ص 23، ابن حجر، رفع الأصغر، 209، إذ ينكر ابن حجر عن ذلك، بأن قاضي القضاء عن الحاكم بن وهب الملبجي، تولى جميع الصلاحيات سوى الدعوة، رفع الأصغر، 209، وابن ميسر، المنتقى، هامش، ص 23.

(5) الشيرازي، ديوان المؤيد في الدين، ص 49، ابن حجر، رفع الأصغر، ص 58.

(6) ابن ميسر، المنتقى، ص 38، المقرئ، المقفى الكبير، ج 3، 445-446.

(7) ابن ميسر، المنتقى، 40، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 1، 404، الذهبي، تاريخ الإسلام حوادث وفجات (481هـ-490هـ)، 237، الدوادري، الدرر المضية، 339، النويري، نهاية الأرب، ج 28، 235، المقرئ، المقفى الكبير، ج 2، 396-397، اتعاظ الحنفا، ج 2، 137، ابن حجر، رفع الأصغر، 92. الملبجي، الوزارة والوزراء، 59.

بكافل قضاء المسلمين وهادي دعاة المؤمنين " <sup>(1)</sup> وكان يلقب أبو علي أحمد ابن الأفضل بمرشد دعاة المؤمنين <sup>(2)</sup> ، (( واليه قضاء القضاء والتقدم على الدعاة )) في خلافة المستعلي بالله <sup>(3)</sup> .

وسيطر الوزير المأمون البطائحي أيضاً على القضاء والدعوة كما كان الأفضل من قبل <sup>(4)</sup> فكان يلقب بكافل قضاء المسلمين وهادي دعاة المؤمنين <sup>(5)</sup> ، وفي سنة 515هـ/1121م نائب أبو البركات بن عبد الحقيق عن الوزير البطائحي في القيام بأمر الدعوة ولقب " داعي الدعاة ولي الدولة " <sup>(6)</sup> وبقي في هذا المنصب حتى وفاته سنة 517هـ/1123م فتولى مكانه أبو محمد حسن بن آدم الذي عرف بالقاضي لأبوته وسنة 526هـ/1131م تولى القضاء سراج الدين أبو الثريا نجم بن جعفر وأضيف إليه القيام بمهام الدعوة وكان يسمى قاضي القضاء وداعي الدعاة <sup>(8)</sup> .

وكان داعي الدعاة في سنة 532هـ/1137م هو اسماعيل بن سلامة بن الموفق <sup>(9)</sup> الذي ولاء الحافظ لدين الله سنة 534هـ/1140م وظيفة قضاء القضاء ، وأمر الدعوة ، وبقي عليهما حتى صرف سنة 543هـ/1149م <sup>(10)</sup> ، عن وظيفة

- 
- (1) السجلات المستنصرية ، تح عبد المنعم ماجد ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1946م ، ص 60 ، 72 ، ومشاركه فيما بعد السجلات المستنصرية ، ابن ميسر ، المنقذ ، 45 ، 56 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج 28 ، ص 238 .
- (2) ابن ميسر ، المنقذ ، 116 ، ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، 9 ، 261 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج 28 ، ص 297 .
- (3) الباقعي ، مرآة الجنان ، ج 3 ، 161 .
- (4) خراشة ، المأمون البطائحي ، 175 .
- (5) ابن ميسر ، المنقذ ، 88 ، الدوادري ، الدرر المضية ، 488 ، النويري ، ج 28 ، 288 ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج 6 ، 478 ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 190 .
- (6) ابن ميسر ، المنقذ ، 90 ، 99 ، المقرئزي ، الخطوط المقرئزية ، ج 2 ، 35 ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 183 ، 196 .
- (7) ابن ميسر ، المنقذ ، 96 ، المقرئزي ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 211 .
- (8) ابن ميسر ، المنقذ ، 118 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج 28 ، ص 309 . المقرئزي ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، ص 235 . ابن حجر ، رفع الأصر ، 443 .
- (9) المقرئزي ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 247 .
- (10) ابن ميسر ، المنقذ ، ص 139 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج 28 ، 310 ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج 2 ، 90 ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 258 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 84 - 85 .

القضاء ، وبقي يتولى أمر الدعوة <sup>(1)</sup> فولى الوزير الصالح طلائع بن رزيق في سنة 549هـ/1154م على القضاء عبد الله بن هبة الله بن معالي بن كامل " وأضيفت إليه مهمة الدعوة " فاستمر حتى عزل سنة 558هـ/1163م <sup>(2)</sup> فتولى مكانه سنة 559هـ/1163م الحسن بن علي بن سلامة ( ابن العوريس ) منصب القضاء والدعوة معاً <sup>(3)</sup>.

وكان آخر قاضي تولى الدعوة للفاطميين في مصر القاضي عبد الجبار بن إسماعيل بن عبد القوي المعروف بابن الجليس ، حيث تولى القضاء مع الدعوة فلقب بقاضي للقضاء وداعي للدعاة <sup>(4)</sup>، وبقي يتولى شؤون للقضاء والدعوة <sup>(5)</sup> ، حتى سنة 566هـ/1170م حيث عزل الوزير صلاح الدين الأيوبي القضاء الشيعية ، فبطل من حينئذ مجلس الدعوة بالجامع الأزهر وغيره واختفى مذهب الشيعة من مصر <sup>(6)</sup> .

وعندما أنهى صلاح الدين للدولة الفاطمية سنة 567هـ/1171م كان الدعاة مصدر قلق وإثارة للفوضى حيث سعى السلطان صلاح الدين للقضاء عليهم والتخلص منهم ، فقبض على جماعة منهم وشنقهم <sup>(7)</sup> .

(1) ابن حجر ، رفع الأصر ، 85.

(2) ابن حجر ، رفع الأصر ، 204 .

(3) ابن حجر ، رفع الأصر ، 129 .

(4) ابن خلدون ، المعر ، م 4 ، 94 ، المقرئ ، تماثل الحنفا ، ج 2 ، 320 ، 325 ، الخطط المقرئية ، ج 2 ، 259 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، ص 204 ، عبد المنظم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج 1 ، هامش ، ص 189 .

(5) ابن حجر ، رفع الأصر ، 207 .

(6) المقرئ ، تماثل الحنفا ، ج 2 ، 333 ، وانظر ابن حجر ، رفع الأصر ، ص 252 ، الطهشوري ، تاريخ مصر والنيل ، مخ ، ورقة 72 .

(7) لمزيد عن أسماء الدعاة والقضاة وعن الثورة ، انظر ، أبو شامة ، الروضتين في أخبار الدولتين ، ج 2 ، 186 ، لبو النداء ، تاريخ أبي النداء ، ج 2 ، 133 ، ابن الوردي ، تاريخ ابن الوردي ، ج 2 ، 81 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج 20 ، 596 ، العبر ، ج 3 ، 95 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج 28 ، 367 ، ابن خلدون ، للعبرم ، 4 ، 95-96 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 205 ، 207 ، ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج 4 ، 417 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 1 ، 342-343 .

وبهذا تنتهي الدولة الفاطمية ، وينتهي معها أهم نظام ديني مذهبي في الدولة ، اعتمدت عليه في تأسيس الدولة وتثبيتها ونشرها وشرحها للمذهب الفاطمي ، والذي كان يتولاها داعي الدعاة ، والذي أسند في كثير من الأحيان إلى قاضي القضاة ، ولم يكن إضافة هذه الدعوة إلى القاضي في الدولة الفاطمية بالأمر الثابت والدائم ، فيذكر ابن حجر<sup>(1)</sup> "ربما أضيفت إليه الدعوة ، فيكون قاضي القضاة وداعي الدعاة".

وكان على داعي الدعاة أن يكون عالماً بجميع مذاهب أهل البيت يقرأ عليه ويأخذ العهد على من ينتقل من مذهبه إلى مذهبهم وبين يديه إثنا عشر نقيباً<sup>(2)</sup> وله نواب كنواب الحكم في سائر البلاد ويحضر إليه فقهاء الدولة ، ولهم مكان يقال دار العلم<sup>(3)</sup>.

### 3.7 الوزارة<sup>(4)</sup>

ومن الوظائف المتصلة بوظيفة القاضي الوزارة، إذ كان في كثير من الأحيان يتولى قاضي القضاة مهام داعي الدعاة ومهام الوزارة معاً ، فيكون الوزير وقاضي القضاة وداعي الدعاة ، أو يتولى الوزير مهام قاضي القضاة والدعوة، ويذكر القلقشندي<sup>(5)</sup> أن الوزارة هي أرفع الوظائف وأعلاها رتبة عند الفاطميين .

(1) ابن حجر ، رفع الأصر ، 485.

(2) إن الدعوة الاسماعيلية امتدت إلى اثنتي عشرة جزيرة ككلهند واليمن وعمان والمغرب والعراق والشام والحجاز وفارس وخراسان والسند وبلاد ما وراء الهند ، وبلاد الروم ، لأن الدعوة الاسماعيلية امتدت إلى هذه الأقاليم جميعاً ، القرشي ، عيون الأخبار ، سبعة 6 ، 215 ، العزّام ، عيسى ، الدولة الفاطمية في خلافة المستنصر بالله ، رسالة دكتوراة ، إشراف فالح حسين ، الجامعة الأردنية ، 1997م ، هامش 64 ، وسيلار له فيما بعد العزّام ، للدولة الفاطمية .

(3) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص 110 ، القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج 3 ، ص 558 ، حسن إبراهيم ، تاريخ الاسلام ، ج 4 ، 428 ، دار العلم : وتسمى دار الحكمة ، دار علمية وفكرية أنشأها الحاكم بأمر الله ، وافتتحت في سنة 395هـ / 1005م في مكان مولاه للقصر الغربي ، وقد ضمت فروعاً وأقساماً للقرآن الكريم وعلومه والطب ولصحاب النحر واللمة وللقراء والمنجمين ، وكان يجلس فيها الفقهاء ، ويجمع فيها للكتب والمجلدات ، انظر ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 110 ، النويري ، نهاية الارب ، ج 28 ، 179 .

(4) وللمزيد عن الوزارة في العصر الفاطمي انظر كتاب المناوي، الوزارة.

(5) القلقشندي، صبح الأعشى ج3، 553 .

ولم تظهر الوزارة كوظيفة رسمية في الدولة الإسلامية ، إلا في عهد بني العباسي (1) وأول من سمي وزيرا في الاسلام هو أبو سلمة أحمد بن سلمان الخلال (2) وزير أبو العباس السفاح أول خلفاء بني العباس (3) الذي وضع الحجر الأساسي لهذه المؤسسة بعد استيزاره أبو سلمة الخلال ثم نمت وتدرجت (4) الوزارة من بعده .

ولم يتخذ الخلفاء الفاطميين وزراء في الدور المغربي ، وكذلك السنوات الأولى لحكمهم في مصر ، ولول من أوجد الوزارة في الدولة الفاطمية الخليفة العزيز بالله ، عندما قلد أبو يوسف يعقوب بن كلس (5) الوزارة في سنة 368هـ/ 978م (6) الذي يعد أول وزير في الدولة الفاطمية (7) .

وأول من تولى الوزارة من القضاة في مصر في العصر الفاطمي هو أبي محمد الحسن بن علي اليازوري قاضي القضاة الذي أضيف إليه مع وظيفة القضاة وظيفة الوزارة في عهد الخليفة المستنصر بالله فتولى وظائف الوزارة والقضاء والدعوة معا في سنة 442هـ/ 1050 م (8) .

- 
- (1) محاسنة ، تاريخ الحضارة والنظم ، ص 80 .
  - (2) وهو أبو حفص أحمد بن سلمان بن الخلال، الملقب بوزير آل محمد، انظر القلقشندي، صبح الأعشى، ج 1 ، 475 .
  - (3) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج 1 ، 475 .
  - (4) الدوري ، العصر العباسي الأول ، ص 51 .
  - (5) وهو أبو الفرج يعقوب بن يوسف بن إبراهيم بن كلس كان يهوديا فأسلم ولد في بغداد ثم هاجر إلى مصر ثم انتقل إلى المغرب ثم رجع مع المعز لدين الله إلى مصر ، للعزيز بالله في سنة 368هـ/ 978م ، للمزيد من المعلومات عن ترجمته انظر الصيرفي ، الإشارة إلى من نال الوزارة ص 47-52 ، قضاعي ، الاتماء بأنبياء الأنبياء ، ص 3 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ج 16 ، ص 442-443 ، ابن الجوزي ، المنتظم ، ج 14 ، 347 ، أحمد حسين ، موسوعة التاريخ الإسلامي ج 2 ص 544 .
  - (6) الصيرفي ، الإشارة إلى من نال الوزارة ، ص 49 ، ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص 105 ، المقرئ ، لتعاظ الحنفا ، ج 1 ، ص للخطط المقرئية ، ج 2 ، ص 345 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 182 ، تعزلم ، الدولة الفاطمية ، ص 26 .
  - (7) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج 3 ، 553-554 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، ص 182 .
  - (8) ابن الصيرفي ، الإشارة إلى من نال الوزارة ، ص 76 ، ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، المقدمة ، 43 ، لحواداري ، الدرر المضية ، 360 ، ابن ميسر المنقلى ، 11 ، المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج 2 ، 62 ، 150 ، للخطط المقرئية، ج 2 ، 194 ، المقنى الكبير، ج 3 ، 376 ، الشبراوي، ديوان المؤيد في الدين ، ص 38 .

ونظير اليازوري في الوزارة مع ما بيده من وظيفة قضاء القضاء وداعي الدعاة<sup>(1)</sup> فهو بهذا " قد جمع له مالم يجتمع لغيره من تقليد الوزارة وقضاء القضاء وداعي الدعاة " <sup>(2)</sup> وبقي عليهما حتى عزل في محرم سنة 450هـ / 1058 م <sup>(3)</sup> .

وتعتبر الفترة الممتدة من (450-467هـ / 1058-1074 م ) في عهد المستنصر بالله عزل وتقليد الكثير ممن تولى هذه الوظائف ، حتى أن أبي محمد الحسن بن مجلي ابن أبي كدينة تولى للقضاء والوزارة معاً 7مرات <sup>(4)</sup> كما تولاها أبو علي أحمد بن عبد الحاكم الفارقي <sup>(5)</sup> ثم تولى خطير الملك محمد ابن الوزير الحسن اليازوري وظيفتي الوزارة والقضاء معاً ، ثم صرف بابن أبي كدينة <sup>(6)</sup> . واستقر ابن أبي كدينة في الوزارة والقضاء معاً <sup>(7)</sup> إلى قدوم بدر الجمالي الارمني الذي استدعاه المستنصر بالله للقدوم إلى مصر، في سنة 466هـ / 1073م فولاه المستنصر الوزارة وخلع عليه خلع الوزير، فزاد له في الحنك مع الذوابة المرخاة ((الطيلسان المقور زي قاضي القضاء)) فصار بداراً مسيطراً على القضاء ، وهو الذي يوليهم ويعزلهم <sup>(8)</sup> ، وزيد في ألقابه أمير الجيوش كافل قضاء المسلمين

- (1) المقرئزي ، إتمام الحنفا ، ج2 ، 62 ، المقفى الكبير ، ج3 ، 376 ، ابن حجر ، رفع الأصغر ، 132 ، البرغوثي ، الوزير اليازوري ، ص77 .
- (2) ابن ميسر ، المنقى ، 16 ، ابن طاهر الأزدي ، أخبار الدول المنقطعة ج1 ، ص227 ، المقرئزي ، إتمام الحنفا ، ج2 ، 150،82 ، ونظير الصيرفي ، الإشارة إلى من نال الوزارة ، 76 ، الدوادري ، الدرّة المضية ، ص360 ، ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج1 ، ق1 ، 215 .
- (3) ابن ميسر ، المنقى ، 16 ، الدوادري ، الدرّة المضية ، 363-364 ، 370 ، المقرئزي ، إتمام الحنفا ، ج2 ، 150 .
- (4) ابن ميسر ، المنقى ، 256 ، المقرئزي ، إتمام الحنفا ، ج2 ، 107-109 ، 112 ، المقفى الكبير ، ج3 ، 446 .
- (5) الشيرازي ، ديوان المؤيد لدين الله ، 49 ، النويري ، نهاية الارب ، ج28 ، 224 ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج1 ، 454 ، إتمام الحنفا ، ج2 ، 107 ، ابن حجر ، رفع الأصغر ، 58 ، 61 .
- (6) المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج5 ، 550 .
- (7) المقرئزي ، إتمام الحنفا ، ج2 ، 134 ، المقفى الكبير ، ج3 ، ص446 .
- (8) الصيرفي ، الإشارة إلى من نال الوزارة ، 96 . ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، 121 ، ابن ميسر ، المنقى ، 40 ، المقرئزي ، إتمام الحنفا ، 150 ، المقفى الكبير ، ج2 ، 397 ، للخطط المقرئزية ، ج2 ، ص242 ، ص346 ، الشبّال ، جمال الدين ، دراسات في التاريخ الإسلامي مكتبة الثقافة الدينية ، ط1 1420هـ / 2000م ، ص50

وهادي دعاة المؤمنين<sup>(1)</sup> فكان القضاء والدعاة نواباً عنه بقلدهما هو<sup>(2)</sup> .

وأصبح وزير السيف والقلم منذ عهد بدر الجمالي هو سلطان مصر وصاحب  
الحل والعقد ، وإليه الحكم في القضاء والدعاة وهو يولي المناصب  
الدنيوية والدينية<sup>(3)</sup> ويذكر المقرئ<sup>(4)</sup> وإذا كان الوزير وزير سيف فإنه يقلد  
القضاء نيابة عنه ؛ وتذكر هذه النيابة عنهم في الوثائق الرسمية في الدولة<sup>(5)</sup> .  
أي أن الوزير كان يستنيب عنه من يباشر القضاء نيابة عنه ، فالوزير أمير  
الجيش بدر الجمالي استتاب على القضاء أبي بلعى حمزة بن الحسين الفارقي<sup>(6)</sup>  
واستمر بدر الجمالي على الوزارة والقضاء معاً حتى توفي سنة 488هـ/  
1095م<sup>(7)</sup> ثم تولى بعده الوزارة ابنه الأفضل شاهنشاه الذي كان إليه امر القضاء  
فهو الذي كان يولي القضاء<sup>(8)</sup> فلقد القاضي محمد بن جوهر بن ذكا النابلسي في  
سنة 493هـ/ 1099م بعد وفاة القاضي أبو طاهر محمد بن رجاء الذي ولاه أيضاً  
الأفضل سابقاً ، واستمر محمد بن جوهر للنابلسي على القضاء إلى أن عزله

- 
- (1) ابن ظافر الأزدي ، أخبار الدول المنتظمة ، ج1 ، ص221 ، ابن ميسر ، المنقذ ، 45 ، 56 ، ابن الطوير ،  
نزعة المقتنين ، المقدمة ، 46 ، النويري ، نهاية الأدب ، ج28 ، ص238 ، ابن خلدون ، العبر ، ج4 ، ص77 ،  
المقرئ ، تعاضد الحفا ، ج2 ، 150 ، لخطط المقرئ ، ج2 ، 242 ، المنقذ الكبير ، ج2 ، ص396 ،  
ابن حجر ، رفع الأصر ، 92 .
- (2) الصيرفي ، الإشارة إلى من نال الوزارة ، 96 ، الدوادري ، الدرر المضية ، 400 ، النويري ، نهاية الأرب ،  
ج28 ، 235 ، المقرئ ، لخطط المقرئ ، ج2 ، 242 ، المنقذ الكبير ، ج2 ، 396-397 ، ابن حجر ،  
رفع الأصر ، 92 ، 479 .
- (3) ابن ظافر ، أخبار الدول المنتظمة ، ج1 ، 229 ، ابن خلكان ، وفیات الأعيان ، ج1 ، ص404 ، الصفي ، الوافي ،  
ج10 ، 95 ، المقرئ ، لخطط المقرئ ، ج2 ، 347 ، 346 ، سرور ، مصر في عصر الدولة لفاطمية ،  
93 ، الخرابشة ، المأمون البطلحي ، 174-175 .
- (4) المقرئ ، لخطط المقرئ ، ج2 ، ص281 .
- (5) حسن أحمد محمود ، مصر الإسلامية ، 192 .
- (6) الدوادري ، الدرر المضية ، 400 ، المقرئ ، تعاضد الحفا ، ج2 ، 137 ، لخطط المقرئ ، ج2 ، 242 .
- (7) ابن خلكان ، وفیات الأعيان ، ج1 ، 404 .
- (8) اليافعي ، سرآة الجنان ، ج3 ، 161 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 479 ، لترماتيني ، أحداث التاريخ  
الإسلامي ، ج3 ، م1 ، ص189 .

الأفضل عن القضاء 495هـ/1101م ، وولى مكانه حسن بن يوسف بن أحمد الرصافي (1) .

كما كان الوزير المأمون البطائحي في عهد الأمر بأحكام الله يتولى مهام إدارة شؤون القضاء ، ففي سنة 516هـ/1122م ، عزل الوزير البطائحي قاضي القضاة أبو الفتح مسلم بن علي الرسعني بسبب أخطائه في قراءة الفاتحة والقرآن (2) .

فولى مكانه علي القضاء أبي الحجاج يوسف بن أيوب المغربي جلال الملك (3) وفي سنة 525هـ/1130م قلد الوزير أبو علي أحمد كتيفات بن الأفضل ابن بدر الجمالي أربعة من القضاة (4) اثنين من الشيعة وأحد إمامي والآخر أسماعيلي واثنين من السنة واحد ما لكي والآخر شافعي (5)، وكان يلقب الوزير أبو علي كتيفات بهادي القضاة إلى اتباع شرع الحق واعتماده ، ومالك فضيلتي السيف والقلم (6) .

وعندما أراد الخليفة الحافظ لدين الله تقليد الوزارة في سنة 529هـ/1135م إلى بهرام الأرمني النصراني ، قال له خاصته : يا أمير المؤمنين إنه نصراني لا يرضاه المسلمون ، ومن شرط الوزير ان يصعد مع الإمام المنبر في الجمع والأعياد، وكذلك القضاة نواب الوزراء من زمن أمير الجيوش ، وينكرون عنهم

(1) ابن ميسر، المنتقى، 69، المقرئ، المقفى الكبير، ج 5، ص 509-510، ابن حجر ، رفع الأصغر، 146.

(2) ابن ميسر، المنتقى، 84، النويري، نهاية الأرب، ج 28، 296، المقرئ، اتعاض الحنفى، ج 2، 203، ابن حجر، رفع الأصغر، 435

(3) ابن ميسر ، المنتقى، ص 84 ، المقرئ ، اتعاض الحنفا، ج 2 ص 203، ابن حجر ، رفع الأصغر ، ص 435.

(4) وهؤلاء القضاة ذكرناهم في المذهب ، الفصل الثاني ، ص... القاضي سلطان عن الشافعية ، والابني من المالكية ، وابن الأزرق عن الاسماعيلية ، وابن كمل عن الاممية .

(5) ابن ميسر ، المنتقى ، 114-115، النويري ، نهاية الأرب ، ج 28، 297، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 1، ص 397 ، اتعاض الحنفا ، ج 2 ، 232-233، ابن حجر ، رفع الأصغر ، ص 162-169 ، صحي عبد المنعم محمد ، العلاقات بين مصر والحجاز ، ص 327، الميوطي، حسن المحاضرة ، ج 2 ، ص 155 .

(6) ابن ميسر ، المنتقى، ص 116، ابن طاهر الأزدي، أخبار الدول المنتظمة ، ج 1، ص 241، ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، ج 9، ص 261، النويري ، نهاية الأرب ، ج 28، ص 297 ، المقرئ ، اتعاض الحنفا ، ج 2 ، 233 ، المقفى الكبير ، ج 1 ، 397 ، حسن إبراهيم ، تاريخ الدولة الفاطمية ، 279.

النيابة في الكتب الحكمية ، فقال لهم الحافظ لدين الله : إذا رضيته نحن فمن يخالفنا ، أما صعود المنبر فيستتيب عنه قاضي القضاة (1) .

وينكر ابن حجر أن أمر القضاء قد فوض للوزير بدر الجمالي ثم لولده الوزير الأفضل ، ولم يزل بأيدي الوزراء ، وإن الوزير هو الذي يولي القاضي وهو نائبة ، وهو يخرج التواقيع إلى البلاد بذلك ، فأبطل الحافظ لدين الله تلك العادة ، وفصل القضاء عن الوزارة ، وولي القاضي من قبله وبطلت تلك العادة (2) أي أنه لم يعد للوزير أن يتولى مهام و شؤون القضاء .

#### 4.7 الحسبة

الحسب: الكرم والشرف الثابت في الآباء ، والحسب الدين ، والحسب : قدر الشيء، وحسبك كفاك ، وحسب الشيء عدة ، والاحتساب والحسبة : حسن التدبير والمصارعة إلى طلب الأجر (3) ، والحسبة: اصطلاحاً : هي الأمر بالمعروف إذا ظهر فعله (4) وهو فرض القائم بأمور المسلمين يعين لذلك من يراه أهلاً له (5) . وهي وظيفة دينية ظهرت في العصور الإسلامية ، تضمن قيام صاحبها بمراقبة الأسواق ، وكل ما يجري فيها ، بما في ذلك سلوك الناس ومعاملتهم (6)

(1) ابن ميسر ، المنقذ ، 123 . ابن الطوير ، نزهة المقلتين ص 44 .

التويري ، نهاية الأدب ، ج 28 ، 300-301 ، المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج 2 ، ص 241 ، المقفى الكبير ، ج 2 ، ص 513-514 .

(2) ابن حجر ، رفع الأمر ، 134-135 .

(3) ابن منظور ، لسان العرب ، م 3 ص 161-162 دار أحياء التراث 1993

(4) المارودي ، الأحكام السلطانية ، 240 ، الشيرازي ، عبد الرحمن بن نصر ( ت 589 هـ / 1193 م ) ، نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، السيد الباز المريني ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة ، 1365 هـ / 1946 م ، ص 6 ، ويشير له فيما بعد الشيرازي ، نهاية للرتبة ، ابن خلدون ، المقدمة ج 237 ، ابن الأخوة ، معالم القرية في أحكام الحسبة ، 13 ، القلقشندي ، صبح الأعشى ج 5 ، 424 ، عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج 1 ، 162 .

(5) ابن خلدون ، المقدمة ج 1 ، 237 .

(6) عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج 1 ، 162 .

ويذكر الماوردي أن الحسبة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم (1) .  
 أما الحسبة كوظيفة فنشأت في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه (2)  
 الذي وضع أسسها واختصاصاتها وقام بها بنفسه ، أو وكلها أحيانا إلى رجل يطلق  
 عليه اسم المحتسب ، فاستعمل عبد الله بن عتبة والسائب بن يزيد على سوق  
 المدينة (3) .

ويذكر ابن خلدون أن وظيفة الحسبة في الدولة الفاطمية كانت داخله في  
 عموم ولاية القاضي يولي فيها باختياره من يشاء (4) .  
 وكانت أعمال الحسبة في رأي الشيعة تدخل في عموم واجبات الإمام بسبب  
 كونها خدمة دينية ، ولكن كما في غيرها من الوظائف الدينية الأخرى كان الإمام  
 يستخلف فيها من يراه أهلاً لها (5) .

وكان الشيعة الفاطميون في المغرب يوجهون المناصب الدينية كالقضاء  
 والحسبة وجهة خاصة تخدم المذهب الإسماعيلي ، وتحارب المذاهب الأخرى (6)  
 وقد استخدم الفاطميون الحسبة في النهي عن المنكرات لتحقيق أغراض مذهبية شيعية  
 فاطمية (7) وقبل مجئ الفاطميين إلى مصر ، كانت الحسبة في مصر ، تتبع لحسبة بغداد  
 مثل القضاء ، ولما جاء الفاطميون ، صارت القاهرة مقراً للحسبة الفاطمية

(1) الماوردي ، الأحكام السلطانية ، 241 ، عن العلاقة بين الحسبة ، والقضاء ، انظر الماوردي ، الأحكام  
 السلطانية ، 241-242 . وعن العلاقة بين الحسبة والمظالم 242-244 ، وانظر ابن الأخوة ، معالم القرية  
 ص 16 .

(2) للفتشدي ، صبح الاعشى ، ج 5 ، 524 .

(3) ابن سعد ، الطبقات ، ج 5 ، ص 58 ، 59 .

(4) ابن خلدون ، المقامة ، ج 1 ، 238 .

(5) عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج 1 ، 162 ، ص 48 ، وللمزيد عن صلاحيات وواجبات المحتسب في  
 الدولة الإسلامية والفاطمية ، انظر الماوردي الأحكام السلطانية ، 240-244 ، ابن خلدون ، المقامة ج 1 ،  
 237-238 ، المقرئ ، الخطوط المقرئية ، ج 2 ، 388-391 ، تعلط الحنفا ، ج 1 ، 190-191 ، 381 .

(6) سهام مصطفى أبو زيد ، الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر المملوكي ، الهنية  
 المصرية العامة للكتاب ، 1986 م ، ص 72 ويشير له فيما بعد سهام أبو زيد ، الحسبة في مصر  
 الإسلامية .

(7) عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج 1 ، 164-165 .

وأصبح لمتولّيها حق استخدام النواب عنه بالقاهرة ومصر ، وجميع أعمال الدولة كنواب القضاء ، وله الجلوس بجامعة القاهرة ومصر يوماً بعد يوم ، ويطوف نوابه على أرباب الحرف والمعاش<sup>(1)</sup> وغيرها .

وكأن يتم اختيار المحتسب عند الفاطميين من وجوه العدول وأعيانهم لأنها خدمة دينية فكان إذا تولى المحتسب خلع عليه وقرئ سجله بمصر والقاهرة على المنبر<sup>(2)</sup> .

وبعد سيطرة الفاطميين على مصر قام جوهر الصقلي بعزل المحتسب السنّي ، وعين مكانه محتسب شيعي هو أبو جعفر الخرساني<sup>(3)</sup> ثم تولى مكانه سليمان بن عزة الحسبة في ربيع الآخر 359 هـ / 969م<sup>(4)</sup> .

وقد كانت الحسبة في كثير من الأحيان تضاف إلى صلاحيات القاضي ففي سنة 366هـ / 976م تولى القضاء أبو الحسن علي بن النعمان ، فأضيف إليه صلاحيات النظر في دار العيار<sup>(5)</sup> والذهب والفضة والموازين والمكايل<sup>(6)</sup> .

---

(1) ابن الطوير ، نزهة المقتلن ، 116 ، التلشندي صبح الأعشى ، ج3 ، 558-559 ، المقرزي ، الخطط المقرزية ، ج2 ، 388 ، تعاط الحنفا ، ج2 ، 347 .

(2) ابن الطوير ، نزهة المقتلن ، 116 ، التلشندي ، صبح الاعشى ، ج3 ، 558 . وانظر المقرزي ، الخطط المقرزية ج2 ، 388 ، حسن إبراهيم ، المعز ، 201 .

(3) للمقرزي ، تعاط الحنفا ، ج1 ، 188 ، أبو سديرة ، الحرف والصناعات ، 45 ، الشوربجي ، رؤية للرحلة ، 354 .

(4) المقرزي ، تعاط الحنفا ، ج1 ، 190 ، 191 ، للمزيد عن الحسبة في مصر في العصر الفاطمي ، انظر ابن الطوير نزهة المقتلن ، 115-117 ، المقرزي ، الخطط المقرزية ، ج2 ، 388 ، 319 ، تعاط الحنفا ج1 ، 188 ، 190 ، 191 ، 201 ، 210 ، 334 ، سهام أبو زيد ، الحسبة في مصر ، 72-78 .

(5) دار العيار : وهي الدار التي تصنع فيها المكايل والموازين ، انظر المقرزي ، الخطط المقرزية ، ج1 ، 207 ، حسن إبراهيم ، المعز ، 22 ، وهي المكان الوحيد الذي يشرف على مراقبة المكايل والموازين ، وقد أعصفت الدولة الفاطمية بالاضراب على دار العيار إذا جعلت للقضاة من يشرفون على هذه الدار ، وذلك لكي تحمسي الناس من الاستغلال ، ولذا كانت هي من يتابع الموازين والمكايل وغيرها في الأسواق ، فكان المحتسب يشرف على أعدادها ، وقد بقيت هذه الدار حتى بعد سقوط الدولة الفاطمية على يد صلاح الدين للذي أقر هذه الدار ، انظر المقرزي ، الخطط المقرزية ، 207 ، ج2 ، 388-391 ، الشوربجي ، رؤية الرحلة ، 98 .

(6) ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج3 ، 207 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 282 ، 329 .

وفي عام 347هـ اضيف إلى صلاحيات القاضي محمد بن النعمان النظر في الموازين والمكاييل<sup>(1)</sup> وعتار الذهب والفضة<sup>(2)</sup> .

وينكر القلقشندي والمقريري ، بأن الحاكم بأمر الله أضاف إلى قاضي القضاة الحسين بن علي بن النعمان سنة 389هـ/999م النظر في دار العيار الذهب والفضة ، ولكن القاضي حسن بن علي جعل إلى أخيه أبي النعمان المنذر بن علي النظر في دار العيار<sup>(3)</sup> وينكر ابن حجر أن الحاكم بأمر الله أضاف إلى القاضي حسين بن علي بن النعمان النظر في الحسبة<sup>(4)</sup> .

كما أن الحاكم بأمر الله جعل إلى القاضي مالك بن سعيد الفارقي سنة 398هـ/1107م النظر في دار العيار<sup>(5)</sup> وكذلك أضاف إلى قاضي قضائه أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي العلوم سنة 405هـ/1014م النظر في دار العيار<sup>(6)</sup> بعد عزله مالك بن سعيد .

وكان من أعمال قاضي القضاة في الحسبة المحافظة على الاخلاق العامة، فالقاضي عبد العزيز بن محمد بن النعمان ، سنة 396هـ/1006م ففي يوم عاشوراء جرى الأمر فيه على ما يجري كل سنة من تعطيل الاسواق ، وخروج المنشدين إلى جامع القاهرة بالنوح والنشيد ، ثم جمع بعد هذا اليوم قاضي القضاة عبد العزيز بن محمد سائر المنشدين الذين يتكسبون بالنوح والنشيد ، وقال لهم : لا تلزموا الناس اخذ شيء منهم اذا وقفتم على حوائثهم ، ولا تؤذوهم ، ولا تتكسبوا بالنوح والنشيد ، ومن اراد ذلك فعليه بالصحراء<sup>(7)</sup> .

كما كان من وظائف المحتسب في مصر في العصر الفاطمي ، المحافظة

(1) المقريري، المقفى الكبير ، ج7، 347 ، ابن حجر ، رفع الأصر ، 422.

(2) الكندي، الولاء والقضاة، 592، المقريري، المقفى الكبير ، ج7 ، 347 ابن حجر ، رفع الأصر ، 422.

(3) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج10 ، 293، 396 ، المقريري، تعاط الحنفا ، ج10 ، 337-

338 ، المقفى الكبير ، ج3 ، 621 - 623 ، نظر ابن حجر، رفع الأصر ، 141

(4) ابن حجر ، رفع الأصر ، 140

(5) المقريري ، تعاط الحنفا ، ج10 ، 391 .

(6) الكندي ، الولاء والقضاة ، 611 ، ابن حجر، رفع الأصر ، 73 .

(7) المقريري ، الخطط المقريرية ، ج2 ، 329.

على الاخلاق والاداب العامة ، ولا يخلو الرجل بامرأة<sup>(1)</sup> وكانت هذه المهمة كما يبدو ، يقوم بها قاضي القضاة ، ويظهر ذلك من قصة المرأة التي أحتالت على قاضي القضاة مالك بن سعيد الفارقي سنة 404 هـ 1013م ، اذ ان الحاكم بأمر الله منع خروج النساء منه منازلهن ليلاً ونهاراً ، فكانت يقوم بهذه المهمة قاضي القضاة وكانت هذه المرأة تريد رؤية عشيقها ، ولكنها لم تستطع الخروج ، حتى مرور قاضي القضاة مالك بن سعيد بالقرب من منزلها ، فافقتته ، واخبرته بان لها أخاً مريضاً تريد رؤيته ، فأرسل معها لثان من الشرطة ليصلوها إلى بيت أخيها<sup>(2)</sup> .

وهذا العمل هو من صلاحيات المحتسب، في المحافظة على الأخلاق العامة وكان قاضي القضاة أبو الحسن محمد اليازوري في عهد الخليفة المستنصر بالله يشرف على المحتسب ، ويبدو هذا من خلال قصة اليازوري مع أحد الصعاليك الذي باع خبزاً له بسعر رخيص ، ليرغب الناس بشرائه ، فأغضب ذلك عريف الخبازين ، لان ذلك ابقى خبزه كاسداً ، فوكل عونين من الحسبة فيه فأغرماه 10 دراهم ، فلما مر قاضي القضاة أبو الحسن محمد اليازوري بالجامع استغاث به الصعلوك ، فاحضر اليازوري العريف ، وانكر عليه ما فعل بالرجل ، فأمر بصرف العريف ، و أن يغرم ما أخذ من هذا المسكين ويعاد اليه كل ماله<sup>(3)</sup> ، وهنا يتضح تدخل قاضي القضاة في الحسبة ، واعمال المحتسب ومراقبته على أعماله التي يشرف عليها ، وعزل العريف أيضاً .

(1) عارف تامر ، العزيز بالله 60 - 61 ، إبراهيم أيوب ، التاريخ الفاطمي السياسي ، 221 .

(2) وبعد عودة زوجها وعرف ما حصل ، ذهب إلى قاضي القضاة ، وقال له لأعرف زوجتي إلا منك ، فإنه ليس لها أخ ، أما ذهبت إلى بيت عشيقها ، فأخبر قاضي القضاة ، مالك بن سعيد الخليفة الحاكم بأمر الله بما حصل ، فذهبوا إلى بيت فوجدتهم في ازار واحد ، فأمر الحاكم باحراق المرأة وضرب الرجل بالسياط ضرباً مبرحاً ، انظر ابن الجوزي ، المنتظم ، ج 15 ، 101 - 102 ، الذهبي ، سير أعلام ، ج 15 ، 179 ، تاريخ الإسلام ، (411-411هـ) 21 - 22 ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، م 6 ، ج 11 ، ص 376 - 337 العاصمي ، سبط النجوم للعوالي ، ج 3 ، 557 .

(3) المقريزي ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 384 - 385 ، أمانة الأمة بكشف الغمة ، نج ، اللشبال ، 30 - 31 ، الخطط المقرية ، ج 2 ، 391 ، تماط الحنفا ، ج 2 ، 70 - 71 ، الشوربجي ، رؤية الرحالة ، 352 - 394 .

وكان في بعض الأحيان يقوم الخلفاء الفاطميون بأعمال المحتسب ، وخاصة في وقت الازمات الاقتصادية والاجتماعية ، فكان الخليفة الحاكم بأمر الله يقوم بها نفسه (1) ففي سنة 404 هـ \ 1013م أمر الحاكم بأمر الله بمنع بيع العنب ، فأنفذ اليهود إلى الجيزة ، حتى قطعت كرومها ، ورميت في الأرض وديست بالبقر (2) .

ولم تقتصر وظيفة الحسبة في العصر الفاطمي على القضاة والشهود والمعدلين ، بل كان يتولاها التجار المياسير ، وأصحاب الحوانيت وغيرهم (3) كما كانت الحسبة في بعض الأحيان تكون هي والشرطة بيد رجل واحد (4) .

---

(1) لمعرفة أعمال الحاكم بأمر الله في الحسبة ، انظر ابن ايس ، بدائع الزهور ، ج 1 ، ق 1-200-201 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 23 ، العاصمي ، سمط للنجوم الموالي ، ج 2 ، 558-559 ، سهام أبو زيد ، الحسبة في مصر الاسلامية ، 190 .

(2) للتضاعي ، الانباء بانباء الانبياء ، 372 ، الدواداري ، الدرّة المضية ، 275 .

(3) للمزيد عن هؤلاء الأشخاص انظر المقرئزي ، تعاضد الحنفا ، ج 1 ، 308 ، 334 ، 343 ، 351 ، 388 ، أبو مديرة ، الحرف والصناعات ، 420 .

(4) المقرئزي ، تعاضد الحنفا ، ج 1 ، 370 ، 377 ، 381 ، سهام أبو زيد ، الحسبة في مصر الإسلامية ، ص 72-78 .

## الفصل الثامن

### تراجم القضاة في مصر في العصر الفاطمي

#### 1.8 تراجم لأشهر القضاة

##### 1. أبو الطاهر محمد بن أحمد الذهلي<sup>(1)</sup>

وهو محمد بن أحمد بن نصر بن بجير بن صالح بن عبد الله بن أسامة ، أبو الطاهر الشيباني الذهلي البصري البغدادي الفقيه المالكي المذهب<sup>(2)</sup> ، تولى القضاء بمصر سنة 348هـ - 959م في عهد كافور الإخشيدي ، ولما فتح جوهر الصقلي مصر سنة 358هـ - 969م استبقاه على وظيفة القضاء ، ثم أقره المعز لدين الله على وظيفته سنة 362هـ - 872م ، ولكنه أشرك معه في القضاء أبا الحسن علي بن النعمان ، وكانا ينظرا معا في القضاء ، وبقي الذهلي في هذه الوظيفة حتى أصيب بمرض الفالج سنة 366هـ - 976م فعلمه عن القيام بمهام شؤون القضاء ، فأقام عليلاً في بيته إلى أن استعفى قبل وفاته سنة 367هـ - 977م في خلافة العزيز بالله وكان عمره 90 سنة<sup>(3)</sup> .

كان الذهلي إخبارياً ، غزير الحفظ كريماً ، من أصحاب الحديث يؤتي منزله للاستفادة من علمه ، وكان ديناً ، فهو لم يرض أن يقبل الأرض أمام الخليفة المعز

- 
- (1) مصادر ترجمته في : الانطاكي تاريخ أوتخا ، 130 ، القضاء ، عيون المعارف ، 568 ، 573 ، البغدادي ، تاريخ بغداد ، م 1 ، 313 - 314 ، ابن الحوزي ، المنتظم ، ج 14 ، 257 ، 258 ، ابن عساكر ، تاريخ مدينة دمشق ، ج 51 ، 62-66 ، ابن ظفر الأردني ، أخبار الدولة المنقطة ، ج 1 ، 180 ، ابن ميمر ، المنقذ ، 167 ، الدواداري ، الدرر المضية ، 173 ، 175 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج 16 ، 204 - 209 ، العبر ، ج 2 ، 126 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج 28 ، 152 ، المقرئ ، انماط الحنفا ، ج 1 ، 273 ، المقفى الكبير ، ج 5 ، 189 - 199 ، ابن الزيت ، الكوكب السيرة ، 63 - 64 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 325 - 330 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 1 ، 375 ، ابن طولون ، قضاء دمشق ، 34 - 35 ، أبو المحاسن ، النجوم الزاهرة ، ج 4 ، 134 ، عصام شبارو ، القضاء والقضاة في الاسلام ، 131 ، السيد عبد العزيز سالم ، تاريخ الاسكندرية ، 57 .
- (2) البغدادي ، تاريخ بغداد ، م 1 ، 313 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 5 ، 189 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 325 ، ابن طولون ، قضاء دمشق ، 34 .
- (3) البغدادي ، تاريخ بغداد ، م 1 ، 314 ، ابن عساكر ، تاريخ مدينة دمشق ، ج 51 ، 66 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج 28 ، 168 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 141 .

لدين الله عندما دخل الإسكندرية ، وقال أهو الشمس في مشرقها (1) ، وكان كذلك شاعراً (2) .

## 2. أبو الحسن علي بن النعمان (3)

وهو علي بن النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيّون المغربي ، القيرواني الإسماعيلي المذهب (4) ، ولد في القيروان في رجب سنة 328هـ - 940 م ، وقدم مصر مع والده بصحبة المعز لدين الله عندما انتقل من المغرب الى مصر ، فأشركه المعز لدين الله في قضاء مصر مع القاضي أبا طاهر للذهلي ، فبقيا في القضاء حتى تعرض الذهلي لمرض فعطله ، فقلده العزيز بالله وظيفة القضاء في صفر سنة 366هـ - 976م ، فخلع عليه وقرىء سجله في القاهرة ، وقلد السيف والطورق الذهب (5) .

واختص علي بن النعمان بالعزيز بالله كاختصاص أبيه بالمعز فكان يجالسه ويؤاكله ويركب معه في ويسايره ، كما كان أول من لقب بقاضي القضاء بالديار المصرية ، لأنه كان في سجله جميع الأعمال داخلة في ولايته وتحت إشرافه (6) . واستمر في منصب القضاء ، حتى أصيب بالحمى وهو بالجامع ينظر في الاحكام بين الناس ، ثم أقام عليلا مدة 14 يوما ، ثم توفي في رجب سنة 374هـ

(1) المقرئزي ، المعقّى الكبير ، ج 5 ، 198 .

(2) لمزيد عن شعره انظر للمقرئزي المعقّى الكبير ، ج 5 ، 194 - 195 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 329 - 330 .

(3) مصادر ترجمته في : النعمان ، الهمة في ادب اتناغ الأئمة ، للمتمة ، 14 - 15 ، القضاء ، الاتناء بأنباء الأكبياء ، 363 ، 367 ، ابن ظافر الأزدي ، اخبار النولة المنقطعة ، ج 1 ، 180 ، 192 ، ابن ميسر ، المنتقى ، 167 ، 172 ، ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج 3 ، 207 - 208 ، الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج 16 ، 367 ، المعبر ، ج 2 ، 143 ، المقرئزي ، تماط الحنفا ، ج 1 ، 202 ، 274 ، 276 ، القرشي ، عيون الاخبار ، ج 6 ، 215 ، 242 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 281 - 283 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 1 ، 457 ، ابن العماد الحنطلي ، شذرات الذهب ، ج 3 ، 201 .

(4) ابن حجر ، رفع الاصر ، 281 .

(5) المقرئزي ، تماط الحنفا ، ج 1 ، 202 .، ابن حجر ، رفع الاصر ، 281 .

(6) ابن حجر ، رفع الاصر ، 283 .

984م وسار اليه العزيز بالله وصلى عليه في المسجد (1) .

كما كان علي بن النعمان متقنا في عدة فنون منها ، علم الفقه والعربية والأدب والشعر ، فكان شاعرا رفيعا ومن شعره :  
ولي صديق ما مسني عدم مذ وقعت عينه على عذمي (2)

### 3. أبو عبد الله محمد بن النعمان (3)

وهو محمد بن النعمان بن محمد بن منصور بن احمد بن حنّون ، أبو عبد الله المغربي القيرواني (4) ، ولد في المغرب في سنة 340هـ - 951م وقدم القاهرة مسع والده وأفراد أسرته بصحبة المعز ، وكان بنوب عن أخيه علي بن النعمان في القضاء ، وبعد وفاة أخيه علي ، قلده العزيز بالله وظيفة القضاء في سنة 374هـ - 984م ، وخلع عليه وقلده سيفاً ، وفوض اليه امر الصلاة وعيار الذهب والفضة والمواريث والمكايل وغيرها (5) .

وبلغ محمد بن النعمان منزلة عالية ومكانة مرموقة لم يبلغها غيره ، فيذكر ابن زولاق " ولم نشاهد بمصر لقاض من للقضاء من الرياسة ما شاهدناه لمحمد ابن النعمان ، ولا بلغنا ذلك عن قاض من العراق ، ووافق ذلك استحقاقا لما فيه من العلم والصيانة والتحفظ وإقامة الحق والهيبة " (6) ، وكان مريضاً بالنقرس والقولنج ،

- 
- (1) ابن خلكان، وفیات الاعيان، ج3، 208، الدواداري، الدرّة المضيئة، 214، للنويري، نهاية الارب، ج28، 167، الصنفدي، الوافي، ج5، 131-132، القرشي، عيون الاخبار، م6، 242 ، ابن حجر، رفع الاصر ، 281 .  
(2) ولمزيد عن شعره انظر ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج 3 ، 207 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 283 .  
(3) مصادر ترجمته : للقضاي ، عيون المعارف ، 574 ، ابن التلاتسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ج 33 ، ابن ايسك الدواداري ، الدرّة المضيئة ، 217 ، 229 ، 236 ، 262 ، للنويري ، نهاية الارب ، ج28 ، 167 ، 202 ، ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج3 ، 207 - 208 ، الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج16 ، 547 - 548 ، ابن سعيد ، المحرم الزاهرة في حلي حضرة القاهرة ، 365 ، ابن خلدون ، العبر ، ج4 ، 67 ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج7 ، 347 - 353 ، فتعلط الحنفا ، ج1 ، 302 ، 307-309 ، 336 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 422 - 426 .  
(4) الكندي ، للولاة والقضاة ، 592 ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج7 ، 347 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 422 .  
(5) المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج7 ، 347 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 422 .  
(6) ابن خلكان ، وفیات الاعيان، ج3، 209، ابن حجر ، رفع الاصر ، 424 ، ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج3 ، 262 .

فكان أكثر أيامه عليلاً ، فكان برجوان على منزلته يزوره في كل يوم خميس ، ولا يقطع زيارته في داره (1) .

كما كان حسن الأدب ، جيد الأحكام والمعرفة بالآخبار والأشعار ، كثير الإحسان شديد الاحتياط في العدالة ، يكثر استعمال الطيب في مجلسه (2) ، توفي سنة 389هـ 999 م ، وصلى عليه الحاكم بأمر الله ، ودفن عند أبيه وأخيه في القرافة ، ورثاه الشاعر أبو عبد الله السمرقندي بأشعار منها قوله :  
وحيد في فضائله غريب خطير في مفاخره جليل (3)

#### 4. الحسين بن علي بن النعمان (4)

وهو الحسين بن علي بن النعمان بن محمد بن منصور أحمد بن حيون أبو عبد الله المغربي الإسماعيلي المذهب ، ولد في المهديّة في المغرب سنة 353هـ 963 م وقدم مع أبيه وجده إلى القاهرة وهو صغير (5) .  
واستخلفه عمه قاضي القضاة محمد بن النعمان للحكم بين الناس (6) ، ولأه الحاكم بأمر الله القضاء بعد وفاة عمه محمد في سنة 389هـ 998م وزاد له أرزاقه وصلاته وإقطاعاته وزاد له في الألقاب (7) والصلاحيات فكان يشرف على

(1) ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج 3 ، 209 ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج 7 ، 350 .

(2) ابن خلدون ، المعبر ، م 4 ، 67 ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج 7 ، 350 .

(3) لمزيد عن شملته انظر النعمان ، الهمة في آداب اتباع الأئمة ، المقدمة ، 15 - 16 ، الكندي ، الولاية والقضاء ، 594 ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج 7 ، 351 - 352 ، ابن حجر ، رفع الامر ، 424-425 .

(4) مصادر ترجمته : ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج 3 ، 210 ، الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج 17 ، 145 - 146 ، الصفدي ، الوافي بالوفيات ، ج 13 ، 19 ، القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 10 ، 392 - 397 ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 620 - 631 ، تعاليف الحنفا ، ج 1 ، 337 - 338 ، 349 - 350 ، 355 ، ابن حجر ، رفع الامر ، 139 ، 143 ، ابن سعيد ، النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة ، 366 .

(5) المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 620 ، ابن حجر ، رفع الامر ، 140 .

(6) ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج 3 ، 210 ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 620 .

(7) المقرئزي ، تعاليف الحنفا ، ج 1 ، 337 ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 621 ، ابن حجر ، رفع الامر ، 141 .

القضاء بالقاهرة ومصر والإسكندرية والشام والحرمين والمغرب واعمال  
ذلك<sup>(1)</sup> ، كما تولى مهام الدعوة وصار قاضي القضاء وداعي الدعاة<sup>(2)</sup> ، فكان  
يجلس بالقصر وفي بيته لقراءة ما يقرأ على الأولياء والدعاة<sup>(3)</sup> .

بقي الحسين بتولى القضاء حتى عزل بسبب شكوى قدمها رجل ينظلم فيها  
من القاضي حسين ويذكر فيها ان اياه توفي وترك له (20) ألف دينار واخذ منها  
شيئاً معروفاً ، الا ان القاضي اخبره بان ماله انتهى ، فلما استدعاه الحاكم وتحقق  
من الأمر تبين له ان الرجل لم يأخذ جميع ماله ، الامر الذي أثار غضبه ، فامر بان  
يقتل فضربت عنقه في سنة 395 هـ 1004م<sup>(4)</sup> .

#### 5. مالك بن سعيد الفارقي<sup>(5)</sup>

وهو ابو الحسن مالك بن سعيد بن مالك الفارقي<sup>(6)</sup> ، تولى القضاء بتفويض  
من الحاكم بامر الله بعد عزل القاضي عبد العزيز بن محمد بن النعمان في سنة  
398 هـ 1007م<sup>(7)</sup> ، كان مالك فصيحاً بليغاً وقوراً كثير الحلم والتأني ، فلم يواجه  
أحداً قط بما يكره ، ولا صاح على خصم ولا انتهر سائلاً ولا رمى أحداً بسوء ولا

- 
- (1) القلقشندي ، مصباح الاضي ، ج 10 ، 392 ، المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، 337 ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 621 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 140
- (2) المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، 355 ، عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ، ج 1 ، 182 .
- (3) المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج 4 ، 72 ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 623 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 141
- (4) ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج 3 ، 210 ، الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج 17 ، 146 ، ابن سعيد ، النجوم الزاهرة ، 71 ، ابن خلدون ، المعبر ، م 4 ، 67 ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 630 ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، 361 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 143 ، شبارو ، تاريخ المشرق العربي ، 55 .
- (5) مصادر ترجمته : الاتطاكى ، تاريخ اوتنخا ، 284 ، 311 ، ابن الجوزي ، المنتظم ، ج 15 ، 102 - 103 ، ابن عبد الظاهر ، الروضة البهية ، مخ 177 ، المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، 368 - 369 ، 391 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 316 - 321 ، ابن سعيد ، النجوم الزاهرة ، 366 ، المعاصمي ، سمط النجوم ، ج 3 ، 557 ، ابن الزيات ، الكواكب السيارة ، 41 .
- (6) ابن عبد الظاهر ، الروضة البهية ، 177 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 316 .
- (7) المقرئزي ، اتعاظ الحنفا ، ج 1 ، 368 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 316 ، ابن الزيات ، الكواكب للسيارة ، 41 .

قُبِيج (1) ، كَثِير الصَّدَاقَةُ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَحْتَاجِينَ فَلَا يَنْصَرِفُ أَحَدٌ عَنْهُ إِلَّا وَهُوَ رَاضٍ (2) .

كَانَ يَتَوَلَّى الْأَشْرَافَ عَلَى أُمُورِ الْقَضَاءِ وَالْمِظَالِمِ وَالْأَحْبَاسِ وَالِدَعْوَةَ وَدَارَ الضَّرْبِ وَدَارَ الْعِيَارِ (3) ، كَمَا فُوضَ إِلَيْهِ الْحَاكِمُ بِأَمْرِ اللَّهِ الْقَضَاءَ عَلَى الْقَاهِرَةِ الْمَعْزِيَّةِ وَمِصْرَ وَالْأَسْكَندَرِيَّةِ وَالْحَرَمَيْنِ وَاجْزَادِ الشَّامِ وَالرَّقَّةِ وَالرَّحْبَةَ وَنَوَاحِيَ الْمَغْرِبِ وَسَائِرَ أَعْمَالِهِنَّ (4) .

كَانَتْ نَهَابَتُهُ الْقَتْلَ حَيْثُ دَسَّ عَلَيْهِ رَجُلٌ إِلَى الْحَاكِمِ بِأَمْرِ اللَّهِ بِأَنَّهُ يَرْكَبُ إِلَى قِصْرِ أَخْتِهِ مَعَ الْمَلِكِ وَيَخْلُو بِهَا فِي قِصْرِهَا ، وَكَانَ مَالِكُ بْنُ سَعِيدٍ الْفَارَقِيُّ يَذْهَبُ هُنَاكَ لِتَدْرِيسِهَا مَبَادِيَّ وَتَعَالِيمَ الْمَذْهَبِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ ، فَأَمَرَ الْحَاكِمُ بِقَتْلِهِ ، فَضَرَبَتْ رَقَبَتُهُ فِي سَنَةِ 405 هـ \ 1014 م (5) .

#### 6. أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْعَوَّامِ (6)

وَهُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يُحْيَى بْنِ الْحَارِثِ الْمَعْرُوفِ بِأَبْنِ أَبِي الْعَوَّامِ السَّعْدِيِّ ، الْفَقِيهَ الْحَنْفِيَّ (7) ، مِنْ بَيْتِ أَهْلِ عِلْمٍ بِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ (8) .

تَوَلَّى الْقَضَاءَ فِي مِصْرَ مِنْ قَبْلِ الْحَاكِمِ بِأَمْرِ اللَّهِ سَنَةَ 405 هـ \ 1014 م بَعْدَ

(1) الْمُقْرِيزِيُّ ، تَعَاظُ الْحَنْفَا ، ج 1 ، 392 .

(2) ابْنُ حَجَرٍ ، رَفَعُ الْأَصْرِ ، 318 .

(3) الْمُقْرِيزِيُّ ، تَعَاظُ الْحَنْفَا ، ج 1 ، 391 .

(4) ابْنُ عَبْدِ الظَّاهِرِ ، الرُّوضَةُ الْبَهِيَّةُ ، 177 ، الْمُقْرِيزِيُّ ، الْخَطُّ الْمَقْرِيزِيُّ ، ج 4 ، 52 .

(5) ابْنُ خُلْدُونٍ ، الْخَبَرُ ، م 4 ، 67 ، الْمُقْرِيزِيُّ ، تَعَاظُ الْحَنْفَا ، ج 1 ، 391 ، الْخَطُّ الْمَقْرِيزِيُّ ، ج 4 ، 76 ، ابْنُ حَجَرٍ ، رَفَعُ الْأَصْرِ ، 321 .

(6) مَصَانِدُ تَرْجُمَتِهِ : الْإِنْطَاكِيُّ ، تَارِيخُ أَوْتِيخَا ، 311 - 312 ، الْمَسْبُوحِيُّ ، أَخْبَارُ مِصْرَ ، 180 - 182 ، ابْنُ الصَّبْرِيِّ ، الْإِشَارَةُ إِلَى مَنْ نَالِ الْوِزَارَةَ ، 63 ، ابْنُ أَبِيكَ الدَّوَادَرِيِّ ، الدَّرَةُ الْمَضِيَّةُ ، 289 ، 300 ، 314 ، 339 ، الْمُقْرِيزِيُّ ، تَعَاظُ الْحَنْفَا ، ج 1 ، 393 ، الْمُقْنَى الْكَبِيرُ ، 603 - 606 ، ابْنُ حَجَرٍ ، رَفَعُ الْأَصْرِ ، 71 - 75 ، لَوْ الْمَحَلِّسُ ، النُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ، ج 4 ، 185 .

(7) الْمَسْبُوحِيُّ ، أَخْبَارُ مِصْرَ ، هَامِشٌ 10 ، الْمُقْرِيزِيُّ ، الْمُقْنَى الْكَبِيرُ ، ج 1 ، 603 ، ابْنُ حَجَرٍ ، رَفَعُ الْأَصْرِ ، 72 ،

(8) الْمُقْرِيزِيُّ ، الْمُقْنَى الْكَبِيرُ ، ج 1 ، 603

قتل مالك بن سعيد ، وشغور منصب القضاء أكثر من ثلاثة أشهر <sup>(1)</sup> ، و فوض اليه الحاكم بأمر الله القضاء بالقاهرة ومصر والاسكندرية والحرمين الشريفين وبرقة والمغرب وصقلية واجناد الشام ما عدا فلسطين <sup>(2)</sup> . كما اُضيف اليه مهام الاشراف على دور الضرب واحباس الجوامع والمساجد والمشاهد <sup>(3)</sup> .

استمر في منصب القضاء حتى توفي سنة 418هـ - 1027م في خلافة الظاهر لأعزاز دين الله <sup>(4)</sup> .

#### 7. أبو محمد القاسم بن عبد العزيز <sup>(5)</sup>

وهو قاسم بن عبد العزيز بن محمد بن النعمان المغربي الاصل ، ويكنى بأبي محمد <sup>(6)</sup> ، تولى القضاء بعد وفاة أبي العباس أحمد بن أبي العوام في سنة 418هـ - 1027م من خلافة الظاهر لأعزاز دين الله ، ثم صرف عنه القضاء سنة 419هـ - 1028م ، وتولى مكانه أبو الفتح عبد الحاكم بن سعيد الفارقي ، ثم رجع قاسم بن عبد العزيز على القضاء سنة 427هـ - 1036م ، واستمر عليه الى ان صرف سنة 441هـ - 1049م ، فاستقر مكانه أبو محمد البازوري ، فكانت مدة ولايته القضاء 13 سنة <sup>(7)</sup> .

فوض المستنصر بالله لقاسم بن عبد العزيز النظر في شؤون القضاء والدعوة

- (1) المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج 1 ، 393 ، المقفى الكبير ، ج 1 ، 604 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 72-73
- (2) الدوادري ، الدرر المضية ، 289 ، 292 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 1 ، 604 ، تعاط الحنفا ، ج 1 ، 393
- (3) الكسدي ، الولاة والقضاء ، 611 ، المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج 1 ، 393 ، المقفى الكبير ، ج 1 ، 604 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 73 .
- (4) المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 1 ، 606 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 73 .
- (5) مصادر ترجمته : الشيرازي ، ديوان المؤيد في الدين ، 38 ، ابن ميسر ، المنتقى ، 9 ، ابن ظافر الأزدي ، اخبار الدولة المستظمية ، ج 1 ، 229 ، الدوادري ، الدرر المضية ، 317 ، 322 ، 325 ، 359 ، النويري ، نهاية الارب ، ج 2 ، 28 ، 243 ، المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج 2 ، 59 ، الخطط المقرئية ، ج 2 ، 194 ، القرشي ، عيون الاخبار ، ص 6 ، 311 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 307-308 .
- (6) ابن حجر ، رفع الاصر ، 307
- (7) المقرئ ، الخطط المقرئية ، ج 2 ، 194

والمظالم ، وامره باقامة الدعوة ، وقراءة مجالس الحكمة ، وان يقيم الدعوة العلوية ، وكتب المستنصر بالله سجلاً بذلك وارسله الى جميع الدعاة (1) .

#### 8. ابو الفتح عبد الحاكم بن سعيد الفارقي (2)

وهو عبد الحاكم بن سعيد بن سعيد بن مالك الفارقي ، المكنى بأبي الفتح ، أخو مالك بن سعيد الفارقي قاضي القضاة (3) ، اسماعيلي المذهب ، تولى القضاء بعد ابي محمد القاسم بن عبد العزيز سنة 419هـ - 1028م ، فاستمر الى ان صرف عنه في سنة 427هـ - 1036م ، بسبب تظلم بنت للوزير الجرجاني التي توفي والدها وترك مالا كثيراً ، ولم يكن له وريث غيرها ، فعرض عليها القاضي أبو الفتح عبد الحاكم الزواج فرفضت ، فحقد عليها فأقام أربعة شهود بأنها سفيرة وأخذ مالها .

ولمّا سمع الوزير ابو البركات الجرجاني بالخبر ، تابع القضية وعلم بعدم صدقهم ونزاهتهم ، فأمر القاضي عبد الحاكم بإعادة المال اليها ، ثم عزل ولزم داره حتى توفي سنة 435هـ - 1043م (4) .

#### 9. ابو محمد الحسن البازوري (5)

وهو الحسن بن علي بن عبد الرحمن البازوري، ابو محمد ، من اهل يازور، وهي قرية من قرى الرملة في فلسطين (6) ، وينسب اليها، تولى القضاء بالرملة

(1) قترشي ، صون الاخبار ، ص 6 ، 311

(2) مصادر ترجمته : الكندي ، الولاية والقضاة ، 497-500 ، 614 ، النويري ، نهاية الارب ، ج 2 ، 28 ، 243

، ابن حجر ، رفع الاصر ، 208 ، السيوطي ، محسن للمحاضرة ، ج 2 ، 142 .

(3) الكندي ، الولاية والقضاة ، 497 ، الدوادري ، النرة المضية ، 325 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 208 .

(4) ابن حجر ، رفع الاصر ، 208

(5) مصادر ترجمته : ابن الصيرفي ، الاشارة الى من نال الوزارة ، 73 - 81 ، ابن ميسر ، المنقى ، 5-6 ،

9 ، 12 ، 15-16 ، 55 ، 58 ، 99 ، ابن ظافر ، الازدى ، اخبار الدولة المنقطعة ، ج 1 ، 226-227 ،

ابن القلائسي ، نيل تاريخ دمشق ، 84-85 ، المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج 2 ، 59 ، 62 ، الخطط

المقرئ ، ج 2 ، 195 ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 366-408 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 129-134 ،

وكتب الدرغوثي ، الوزير البازوري .

(6) الصيرفي ، الاشارة الى الوزارة ، 73 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 366 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 129.

ثم عزل، فتوجه الى القاهرة فتوصل بنكائه وحيلته الى ما بلغ من المناصب، عمل في خدمة ام الخليفة المستنصر بالله<sup>(1)</sup>، ثم تولى القضاء سنة 441هـ-1049م بعد عزل القاضي قاسم بن عبد العزيز في خلافة المستنصر بالله<sup>(2)</sup>، ولقب قاضي القضاة وداعي الدعاة، الاجل المكين عمدة الدين، امين امير المؤمنين<sup>(3)</sup>. ثم اضاف اليه المستنصر بالله سنة 443هـ-1051م وظيفة الوزارة والقضاء والدعوة معا، فصار الوزير و قاضي القضاة وداعي الدعاة، وزيد في القابله الوزير الاجل الاوحد المكين سيد الوزراء تاج الاصفياء<sup>(4)</sup>، واستمر ينظر في هذه الوظائف حتى قبض عليه المستنصر بالله، ونفي الى تيبس، ثم قتل بها في سنة 450هـ-1058م<sup>(5)</sup>.

10. ابو علي احمد بن عبد الحاكم الفارقي<sup>(6)</sup> وهو احمد بن عبد الحاكم بن سعيد الفارقي، المكنى بأبي علي<sup>(7)</sup>، ابن قاضي القضاة ابو الفتح عبد الحاكم<sup>(8)</sup>، تولى القضاء بعد قتل ابو محمد الحسن اليازوري في صفر سنة 450هـ-1058م في خلافة المستنصر بالله، وخلع عليه وقرئء سجل ولايته بالقاهرة ثم في مصر، فنظر حتى صرف بأبي القاسم عبد الحاكم المليجي، ثم اعيد مرة اخرى في سنة 453هـ-1061م<sup>(9)</sup> بعد وفاة

- 
- (1) ابن الصيرفي، الاشارة الى من نال الوزارة، 73، ابن ميسر، المنتقى، 9، المقرئ، اتعاظ للحنفاء، ج 59، 2.
  - (2) ابن ميسر، المنتقى، 9، المقرئ، اتعاظ للحنفاء، ج 2، 93، ابن حجر، رفع الأصر، 134.
  - (3) ابن حجر، رفع الأصر، 131.
  - (4) المقرئ، المنتقى الكبير، ج 3، 366.
  - (5) ابن ميسر، المنتقى، 162، ابن حجر، رفع الأصر، 134.
  - (6) مصادر ترجمته: ابن الصيرفي، الاشارة الى من نال الوزارة، 87، ابن ميسر، المنتقى، 18، 23، 28، ابن ظافر الأزدي، اخبار للدولة المنقطعة، ج 1، 228، للنويزي، نهاية الارب، ج 28، 224، المقرئ، المنتقى الكبير، ج 1، 453-454، ابن حجر، رفع الأصر، 58-59.
  - (7) ابن الصيرفي، الاشارة الى من نال الوزارة، 87، ابن ميسر، المنتقى، 18، المقرئ، المنتقى الكبير، ج 1، 453، ابن حجر، رفع الأصر، 58.
  - (8) مرت ترجمته في رقم 9.
  - (9) ابن ميسر، المنتقى، ص 25، المقرئ، اتعاظ للحنفاء، ج 2، 102.

القاضي أبي عبد الله أحمد بن أبي العوام ،  
تولى وظيفة الوزارة والقضاء معاً في سنة 454هـ 1062م<sup>(1)</sup> ، ولقب  
بفخر الوزراء قاضي القضاء الوزير الاجل داعي الدعاة ، علم الدين ثقة المسلمين ،  
خليل أمير المؤمنين<sup>(2)</sup> ، كما كان مأموناً ديناً محققاً ، سار بعد صرفه الى القدس ،  
وتوفي عام 456هـ 1064م<sup>(3)</sup> .

11. عبد الحاكم بن وهيب المليجي<sup>(4)</sup>  
وهو عبد الحاكم بن وهيب بن عبد الرحمن المليجي الربعي<sup>(5)</sup> من اهل  
مصر ، اسماعيلي المذهب ، يكنى بأبي القاسم ، تولى القضاء بعد عزل القاضي  
أحمد بن عبد الحاكم الفارقي في سنة 450هـ 1058م من قبل الممستصر بالله ،  
أضاف إليه النظر بالمظالم والخطابة والصلاة ، ثم صرف ، ثم أعيد ، فتولى وظيفة  
القضاء خمس مرات آخر مرة في سنة 464هـ 1071م ، وكان يلقب قاضي  
القضاء ثقة الإسلام ، علم الإسلام<sup>(6)</sup> .

12. أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعي<sup>(7)</sup>

- 
- (1) ابن ميسر ، المنتقى ، ج 23 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 1 ، 454 .  
(2) المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 1 ، 454 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 58 .  
(3) ابن حجر ، رفع الاصر ، 59 .  
(4) مصادر ترجمته : ابن ميسر ، المنتقى ، ج 18 ، 22 ، 23 ، 30 ، 32 ، 33 ، 35 ، الدوادري ، الدرر  
المضية ، ج 372 ، 374 ، 376 ، المقرئ ، انماط الحنفية ، ج 2 ، 93 ، 101 ، 102 ، الخطط المقرئية  
، ج 2 ، 195 ، المقفى الكبير ، ج 1 ، 454 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 209 - 210 ، السيوطي ، حمن  
المحاضرة ، ج 2 ، 142 - 143 .  
(5) ابن ميسر ، المنتقى ، ج 18 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 209 .  
(6) ابن حجر ، رفع الاصر ، 209 .  
(7) مصادر ترجمته : ابن عساكر ، تاريخ مدينة دمشق ، ج 53 ، 167 - 170 ، ابن ميسر ، المنتقى ، ج 26 ،  
الدوادري ، الدرر المضية ، ج 313 ، ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج 2 ، 333 ، السبكي ، طبقات الشافعية ،  
ج 4 ، 150 - 151 ، الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج 18 ، 92 - 94 ، اليافعي ، مرآة الحنان ، ج 3 ، 58 ،  
المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 5 ، 710 - 712 ، انماط الحنفية ، ج 2 ، 106 - 107 ، ابن حجر ،  
رفع الاصر ، 357 - 358 ، ابن الزيات ، الكواكب السبابة ، 115 - 116 ، ابن سعيد ،  
النجوم الزاهرة ، 367 .

وهو أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيم بن إبراهيم بن محمد بن مسلم القضاعي<sup>(1)</sup> ، أبو عبد الله المصري الفقيه الشافعي<sup>(2)</sup> ، ولد بمصر ، وكان يتولى القضاء نيابة بمصر عن القاسم بن عبد العزيز ، وأوفده المستنصر بالله سفيراً إلى ثيودورا قيصرية القسطنطينية سنة 447هـ \ 1055م ليحاول عقد الصلح بينها وبين مصر<sup>(3)</sup> ، كما أرسله المستنصر بالله إلى ملك الروم ليؤن رمولاً<sup>(4)</sup> .

اشتهر القضاعي بكثرة التأليف فكان فقيها ومحدثاً ومؤرخاً ، كتب عدة مصنفات في الفقه والحديث والتاريخ منها كتاب تفسير القرآن الكريم ، ومسند الصحابة في الحديث ، وكتاب مناقب الشافعي والشهاب ، وكتاب منثور الكلام من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وكتاب الأنبياء بأنبياء الأنبياء<sup>(5)</sup> ، وكتاب عيون المعارف وفنون أخبار الخلفاء<sup>(6)</sup> ، وهما مختصران في التاريخ والخطط<sup>(7)</sup> ، توفي سنة 452هـ \ 1060م<sup>(8)</sup> .

- 
- (1) القضاعي : يضم لقاب وفتح الصاد المعجمة في آخرها عين مهملة نسبة إلى قضاة ، وهم شعب يشتمل على قبائل كثيرة منها : كلب ، وبلي ، وجهينة ، وعذرة وغيرهم ، ابن ميسر ، المنتقى ، هامش 26.
- (2) ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج 2 ، 333 ، للذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج 18 ، 92 ، السبكي ، طبقات الشافعية ، ج 4 ، 150 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 5 ، 710 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 357 .
- (3) ابن ميسر ، المنتقى ، 14.
- (4) السبكي ، طبقات الشافعية ، ج 4 ، 151 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 5 ، 712.
- (5) كتاب الانبياء بأنبياء الانبياء وتواريخ الخلفاء وولايات الامراء المعروف بتاريخ القضاعي من خلق آدم عليه السلام حتى 427هـ ، فتح عمر عبدالسلام تدمري ، المكتبة المصرية ، صيدا - بيروت ، ط 1418 ، 1498م .
- (6) كتاب عيون المعارف وفنون اخبار الخلفاء ، دراسة وتحقيق د. جميل عبدالله المصري ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، 1415 هـ \ 1995 م .
- (7) مصادر ترجمته : ابن خلكان ، وفیات الاعيان ، ج 2 ، 333 ، الاسنوي ، طبقات الشافعية ، ج 2 ، 156 ، ابن الجوزي ، المنتظم ، ج 16 ، 129 ، ابن مسعود ، النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة ، 367 .
- (8) الحبال ، وفیات قوم من المصريين ، 160 ، ابن ميسر ، المنتقى ، 26 ، الباقمي ، مرآة الزمان ، ج 3 ، 58 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 358 .

### 13. الحسن بن مجلي بن أبي كدينة<sup>(1)</sup>

وهو الحسن ابن ثقة للدولة مجلي بن اسد بن ابي كدينة ، ابو محمد<sup>(2)</sup> ، تولى وظيفة القضاء مع الوزارة في سنة 455 هـ 1063 م ، ثم عزل ثم اعيد عدة مرات حتى بلغ عدد ولايته القضاء مع الوزارة سبع مرات<sup>(3)</sup> ، في الفترة من سنة (455 - 466 هـ 1063 - 1073 م) ، حتى اعتقله الوزير بدر الجمالي امير الجيوش وهو على الوزارة والقضاء بنميط ثم أمر بقتله سنة 466 هـ 1073 م<sup>(4)</sup> .  
كان يلقب بالوزير الاجل الاوحد جلال الاسلام ، ظهر الامام قاضي القضاة وداعي للدعاة خليل امير المؤمنين وخالصته<sup>(5)</sup> .

### 14. مسلم بن علي ابو الفتح الرسعني<sup>(6)</sup>

وهو مسلم بن علي بن عبد الله ، ابو الفتح الرسعني ، ثقة الملك الاسماعيلي<sup>(7)</sup> ، تولى القضاء في سنة 513 هـ 1109 م ، بعد وفاة القاضي نعمة الله بن بشير ، واستمر عليه حتى صرف عنه سنة 516 هـ 1122 م بأمر من الوزير المامون للبطانحي الذي اتفق في ولايته القضاء ، وفاة والي قوص محمود بن ظفر ، فعمل البطانحي عزاءه وبات في تربته ومعه اعيان الدولة ، فلما حان

---

(1) مصادر ترجمته : ابن الصيرفي ، الاشارة الى من نال الوزارة ، 89 - 90 ، ابن ميسر ، المنتقى ، 27 ، 35 ، 38 ، 40 ، 41 ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 445 - 446 ، تعاط الحنفا ، ج 2 ، 109 ، 134 ، 136 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 135 - 137 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 143 ، 183 ، المناوي ، الوزارة والوزراء ، 262 ، 265 .

(2) ابن الصيرفي ، الاشارة الى من نال الوزارة ، 89 ، ابن ميسر ، المنتقى ، 27 - 28 ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 455 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 135 .

(3) ابن ميسر ، المنتقى ، 62 .

(4) ابن الصيرفي ، الاشارة الى من نال الوزارة ، 89 ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 446 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 137 .

(5) ابن الصيرفي ، الاشارة الى من نال الوزارة ، 90 ، المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج 3 ، 445 .

(6) مصادر ترجمته : ابن ميسر ، المنتقى ، 83 ، 84 ، 90 ، 106 ، 112 ، ابن ظافر الازدى ، اخبار الدولة المنقطعة ، ج 1 ، 240 ، النويري ، نهاية الارب ، ج 28 ، 296 ، المقرئزي ، تعاط الحنفا ، ج 2 ، 203 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 435 - 436 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 145 .

(7) ابن حجر ، رفع الاصر ، 435 .

وقَّت صلاة الفجر تقدَّم القاضي الرسعني فحصل له زمع شديد فارتج عليه في قراءة الفاتحة ، فلحن فيها ، وكذلك في قراءة سورة الضحى ، فأكمل عنه المامون الصلاة ولما انتهى المجلس وكلَّ البطائحي بالقاضي الرسعني من يحفظه من القرآن ما يصلي به ، ثم أمر بصرفه ، وقرر له راتباً في كل شهر (1).

#### 15. محمد بن هبة الله بن ميسر القيسراتي (2)

وهو محمد بن أبي الفرج هبة الله بن ميسر ، أبو عبد الله القيسراتي المصري الاصل الشافعي المذهب (3) ، تولى القضاء بمصر في سنة 521هـ - 1271م بعد وفاة القاضي يوسف بن ايوب المغربي ، ولقب ابن ميسر القاضي الامين ثقة الدولة سناء الملك شرف الاحكام قاضي القضاة عمدة امير المؤمنين (4) ، فباشر أمور القضاء .

كما لم يوضع لابن ميسر النظر في شؤون المظالم ، فاستوضح احوال المسجونين ، واطلق منهم جمعاً كثيراً ، بعد ان كانوا يؤسروا من الخلاص لطول الفترة بتركهم في السجن (5) .

واستمر ابن ميسر ينظر بمهام القضاء الى خلافة الحافظ لدين الله الذي عزله سنة 526هـ - 1311م ، ثم اعيد سنة 528هـ - 1331م ، فاستمر الى ان عزل في سنة 531هـ - 1361م عن شؤون القضاء ، ثم نفى الى تيبس ، فلما وصل اليها قتل بها (6).

- 
- (1) ابن ميسر ، المنتقى ، 84 ، المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج2 ، 203 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 435 .  
(2) مصادر ترجمته : ابن ظافر الآزدي ، اخبار الدولة المنقطة ، ج1 ، 240 ، ابن ميسر ، المنتقى ، 106 ، 107 ، 109 ، 112 ، 118 ، 126 - 128 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج7 ، 398 - 401 ، اتعاظ الحنفا ، ج2 ، 219 ، 235 ، 245 ، الخطط المقرئية ، ج4 ، 344 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 426 .  
(3) ابن ميسر ، المنتقى ، 107 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج7 ، 398 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 426 .  
(4) ابن ميسر ، المنتقى ، 107 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج7 ، 398 .  
(5) ابن ميسر ، المنتقى ، 107 ، المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج2 ، 221 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 427 .  
(6) المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج2 ، 245 ، المقفى الكبير ، ج7 ، 400 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 429 .

اشتهر ابن ميسر بالكرم وكثرة العطايا ، فقد امر بعمل فستق ملبس بالسكر ، وامر بسبك قطع ذهب قدر الفستق فلبس منها بالسكر قدر صحن ، فلما مد سباط الحلوى وضع ذلك الصحن في الوسط ، وكان على المائدة خادم ، فلما أكلوا أشار الخادم لصديق له ان يأكل منه وتظن لما فيه ، فصار يأكل ويمص النوى ويضعه في كفه الى ان حصل على جملة ، ففطن له بعض من حضر ، فتزاحموا على ذلك الصحن ، وتناهبوه من امامه وهو يضحك (1).

#### 16. هبة الله بن عبد الله الانصاري (ابن الازرق) (2)

وهو هبة الله بن عبد الله بن حسين بن محمد الانصاري الاوسي المعروف بابن الازرق ، ويكنى بابي الفضائل (3) ، الاسماعيلي المذهب (4).  
ولاه الوزير ابو علي احمد بن الفضل الجمالي رابع اربعة على القضاء من كل مذهب قاضي ، وكان هو على مذهب الاسماعيلية (5) ، ثم ولاه الحافظ لدين الله وظيفة قاضي القضاء في ذي القعدة سنة 533هـ - 1138م ، وفوض اليه النظر على دار العلم والتكريس بها مضافا مع القضاء ، وكان مدرسا قبله ابو الحسن علي بن اسماعيل ، فجرى بينه وبين ابن الازرق مفاوضة أدت الى الخصام ثم المشاجرة والملاكمة حتى تقطعت ثيابهما وسقطت عمانهما ، فخرج القاضي وهو على هيئته بعد المشاجرة ، حتى وصل الى القصر ماشيا يغير عمامة وثيابه مخرقة ، فوصل الخبر الى الحافظ لدين الله ، فعظم عليه ما فعل ابن الازرق وخروجه على هذه

- 
- (1) ابن ميسر ، المنتقى ، 127 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 7 ، 400 - 401 ، الخطط المقرئية ، ج 4 ، 344 ، اتعاظ الحنفا ، ج 2 ، 245 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 427 - 428 .  
(2) مصادر ترجمته : ابن ميسر ، المنتقى ، 115 ، 131 ، 132 ، الدوادري ، الدرر المضية ، 528 ، 531 ، النويري ، نهاية الارب ، ج 28 ، 310 ، المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج 2 ، 251 - 252 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 458 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 145 .  
(3) ابن حجر ، رفع الاصر ، 458 .  
(4) ابن ميسر ، المنتقى ، 114 - 115 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 458 .  
(5) ابن ميسر ، المنتقى ، 114 - 115 ، النويري ، نهاية الارب ، ج 28 ، 297 ، المقرئ ، اتعاظ الحنفا ، ج 2 ، 232 - 233 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 458 .

## 18. أبو القاسم هبة الله بن كامل<sup>(1)</sup>

وهو هبة الله بن كامل بن عبد الكريم بن الحسن بن محمد بن أبي كامل المضرري - بضم الميم وفتح الضاد المعجمة - الشهرزوري الصوري المقدسي ، القاضي المفضل ، يكنى أبا القاسم<sup>(2)</sup> .

تولى القضاء في سنة 549هـ 1154 م بعد صرف القاضي مجلي بن جميع ، ثم عزل في سنة 558هـ 1162 م ، ثم أعيد مرة أخرى واستمر إلى أن عزل سنة 559هـ 1163 م ، ثم أعيد وبقي على القضاء إلى أن صرفه صلاح الدين الأيوبي عن القضاء وولى مكانه صدر الدين بن عبد الملك بن درباس<sup>(3)</sup> . كان يلقب بضياء الدين فخر الامناء<sup>(4)</sup> ، وكان ممن شاركوا في إعادة الحكم للفاطميين ، فعلم بهم صلاح الدين الأيوبي فقتلهم في سنة 569هـ 1173 م وكان منهم أبو القاسم هذا<sup>(5)</sup> ، كما كان شاعراً فله شعر حسن منه :

لئن كان حكم الدهر لا شك واقعا فما سعيينا في دفعه بنجيج<sup>(6)</sup>

2.8 وتولى منصب القضاء للفاطميين في مصر عدد آخر من القضاة منهم:

1. أبو القاسم عبد العزيز بن محمد بن النعمان<sup>(7)</sup> .

- 
- (1) مصادر ترجمته : أبو شامة ، الروضتين في اخبار الدولتين ، ج2 ، 186 ، 194 ، ابن ميسر ، المنتقى ، 153 ، الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج2 ، 596 ، الصنفدي ، الوافي ، ج21 ، 313 ، المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج2 ، 205 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 204 - 205 ، المعاصمي ، سبط النجوم الموالي ، ج3 ، 579 .
- (2) أبو شامة ، الروضتين في اخبار الدولتين ، ج2 ، 194 ، ابن ميسر ، المنتقى ، 153 ، الذهبي ، المعبر ، ج3 ، 59 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 204 .
- (3) ابن حجر ، رفع الاصر ، 204 ، المعاصمي ، سبط النجوم الموالي ، ج3 ، 579 .
- (4) أبو شامة ، الروضتين في اخبار الدولتين ، ج2 ، 186 ، الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج2 ، 596 ، المعبر ، ج3 ، 59 ، ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج3 ، 417 .
- (5) أبو شامة ، الروضتين ، ج2 ، 194 ، الذهبي ، المعبر ، ج3 ، 59 ، ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج4 ، 417 ، المعاصمي ، سبط النجوم ، ج3 ، 579 .
- (6) لمزيد عن شعره انظر ابن حجر ، رفع الاصر ، 205 .
- (7) مصادر ترجمته : الانطاكسي ، تاريخ لوتخا ، 284 ، الذهبي ، المعبر ، ج2 ، 199 ، الباقعي ، مرآة الجنان ، ج2 ، 311 ، ج3 ، 4 ، الصنفدي ، الوافي ، ج18 ، 538 ، المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج1 ، 347 ، 349 ، الخطط المقرئية ، ج4 ، 72 ، 74 ، ابن سعيد ، النجوم الزاهرة ، 366 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 246 - 250 .

2. عبد الكريم بن عبد الحاكم بن سعيد الفارقي (1).
3. أبو احمد احمد (2) بن عبد الكريم بن عبد الحاكم بن سعيد الفارقي (2).
4. أبو عبد الله احمد بن أبي زكريا بن أبي العوام (3).
5. محمد ابن الوزير الحسن اليازوري (4).
6. علي بن يوسف بن رافع الكحال (5).
7. محمد بن عبد الحاكم بن وهيب المليجي (6).
8. محمد بن جوهر بن ذكا النابلسي (7).
9. نعمة بن بشير النابلسي المعروف بابن الجليس (8).
10. أبو الحجاج يوسف بن أيوب المغربي (9).
11. محمد بن عبد المولى اللبني (10) المغربي (11).

- 
- (1) ابن الصيرفي ، الإشارة الى من نال الوزارة ، 86 ، ابن ميسر ، المنقذ ، 23 ، 55 ، المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج 2 ، 101 ، 112 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 251 .  
\* وهو ممن يكتى بلسه ، انظر ابن حجر ، رفع الاصر ، 61 .
  - (2) مصادر ترجمته : ابن الصيرفي ، الإشارة الى من نال الوزارة ، 88 ، ابن طاهر الأزدي ، اخبار الدولة المنقطة ، ج 1 ، 229 ، ابن ميسر ، المنقذ ، 27 ، 30 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 61 .
  - (3) مصادر ترجمته : ابن حجر ، رفع الاصر ، 75 ، السبوطي ، حسن المحاضرة ، ج 2 ، 142 .
  - (4) مصادر ترجمته : ابن ميسر ، المنقذ ، 35 ، المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج 2 ، 130 ، المنقذ الكبير ، ج 5 ، 549 - 550 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 355 .
  - (5) النوادري ، الحرة المضية ، 513 ، المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج 2 ، 153 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 364 ، 283 .
  - (6) ابن ميسر ، المنقذ ، 57 ، 69 ، النويري ، نهاية الأرب ، ج 28 ، 243 ، المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج 2 ، 162 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 364 .
  - (7) مصادر ترجمته : ابن ميسر ، المنقذ ، 68 ، 69 ، 112 ، المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج 2 ، 161 ، المنقذ الكبير ، ج 5 ، 509 - 510 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 353 - 354 .
  - (8) النويري ، نهاية الأرب ، ج 28 ، 296 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 446 .
  - (9) ابن طاهر الأزدي ، اخبار الدولة المنقطة ، ج 1 ، 240 ، المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج 2 ، 203 ، الخطط المقرئية ، ج 1 ، 160 ، ج 4 ، 81 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 473 - 474 .
  - (10) نسبة الى لبنة ، بضم اللام وسكون الباء الموحدة ، وكسر النون قرية من قرى المهدية في المغرب ، انظر المقرئ ، المنقذ الكبير ، ج 6 ، 146 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 381 .
  - (11) مصادر ترجمته ، ابن ميسر ، المنقذ ، 131 ، المقرئ ، تعاط الحنفا ، ج 2 ، 233 ، المنقذ الكبير ، ج 6 ، 146 - 147 ، ابن حجر ، رفع الاصر ، 381 .

12. سلطان بن ابراهيم المعروف بابن رشا (1) .
13. اسماعيل بن سلامه الانصاري (2) .
14. احمد بن عبد الرحمن بن أبي عقيل (3) .
15. يونس بن محمد بن الحسن المقدسي القرشي (4) .
16. الحسين بن علي بن سلامه ، ابن العويرس (5) .
17. عبد الجبار بن اسماعيل بن عبد القوي (6) .
18. صدر الدين عبد الملك بن درباس الشافعي (7) .

### 3.8 الخاتمة

بعد الإنتهاء من دراسة موضوع القضاء في مصر في العصر الفاطمي، تبين بعض النتائج عن مؤسسة القضاء فيها وهي أن الخليفة الفاطمي هو من كان يتولى مهمة تقليد القضاء وهو من يعزلهم ولكن بعد أن تولى بدر الجمالي الأرمني أمير الجيوش للوزارة في مصر سنة 466هـ/1073م أصبح هو من يتلد

- 
- (1) ابن ميسر ، المنتقى ، 114 - 115 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 6 ، 147 ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، ص 233 ، ابن حجر ، رفع الامر ، 162 - 163 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 1 ، 342 .
  - (2) مصادر ترجمته ، ابن ميسر ، المنتقى ، 132 ، 139 ، للدوادري ، الدرة المضية ، 531 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 2 ، 90 ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 252 ، ابن حجر ، رفع الامر ، 84 - 85 .
  - (3) مصادر ترجمته : ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج 1 ، 94 ، ابن ابيك الدوادري ، الدرة المضية ، 525 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 1 ، 491 ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 246 ، 251 ، ابن حجر ، رفع الامر ، 59 - 60 ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج 1 ، 378 .
  - (4) مصادر ترجمته : ابن طاهر الازدى ، اخبار الدولة المنقطعة ، ج 1 ، 354 ، الدوادري ، الدرة المضية ، 560 ، ابن ميسر ، المنتقى ، 145 ، المقرئ ، المقفى الكبير ، ج 2 ، 90 ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 285 ، ابن حجر ، رفع الامر ، 478 .
  - (5) المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 308 - 309 ، ابن حجر ، رفع الامر ، 128 - 129 .
  - (6) مصادر ترجمته : المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، ص 320 ، 325 ، ابن حجر ، رفع الامر ، 206 - 207 .
  - (7) مصادر ترجمته : ابو شامة ، الروضتين في اخبار الدولتين ، ج 2 ، 118 ، النويري ، نهاية الارب ، ج 28 ، 364 ، ابن خلدون ، العبر ، م 4 ، 95 ، المقرئ ، اتعاط الحنفا ، ج 2 ، 333 ، الخطط المقرئية ، ج 2 ، 200 ، ابن حجر ، رفع الامر ، 252 - 253 .

القضاة على وظيفة القضاء ، وهو من يعزلهم باسم الخليفة ، واستمر هذا الأمر إلى سنة 531هـ/1136م في خلافة الحافظ لدين الله الذي ولى على الوزارة بهرام الارمني النصراني الذي لم يرضى المسلمون أن يتولى مهام القضاء وتقرير القضاء، فأمر الحافظ لدين الله بإبطال هذه العادة وإن تعاد مهام شؤون القضاء وصلاحياته إلى الخليفة وينيب عنه في هذا قاضي القضاء ، فعادت مهمة تقليد القضاء إلى الخليفة الفاطمي مرة أخرى واستمرت حتى نهاية الدولة الفاطمية كما لا يوجد أحد من القضاء الفاطميون ممن تولى وظيفة قاضي القضاء من التزم بدفع مبلغ مالي مقابل توليه القضاء، أي أنه لم يكن هناك رشوة.

وكان يتم تقليد القضاء في العصر الفاطمي وفق مراسم دقيقة ، فكان يكتب للقضاة سجل رسمي باسم الخليفة بتتويض مهام وظيفة القضاء إليه ، ويتم قراءته على المنبر أمام الناس في المسجد ، والقاضي واقفا على قدميه وكان القاضي يقبل الأرض كلما مر ذكر الخليفة تقديرا واحتراما له ، وكان هذا السجل يشمل الصلاحيات التي كلف بها قاضي القضاء بالإشراف عليها ، وذكر الولايات والمناطق التي تنخل ضمن المناطق القضائية التي يشرف عليها .

كما ظهر في مصر في خلافة العزيز بالله منصب قاضي القضاء وهو أعلى منصب قضائي في الدولة تولاها أبو الحسن علي بن النعمان الذي يعتبر أول قاضي للقضاة للفاطميين في مصر .

لم يقتصر منصب قاضي القضاء عند الفاطميين في مصر على الرجال من اتباع المذهب الإسماعيلي ، بل تولاها في بعض الأحيان فقهاء من السنة منهم أبو طاهر محمد الذهلي المالكي المذهب والقاضي أبو العباس أحمد بن أبي العوام ( 405-418هـ / 1014-1027م ) ، والقاضي أبو عبد الله أحمد بن أبي العوام ( 452هـ / 1060م ) من اتباع المذهب الحنفي وكان القاضي مجلي بن جميع بن نجا القرشي والقاضي أبو الحجاج يوسف بن أيوب المغربي والقاضي ابن رشا من اتباع المذهب الشافعي ، ولكن كان الفاطميون يشترطون على هؤلاء القضاة السنة أن يعملوا وفق عقائد المذهب الإسماعيلي .

على الرغم من حرص الفاطميين على تقليد قاضٍ جديد مباشرة انتهاء أعمال القاضي السابق ، إلا أنه تعرض في بعض الأحيان إلى شغوره من قاضٍ وظاهر عند الفاطميين في مصر توارث بعض الأسر لمنصب قاضي القضاة فقد تولته أسرة النعمان عدة سنوات منهم القاضي علي بن النعمان وأخيه محمد والحسين بن علي بن النعمان وعبد العزيز بن محمد بن النعمان ، والقاسم بن عبد العزيز بن محمد بن النعمان ، و أسرة الفارقي و أولهم مالك بن سعيد و أسرة اليازوري و أسرة المليجي .

كسان القاضي يجلس للفصل في الخصومات بين الناس في المسجد وفي بيته، سهيلاً على الناس من أجل حل خصوماتهم ، كما كان هناك ديوان للقضاء تحفظ فيه السجلات والوثائق التي تختص بشؤون القضاء والأحكام الصادرة عن القاضي، وكانت تحفظ هذه الوثائق في بيت القاضي ثم انتقلت إلى مكان خاص في زقاق القناديل بالقاهرة .

وبمساعدة القاضي العديد من الموظفين منهم نائبه في مصر والشهود الذي كان يتم اختيارهم وفق شروط و أسس دقيقة ، فبعد أن يتحقق من نزاهتهم وأمانتهم كان لا بد أن يوافق عليه عشرة شهود آخرين ويزكوه ويشهدوا له بالصدق والأمانة ، وكان القاضي يتابع الكاتب الذي يعمل معه في مجلس القضاء لكي لا يغير أو يبدل أو يضيف قولاً من أقوال المتخاصمين .

كما تمتع القضاة بمصر بصلاحيات واسعة فلم يقتصر عملهم على الفصل في الخصومات فقط بل تعدى ذلك إلى أن أصبح يشرف على دار الضرب و أموال الأيتام والموارث والضعفاء والحفاظ عليها من الضياع والسرقة ، ومهمة الاحساس وسجلات عقود الزواج ، وكان يقوم بغسل وتكفين الأموات من الخلفاء والأمراء وكبار رجال الدولة .

وتدخل القضاة في مصر بأمور السياسة ، فكان يأخذ للبيعة للخليفة من رجال الخاصة ، كما تمتع بعلاقة حسنة مع الخلفاء فكان يسير مع الخليفة في موكبه ويصعد معه المنبر ويختص به ، فقد اختص القاضي علي بن النعمان بالعزيز بالله واختص محمد بن النعمان ومالك بن سعيد الفارقي بالحاكم بأمر الله .

ولكن هذا لم يمنع الخليفة من إيقاع اشد العقوبات بهم إذا ما اخطئوا أو أساءوا لوظيفة القضاء أو مد أيديهم لأموال الناس ، فقد قُتل الحاكم قاضيه الحسين بن علي وعبد العزيز بن محمد بن النعمان ومالك بن سعيد الفارقي وقتل الخليفة المستنصر بالله قاضيه أبو الحسن البازوري سنة 450هـ / 1058م .

واشترك القضاء في جميع الأعياد والاحتفالات و أداء صلاة الجمعة في الدولة الفاطمية مع الخلفاء ، كما تميز القاضي بمصر في العصر الفاطمي بركوبه بغلة شهباء ولباس مميز خاص به ، كما هبى الخلفاء الفاطميين كل وسائل العيش الكريم لقضايتهم فجعلوا لهم رواتب ثابتة من الدولة تصرف لهم من ديوان الرواتب، وبعد عزلهم كانت الدولة تفرض له راتباً وما يكفيه من القمح لكي تضمن العيش الكريم له إضافة إلى الاقطاعات التي كانت تمنح لهم .

وزاد تكريم القضاء عند الفاطميين انهم كانوا يطلقون عليهم الألقاب تشريفاً وتكريماً لهم حتى لقب القاضي محمد بن النعمان بلقب سيدنا للقب الخاص بالخلفاء الفاطميين ومن ألقاب القضاء عمدة الدين وشرف الأحكام وشرف الإسلام وغيرها .

وتولى القاضي القيام بمهمة المظالم والدعوة الفاطمية واصبح يسمى قاضي القضاء وداعي الدعاة ، وفي بعض الأحيان كان يجمع إلى وظيفة قاضي القضاء شؤون الوزارة فكان يتولى الوزارة والقضاء والدعوة معاً .

أي أن قاضي القضاء كان في الدولة الفاطمية اعظم زعيم ديني ولم يكن لأحد أن يتقدم عليه سوى الوزير .

## أ) المراجع العربية

- ابن الاثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني ، ( ت 630 هـ / 1233 م ) ، 1407 هـ / 1987 م ، الكامل في التاريخ، راجعه وصححه محمد يوسف النفاق، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1.
- ابن الإخوة ، ضياء الدين محمد بن محمد بن أحمد بن أبي زيد القرشي ، ( ت 729 هـ / 1329 م ) ، 1421 هـ / 2001 م ، معالم القرية في أحكام الحسبة ، علق عليه إبراهيم شمس الدين ، منشورات محمد بن علي بيضون ، دار للكتب العلمية،بيروت،ط1.
- ابن اياس ،محمد بن احمد الحنفي (ت 930 هـ/1524م) ، 1395 هـ / 1975 م ، بدائع الزهور فسي وقائع الدهور ،تحقيق، محمد مصطفى ، فرانس شتاينر فيسبادن ، القاهرة.
- ابن بو بكر، التواتي ، المرحلة الافريقية من خلافة المعز لدين الله (341-361 هـ / 952-971 م) رسالة ماجستير، جامعة دمشق، غير منشورة، اشراف سهيل زكار.
- ابن جريس، غيشان بن علي،(1993م) ، بحوث في التاريخ والحضارة الاسلامية ، ج1 ، تقديم سعيد عبد الفتاح عاشور ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية.
- ابن الجوزي ، ابو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ( ت 597 هـ / 1200 م ) ، 1412 هـ / 1992 م ، المنتظم في تاريخ الملوك والامم ، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ، مصطفى عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1.
- ابن حجر ، شهاب الدين احمد بن علي بن محمد العسقلاني ، ( ت 852 هـ / 1448 م ) ، 1418 هـ / 1998 م ، رفع الاصر عن قضاة مصر ،تحقيقعلي محمد عمر ، نشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1.

ابن حجر العسقلاني ، ( ت 852هـ / 1448م ) ، 1991م ، نزهة الالباب في  
الالقباب ، تحقيق محمد زينهم محمد عزب ، دار الجبل ، بيروت.

ابن حماد، أبو عبد الله محمد بن علي (ت 626هـ / 1230م )، 1984، أخبار  
ملوك بني عبيد وسيرتهم، تحقيق جلول أحمد البدوي، المؤسسة  
الوطنية للكتاب، الجزائر.

ابن خلدون، عبد الرحمن ( ت 808هـ / 1406م )، 1413هـ/1992م،  
تاريخ ابن خلدون، المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

ابن خلدون، عبد الرحمن، ( ت 808هـ / 1406م ) ، 1403هـ/1992م،  
تاريخ ابن خلدون، المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام  
العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار  
الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.

ابن خلكان ، ابو العباس شمس الدين احمد بن ابي بكر ( ت 681هـ/1290م)،  
1417هـ / 1997م، وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان ، 3 اجزاء ،  
تحقيق محمد المرعشلي، دار احياء التراث العربي ، ط1 ، بيروت -  
لبنان.

ابن الزيات، أبو عبد الله محمد بن ناصر الدين، (ت 814هـ/1411م)، الكواكب  
السيارة في ترتيب الزيارة، مكتبة المثنى، بغداد.

ابن سعد (ت 230 هـ / 844م) ، الطبقات الكبرى ، دار صادر ، بيروت.  
ابن سعيد ، عبد الملك بن سعيد ( ت 685هـ / 1286م )، 1970، النجوم الزاهرة  
في حلى حضرة القاهرة / القسم الخاص من كتاب المغرب في  
حلى المغرب ، تحقيق حسين نصار ، دار الكتب ، القاهرة .

ابن سنان وابن العديم، (1971)، تاريخ أخبار القرامطة، تحقيق سهيل زكار، دار  
الأمانة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن شاکر الکتبی ، احمد بن عبد الرحمن ( ت 764هـ / 1362م )، 1421هـ  
/ 2000م، فسوات الوفيات ، تحقيق علي محمد معوض ، عادل احمد عبد

الجواد ، جزآن ، منشورات محمد علي بيضون ، دار للكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 .

ابن الصيرفي ، امين الدين ابي القاسم علي بن منجب بن سليمان الكاتب (ت 542هـ / 1147م) ، 1410هـ / 1990م ، الاشارة الى من نال الوزارة ، تحقيق ايمن فؤاد مريد ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط 1 .

ابن طولون، شمس الدين محمد بن علي ، (ت 953هـ / 1546م ) ، 1956م .  
قضاة دمشق الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام، تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق.

ابن الطوير ، ابو محمد عبد السلام بن الحسن بن عبد السلام القيسراني ، (ت 617هـ / 1220م) ، 1412هـ / 1992م ، نزهة المقلتين في اخبار الدولتين الفاطمية والصلاحية، تحقيق، ايمن فؤاد مريد ، دار النشر فرانكس شتاينر ، شتوتغارت.

ابن ظافر الازدي ، جمال الدين ابو الحسن علي بن منصور بن ظافر بن حسين ، (ت 613هـ / 1216م) ، 1999م ، اخبار الدول المنقطعة ، جزآن ، تحقيق عصام هزايمة واخرون ، ط 1 ، مؤسسة حمادة ، ودار الكندي للنشر والتوزيع ، لربد.

ابن ظهيرة ، توفي في القرن (9هـ / 15م) ، 1969 م ، الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة ، تحقيق مصطفى السقا وكامل المهندس ، دار الكتب ، القاهرة.

ابن عبد الظاهر ، محي الدين عبد الله ، (ت 692هـ / 1293م) ، كتاب الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية ، القاهرة ، مخطوط ، مركز الوثائق والمخطوطات ، الجامعة الاردنية ، رقم الشريط 41.

ابن عذارى، أبو عبد الله محمد المراكشي، (ت نحو 695هـ / 1295م ) 1983 م ، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة ج.س - كولان، إ. ليفي . بروفنسال، دار الثقافة بيروت- لبنان، ط3.

ابن عساكر، الحافظ ابي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي  
(ت 571هـ / 1175م ) ، 1415-1417 هـ/ 1995-1996م، تاريخ  
مدينة دمشق، تحقيق محب الدين ابي سعيد عمر بن غرامة العمري،  
دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،  
ابن العماد الحنبلي، شهاب الدين ابي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ، (ت  
1089هـ / 1678م ) ، 1419هـ/ 1998م، شذرات الذهب في أخبار  
من ذهب، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا منشورات محمد  
علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.  
ابن قدامة ، عبد الله بن احمد (ت 620هـ / 1223م ) ، 1412هـ / 1992م،  
المغني ، 15 جزء ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي ، عبد  
الفتاح محمد الحلو ، دار هجر ، القاهرة ، ط2 .  
ابن القلانسي ، أبو يعلى حمزة بن أسد (ت 555هـ / 1160م ) ، 1908، ذيل  
تاريخ دمشق ، مطبعة الابهاء اليسوعيين ، بيروت ،  
ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر، (ت 774هـ / 1372م)،  
1419هـ ، 1998م ، تفسير القرآن العظيم 9 أجزاء، منشورات محمد  
علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.  
ابن المأمون البطائحي، جمال الدين أبو علي موسى (ت 588هـ/ 1192م)، ( 1983)  
نصوص من أخبار مصر، تحقيق أيمن فؤاد سيد، المعهد  
الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة.  
ابن كثير ، 1407هـ/ 1987م البداية والنهاية ، تحقيق احمد ابو ملح  
واخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط3.  
ابن الملقن ، سراج الدين ابي حفص عمر بن علي بن أحمد الاندلسي التكروري  
(ت 804هـ / 1401م ) ، 1417هـ/ 1997م، العقد المذهب في طبقة  
جملة المذهب، تحقيق أيمن نصر الازهري، وسيد مهني، منشورات  
محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ط1.

ابن منظور، ( ت 711 هـ / 1311 م ) ، 1413 هـ / 1993 م، لسان العرب،  
م 11 مكتب تحقيق التراث، ط3، دار إحياء التراث الإسلامي، مؤسسة  
التاريخ العربي، بيروت- لبنان.

ابن ميسر ، تاج الدين ابو عبد الله محمد بن علي بن يوسف بن جلب بن غسيان  
( ت 677 هـ / 1216 م ) ، 1401 هـ / 1981 م، المنتقى من اخبار مصر  
، تحقيق، ايمن فؤاد سيد ، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة .  
ابن الوردي ، عمر بن مظفر ( ت 749 هـ / 1348 م ) ، 1417 هـ / 1996 م،  
تاريخ ابن الوردي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 .

ابو دياك ، صالح محمد فياض، ( 1985 م ) دراسات في التاريخ الاسلامي ،  
الحضارة الاسلامية ومؤسساتها ، اربد - الاردن ، ط1 .

أبو زيد سهام مصطفى ، ( 1986 م ) الحسبة في مصر الاسلامية من الفتح  
العربي إلى نهاية العصر المملوكي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

ابو سديرة ، السيد طه السيد ، ( 1991 م ) ، الحرف والصناعات في مصر  
الاسلامية منذ الفتح العربي حتى نهاية العصر الفاطمي ، ( 20-  
567 هـ / 641 - 1171 م ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

أبو شامة ، شهاب الدين عبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم بن عثمان المقدسي  
ت 665 هـ ، الروضتين في أخبار الدولتين ، التورية والصلاحية ( 1-  
2 ) ، 1422 هـ / 2002 . تحقيق ابراهيم شمس الدين ، منشورات محمد  
علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 .

أبو فارس ، ( 1987 م ) ، محمد ، تاريخ القضاء في الإسلام ، مكتبة الاقصى ،  
عمان - الاردن ، ط1 .

أبو الفداء ، اسماعيل بن علي بن محمود بن عمر بن شاهنشاه بن ايوب ( ت  
732 هـ / 1332 م ) ، 1417 هـ / 1997 م، تاريخ أبي الفداء ، تحقيق  
محمود ديب ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- أبو المحاسن ، يوسف بن تغري بردي الاتباكي (ت 874هـ / 1470م)، 1984م،  
 المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق، محمد محمد أمين  
 وسعيد عاشور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مركز تحقيق التراث.  
 أبو المحاسن (ت 874هـ / 1470م)، 1413هـ / 1992م، النجوم الزاهرة  
 في ملوك مصر والقاهرة ، حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ،  
 بيروت ، ط 1 .
- أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم (ت 182هـ / 798م)، 1347هـ، الخراج ،  
 دار المعرفة ، بيروت ، د.ط .
- أحمد، حسن خضير ، ( - 199م)، علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب  
 (362-567هـ / 973-1171م)، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط 1.
- أحمد، نريمان عبد الكريم ، (1993م)، المرأة في مصر في العصر الفاطمي،  
 الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- أندريس ، محمد محمود، (1986م)، تاريخ الحضارة الإسلامية في مصر العصر  
 الفاطمي ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة .
- إندريس ، الهادي روجي ، (1992م)، الدولة الصنهاجية، تاريخ إفريقية في  
 عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12م ، نقله إلى العربية  
 حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت .
- أيوب، إبراهيم رزق الله، (1997م)، التاريخ الفاطمي السياسي ، الشركة العالمية  
 للكتاب ، ط 1 ، لبنان.
- أيوب، إبراهيم رزق الله ، (1997م)، التاريخ الفاطمي الاجتماعي ، الشركة  
 العالمية للكتاب ، ط 1 ، لبنان .
- أمين ، سامي باشا ، (1916م)، تقويم النيل واسماء من تولوا أمر مصر ومدة  
 حكمهم عليها ، المطبعة الأميرية ، القاهرة .
- الباشا، حسن ، (1989) الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار ، الدار  
 الفنية للنشر والتوزيع ، القاهرة .

بحاز، إبراهيم بكير، (2001م) تاريخ القضاء في المغرب من تمام الفتح حتى قيام الخلافة الفاطمية، دار الياقوت للنشر والتوزيع، ط1، عمان - الأردن.

البرغوثي، عمر الصالح، الوزير اليازوري، دار الفكر العربي، ط1، دت.  
البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب، (ت 463هـ / 1070م)، تاريخ بغداد أو مدينة السلام، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، د.ط، د.ت.

البقلي، محمد قنديل، (1983م)، التعريف بمصطلحات صبح الاعشى، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

بني خالد، موسى أحمد مخاط، ثورة أبي يزيد الخارجي ضد الفاطميين (322-336هـ / 934-948م) (1995م) رسالة ماجستير، أشراف مصطفى الحيارى، الجامعة الأردنية، غير منشورة.

تامر، عارف، (1982م) المعز لدين الله الفاطمي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

تامر، عارف، (1982م) الخليفة الفاطمي الخامس العزيز بالله قاهر القرامطة وأفتكين، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1.

الترماني، عبد السلام، (1991 - 1994م)، أحداث التاريخ الإسلامي بترتيب السنين، ط1.

الجدع، أحمد، (1985)، القاب الصحابة ومصادر وقصصها وأهدافها، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان.

الجمال، إبراهيم محمد إبراهيم، (1992م) فقه المسلم على المذاهب الأربعة، ط1، دار الجبل، بيروت - لبنان.

جودة، صادق محمد، (2000م)، القضاة آل الشوارب في العصر العباسي، دار آباء الرياض - السعودية.

- الجونزري ، ابو علي منصور العزيزي ( ت بعد 386هـ / 996م ) ، سيرة  
الاستاذ جودر ، وبه توقيعات الأئمة الفاطميين ، تحقيق محمد كامل  
حسين و محمد شعيرة ، دار الفكر العربي ، مطبعة الاعتماد .
- الحامدي ، ابراهيم بن الحسين ، 1391هـ / 1971م ، كتاب كنز الولد ، تحقيق  
مصطفى غالب ، دار النشر فرانز شتاينز بفسبادن ، المعهد الألماني ،  
دار صادر ، بيروت .
- الحبال ، أبو اسحق بن سعيد بن عبد الله ( 482هـ / 1089م ) ، ( 1995م ) وفيات  
قوم من المصريين ، تحقيق ابراهيم صالح ، دار البشائر ، ط .
- حسن ، حسن إبراهيم ، طه أحمد شرف ، ( 1963م ) المعز لدين الله ، القاهرة ، ط 2 ،  
مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .
- حسن ، حسن إبراهيم ، ( 1967م - 1965م ) تاريخ الاسلام السياسي والثقافي  
والاجتماعي ، طبع ونشر مكتبة النهضة المصرية ، مطبعة السنة  
المحمدية ، القاهرة ، ج 3-5 ، ط 7 ، ط 1 .
- حسن ، حسن إبراهيم ، ( 1932م ) الفاطميون في مصر وعالمهم السياسية  
والدينية بوجه خاص ، نشر وزارة المعارف العمومية ، المطبعة  
الاميرية ، القاهرة .
- حسن ، حسن إبراهيم ، ( 1981م ) ، تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر  
وسوريا وبلاد العرب ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط 4 .
- حسن ، علي إبراهيم ، ( 1933م ) ، جواهر الصقلي قائد المعز لدين الله الفاطمي ،  
مطبعة حجازي ، المكتبة التجارية ، القاهرة ، ط 1 .
- حسين ، أحمد ، موسوعة تاريخ مصر ، مطبعة الشعب ، القاهرة .
- الحلايقة ، عايد موسى ، ( 2002م ) القضية في دمشق في العصر المملوكي  
الأول ، ( 648 - 784هـ / 1350 - 1318م ) ، رسالة ماجستير ،  
إشراف محمد النقر ، جامعة آل البيت ، غير منشورة .
- حمادة ، محمد ماهر ، ( 1980 ) ، الوثائق السياسية والادارية للعهد الفاطمية  
والاتبكية والايوبية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 1 .

الحمد ، عاتلة ، (1980م) قيام الدولة الفاطمية ببلاط المغرب، دار ومطابع المستقبل، القاهرة.

الخرابشة ، سليمان ، (2001م)، المامون البطاحي ، وزيراً للخليفة الأمر بأحكام الله الفاطمي ( 515 - 519هـ / 1122 - 1125 م)، أبحاث ودراسات في التاريخ العربي ، تحرير صالح حمارنه ، المكتبة الوطنية ، عمان. الخشني، ابو عبد الله محمد بن حارث بن أسد القيرواني الاندلسي، ( ت 361هـ / 971 م )، 1415هـ / 1994م قضاة قرطبة وعلماء أفريقية، نشره وصححه وراجعته، عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط. خطاب ، عطية مصطفى، (1947)، التعليم في مصر في العصر الفاطمي الاول ، ( 358 - 465هـ / 968 - 1072م ) ، دار الفكر العربي ، القاهرة. الخطيب، محمد أحمد، (1984)، الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، مكتبة الأقصى- عمان، ط1.

الدباغ، ابو زيد عبد الرحمن بن محمد الانصاري ( ت 696هـ / 1296م ) ، ( 1968م)، معالم الايمان في معرفة أهل القيروان، اكمله وعلق عليه أبو الفضل بن عيسى بن ناجي التتوخي، ( ت 839هـ / 1436م ) ، تحقيق محمد أبو النور، ومحمد ماضور ، مكتبة الخانجي بالمكتبة العتيقة تونس.

الدوادري ، ابو بكر عبد الله بن ايبك ، ( ت 736هـ / 1235م )، (1961م)، كنز الدرر وجامع الغرر ، ج6، المسمى الذرة المضية في اخبار الدولة الفاطمية ، تحقيق، صلاح الدين المنجد، القاهرة.

النشراوي، فرحات ، (1994) الخلافة الفاطمية بالمغرب، (296-365هـ / 909-975م)، التاريخ السياسي والمؤسسات، نقله الى العربية، حمادي الساحلي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1.

دودج، بيارد ، (1994م) الازهر في الف عام ، ترجمة حسين فوزي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- السدوري ، عبد العزيز ، (1988م) العصر العباسي الاول ، دراسة في التاريخ السياسي والاداري والمالي ، دار للطبعة ، بيروت - لبنان ، ط2 .
- السدوري ، عبد العزيز ، (1974)، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، دار المشرق، بيروت.
- الزاوي، الطاهر أحمد، ترتيب القاموس المحيط على المصباح المنير، ق3 دار الفكر.
- الزبيدي، السيد محمد مرتضى، تاج العروس ، م10، الناشر دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي.
- الزعبي ، محمد السعود ، (1992 م)، القضاء والقضاة ، دار حسان للطباعة والنشر ، ط1 .
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ/1347م)، (1996م) سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط11.
- الذهبي، العبر في خبر من غير، (1985م)، تحقيق أبوهاجر محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- الذهبي ، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، (1995م) تحقيق عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط1.
- الذهبي ، كتاب دول الاسلام ، جزآن ، عبد الله الانصاري ، دار احياء التراث الاسلامي ، قطر .
- الرشيد، ابن للزبير ، ابو حسين احمد بن علي بن ابراهيم (ت 562هـ/ 1166 م)، (1959م) كتاب الذخائر والتحف، تحقيق، محمد حميد الله ، سلسلة التراث العربي ، الكويت.
- زيدان، جرجي ، تاريخ التمدن الإسلامي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- سالم ، السيد عبد العزيز ، تاريخ المغرب في العصر الاسلامي، نشر مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ط2.

سالم ، السيد عبد العزيز ، (1961م) تاريخ الاسكندرية وحضارتها في العصر الاسلامي ، دار للمعارف بمصر ، ط1 .

سالم ، السيد عبد العزيز ، سحر السيد عبد العزيز ، (2001م) تاريخ مصر الاسلامية حتى نهاية العصر الفاطمي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية .

المسامرائي ، خليل ابراهيم وآخرون ، (1988م) ، تاريخ الدولة العربية الاسلامية في العصر العباسي ، 132 - 656 هـ / 749 - 1258 م ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، .

السبكي ، تاج الدين ابي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ، (ت 771هـ / 1369م ) ، ( 1965م) ، طبقات الشافعية الكبرى ، تحقيق محمود محمد الطننجي ، عبد الفتاح الحلوة ، ط1 ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .

ستانلي ، لين بول ، (1950م) ، سيرة القاهرة ، ترجمة حسن ابراهيم حسن واخرون ، مكتبة النهضة ، القاهرة .

السجلات المستصرية ، سجلات وتوقعات وكتب لمولانا الامام المستنصر بالله (1954م) ، تحقيق عبد المنعم ماجد ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت 902هـ / 1497م) ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع الهجري ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت .

سرور ، محمد جمال الدين ، مصر في عصر الدولة الفاطمية ، مكتبة النهضة المصرية ، د.ت .

سلطان ، عبد المنعم ، (1985م) المجتمع المصري في العصر الفاطمي ، دراسة تاريخية وثائقية ، القاهرة ، دار المعارف ، .

سلطان ، عبد المنعم ، (1999) الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي ، دار الثقافة العلمية .

سلطان، عبد المنعم عبد الحميد، (1997)، الاسواق في العصر الفاطمي دراسة وثائقية ( 358هـ - 567هـ / 969م - 1171م)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية .

سلطان، عبد المنعم عبد الحميد، (1998م)، الشرطة والامن الداخلي في العصر الفاطمي، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، د. ط .  
سيد، ايمن فؤاد، (2000م)، الدولة الفاطمية في مصر، دار المصرية اللبنانية، ط2، القاهرة.

سيد، احمد فؤاد، (2003م)، تاريخ مصر الاسلامية زمن سلاطين بني ايوب، مكتبة مدبولي، ط1 .

سيمينوف، ل.أ.، (2001م)، تاريخ مصر الفاطمية ( أبحاث ودراسات )، ترجمة حسن بيومي، المجلس الاعلى للثقافة.

السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد (ت 911هـ / 1505م)، (1997م)، حصن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جزآن، وضع حواشيه خليل المنصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1.

السيوطي (ت 911هـ / 1505م)، (1952م)، تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة.

شاهين، عبد الصبور، (1994م)، مفصل آيات القرآن ترتيب معجمي، ج8، مؤسسة الرسالة، ط1.

شبارو، عصام، (1983م)، القضاء في الاسلام، العصر العباسي، دار النهضة العربية، بيروت .

شبارو، عصام، (1997م)، تاريخ المشرق العربي الاسلامي منذ دخول الملاحقة بغداد حتى دخول العثمانيين القاهرة، ط1، دار الفكر العربي، بيروت.

شعبان، محمد عبدالحى محمد، (1981) الدولة العباسية، الفاطمية، 750-1055م / 132-448هـ، المكتبة الأهلية، بيروت..

الشربيني ، شمس الدين محمد بن محمد الخطيب، (1994) ، مغني المحتاج الى معرفة ما في الفاظ المنهاج ، دراسة وتحقيق علي محمد معوض ، عادل احمد عبد الجواد ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 .

شلبي، احمد ،(1972م)، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ، ج 5 ، طبع ونشر مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط2 .

الشوريجي ، امينة احمد امام ،(1994م)، رؤية للرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي ( 358 - 567هـ / 969 - 1171م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الشيال ، جمال الدين ، مجموعة الوثائق الفاطمية ، ج 1 ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

الشيال، جمال الدين،(2000م)، دراسات في التاريخ الإسلامي، ط1، مكتبة الثقافة الدينية.

الشيال ، جمال الدين ،(1941م)، الاحتفال بوفاء النيل في مصر الإسلامية ، مجلة الثقافة ، القاهرة ، ع 140 .

الشيرازي ، المؤيد هبة الله بن عمران موسى (1983م) ، مذكرات داعي دعاة الدولة الفاطمية ، تحقيق، عارف تامر ، مؤسسة عز الدين ، بيروت - لبنان ، د.ط .

الشيرازي ، ديوان المؤيد في الدين داعي الدعاة ، تحقيق محمد كامل حسين ، دار الكاتب المصري .

الشيرازي ، عبد الرحمن بن نصر بن عبد الله (ت 589هـ / 1192م)، (1994م) ، النهج المملوك في سياسة الملوك ، تحقيق محمد احمد دمج ، مؤسسة بحسون ، دار المنال ، بيروت ، ط1 .

الشيرازي ،(1946م) نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، السيد الباز العربي ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة .

الصالح ، صبحي ، (1982)، السنن الإسلامية نشأتها وتطورها، دار العلم للملايين، ط6، بيروت.

صدر الشهيد ، حسام الدين محمد بن عبد العزيز بن مازة البخاري ، ( ت 536 هـ / 1141م ) ، ( 1977م ) ، شرح ادب القاضي ، تحقيق محيي هلال المرحان ، طبعة 1 ، بغداد .

الصعدي ، عبد الفتاح ، وحسين يوسف موسى ، الافصح في فقه اللغة ، ج 1-2 ، ملتزم الطبع والنشر ، دار الفكر العربي ، ط2 ، مطبعة المدني .

الصغير ، اجفان ، ( 2002م ) ، المؤسسات الادارية للخلافة الفاطمية ، رسالة دكتوراة ، اشراف سهيل زكار ، جامعة دمشق ، غير منشورة .

الصفيدي ، صلاح الدين خليل بن أبيك ( توفي 764 هـ / 1393م ) ، الوافي بالوفيات ( 1948-1997م ) تحقيق مجموعة ، دار صادر - بيروت ، مطبعة وزارة المعارف ، استنبول ، مطبعة الشركة المتحدة .

الصلابي ، علي محمد ، ( 1998م ) ، الدولة العبيدية في ليبيا ، دار البيارق ، عمان ، ط1 .

الطرطوشي ، ابو بكر محمد بن الوليد ( ت 520 هـ / 126م ) ، ( 1995م ) ، سراج الملوك ، دار صادر ، بيروت .

الطهشوارى ، نوح افندي ابن مصطفى ( 1070 هـ / 1659م ) ، تاريخ مصر والنيل ، مخ ، مركز الوثائق والمخطوطات ، الجامعة الاردنية ، شريط رقم 10 .

العاصمي ، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك الشافعي ( ت 1111م ) ، ( 1998م ) ، سمط النجوم العوالي في تباين الأوائل والتوالي ، تحقيق احمد عبد الجواد ، علي محمد معوض ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

العبادي ، أحمد مختار ، ( 1982 ) ، في التاريخ العباسي والفاطمي ، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية .

عباس ، احسان ، ( 1998م ) ، تاريخ بلاد الشام في عصر المماليك ( 648-923 هـ / 1250-1517م ) ، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام ، الجامعة الأردنية ، عمان .

- عبد الباقي ، محمد ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مكتبة التراث الإسلامي، بيروت.
- عبد المولى، محمد أحمد ، القوى السنية في المغرب من قيام الدولة الفاطمية الى قيام الدولة الزييرية (296- 361هـ / 909- 972م)، جزآن، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط1.
- عبد المنعم ، صبحي ،(1993 م)، العلاقات بين مصر والحجاز زمن الفاطميين والايوبيين ، المركز العربي للنشر ، القاهرة.
- عبد المنعم ، صبحي ، العلاقات بين مصر والحجاز ، تاريخ مصر السياسي والحضاري من الفتح الاسلامي حتى عهد الايوبيين ، 21 هـ - 648 هـ ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة.
- عثمان ، هاشم ، (1998م )، الاسماعيلية بين الحقائق والباطل ، منشورات الأعلمي للمطبوعات ، بيروت - لبنان ، ط1.
- العزام ، عيسى ،(1997م)، الدولة الفاطمية في خلافة المستنصر بالله ، رسالة دكتورة ، اشراف فالح حسين ، الجامعة الاردنية، غير منشورة.
- عطا الله ، خضر احمد ، الحياة الفكرية في مصر في العصر الفاطمي ، ط1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة.
- عمارة ، محمد ، (1974 )، عندما أصبحت مصر عربية ، دراسة في المجتمع المصري في العصر الفاطمي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1 ، بيروت - لبنان.
- العمري ، شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله ، (ت749هـ / 1348م ) ، (2003م) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، السفر، 24 دولة الحسينيين والحسينيين والدولة العباسية والاموية بالشام والاندلس، تحقيق يحيى الجبوري، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية.
- عوض الله، الامين ،(1979م)، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي ، دار المجمع العلمي ، جده .

- عويس ، عبد الحميد، (1985م)، احكام ولاية القضاء في الشريعة الغراء ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة.
- عنان، محمد عبدالله، (1958م)، تاريخ الجامع الازهر ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، نشر مؤسسة الخانجي ، القاهرة ، ط2.
- عياض، عياض ابن موسى السبتي، ( ت 544هـ / 1149 م ) ، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق محمد بن شرفه، المملكة المغربية، طبع بأمر الملك الحسن الثاني.
- غالب ، مصطفى، (1964م) اعلام الاسماعيلية ، منشورات دار البقعة العربية للتأليف والترجمة والنشر ، بيروت.
- الغمرائي، محمد الزهري، (1999م)، المصراع الوهاج، وهو شرح الشيخ محمد الزهري الغمرائي، على متن المنهاج وهو منهاج الطالبين في نزوع الشافعية للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي الشافعي، ( ت 677هـ / 1278 م ) ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان.
- الغراهدي ، الخليل بن أحمد ( ت 170 هـ / م )، (2003م) ، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم (ص-ق) ج3، ترتيب عبد الحميد هنداري، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الفاقي، عصام عبد الرؤوف، (1999م)، دراسات في تاريخ الدولة العباسية، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب ( ت 817هـ/1414م ) ، (1983) القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت.
- في نسب الخلفاء الفاطميين اسماء الائمة المستورين كما وردت في كتاب أرسله المهدي عبيد الله الى ناحية اليمن (1958م) ، تقديم حسين بن فيض الله الهمذاني ، بيارد دودج ، مطبوعات الجامعة ، الامريكية ، معهد الدراسات الشرقية .
- قائم الزمان ، حمزة بن علي ، ( ت 433هـ / 1041 م ) ، الرسالة المنفذة الى القاضي ، مخطوط في مكتبة تشنبريشي ، دبلن - ايرلندا مع

- عويس ، عبد الحميد، (1985م)، احكام ولاية القضاء في الشريعة الغراء ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة.
- عنان، محمد عبدالله، (1958م)، تاريخ الجامع الأزهر ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، نشر مؤسسة الخانجي ، القاهرة ، ط2.
- عياض، عياض ابن موسى السبتي، ( ت 544هـ / 1149 م ) ، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق محمد بن شرفه، المملكة المغربية، طبع بأمر الملك الحسن الثاني.
- غالب ، مصطفى، (1964م) اعلام الاسماعيلية ، منشورات دار البقعة العربية للتأليف والترجمة والنشر ، بيروت.
- الغمرائي، محمد الزهري، (1999م)، المراج الوهاج، وهو شرح الشيخ محمد الزهري الغمرائي، على متن المنهاج وهو منهاج الطالبين في نزوع الشافعية للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي الشافعي، ( ت 677هـ / 1278 م ) ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان.
- الغراهدي ، الخليل بن أحمد ( ت 170 هـ / م )، (2003م) ، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم (ص-ق) ج3، ترتيب عبد الحميد هندائي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الفاقي، عصام عبد الرؤوف، (1999م)، دراسات في تاريخ الدولة العباسية، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب ( ت 817هـ/1414م ) ، (1983) القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت.
- في نسب الخلفاء الفاطميين اسماء الائمة المستورين كما وردت في كتاب أرسله المهدي عبيد الله الى ناحية اليمن (1958م) ، تقديم حسين بن فيض الله الهمذاني ، بيارد دودج ، مطبوعات الجامعة ، الامريكية ، معهد الدراسات الشرقية .
- قائم الزمان ، حمزة بن علي ، ( ت 433هـ / 1041 م ) ، الرسالة المنفذة الى القاضي ، مخطوط في مكتبة تشتربيشي ، دبلن - ايرلندا مع

مجموعة من رسائل تحت رقم 3373 ، مخ ، نسخة مصورة لدى  
د. محمد محاسنة.

القرشي، ادريس عماد الدين (ت872هـ/1488م) عيون الاخبار وفنون الآثار  
في فضائل الأئمة الأطهار ، حققه وكتب مقدمته، مصطفى غالب، دار  
الأنطلس، بيروت- لبنان.

القرشي، (1985م)، تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب، القسم الخاص من كتاب  
عيون الاخبار، تح محمد البعلوي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1.  
القضاعي، محمد بن سلامة بن جعفر الشافعي، (ت454 هـ / 1062 م ) ، ( 1995م)  
تاريخ القضاعي، كتاب عيون المعارف وفنون أخبار  
الخلافة، دراسة وتحقيق ، جميل عبد الله المصري، مكة المكرمة،  
السعودية.

القضاعي، ابو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي ( ت 454 هـ ) ( 1998م)،  
الإسقاء بأنباء الأنبياء وتواريخ الخلفاء وولايات الامراء ،  
تحقيق محمد عبد السلام تكمري ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ،  
ط1 .

القلقشندي، شهاب الدين أحمد بن عبدالله بن أحمد الشافعي (ت 821هـ/1418  
م)، (1978م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، شرحه وعلق عليه  
محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، ط1.  
القلقشندي، (1964م) مآثر الاتافة في معالم الخلافة ، 3 أجزاء ، تحقيق عبد السنار  
احمد فراج ، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت .

انكاساني، علاء الدين ابي بكر بن مسعود الحنفي، (ت587هـ / 1191م)، ( 1997م)،  
بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تحقيق وتعليق علي محمد  
معوض، أحمد عبد الموجود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب  
العلمية ، بيروت .

كاشف ، سيدة اسماعيل ، مصر في عصر الإخشيديين ، دار النهضة العربية،  
القاهرة ، د ط، د ت ، دار نافع للطباعة.

- كساسبة ، حسين فلاح ، (2001م) السلطة القضائية في العصر العباسي الاول ، مركز زايد للتراث والتاريخ ، العين - الامارات ، ط1.
- كنعان ، محمد بن احمد ، (1998)، تاريخ الدولة العباسية وما رافقها من الممالك ، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر ، بيروت ، ط1.
- الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف المصري، (ت 350هـ / 961م) (1908م)، كتاب الولاة وكتاب القضاة، مهذبا ومصححا، دليع بمطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت.
- الادفوي ، ابو الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب ، (ت 748هـ / 1347م)، (1966م)، الطالع السعيد الجامع اسماء نجباء الصعيد ، تحقيق سعد محمد حسن ، الدار المصرية للتأليف ، د.ط.
- الاسنوي، عبد الرحيم ، (ت 772هـ / 1370م)، (2001م) ، طبقات الشافعية ، تحقيق كمال الدين يوسف الحوت ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان.
- لقبال ، موسى ، (2001م)، تاريخ المغرب الاسلامي، ط4، دار هوجة للطباعة والنشر الجزائر.
- لقبال، موسى، (1979م)، دولة كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، منذ تأسيسها الى منتصف القرن الخامس الهجري (11م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- الالوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود، (ت 1270هـ ) ، (1994)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج2 ، تحقيق علي عبد الباري البلوي، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، ط1.
- الانصاري ، شرف الدين موسى بن يوسف (ت بعد 1006هـ ) ، (1991م)، نزهة الخاطر وبهجة الناظر (قسمان ) ، تحقيق عدنان محمد لبراهيم ، وعدنان درويش ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق.

- الانطاكي، يحيى بن سعيد، ت (458هـ/1067م)، (1990م)، تاريخ الانطاكي المعروف بصلة تاريخ أوتيا، حققه ووضع فهارسه عمر عبد السلام تدمري، جروس بروس، طرابلس- لبنان،.
- ماجد، عبد المنعم، (1968)، ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها في مصر، التاريخ السياسي، دار المعارف بمصر، الاسكندرية.
- ماجد، عبد المنعم، (1982م)، الحاكم بامر الله الخليفة المفترى عليه، ط2، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط2.
- ماجد، عبد المنعم، (1972م)، تاريخ الحضارة الاسلامية في العصور الوسطى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط2.
- ماجد، عبد المنعم، (1953-1955م)، نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، مكتبة الانجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة.
- الماوردي، ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت 450هـ / 1058م)، (1966م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ط2، مطبعة مصطفى البابي وأولاده، القاهرة.
- مبارك، علي باشا، (2001م)، الخطط التوفيقية لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، ج1، ط2، 1389هـ / 1969م، ج2، طسبعة مصورة عن ط2، 1969م، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، 1982م، ج12، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط2.
- متز، آدم، (1999م)، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري، او عصر النهضة في الاسلام (1-2)، نقله الى العربية محمد عبد الهادي ابو ريدة، دار الفكر العربي، القاهرة.
- المجالس المؤيدية، (1982م) تحقيق، مصطفى غالب، دار الاندلس، سنة.
- المجالس المستنصرية، (1946م)، تحقيق محمد كامل حسين، دار الفكر العربي، القاهرة.

مجهول المؤلف، (1972م)، (1973م)، كتاب العيون والحدائق في أخبار الحقائق، ج 4 (256هـ/870)، م- (350هـ/961م)، عني بنشره وتحقيقه، عمر السعيد، ق 1، دمشق، ق 2، المطبعة الكاثوليكية، بيروت- لبنان.

٦٢٢٤٨٢

مجموعة مؤلفين، (1999م)، الاسماعيليون في العصر الوسيط تاريخهم وفكرهم، تحرير فرهاد دفتري، ترجمة سيف الدين القصير، دار المدى للثقافة، ط 1.

محاسنة، محمد حسين، (2001م)، تاريخ الحضارة والنظم الإسلامية، عمان، مطبعة البهجة، ط 1.

محاسنة، محمد حسين، (2004م)، القضاء في مصر في خلافة الحاكم بأمر الله، مجلة جامعة مؤتة، م 19، ع 3، .

محاسنة، محمد حسين، (2003م)، الانقلاب الفاطمي، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، م 30، عدد 2، .

محمد، نبيلة حسن، (2002م)، تاريخ مصر الإسلامية، دار المعرفة الجامعية. محمود، حسن أحمد، منى حسن أحمد محمود، (1990-1991م)، مصر الإسلامية منذ الفتح العربي حتى نهاية الدولة الفاطمية، دار للنهضة العربية، القاهرة.

المسبحي، الأمير المختار عز الملك محمد بن عبدالله بن أحمد (ت 420هـ/ 1039م)، (1978م)، أخبار مصر، الجزء الأربعون، القسم التاريخي، تحقيقاً من فؤاد سيد ونياري بيانكي، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة.

مشرفة، عطية مصطفى، (1939)، القضاء في الإسلام، بوجه عام وفي العهد الإسلامي في مصر بوجه خاص، ط 1، مطبعة الاعتماد.

مشرفة، عطية مصطفى، نظم الحكم بمصر في العصر الفاطمي، دار الفكر العربي، مطبعة الاعتماد بمصر.

مصطفى ، محمود ، (1983م )، أعجام الاعلام، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1.

المقري ، أحمد بن محمد بن علي، ( ت 770 هـ / 1368 م ) ، ( 1921م) ككتاب المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ج 2، صححه حمزة فتح الله، راجعه محمد الغمراوي، ط4 ، المطبعة الأميرية، القاهرة.

المقريزي، أبو العباس تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر البجلي العبيدي (ت 845هـ/1441م)، (2001م)، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، جزآن، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

المقريزي، (1991م )، المقفى الكبير، تحقيق محمد أيعلاوي، 8 أجزاء، دار الغرب الاسلامي، بيروت ، ط1.

المقريزي، (1998م)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرزية، 4 أجزاء، تحقيق خليل المنصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

المقريزي، (2000م)، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، تحقيق : ياسر سيد صالحين، نشر مكتبة الآداب ، القاهرة ، تحقيق جمال الشيال ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط1.

المنأوي ، محمد حمدي ، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، د.ط ، د.ت.

النابلسي ، عثمان بن إبراهيم ( ت بعد 632هـ / 1234م)، (1988م)، لمع القوانين المضية في دواوين الديار المصرية ، تحقيق كلود كاهن ، نشر مكتبة الثقافة الدينية.

ناصر خسرو، (1993م) علوي ، سفر نامه ، ترجمة يحيى الخشاب ، تصدير عبد الوهاب عزام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.،.

النبهاني، أبو الحسن عبد الله بن الحسن الأندلسي، (ت بعد 793هـ / 1390م ) ،  
تاريخ قضاة الأندلس، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت -  
لبنان.

انعمان، محمد بن حيون التميمي ، ( ت 363هـ / 973م ) ، (1977م)،  
المجالس والمسائر، تحقيق محمد البعلوي، الحبيب الفقي، وإبراهيم  
شيوخ، ط1 ، 1978 ، ط2 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ،  
الانعمان، (1970) رسالة افتتاح الدعوة الفاطمية، رسالة في ظهور الدعوة  
العبيدية الفاطمية، تحقيق وداد القاضي، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ط1.  
الانعمان ، الهمة في آداب أتباع الأئمة ، نشر وتحقيق محمد كامل حسين ، دار  
الفكر العربي.

الانعمان ، (1957م) كتاب الاقتصاد ، تحقيق محمد وحيد ميرزا ، المعهد  
الفرنسي للدراسات العربية ، دمشق ،.

نصيف، احمد عبد السلام ، (1987م)، الشرطة في مصر الاسلامية ، الزهراء  
للإعلام العربي ، ط1.

النقر ، محمد عبد الحافظ ، (2002م)، التجارة الداخلية والخارجية للعالم  
الإسلامي في العصر الوسيط ، ط1 ، المشرق - الأردن.

النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت733هـ/1332م)، (1993م  
(نهاية الأرب في فنون الأدب، ج28، تحقيق محمد أمين، محمد  
حلمي محمد أحمد، مركز تحقيق التراث.

هاينز هالم ، (1999م)، الفاطميون وتقاليدهم في التعليم، تحريب سيف الدين  
القصور ، مراجعة مجيد الراضي ، دار المدى ، دمشق ، ط1.

هويكنز ، (1980)، النظم الاسلامية في المغرب في القرون الوسطى، نقله من  
الانجليزية، امين توفيق الطبي، الدار العربية، للكتاب، ليبيا- تونس.

واصل، نصر فريد محمد، (1983م)، السلطة القضائية ونظام القضاء في الإسلام، ط2، مطبعة الأمة، مصر، ط2، 1403هـ./

اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي اليمني، (ت 768 هـ / 1366 م)، (1997م)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان، تحقيق خليل منصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله، (1979م) معجم البلدان، دار احياء التراث العربي، بيروت.

#### ب) المراجع الأجنبية

Allouche, A., (1985) <<The Establishment of four chief judgeships in Fatimid Egypt>>, JAOS.

Cothei, R (1906) <<A distinguished family of Fatimid cadis, Al-Numan in the tenth century>>, JAOS.

Delacy, Oleary, (1923) << a short history of the fatimid>>, London .

Faytee, A.A.A.,(1958) << Fatimia law of inheritance>>, SI IX.

Wiet (G) materiayx pourun corpus Incriptionum arabiaicarym egypte II.

## ملحق رقم (1)

نسخة عهد إلى قاضي القضاة الحسين بن علي بن النعمان سنة 389هـ /  
999م من قبل الخليفة الحاكم بأمر الله أورده القلقشندي كاملاً في كتابه صبح  
الأعشى (1) جاء فيه :

(( هذا ما عهد عبد الله ووليه المنصور أبو علي الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين ،  
للقاضي حسين بن علي بن النعمان حين ولاه الحكم بالمعزية القاهرة ومصر  
والإسكندرية و أعمالها ، والحرمين حرسهما الله تعالى ، و أجناد الشام ، و أعمال  
المغرب ، و إعلاء المنابر ، وأئمة المساجد الجامعة ، و القومة عليها ، والمؤننين  
بها وسائر المتصرفين فيها وفي غيرها من المساجد ... ومشاركة دار الضرب  
وعيار الذهب والفضة ... أمره أن يتق الله عز وجل حق التقوى في السر والجهر  
... وأمره ان لا ينزل ما ولاه أمير المؤمنين إياه من الأحكام في الدماء و الأشعار  
و الإبطار والفروج والأموال ، عن منزلته العظمى من حقوق الله المحرمة  
وحرماته المعظمة وبيانته المبينة في آياته المحكمة وان يجعل كتاب الله عز وجل  
وسنة جدنا محمد خاتم الأنبياء والمأثور عن أبينا علي سيد الأوصياء وآبائنا الأئمة  
النجباء ... فيحكم بالحق ويقضي بالقسط ولا يحكم الهوى على العقل ، ولا القسط  
على العدل إيثاراً لأمر الله ... و ... تنفيذ أحكامه و قضيته ... وان يجعل  
جلوسه للحكم في المواضع الضاحية للمتاحمين ويرفع عنهم حجابهم ، ويفتح لهم  
أبوابهم ، ويحسن لهم انتصابهم ... وان ينعم النظر في الشهود الذين إليهم يرجع  
وبهم يقطع في منافع القضايا ومقاطع الأحكام ويستشف أحوالهم استشفافاً شافياً ،  
ويتعرف دخالهم تعرفاً كافياً ويسأل عن مذاهبهم و تقلبهم في سرهم وجهرهم ،  
والجلي والخفي من أمورهم ، فمن وجده منهم في العدالة والأمانة ، والنزاهة  
والصيانة وتحري الصدق والشهادة بالحق ... إذ كانت الشهادة أسّ الأحكام واليها  
يرجع الحكم والنظر فيمن يؤهل لها أحق شيء بالأحكام ... و أمر أن يعمل بأمثلة  
أمير المؤمنين له فيمن يلي أموال الأيتام والوصايا و أولي الخلل في عقولهم ،

(1) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج 10 ، 392-397 .

والعجز عن القيام بأموالهم حتى يجوز أمرها على ما يرضي الله ووليه : من حياطاتها وصيانتها من الأمناء عليهم ، وحفظهم لها ... وأمره أن يشارف أئمة المساجد والقومة عليها والخطباء بها والمؤننين فيها ، وسائر المتصرفين في مصالحها ، مشارفة لا يدخل معها خلل في شيء ... وأمره أن يراعي دار الضرب وغيار الذهب والفضة بثقات يحتاطون عليهما من كل نفس ... وإن يستعين على أعمال الأمصار التي لا يمكنه أن يشاهدها بأفضل واعلم وارشد واعمد من تمكنه الاستعانة به على ما طوقه أمير المؤمنين في استعماله ... هذا ما عهد أمير المؤمنين فأوف به ، تهتد بهديه وترشد برشده وهذا أول إمرة أمرها لك فاعمل بها وحاسب نفسك قبل حسابها ... كتب في يوم الأحد ... من صفر سنة 389هـ . )) .

## ملحق رقم (2)

سجل تقليد قاضي القضاة أبو العباس أحمد ابن أبي العوام سنة 405هـ/1014م في خلافة الحاكم بأمر الله.

يذكر المقرئ في اتعاظ الحنفا<sup>(1)</sup> ، في شعبان سنة 405هـ/1014م خلع الحاكم بأمر الله على أبي العباس أحمد بن عبدالله ابن أبي العوام وأعطى سجلاً تقليده قضاء القضاة، وحمل على بغلة بسرّج ولجام مصفّح بالذهب وقيد بين يديه بغلة أخرى، ونزل إلى الجامع فقرأ سجّله على المنبر وفي ((فقلدك أمير المؤمنين القضاء والصلاة والخطابة بحضرته والحكم فيما وراء حجاب من القاهرة المعزية ومصر وأعمالها والاسكندرية والحرمين وبرقة والمغرب وصقلية، مع الإشراف على دور الضرب بهذه الأعمال، والنظر في أحباس الجوامع والمساجد. وأرزاق المرتزقة ووجوه البر، وتختلف على الحكم)).

(1) المقرئ في اتعاظ الحنفاء ج 1، ص 393.

### ملحق رقم (٣)

أسماء الخلفاء الفاطميين في مصر ومدة حكمهم :

- (١) المعز لدين الله ٣٤٨هـ - ٣٦٥هـ / ٩٥٩م - ٩٧٦م.
- (٢) العزيز بالله ٣٦٥ - ٣٨٦هـ / ٩٧٦ - ٩٩٦ م.
- (٣) الحاكم الأمر الله ٣٨٦ - ٤١١هـ / ٩٩٦ - ١٠٢٠م.
- (٤) الظاهر لأعزاز دين الله ٤١١-٤٢٧هـ / ١٠٢٠-١٠٣٥م.
- (٥) المستنصر بالله ٤٢٧-٤٨٧هـ / ١٠٣٥-١٠٩٤.
- (٦) الأمر بأحكام الله ٤٩٥ - ٥٢٤هـ / ١١٠٢-١١٣٠م.
- (٧) الحافظ لدين الله ٥٢٤-٥٤٤هـ / ١١٣٠/١١٤٩م.
- (٨) الظافر بالله ٥٤٤-٥٤٩هـ / ١١٤٩-١١٥٤م.
- (٩) الفائز بنصر الله ٥٤٩-٥٥٥هـ / ١١٥٤-١١٦٠م.
- (١٠) العاضد لدين الله ٥٥٥-٥٦٧هـ / ١١٦٠-١١٧٢م.